

الحمد لله الذي

الكتاب

2272  
6956  
361  
1968

~~DUE JUN 15, 1993~~

~~JUN 15, 1993~~

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
<del>NOV 8</del>	<del>NOV 16 73</del>		
<del>JUN 15 1983</del>			
<del>DUE JUN 15 1983</del>	<del>JUN 15, 1984</del>		
<del>JUN 15 1984</del>		<del>DUE</del>	<del>JUN 15 1998</del>
RETURNED	JUN 12 1984		





32101



003045711b





# المنظوم

مجموعة المحاضرات التي أقيمت في كلية منتدَى النشر بالنجف الأشرف  
ابتداءً من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

مؤسس | جمعية منتدَى النشر  
وكلية الفقه في النجف

### طبعات الكتاب :

- الطبعة الاولى : مطبعة التفيض ، بغداد سنة ١٣٦٧ هـ  
الطبعة الثانية : مطبعة الزهراء ، بغداد سنة ١٣٧٧ هـ  
الطبعة الثالثة : مطبعة النعمان ، النجف سنة ١٣٨٨ هـ  
— هذه الطبعة —



al-Muzaffar, Muhammad Ridā

al-Mantiq

# المنطق

مجموعة المحاضرات التي القيت في كلية متدى النشر بالنجف الاشرف  
ابتداء من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

المفطور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الاول

التصورات

---

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٩٩٧

---

2272  
·6956  
·361  
·1968



## مقدمة الطبعة الثالثة

تلاحقت في الفترة الاخيرة علينا الطلبات من جهات مختلفة ومن بينها بعض دور النشر المعروفة في العراق وخارجه لاعادة طبع كتاب « المنطق » للمرة الثالثة بعد أن نفذت وندرت نسخ الطبعتين السابقتين منه .

واستجابة لهذه الطلبات التي جاءت مبعثا لحاجة ماسة وملحة الى الكتاب بعد أن اصبح محور الدراسة - لهذا العلم - في حلقات النجف الاشرف وغيرها من حلقات المراكز العلمية الدينية المعروفة في العراق ولبنان وايران ، وبعد أن اصبح كذلك محور الدراسة المنهجية لهذا العلم في بعض الكليات والمعاهد العالية الدينية وبخاصة كلية الفقه - مؤسسة المؤلف طاب مشواه - وكلية أصول الدين ببغداد .

أقول استجابة لذلك .. فقد عهدنا الى احدي دور النشر المعروفة في النجف وهي « دار النعمان » لاعادة طبع هذا الكتاب .. آملين بتوفيقه تعالى - بعد هذه العجالة - أن تصدر طبعة الكتاب القادمة بدراسة ضافية عن حياة عمنا المؤلف طيب الله ثراه . . من حيث نشأته ومسلكه ، ومن حيث جهوده المشرة الرائدة في تطوير الدراسة الدينية في النجف وفي ارساء اول حركة منهجية علمية في هذا البلد المقدس . هذه الحركة التي تمتأت بانشاء كلية منتدى النشر سابقا وبكلية الفقه لاحقا ، وبوضع مخطط لبناء جامعة منهجية كبرى تضم مختلف صنوف المعرفة الاسلامية .

والله تعالى نسأل أن يكون في عوننا جميعا للعمل على تحقيق رسالة المؤلف في دعم وتصعيد الحركة الفكرية الدينية وفي تطويرها والسير بها الى الافضل .

محمود المظفر

عضو جمعية منتدى النشر

٤ / ٦ / ١٣٨٨ هـ

١٩٨٨  
٦٩  
٦٩-٢٦-٩٦



## الاهداء

الى : -

اعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا  
ومن ينتظرهم الغد قدوة صالحة  
الى الشباب الديني المتحفز

---

الى طلابنا :

اهدي هذا السفر ، لانه لكم ، وهو من وحي حاجتكم ... والامل  
أن تحققوا حسن الظن بكم ، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد ، لترفعوا  
راية العلم والدين بأفلامكم ومقاولكم ، في عصر انغمس بالمادة ففسد الروح .  
وانجرف بالعاطفة فاضاع الاخلاق ... !  
اليكم - يا أفلاذ القلوب - اهدي هذا المجهود المتواضع !

المظفر



لَا خَيْرَ

بسم الله الرحمن الرحيم



## الحاجة الى المنطق :

خلق الله الانسان مفطورا على النطق ، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن  
— مع ذلك — يحتاج الى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة  
التي يتعلمها ، من ناحية هيئات الالفاظ وموادها : فيحتاج — أولا — الى  
المدرّب الذي يعودّه على ممارستها ، و — ثانياً — الى قانون يرجع اليه بعضهم  
لسانه عن الخطأ . وذلك هو النحو والصرف .

وكذلك خلق الله الانسان مفطورا على التفكير بما منحه من قوة عاقلة  
مفكرة ، لا كالعجاوات . ولكن — مع ذلك — نجده كثير الخطأ في أفكاره :  
فيحسب ما ليس بعلة علة ، وما ليس بنتيجة لافكاره نتيجة ، وما ليس بيهان  
بزهان ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة ... وهكذا .  
فهو — اذن — بحاجة الى ما يصحح أفكاره ويرشده الى طريق الاستنتاج  
الصحيح ، ويدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها . وقد ذكروا أن ( علم المنطق )  
هو الاداة التي يستعين بها الانسان على العصمة من الخطأ ، وترشده الى  
تصحيح أفكاره ، فكما ان النحو والصرف لا يعلمان الانسان النطق وانما  
يعلمانه تصحيح النطق ، فكذلك علم المنطق لا يعلم الانسان التفكير ، بل  
يرشده الى تصحيح التفكير .

اذن فحاجتنا الى المنطق هي تصحيح افكارنا . وما أعظمها من حاجة !  
ولو قلتم : ان الناس يدرسون المنطق ويخطأون في تفكيرهم فلا نفع فيه ،  
قلنا لكم : ان الناس يدرسون علي النحو والصرف ، فيخطأون في نطقهم ،  
وليس ذلك الا لأن الدارس للعلم لا يحصل على ملكة العلم ، او لا يراعي  
قواعده عند الحاجة ، او يخطأ في تطبيقها ، فيشذ عن الصواب .

### تعريف علم المنطق :

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه ( آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن  
الخطأ في الفكر ) . فانظر الى كلمة ( مراعاتها ) ، واعرف السر فيها كما  
قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما انه ليس  
كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان ، بل لا بد من مراعاة القواعد  
وملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه .

### المنطق آلة :

وانظر الى كلمة ( آلة ) في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف ان المنطق  
اسما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية ، هي غير معرفة  
نفس مسائل العلم ، فهو يتكفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل  
بها الفكر الى الحقائق المجهولة ، كما يبحث ( علم الجبر ) عن طرق حل  
المعادلات التي بها يتوصل الرياضي الى المجهولات الحسابية .  
وببيان أوضح : علم المنطق يعلّمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى  
تنتقل ذهنك الى الافكار الصحيحة في جميع العلوم ، فيعلّمك على أية هيئة  
وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك الى الامور الغائبة عنك

— ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المعيار) من الوزن والعيار، ووسموه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به، يرتكز حل مسائله وقضاياها عليه.

فلا بد لقالب هذا العلم من استعمال التمرينات لهذه الاداة واجراء عملياتها في أثناء الدراسة، شأن العلوم الرياضية والطبيعية.



## العلم (\*)

### تمهيد :

قلنا : ان الله تعالى خلق الانسان مفضولاً على التفكير مستعداً لتحصيل المعارف بما أعطى من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجماوات . ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من اقسام العلم الذي نبحث عنه ، مقدمة لتعريفنا العلم وليان علاقة المنطق به ، فنقول :

١ - اذا ولد الانسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلى سوى هذا الاستعداد الفطري . فاذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويدوق ويشم

(\*) المبحوث عنه هنا هو العلم المعبر عنه في لسان الفلاسفة بالعلم «الحصولي» . اما العلم «الحضوري» - كعلم النفس بذاتها وبصفاتھا القائمة بذاتها وبانفعالها واحكامها واحاديثها النفسية ، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته - فلا تدخل فيه الابحاث الآتية في الكتاب ، لانه ليس حصوله للعالم بارتسام صورة المعلوم في نفسه ، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعالم ، فان الواحد منا يجد من نفسه انه يعلم بنفسه وشئونها وبدرکها حق الإدراك ، ولكن لا بانتقاش صورها ، وانما الشيء الموجود هو حاضر لذاته دائماً بنفس وجوده ، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها . فيكون الفرق بين الحصولي والحضوري :

١ - ان الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم

والحضوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم

٢ - ان المعلوم بالعلم الحصولي وجوده العلمي غير وجوده العيني

وان المعلوم بالعلم الحضوري وجوده العلمي عين وجوده العيني

٣ - ان الحصولي هو الذي ينقسم الى التصور والتصديق

والحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق

ويلبس ، فتراد يحس بها حوله من الاشياء ويتأثر بها اثناثر المناسب ، فتتفعل نفسه بها ، فتعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسبيها ( العلم ) ، وهي العلم الحسى الذي هو ليس الا حس النفس بالاشياء التي تنالها الحواس الخمس : ( الباصرة ، السامعة ، الشامة ، الذائقة . الالامسة ) . وهذا اول درجات العلم ، وهو رأس المال لجميع العلوم التي يحصل عليها الانسان ، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس أو بعضها .

٢ — ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده ، فينسب بعضها الى بعض : هذا أطول من ذلك ، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ... ويؤلف بعضها من بعض تأليفا قد لا يكون له وجود في الخارج ، كتأليفه لصور الاشياء التي يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل ابلدة التي لم يرها . مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته المبلدان . وهذا هو ( العلم الخيالي ) يحصل عليه الانسان بقوة ( الخيال ) ، وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات .

٣ — ثم يتوسع في ادراكه الى أكثر من المحسوسات ، فيدرك المعاني الجزئية التي لامادة لها ولا مقدار ، مثل حب أبويه له وعداوة مبغضيه ، وخوف الخائف ، وحزن الثاكل ، وفرح المستبشر ... وهذا هو ( العلم الوهمي ) يحصل عليه الانسان كغيره من الحيوانات بقوة ( الوهم ) . وهي هذه القوة — موضع افتراق الانسان عن الحيوان ، فيترك الحيوان وحده تدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحوال المحدود .

٤ — ثم يذهب — هو الانسان — في طريقه وحده متميزا عن الحيوان



بقوة العقل والفكر التي لا حد لها ولا نهاية ، فيدير بها دقة مدركاته الحسية والخيالية والوهسية ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ، ويشترع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعقلها ، ويقيس بعضها على بعض ، وينتقل من معلوم إلى آخر ، ويستنتج ويحكم ، ويتصرف ما شاءت له قدرته العقلية والفكرية . وهذا ( العلم ) الذي يحصل للانسان بهذه القوة هو العلم الاكمل الذي كان به الانسان انسانا ، ولأجل نسوه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون . وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس . وعلم المنطق وضع من بين العلوم ، لأجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفا من تأثير الوهم والخيال فيها . ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها .

#### تعريف العلم :

وقد تسأل على أي نحو تحصل للانسان هذه الادراكات ؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات ببعض الشيء ، ولزيادة التوضيح نكلفك ان تنظر الى شيء أمامك ثم تطبق عينيك موجهة نفسك نحوه ، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر اليه . وكذلك اذا سمعت دقات الساعة — مثلا — ثم سددت اذنيك موجهة نفسك نحوها ، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها ... وهكذا في كل حواسك . اذا جربت مثل هذه الامور ودققنتها جيدا يسهل عليك أن تعرف أن الادراك أو العلم انما هو انطباع صور الاشياء في نفسك لا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها ، كما تنطبع صور الاشياء في المرآة . ولذلك عرفوا العلم بأنه :

« حضور صورة الشيء عند العقل » .

أو فقل انطباعها في العقل ، لا فرق بين التعبيرين في المقصود .

## التصور والتصديق

إذا رسمت مثلثا تحدث في ذهنك صورة له ، هي علمك بهذا المثلث .  
ويسمى هذا العلم ( بالتصور ) . وهو تصور مجرد لا يستتبع جزما واعتقادا .  
وإذا تنبعت الى زوايا المثلث تحدث لها أيضا صورة في ذهنك . وهي أيضا  
من ( التصور المجرد ) . وإذا رسمت خطا أفقيا وفوقه خطا عموديا مقابلعا به  
نحدث زاويتان قائمتان ، فتتقش صورة الخطين والزائيتين في ذهنك . وهي  
من ( التصور المجرد ) أيضا .

وإذا أردت ان تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث . فتسأل في  
نفسك هل هما متساويتان ؟ وتشك في تساويهما . تحدث عندك صورة لنسبة  
التساوي بينهما وهي من ( التصور المجرد ) أيضا .

فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات  
السابقة . وهي ادراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس وادعائها  
وتصديقها بالمطابقة . وهذه الحالة أي ( صورة المطابقة للواقع التي تعقلتها  
وادركتها ) هي التي تسمى ( بالتصديق ) . لأنها ادراك يستلزم تصديق النفس  
وإدعائها ، تسمية للشيء باسم لازمه الذي لا ينفك عنه .

اذن ، ادراك زوايا المثلث . وادراك الزائيتين القائمتين ، وادراك نسبة  
التساوي بينهما كلها ( تصورات مجردة ) لا تتبعها حكم وتصديق . أما ادراك  
ان هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الامر فهو ( تصديق ) .  
وكذلك اذا أدركت ان النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع ، فهذا  
الادراك ( تصديق ) .



( تنبيه ) - إذا لاحظت ما مضى يظهر لك أن التصور والادراك والعلم كلها ألفاظ لمعنى واحد ، وهو : حضور صور الأشياء عند العقل . فالتصديق أيضا تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها . وإذا لاجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الأول ( تصورا ) لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق إطلاق لفظ ( التصور ) عليه مجردا من كل قيد ، وسمى الثاني ( تصديقا ) لأنه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه .  
أما إذا قيل : ( التصور المطلق ) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك نعيم - كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم ( التصديق ) ( ١ ) .

### بماذا يتعلق التصديق والتصور ؟

ليس للتصديق إلا مورد واحد يتعلق به : وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والادعان بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها . وأما التصور فيتعلق بأحد أربعة أمور :

- ١ - ( المفرد ) من اسم ، وفعل « كلمة » ، وحرف « أداة » .
- ٢ - ( النسبة في الخبر ) عند الشك فيها أو توهيها ، حيث لا تصديق ،

( ١ ) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة واليه يرمي تعريف الشيخ الرئيس في الإشارات بأنه تصور معه حكم ، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة ضافية في تحقيقه ، سماها ( رسالة التصور والتصديق ) فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح . . . وقد جعلوا هذا الأمر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل الغريبة المستعصية على مبتدئين .

كنصورتنا لنسبة السكنى الى المريخ — مثلا — عندما يقال : « المريخ مسكون » .

٣ — ( النسبة في الانشاء ) من أمر ونهى وتمن واستفهام ... الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام . فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان .

٤ — ( المركب الناقص ) . كالمضاف والمضاف اليه . والشبيه بالمضاف . والموصول واصله . والصفة والموصوف . وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ... الى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورهما تصديقا واذعانا : ففي قوله تعالى : « ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها » . الشرط ( تعدوا نعمة الله ) معلوم تصوري والجزاء ( لا تحصوها ) معلوم تصوري أيضا . وانما كانا معلومين تصوريين لانهما وقعا كذلك جزاءا وشرطا في الجملة الشرطية ولا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقي . وقوله ( نعمة الله ) معلوم تصوري مضاف . ومجسوع الجملة معلوم تصديقي .

### أقسام التصديق :

ينقسم التصديق الى قسمين : يقين وضمن ، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملا أو لا فان كان هذا الترجيح مع نفي احتمال الطرف الآخر بقا فهو ( اليقين ) ، وان كان مع وجود الاحتمال ضعيفا فهو ( الظن ) .

وتوضيح ذلك : انك اذا عرضت على نفسك خبرا من الاخبار فأنت لاتخلو عن إحدى حالات اربع : اما انك لاتجوز الا طرفا واحدا منه اما



وقوع الخبر أو عدم وقوعه ، وأما أن تجوز الطرفين وتحتلها معا • والاول هو اليقين • والثاني وهو تجوز الطرفين له ثلاث صور • لأنه لا يخلو إما أن يتساوى الطرفان في الاحتمال أو ترجح أحدهما على الآخر : فإن تساوى الطرفان فهو المسمى ( بالشك ) وإن ترجح أحدهما فإن كان الراجح مضمون الخبر ووقوعه فهو ( الظن ) الذي هو من أقسام التصديق • وإن كان الراجح الطرف الآخر فهو ( الوهم ) الذي هو من أقسام الجهل وهو عكس الظن • فتكون الحالات أربعة • ولا خامسة لها :

١ — ( اليقين ) وهو أن تصدق بمضمون الخبر ولا تحتل كذبه أو تصدق بعدمه ولا تحتل صدقه • أي أنك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمي التصديق <sup>(١)</sup> •

٢ — ( الظن ) وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجوز الطرف الآخر • وهو أدنى قسمي التصديق •

٣ — ( الوهم ) وهو أن تحتل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر •

٤ — ( الشك ) وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم • ( تنبيه ) — يعرف مما تقدم أمران : ( الاول ) أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من أقسام الجهل • و ( الثاني ) أن الظن والوهم دائماً يتعاكسان : فإنت إذا توهمت مضمون الخبر فانت تظن بعدمه • وإذا

(١) وليقين معنى آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن تقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن لأن المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد أو لا •

كنت تتوهم عدمه فانك نظن بمضسونه ، فيكون الظن لاحد الطرفين نوعاً  
للمطرف الآخر .

### الجهل وأقسامه

ليس الجهل الا عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه ،  
فالجادات والمجسوات لانسيها جاهلة ولا عالمة ، مثل العبي ، فانه عدم  
البصر فيمن شأنه ان يبصر ، فلا يسمى الحجر أعشى . وسيأتي أن مثل هذا  
يسمى ( عدم ملكة ) ومقابلته وهو العلم أو البصر يسمى ( ملكة ) ، فيقال ان  
العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها .

والجهل على قسمين كما ان العلم على قسمين لانه يقابل العلم فيبادله  
في مواده فتارة يبادل التصور أي يكون في مورده واخرى يبادل التصديق  
أي يكون في مورده ، فيصح بالمناسبة ان نسمى الاول ( الجهل التصوري )  
والثاني ( الجهل التصديقي ) .

ثم انهم يقولون ان الجهل ينقسم الى قسمين : بسيط ومركب . وفي  
الحقيقة ان الجهل التصديقي خاصة هو الذي ينقسم اليهما ، ولهذا اقتضى  
أن نقسم الجهل الى تصوري وتصديقي ونسبهما بهذه التسمية أما الجهل  
التصوري فلا يكون الا بسيطاً كما سيتضح . ونبين القسمين فنقول :

١ — ( الجهل البسيط ) أن يجهل الانسان شيئاً وهو ملتفت الى جهله  
فيعلم انه لا يعلم ، كجهلنا بوجود السكان في المريخ ، فانا نجهل ذلك ونعلم  
بجهلنا فليس لنا الا جهل واحد .

٢ — ( الجهل المركب ) أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفت الى أنه جاهل به



بل يعتقد انه من اهل العلم به ، فلا يعلم انه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها في الواقع .

ويسمون هذا مركبا لانه يتركب من جهلين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل . وهو أقبح وأهجن التفسيرين . ويختص هذا في مورد التصديق لانه لا يكون الا مع الاعتقاد .

### ليس الجهل المركب من العلم :

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه . نظرا الى انه يتضمن الاعتقاد والجزء وان خالف الواقع . ولكننا اذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم عن الصواب وانه أي هذا الزعم من الجهل المركب . لان معنى ( حضور صورة الشيء عند العقل ) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء ، أما اذا حضرت صورة غيره يزعم انها صورته فلم تحضر الشيء ، بل صورة شيء آخر زاعما انها هي . وهذا هو حال الجهل المركب فلا يدخل تحت تعريف العلم . فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الأرض كروية ، وانما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل انها الواقع .

وفي الحقيقة ان الجهل المركب يتخيل صاحبه انه من العلم ، ولكنه ليس بعالم . وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله ، والاعتقاد لا يغير الحقائق ، فالشبح من بعيد الذي يعتقد الناظر انسانا وهو ليس بانسان لا يصيره الاعتقاد انسانا على الحقيقة .

## العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكلا قسميه التصور والتصديق الى قسمين :

١ - ( الضروري ) ويسمى أيضا ( البديهي ) وهو ما لا يحتاج في حصوله الى كسب ونظر وفكر ، فيحصل بالاضطرار وبالبداهة التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف ، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء ، كتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء ، وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا ...

٢ - و ( النظري ) وهو ما يحتاج حصوله الى كسب ونظر وفكر ، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء ، كتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضا ( الكسبي ) .

( توضيح القسمين ) : ان بعض الامور يحصل العلم بها من دون انعام نظر وفكر فيكفي في حصوله أن تتوجه النفس الى الشيء ، بأحد اسباب التوجه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا : وهذا هو الذي يسمى ( بالضروري أو البديهي ) سواء أكان تصورا أم تصديقا . وبعضها لا يصلح الاضمان الى العلم بها بسهولة ، بل لابد من انعام النظر واجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية ، فيتوصل بالمعلومات عنده الى العلم بهذه الامور ( المجهولات ) ، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأسا من دون توسط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها الى ما كان مجهولا عنده ، كما مثلنا . وهذا هو الذي يسمى ( بالنظري )



أو الكسبي ( سواء كان تصوراً أو تصديقاً •

### توضيح في الضروري :

قلنا : ان العلم الضروري هو الذي لا يحتاج الى الفكر وانعام النظر •  
واشرنا الى انه لا بد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه • وهذا ما يحتاج  
الى بعض البيان :

فان الشيء قد يكون بديهيًا ولكن يجهله الانسان ، لفقد سبب توجه  
النفس ، فلا يجب أن يكون الانسان عالماً بجميع البديهيات ، ولا يضر ذلك  
بيداهة البديهي • ويمكن حصر اسباب التوجه في الامور التالية : —

١ — ( الاتقاء ) • وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات ، فالعاقل  
قد يخفى عليه أوضح الواضحات •

٢ — ( سلامة الذهن ) — وهذا مطرد أيضا ، فان من كان سقيم الذهن  
قد يشك في افلح الامور او لا يفهمه • وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعي  
او مرض عارض او تربية فاسدة •

٣ — ( سلامة الحواس ) ، وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس  
الخمسة وهي المحسوسات • فان الاعشى او ضعيفه البصر يفقد كثيرا من  
العلم بالمنظورات وكذا الاصم في المسوعات وفاقد الذائقة في المذوقات •  
وهكذا •

٤ — ( فقدان الشبهة ) • والشبهة : أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً  
نناقض بديهية من البديهيات ويفعل عما فيه من المغالطة ، فيشك بتلك البديهة

أو يعتقد بعدمها • وهذا يحدث كثيرا في العلوم الفلسفية والجدليات • فإن من البديهيات عند العقل أن الوجود والعدم نقيضان وأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان • ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهة • فحسب أن الوجود والعدم لهما واسطة وسماها ( الحال ) ، فهما يرتفعان عندها • ولكن مستقيم التفكير إذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردّها ويقول أنها ( شبهة في مقابل البديهة ) •

هـ — ( عملية غير عقلية ) ، الكثير من البديهيات ، كالاستماع الى كثيرين ستع توأطوهم على الكذب في المتواترات ، وكالتجربة في التجريبات ، وكسعى الانسان لمشاهدة بلاد او استماع صوت في المحبوسات ... وما الى ذلك • فإذا احتاج الانسان للعلم بشيء الى تجربة طويلة ، مثلا ، وعناء عسلي ، فلا يجعله ذلك علما نظريا ما دام لا يحتاج الى الفكر والعملية العقلية •

### تعريف النظر او الفكر :

نعرف مما سبق ان النظر — أو الفكر — المقصود منه « اجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لاجل الوصول الى المطلوب » والمطلوب هو العلم بالمجهول الغائب • وتعبير آخر أدق ان الفكر هو :

« حركة العقل بين المعلوم والمجهول »

وتحليل ذلك : ان الانسان اذا واجه بعقله المشكل ( المجهول ) وعرف انه من أي أنواع المجهولات هو ، فزع عقله الى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل ، وعندئذ يبحث فيها ويتردد بينها بتوجيه النظر اليها •



ويسمى الى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح لحل المشكل؛  
فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذ منها  
الى المطلوب ؛ أعنى معرفة المجهول وحل المشكل .

فتسر على العقل — اذن — بهذا التحليل خمسة ادوار :

- ١ — مواجهة المشكل ( المجهول ) .
- ٢ — معرفة نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .
- ٣ — حركة العقل من المشكل الى المعلومات المخزونة عنده .
- ٤ — حركة العقل — ثانياً — بين المعلومات ، للفحص عنها وتأليف ما  
يناسب المشكل ويصلح لحله .
- ٥ — حركة العقل — ثالثاً — من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده  
الى المطلوب .

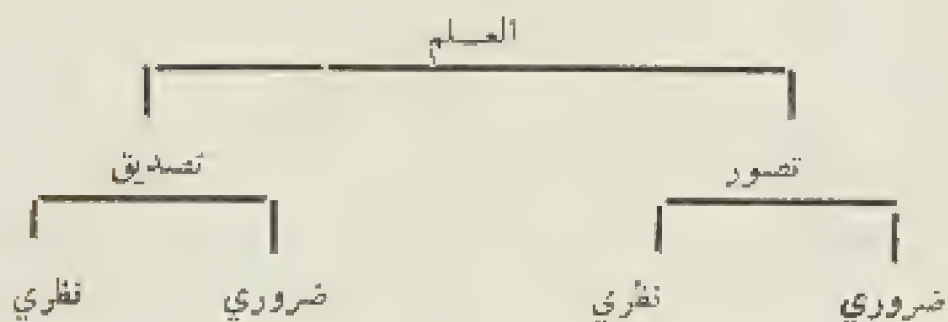
وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر ،  
وهذا معنى حركة العقل بين المعلوم والمجهول . وهذه الادوار الخمسة قد  
تمر على الانسان في تفكيره وهو لا يشعر بها ، فان الفكر يجتازها غالباً بأسرع  
من لمح البصر ، على انها لا يخلو منها انسان في أكثر تفكيراته ، ولذا قلنا  
إن الانسان مقطور على التفكير .

نعم من له قوة الحدس يستغنى عن الحركتين الاوليين ، وانما يستقل  
وأسما بحركة واحدة من المعلومات الى المجهول . وهذا معنى ( الحدس ) ؛  
فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع تلقياً للمعارف والعلوم ، بل هو  
من نوع الالهام وأول درجاته . ولذلك ايضا جعلوا القضايا ( الحدسيات )  
من أقسام البديهيات ؛ لانها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم الى

المجهول عند مواجهة المشكل : من دون كسب وسعى فكري ، فلم يحتاج الى معرفة نوع المشكل ولا الى الرجوع الى المعلومات عنده وفحصها وتأليفها .  
ولاجل هذا قالوا : ان قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر . وليس ذلك الا لان الاول عنده من قوة الحدس ما يستغنى به عن النظر والكسب ، أي ما يستغنى به عن الحركتين الاوليين ، دون الشخص الثاني فانه يحتاج الى هذه الحركات الثلاث لتحصيل المعلوم بعد معرفة نوع المشكل .



خلاصة تقسيم العلم : —



## تَحْمِينات

- ١ — لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق ؟
- ٢ — اذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج اليه كل منها من أسباب توجه النفس الخمسة .
- ٣ — اذا علمت بأن في الغرفة شيئاً ما ، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فعلت انه قارة مختفية ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري ؟
- ٤ — هل اتفق ان حصلت لك شبهة في مقابل بديهة ؟ اذكرها .
- ٥ — ما الفرق بين الفكر والحدس ؟

## أبحاث المنطق :

علم المنطق انما يحتاج اليه لتحصيل العلوم النظرية ، لانه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث . أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها ، بل هي رأس المال الاصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده . فاذا اكتسب مقدارا من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته ، فيستطيع أن يكتسب معلومات أكثر ، لأن ربح التاجر عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية . وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتوسع تجارته ، فيتضاعف ربحه . بل تاجر العلم مضنون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال .

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده ، ليتوصل بها الى الربح بتحصيل المجهولات وإضافتها الى ما عنده من معلومات : فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمى ( المعرف ) : ليتوصل به الى العلم بالمجهول التصوري . ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقي ويسمى ( الحجة ) ليتوصل به الى العلم بالمجهول التصديقي .

والبحث عن الحجة ينحوي : تارة من ناحية هيئة تأليفها ، وأخرى من ناحية مادة قضائها ، وهو بحث الصناعات الخمس . ولكل من البحث عن المعرفة والحجة مقدمات . فأبحاث المنطق تضعها في ستة أبواب :

الباب الاول — في مباحث الالتفاف

الباب الثاني — في مباحث الكلى

الجزء الاول

الباب الثالث — في المعرفة وتلحق به القسمة

الجزء الثاني	الباب الرابع — في القضايا واحكامها
	الباب الخامس — في الحجة وهيئة تأليفها
الجزء الثالث	الباب السادس — في الصناعات الخمس



الكتاب الأول

مباحث الألفاظ



## الحاجة الى مباحث الالفاظ :

لا شك ان المنطقي لا يتعلق غرضه الاصلي الا بنفس المعاني ، ولكنه لا يستغنى عن البحث عن أحوال الالفاظ توصلا الى المعاني ، لانه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الافكار بينهم لا يكون غالبا الا بتوسط لغة من اللغات . والالفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها ، فاحتاج المنطقي الى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة ، من غير اختصاص بلغة من اللغات . اتساما للتفاهم ، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح .

وقلنا : ( من جهة عامة ) ، لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة ، وإن كان قد يحتاج الى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قلنا : كالبحث عن دلالة لام التعريف - في لغة العرب - على الاستفراق ، وعن كان وأخواتها في انها من الادوات والحروف ، وعن أدوات العموم والسلب ... وما الى ذلك . ولكنه قد يستغنى عن ادخالها في المنطق اعتسادا على علوم اللغة .

هذه حاجته من اجل التفاهم مع غيره . والمنطقي حاجة أخرى <sup>(١)</sup> الى مباحث الالفاظ من أجل نفسه . هي أعظم وأشد من حاجته الأولى ، بل لعلها هي السبب الحقيقي لادخال هذه الابحاث في المنطق .

(١) هذا البحث الى آخره ليس من منهاج دراستنا . ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسع ، حرصا على فائدتهم . هو بحث له قيمته العلمية ، لاسيما في مباحث اصول الفقه .



ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تهديد نافع ، ثم نذكر وجه حاجة الانسان في نفسه الى معرفة مباحث الالفاظ نتيجة للتهديد ، فنقول .

( التهديد ) — ان للاشياء اربعة وجودات : وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان جعليان :

الاول — ( الوجود الخارجي ) ، كوجودك ووجود الاشياء التي حولك ونحوها . من افراد الانسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم ، الى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لاحصر لها .

الثاني — ( الوجود الذهني ) . وهو علمنا بالاشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم . وقد قلنا سابقا : ان للانسان قوة تتطبع فيها صور الاشياء . وهذه القوة تسمى الذهن . والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم .

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان . لانها ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر .

الثالث — ( الوجود اللفظي ) . بيانه : ان الانسان لما كان اجتماعيا بالطبع ومضطرا للتعامل والتفاهم مع باقي افراد نوعه ، فانه محتاج الى نقل تفكاره الى الغير وفهم افكار الغير . والطريقة الاولى للتفهم هي ان يحضر الاشياء الخارجية بنفسها ، ليحس بها الغير باحدى الحواس فيدركها . ولكن هذه الطريقة من التفهم تكلفه كثيرا من العناء ، على انها لاتفي بتفهم اكثر الاشياء والمعاني ، اما لانها ليست من الموجودات الخارجية ، او لانها لايمكن احضارها .

فألهم الله تعالى الانسان طريقة سهلة سريعة في التفهيم : بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ليؤلف منها الالفاظ . وبمرور الزمن دعت الانسان الحاجة — وهي أم الاختراع — الى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج الى التفاهم عنه لفظا خاصا . ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها .

ولاجل أن تثبت في ذهنك ايها الطالب هذه العبارة اكررها لك : ( ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها ) . فتأملها جيدا ، واعرف ان هذا الاحضار انما يتسكن الانسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن . وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال . فاذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده كشيء واحد ، فاذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع ، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجا نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له ، فان السامع في كلا الحالين ينتقل ذهنه الى المعنى . ولذا قد ينتقل السامع الى المعنى ويفعل عن اللفظ وخواصه كأنه لم يسمعه مع انه لم ينتقل اليه الا بتوسط سماع اللفظ .

وزيادة المخض ان هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد ، فاذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى . فلذا تقول : « وجود اللفظ وجود للمعنى » . ولكنه وجود لفظي للمعنى ، أي ان الوجود حقيقة هو اللفظ لا غير ، ويتسبب وجوده الى المعنى مجازا ، بسبب هذا الارتباط الناشئ من الوضع . والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من

المعنى الى اللفظ وبالعكس : فان اسم المحبوب من أعذب الالفاظ عند المحب .  
وان كان في نفسه لفظا وحشيا يفر منه السمع واللسان . واسم العدو من  
اسج الالفاظ وان كان في نفسه لفظا مستلحا . وكلما زاد هذا الارتباط  
زاد الانتقال : ولذا نرى اختلاف القبح في الالفاظ المعبر بها عن المعاني  
القييحة . نحو التعابير عن عورة الانسان . فكثير الاستعمال أقبح من قليله .  
والكتابة أقل قبحا . بل قد لا يكون فيها قبح كما كنى القرآن الكريم  
بالفروج .

وكذا رحمة التعبير وعذوبته يعطى جبالا في المعنى لانجده في التعبير  
الركيك الجافي . فيضني جمال اللفظ على المعنى جبالا وعذوبة .  
٤ — ( الوجود الكتبي ) . شرحه : ان الالفاظ وحدها لا تكفي للقيام  
بحاجات الانسان كلها . لانها تختص بالمشافهين . أما الغائبون والذين  
سيوجدون ، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهمهم ، فالتجأ الانسان ان يصنع  
انقوش الخطية لاحتضار اللفظه الدالة على المعاني . بدلا من النطق بها .  
فكان الخط وجودا للفظ . وقد سبق ان قلنا : ان اللفظ وجود للسعى .  
فلذا نقول : « ان وجود الخط وجود للفظ ووجود للسعى تبعاً » . ولكنه  
وجود كتبي للفظ والمعنى . أي ان الموجود حقيقة هو الكتابة لاغير . وينسب  
الوجود الى اللفظ والمعنى مجازا بسبب الوضع : كما ينسب وجود اللفظ  
الى المعنى مجازا بسبب الوضع .

اذن الكتابة تحضر الالفاظ ، والالفاظ تحضر المعاني في الذهن .  
والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية .

فاتضح ان الوجود اللفظي والكتبي ( وجودان مجازيان اعتباريان



للمعنى ( بسبب الوضع والاستعمال .

### النتيجة :

لقد سمعت هذا البيان المقول — وغرضنا أن نفهم منه الوجود اللفظي .  
وقد فهمنا أن اللفظ والمعنى لأجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد .  
فإذا أحضرت اللفظ بالمنطق فكأنما أحضرت المعنى بنفسه .

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الإنسان بينه وبين  
نفسه . ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كان في ذهنك لابد أن تحضر  
معه لفظه أيضا ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى إلى  
معنى بتوسط احضارك لالفاظها في الذهن : فانا نجد أنه لا ينفك غالبا تفكيرنا  
في أي أمر كان عن تخيل الالفاظ وتصورها كأننا نتحدث إلى نفوسنا وتناجيها  
بالالفاظ التي نتخيلها ، فنرتب الالفاظ في أذهاننا ، وعلى طبقها نرتب المعاني  
وتفصيلاتها ، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا .

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الاشارات : « الانتقالات  
الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية ، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة — يشير إلى  
علاقة اللفظ بالمعنى — في الأذهان »

فإذا أخطأ المفكر في الالفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك  
على أفكاره وانتقالاته الذهنية ، للسبب المتقدم .

فمن الضروري لترتيب الأفكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن  
معرفة أحوال الالفاظ من وجهة عامة ، وكان لزاما على المنطقي أن يبحث عنها  
مقدمة لعلم المنطق واستعانة بها على تنظيم أفكاره الصحيحة .

## أدلة

### تعريف الدلالة :

إذا سمعت طريقة بابك ينتقل ذهنك - لاشك - الى أن شخصا على الباب يدعوك . وليس ذلك الا لان هذه الطريقة كشفت عن وجود شخص يدعوك . وان شئت قلت : انها ( دلت ) على وجوده .  
اذن ، طريقة الباب ( دال ) . ووجود الشخص الداعي ( مدلول ) وهذه الصفة التي حصلت للطريقة ( دلالة ) .  
وهكذا : كل شيء اذا علمت بوجوده ، فينتقل ذهنك منه الى وجود شيء آخر - نسيه ( دالا ) ، والشئ الآخر ( مدلولا ) . وهذه الصفة التي حصلت له ( دلالة ) .  
فيوضح من ذلك ان الدلالة هي : « كونه الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر » .

### اقسام الدلالة :

لاشك ان انتقال الذهن من شيء الى شيء لا يكون بلا سبب . وليس السبب الا رسوخ العلاقة بين الشئين في الذهن . وهذه العلاقة الذهنية أيضا لها سبب . وسببها العلم بالملازمة بين الشئين خارج الذهن . ولاختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبيعية او بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة الى اقسام ثلاثة : عقلية وطبيعية ووضعية .

١ — ( الدلالة العقلية ) — وهي فيما اذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي ، كالأثر والمؤثر . فاذا علم الانسان — مثلا — ان ضوء الصباح أثر لطلوع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه الى طلوع الشمس قطعا ، فيكون ضوء الصبح دالا على الشمس دلالة عقلية . ومثله اذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلينا بوجود متكلم ما .

٢ — ( الدلالة الطبيعية ) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبيعية ، أعني التي يقتضيها طبع الانسان ، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس ، لا كالأثر بالنسبة الى المؤثر الذي لا يتخلف ولا يختلف .

وامثلة ذلك كثيرة ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : ( آخ ) عند الحس بالألم ، و ( آه ) عند التوجع ، و ( اف ) عند التأسف والتضجر . ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه او يتسطى عند الضجر والسأم ، او يعبت بما يحمل من اشيء او بلحيته او بأنفه او يضع اصبعه بين أعلى اذنه وحاجبه عند التفكير ، او يتأب عند النعاس ...

فاذا علم الانسان بهذه الملازمات فانه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين الى الآخر ، فعندما يسمع بكلمة ( آخ ) ينتقل ذهنه الى أن متكلمها يحس بالألم . واذا رأى شخصا يعبت بسبب حته يعلم بانه في حالة تفكير ... وهكذا .

٣ — ( الدلالة الوضعية ) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود احدهما يكون دليلا على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلا على الألفاظ ، وكاشارات



الأخرى وإشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسائية والهندسية ورموز  
سائر العلوم الأخرى ، والالفاظ التي جعلت دليلا على مقاصد النفس .

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه الى  
الشيء المدلول .

### أقسام الدلالة الوضعية :

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم الى قسمين (١) :

أ - ( الدلالة اللفظية ) : إذا كان الدال الموضوع لفظا .

ب - ( الدلالة غير اللفظية ) : إذا كان الدال الموضوع غير لفظ ،  
كإشارات والخطوط ، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ، واللوحات  
المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق الى محل أو  
بلدة ... ونحو ذلك .

## الدلالة اللفظية

### تعريفها :

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو  
العلاقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى . وتنشأ هذه العلاقة — كما

(١) إنما قسمنا الوضعية فقط الى هذين القسمين ، لأن العقلية والطبيعية  
— وإن كان الدال فيهما قد يكون لفظا — لا تمر في تقسيمهما الى القسمين لعدم  
اختصاص كل قسم بنسب دون الآخر . وليس كذلك الوضعية لانقسام اللفظية  
منها الى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية . بل كل هذا التقسيم للدلالة  
إنما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية وأقسامها .

عرفت — من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة • وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها :

« هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به » •

اقسامها :

المطابقة • التضمنية • الالتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة اوجه متباينة :

( الوجه الاول ) — المطابقة : بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له وإبطاقه ، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه ، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف ، وكدلالة لفظ الانسان على تمام معناه ، وهو الحيوان الناطق • وتسمى الدلالة حينئذ ( المطابقة ) أو ( التطابقية ) ، لتطابق اللفظ والمعنى •

وهي الدلالة الاصلية في الالفاظ التي لاجلها مباشرة وضعت لمعانيها •

( الوجه الثاني ) — التضمين : بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضيقه ، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف • وكدلالة لفظ الانسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده ...  
فلو بعث الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه ، ولو أردت بعد ذلك أن تستثنى الغلاف لاحتج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف •  
وتسمى هذه الدلالة ( التضمنية ) • وهي فرع عن الدلالة المطابقة ، لأن

الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل .

( الوجه الثالث ) الالتزام : بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلالة لفظ الدواة على القلم . فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتجا بأن طلب الدواة كاف في الدلالة على طلب القلم . وتسمى هذه الدلالة ( الالتزامية ) .

وهي فرع أيضا عن الدلالة المطابقة لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى .

#### شرط الدلالة الالتزامية :

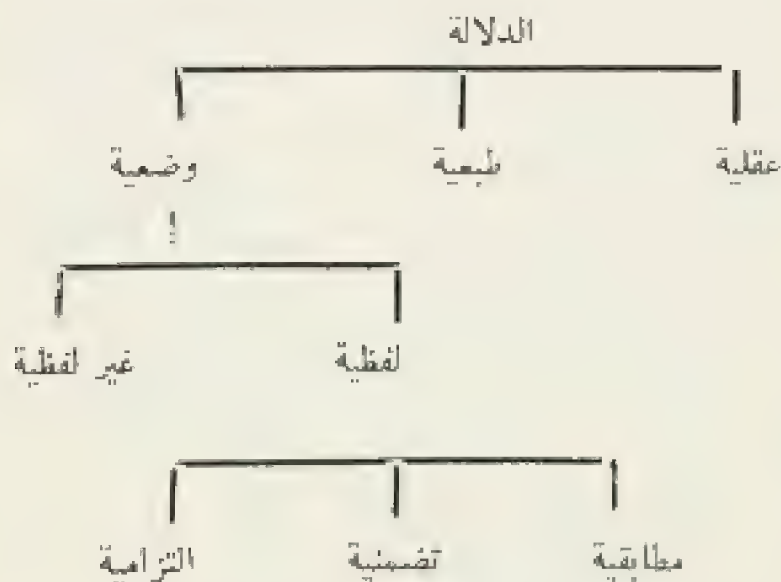
يشتراط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازما ذهنيا ، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن والالما حصل انتقال الذهن .

ويشترط — أيضا — أن يكون التلازم واضحا بينا ، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر<sup>(١)</sup> .

(١) سيأتي في مباحث الكلى أن اللازم ينقسم إلى البين وغير البين . والبين إلى بين بالمعنى الإخص وبين بالمعنى الإعم . والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بينا بالمعنى الإخص . ومعناه ما ذكرناه في المتن .



الخلاصة :



## تَمَرِّنَات

(١) بين أنواع الدلالة فيما يأتي :

- أ - دلالة عقرب الساعة على الوقت .
- ب - دلالة صوت السعال على ألم الصدر .
- ج - دلالة قيام الجالس على احترام القادم .
- د - دلالة حبرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجع .
- هـ - دلالة حركة رأس المسئول الى الاسفل على الرضا والى الاعلى على عدم الرضا .

(٢) اصنع جدولاً للدلالات الثلاث ( العقلية واختيها ) وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الامثلة الآتية :

- أ — دلالة الصعود على السطح على وجود السلام .
- ب — دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها .
- ج — دلالة الاثني على الشعور بالالام .
- د — دلالة كثرة الكلام على الطيش وقائه على الرزاة .
- هـ — دلالة الخط على وجود الكاتب .
- و — دلالة سرعة النبض على الحمى .
- ز — دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة .
- ح — دلالة التبخر في المشي أو تصغير الخد على الكبرياء .
- ط — دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله .
- ي — دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة .

(٣) عين اقسام الدلالة اللفظية من الامثلة الآتية : —

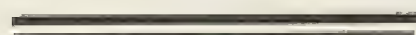
- أ — دلالة لفظ الكلمة على ( القول المفرد ) .
- ب — دلالة لفظ الكلمة على ( القول ) وحده أو ( المفرد ) وحده .
- ج — دلالة لفظ السقف على الجدار .
- د — دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها .
- هـ — دلالة لفظ السيارة على محركها .
- و — دلالة لفظ الدار على غرفها .
- ز — دلالة لفظ النخلة على الطريق اليها عند بيعها .

(٤) اذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق اليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار ، فهذه الدلالة المدعاة من أي اقسام

الدلالة اللفظية تكون ؟

(٥) استأجر رجل عاملا ليعمل الليل كله : ولكن العامل ترك العمل عند الفجر : فخاسمه المستأجر مدعيا دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر الى طلوع الشمس : فمن أي اقسام الدلالة اللفظية ينبغي ان تكون هذه الدلالة المدعاة ؟

(٦) لماذا يقولون لا يدل لفظ ( الاسد ) على ( بخر النمل ) دلالة التزامية ، كما يدل على الشجاعة ، مع أن البخر لازم للاسد كالشجاعة ؟





## تقسيمات الالفاظ

للفظ المستعمل بما له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى . وهي أهم مباحث الالفاظ بعد بحث الدلالة . ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات . وهي ثلاثة : لأن اللفظ المنسوب الى معناه تارة ينظر اليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثة بما هو لفظ مطلقا سواء كان واحدا أو متعددا .

## - ١ -

المختص . المشترك . المنقول . المرتجل . الحقيقة والمجاز

إن اللفظ الواحد الدال على معناه بإحدى الدلالات الثلاث المتقدمة اذا نسب الى معناه ، فهو على أقسام خمسة ، لأن معناه إما أن يكون واحدا أيضا ويسمى ( المختص ) : وإما أن يكون متعددا . وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرتجل ، وحقيقة ومجاز ، فهذه خمسة أقسام :

١ - ( المختص ) : وهو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد فاختص به ، مثل حديد وحيوان .

٢ - ( المشترك ) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حدة ، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل ( عين ) الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها . ومثل

( الجون ) الموضوع للاسود والابيض . والمشارك كثير في اللغة العربية .

٣ — ( المنقول ) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشارك ولكن يفرق عنه بان الوضع لاحدها مسبق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللاحق . مثل لفظ ( الصلاة ) الموضوع اولا للدعاء ثم نقل في الشرع الاسلامي لهذه الافعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للسعي الاول . ومثل لفظ ( الحج ) الموضوع اولا للقصد مطلقا ، ثم نقل للقصد مكة المكرمة بالافعال المخصوصة والوقت المعين ... وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون . ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر .

والمنقول ينسب الى ناقله فان كان العرف العام قيل له : منقول عربي كلفظ السيارة والطائرة . وان كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطق والنحاة والفلاسفة ونحوهم قيل له : منقول شرعي او منطقي او نحوي او فلسفي ... وهكذا .

٤ — ( المرتجل ) : وهو كالمنقول بلا فرق الا انه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين ، ومنه أكثر الاعلام الشخصية .

٥ — ( الحقيقة والمجاز ) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه ، ولكنه موضوع لاحد المعاني فقط ، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الاول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني . فيسمى ( حقيقة ) في المعنى الاول ، و ( مجازا ) في الثاني ، ويقال للمعنى الاول معنى حقيقي ، وللثاني مجازي .

والمجاز دائما يحتاج الى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعين المعنى المجازي من بين المعاني المجازية .

### تنبيهان

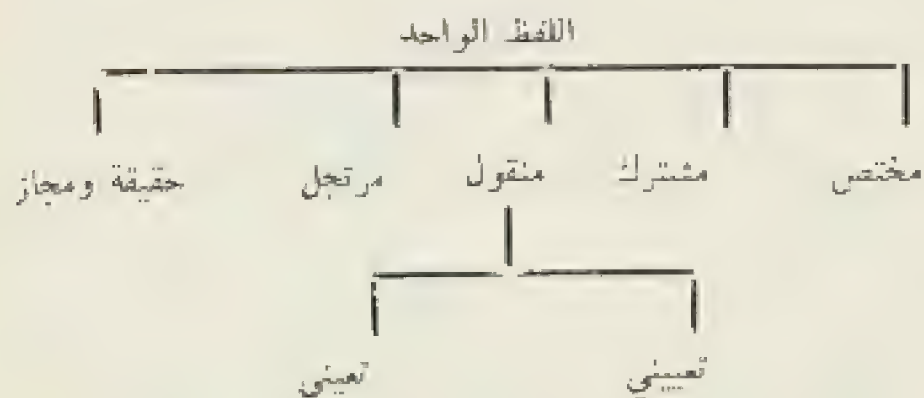
١ — ان المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود والبراهين ، الا مع نصب القرينة على ارادة المعنى المقصود ، ومثلها المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الاول ، فاذا هجر كان ذلك وحده قرينة على ارادة الثاني .

على أنه يحسن اجتناب المجاز في الاساليب العلمية حتى مع القرينة .

٢ — المنقول ينقسم الى ( تعيني وتعيني ) ، لان الثقل تارة يكون من ناقل معين باختياره وقصده ، كالكثير المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول ( التعيني ) أي ان الوضع فيه بتعين معين . وأخرى لا يكون ينقل ناقل معين باختياره ، وانما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له ، ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم ، حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في اذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة . فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى . وهو ( المنقول التعيني ) .



الخلاصة :



## تَمْرِيَات

- ١ — هذه الألفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ ( مختص • مشترك • منقول • الى آخره ) من أي أقسام اللفظ الواحد ؟ أي انها مختصة أو مشتركة أو غير ذلك •
- ٢ — اذكر ثلاثة أمثلة لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسة •
- ٣ — كيف تميز بين المشترك والمنقول ؟
- ٤ — هل تعرف لماذا يحتاج المشترك الى فريه : وهل يحتاج المنقول الى القرينة ؟

— ٢ —

## الترادف والتباين

إذا قمنا لفظاً الى لفظ أو الى الفاظ ، فلا تخرج تلك الالفاظ المتعددة  
عن أحد قسمين :

١ — اما أن تكون موضوعة لمعنى واحد ، فهي ( المترادفة ) ، اذا كان  
أحد الالفاظ (١) رديفاً للآخر على معنى واحد ، مثل : أسد وسبع وليث .  
هرة وقطة . انسان وبشر .

فالترادف : « اشتراك الالفاظ المتعددة في معنى واحد » .

٢ — واما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به ، فهي  
( المتباينة ) ، مثل : كتاب . قلم . سماء . أرض . حيوان . جماد . سيف .  
صارم ...

فالتباين : « أن تكون معاني الالفاظ متكثرة بتكثر الالفاظ » . والمراد  
من التباين هنا غير التباين الذي سيأتي في النسب ، فإن التباين هنا بين الالفاظ  
باعتبار تعدد معناها ، وان كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها .  
فإن السيف يباين الصارم ، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من  
السيوف . فهما متباينان معنى وان كانا يلتقيان في الافراد ، إذ أن صارم

(١) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقي . والجمع  
باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد . وفي اللغة العربية — كما هو  
معلوم — معناه أكثر من اثنين . فتنبيه الى هذا الاستعمال .

سيف . وكذا الانسان والناطق ، متباينان معنى ، لان المفهوم من احدهما غير المفهوم من الآخر وان كانا يلتقيان في جميع افرادهما لان كل ناطق انسان وكل انسان ناطق .

### قسمة الالفاظ المتباينة :

#### المثلان . المتخالفان . المتقابلان

تقدم ان الالفاظ المتباينة هي ما تكثرت معانيها بتكررها ، أي ان معانيها متغايرة . ولما كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام ، فان الالفاظ بحسب معانيها أيضا تنسب لها تلك الاقسام . والتغاير على ثلاثة أنواع : التماثل ، والتخالف ، والتقابل .

لان المتغايرين اما أن يراعى فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما ( المثلان ) واما ألا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا . وعلى هذا التقدير الثاني أي تقدير عدم المراعاة ، فان كانا من المعاني التي لا يسكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما ( المتقابلان ) ، والا فهما ( المتخالفان ) .

وهذا يحتاج الى شيء من التوضيح ، فنقول :

١ — ( المثلان ) هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان ، أي لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها ، كسعيد وجعفر اسين لشخصين مشتركين في الانسانية بما هما مشتركان فيها ، وكالانسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية . والا فسعيد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي . وكذا الانسان والفرس هما متخالفان بما هما انسان وفرس .



والاشتراك والنسائل ان كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المشايخ او المتشاكلين ولا اسم آخر لهما .  
وان كان في الجنس كالانسان والفرس سميّا أيضا ( متجانسين ) وان كان في الكم أي في المقدار سميّا أيضا ( متساويين ) ، وان كان في الكيف أي في كفيتهما وهيئتهما سميّا أيضا ( متشابهين ) . والاسم العام للجميع هو ( التماثل ) .

والمثلان ابدا لا يجتمعان ببديهة العقل .

٢ — ( المتخالفان ) ، وهما المتغايران من حيث هما متغايران ، ولا مانع من اجتماعهما في محل واحد اذا كانا من الصفات ، مثل الانسان والفرس هما انسان وفرس ، لا يبا هما مشتركان في الحيوانية كما تقدم . وكذلك : الماء والهواء ، النار والتراب ، الشمس والقمر ، السماء والارض .

ومثل السواد والحلاوة ، الطول والرقّة ، الشجاعة والكرم . البياض والحرارة . والتخالف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وان كانا مشتركين نوعا في الانسانية ، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك . وقد يكون في النوع مثل الانسان والفرس وان كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك . وقد يكون في الجنس ، وان كانا مشتركين في وصفهما العارض عليهما ، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الابيض الا أنه لم يلحظ ذلك .

ومنه يظهر ان مثل محمد وجعفر يصدق عليهما انها متخالفان بالنظر الى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثالان بالنظر الى اشتراكهما وتمائلهما في النوع وهو الانسان . وكذا يقال عن الانسان والفرس هما

متخالفان من جهة تغايرهما في الانسانية والفرسية ومثلان باعتبار اشتراكهما في الحيوانية . وهكذا في مثل القطن والثلج . الحيوان والنبات . الشجر والحجر .

ويظهر أيضا ان التخالف لا يختص بالشئين اللذين يمكن أن يجتسعا . فان الامثلة المذكورة قريبا لا يمكن فيها الاجتماع مع انها ليست من المتقابلان — كما سيأتي — ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح . ثم ان التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضا فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح انهما متخالفان .

٣ — ( المتقابلان ) هما المعنيان المتماثلان اللذان لا يجتسعا في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد . كالانسان واللاتسان . والاعشى والبصير . والابوة والبنوة . والسواد والبياض .

فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحجر . وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الابوة والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهتين اذ قد يكون شخص ابا لشخص وابنا لشخص آخر . وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين ، اذ قد يكون جسم باردا في زمان ونفسه حارا في زمان آخر .

### اقسام التقابل

للتقابل أربعة أقسام :

١ — ( تقابل النقيضين ) أو السلب والايجاب ، مثل : انسان

ولا انسان ، سواد ولا سواد ، منير وغير منير .

والنقيضان : أمران وجودي وعدمي ، أي عدم لذلك الوجودي ، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان بديهية العقل ، ولا واسطة بينهما .

٢ — ( تقابل الملكة وعدمها ) ، كالبصر والعسى ، والزواج والعزوبة ، فالبصر ملكة والعسى عدمها ، والزواج ملكة والعزوبة عدمها .

ولا يصح أن يحل العسى الا في موضع يصح فيه البصر ، لان العسى ليس هو عدم البصر مطلقا ، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيرا . وكذا العزوبة لا تنال الا في موضع يصح فيه الزواج ، لعدم الزواج مطلقا ، فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان . بل هما يرتفعان . وان كان يستمع اجتماعهما ، فالحجر لا يقال فيه أعشى ولا بصير ، ولا أعزب ولا متزوج ، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيرا ، ولا من شأنه أن يكون متزوجا . اذن الملكة وعدمها : « أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة » .

٣ — ( تقابل الضدين ) ، كالحرارة والبرودة ، والسواد والبياض ، والفضيلة والرذيلة ، والتهور والجبن ، والخفة والثقل .

والضدان : « هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد . ولا يتصور اجتماعهما فيه ، ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر » .

وفي كلمة ( المتعاقبان على موضوع واحد ) يفهم ان الضدين لا بد أن يكونا صفتين ، فالذاتان مثل انسان وفرس لا يسميان بالضدين . وكذا الحيوان والحجر ونحوهما . بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة ، كما



تقدم •

وبكلمة « لا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر » يخرج المتضايقان ، لانهما أمران وجوديان أيضا ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة ، ولكن تعقل احدهما يتوقف على تعقل الآخر • وسيأتي •

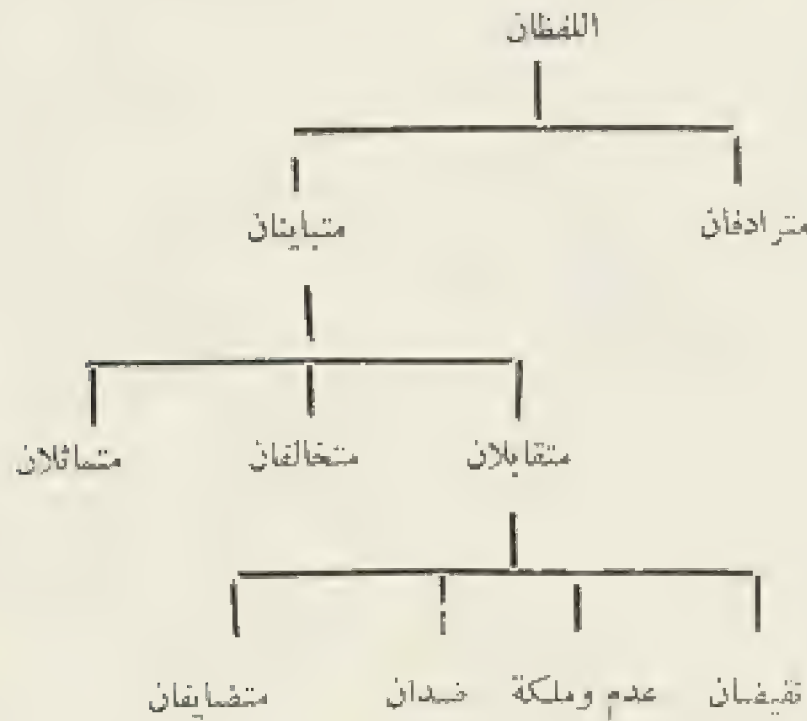
٤ — ( تقابل المتضايقين ) مثل : الاب والابن ، الفوق والتحت ، المتقدم والمتأخر ، العلة والمعلول ، الخالق والمخلوق وانت اذا لاحظت هذه الامثلة تجد :

( أولا ) انك اذا تعقلت أحد المتقابلين منها لا بد أن تتعقل معه مقابله الآخر : فاذا تعقلت ان هذا أب او علة لا بد ان تتعقل معه ان له ابنا أو معلولا . ( ثانيا ) أن شيئا واحدا لا يصح أن يكون موضوعا للمتضايقين من جهة واحدة ، فلا يصح أن يكون شخص ابا وابنا لشخص واحد ، نعم يكون ابا لشخص وابنا لشخص آخر • وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقا وتحتا لنفس ذلك الشيء في وقت واحد • وانما يكون فوقا لشيء هو تحت له ، وتحتا لشيء آخر هو فوقه ... وهكذا •

( ثالثا ) ان المتقابلين في بعض هذه الامثلة المذكورة أولا ، يجوز أن يرتفعا ، فان واجب الوجود لا فوق ولا تحت ، والحجر لا أب ولا ابن • واذا اتفق في بعض الامثلة ان المتضايقين لا يرتفعان كالعلة والمعلول ، فليس ذلك لانهما متضايقان ، بل الامر يخصهما ، لأن كل شيء موجود لا يخلو اما أن يكون علة او يكون معلولا •

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضايقين بأنهما : « الوجوديان اللذان يتعلقان معا ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا » •

الخلاصة :



## تَحْرِيّات

١ - بين المترادفة والمتباينة من هذه الامثلة بعد التدقيق في كتب اللغة :

كتاب وسفر	مقول ولسان	خطيب ومصقع
فرس وصاهل	ليل ومساء	عين وفاطر
شاعر وناظم	مصنع وسامع	جلوس وقعود
متكلم ولحن	كف ويد	قد وقطع

٢ — اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة .

٣ — بين أنواع التقابل في الامثلة الآتية : —

الخير والشر . النور والظلمة . الحركة والسكون . الظلم والعدل  
الملتحي والامرد . المتعل والحافي . الصباح والمساء . الدال والمدلول  
التصور والتصديق . العلم والجهل . القيام والقعود . العالم والمعلوم



## المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقا ( غير معتبر فيه أن يكون واحدا أو متعددا ) الى قسمين :

أ - ( المفرد ) ويقصد المنطقيون به :

( أولا ) اللفظ الذي لا جزء له ، مثل الباء من قولك : كتبت بالقلم ،

و ( قر ) فعل أمر من وقى يقى .

( ثانيا ) اللفظ الذي له جزء الا ان جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى

حين هو جزء له ، مثل : محمد . على . قرأ . عبد الله . عبد الحسين . وهذان الاخيران اذا كانا اسمين لشخصين فأنت لاتقصد بجزء اللفظ ( عبد ) و ( الله ) و ( الحسين ) معنى اصلا ، حينما تجعل مجموع الجزءين دالا على ذات الشخص . وما مثل هذا الجزء الا كحرف ( م ) من محمد وحرف ( ق ) من قرأ .

نعم في موضع آخر قد تقول ( عبد الله ) وتعني بعبد معناه المضاف الى الله تعالى كما تقول ( محمد عبد الله ورسوله ) . وحينئذ يكون نقطا لا اسما ومركبا لا مفردا . أما لو قلت ( محمد بن عبد الله ) فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد .

أما النحويون فعندهم مثل ( عبد الله ) اذا كان اسما لشخص مركب لا مفرد ، لان الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة

عند المناطقة . اذ النحوى ينظر الى الاعراب والبناء ، فما كان له اعراب أو بناء واحد فهو مفرد والا فمركب كعبد الله علما فان ( عبد الله ) له اعراب و ( الله ) له اعراب . أما المنطقي فانما ينظر المعنى فقط .

اذن المفرد عند المنطقي هو :

« اللفظ الذي ليس له جزء يدل <sup>(١)</sup> على جزء معناه حين هو جزء » .

ب — ( المركب ) ويسمى القول . وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل ( الخير مضر ) ، فالجزءان : ( الخير ) و ( مضر ) يدل كل منهما على جزء معنى المركب . ومنه ( الغيبة جهد العاجز ) فالمجموع مركب و ( جهد العاجز ) مركب أيضا . ومنه ( شر الاخوان من تكلف له ) فالمجموع مركب ، و ( شر الاخوان ) مركب أيضا ، و ( من تكلف له ) مركب أيضا ...

## اقسام المركب

المركب : تام وناقص .

التام : خبر وانشاء .

١ — التام والناقص :

١ — بعض المركبات للمتكلم أن يكتفي به في افادة السامع ، والسامع لا ينتظر منه اضافة لفظ آخر لاتمام فائدته . مثل الصبر شجاعة . قيمة كل

(١) لينتبه الاساتذة اننا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم ، لاننا نعتقد ان الدلالة لا تحصل بغير القصد . وتعميقنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك . فمثل ( الحيوان الناطق ) لو جعل علما لاحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه . وهو مثل ( عبد الله ) لا فرق بينهما .

أمرى، ما يحسنه • إذا علمت فاعمل — فهذا هو ( المركب التام ) • ويعرف بأنه : « ما يصح للمتكلم السكوت عليه » •

٢ — أما إذا قال : ( قيمة كل أمرى ••• ) وسكت ، أو قال : ( إذا علمت ••• ) بغير جواب للشرط ، فإن السامع يبقى منتظرا ويجهده ناقصا ، حتى يتم كلامه • فمثل هذا يسمى ( المركب الناقص ) • ويعرف بأنه : ( مالا يصح السكوت عليه ) •

#### ب — الخبر والانشاء •

كل مركب قام له نسبة قائمة بين اجزائه تسمى النسبة التامة أيضا ، وهذه النسبة :

١ — قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها ، مع غرض النظر عن اللفظ • وإنما يكون لفظ المركب حاكيا وكاشفا عنها • مثلما إذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي ، فأخبرت عنه ، كيمطر السماء ، فقلت : مطرت السماء ، أو تمطر غدا • فهذا يسمى ( الخبر ) ويسمى أيضا ( القضية ) و ( القول ) • ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقا للنسبة الواقعة : فقد يطابقها فيكون صادقا ، وقد لا يطابقها فيكون كاذبا •

اذن الخبر هو : « المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب » <sup>(١)</sup> • والخبر هو الذي يهم المنطقي أن يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق •

٢ — وقد لا تكون النسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ ،

(١) ستأتي إضافة كلمة ( لذاته ) في تعريف الخبر والانشاء في بحث القضايا ، فراجع •



وانما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجد بها بقصد المتكلم ، وبعبارة أصرح ان المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب ، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى . ويسمى هذا المركب (الانشاء) . ومن امثله :

- ١ — ( الامر ) نحو : احفظ الدرس
- ٢ — ( النهي ) نحو : لاتجالس دعاة السوء
- ٣ — ( الاستفهام ) نحو : هل المريخ مسكون ؟
- ٤ — ( النداء ) نحو : يا محمد !
- ٥ — ( التمني ) نحو : لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين !
- ٦ — ( التعجب ) نحو : ما اعظم خطر الانسان !
- ٧ — ( العقد ) : كانشاء عقد البيع والاجارة والنكاح ونحوها نحو  
بعت وآجرت وانكحت ....
- ٨ — ( الايقاع ) : كصيغة الطلاق والعق والوقف ونحوها نحو  
فلانة طالق . وعبيدي حر ...

وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في انفسها — بغض النظر عن اللفظ — تحكى عنها فتطابقها اولا تطابقها : وانما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب .

فالانشاء هو : « المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب » .

## أقسام المفرد

المفرد : كلمة • اسم • أداة •

١ - ( الكلمة ) وهي الفعل باضطلاح النحاة • مثل : كتب • يكتب • اكتب • فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها :  
( أولا ) تشترك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي ( الكاف فالتاء فالباء ) • وتشترك أيضا في معنى واحد هو معنى الكتابة ، وهو معنى مستقل في نفسه •

و ( ثانيا ) تفرق في هياتها اللفظية ، فإن لكل منها هيئة تخصها • وتفرق أيضا في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها ، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها الى فاعل ما غير معين في زمان معين من الأزمنة : فكتب تدل على نسبة الحدث ( وهو المعنى المشترك ) الى فاعل ما ، واقعة في زمان مضى • ويكتب على نسبة تجدد الوقوع في الحال او في الاستقبال الى فاعلها • واكتب على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما • ومن هذا البيان نستطيع ان نستنتج ان المادة التي تشترك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشترك فيه ، وان الهيئة التي تفرق فيها وتختلف تدل على المعنى الذي تفرق فيه ويختلف فيها •

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها : « اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى الى فاعل لا يعينه نسبة تامة زمانية » •

وبقولنا : نسبة تامة تخرج الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فانها تدل ببادتها على المعنى المستقل وبهيئاتها على نسبة الى شيء لا بعينه في زمان ما ، ولكن النسبة فيها نسبة ناقصة لا تامة .

٢ — ( الاسم ) : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية . مثل : محمد . انسان . كاتب . سؤال . نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لانها تدل على ذات لها هذه المادة .

٣ — ( الاداة ) وهي الحرف باصطلاح النحاة . وهو يدل على نسبة بين طرفين . مثل : ( في ) الدالة على النسبة الظرفية . و ( على ) الدالة على النسبة الاستعلائية . و ( هل ) الدالة على النسبة الاستفهامية . والنسبة دائماً غير مستقلة في نفسها ، لانها لا تحقق الا بطرفيها .

فالاداة تعرف بأنها : ( اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه ) .

( ملاحظة ) — الافعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عرف المنطقيين — على التحقيق — تدخل في الادوات ، لانها لا تدل على معنى مستقل في نفسه لتجردها عن الدلالة على الحدث ، بل انما تدل على النسبة الزمانية فقط . فلذلك تحتاج الى جزء يدل على الحدث ، نحو ( كان محمد قائماً ) فكلمة قائم هي التي تدل عليه .

وفي عرف النحاة معدودة من الافعال وبعض المناطقة يسميها ( الكلمات الوجودية ) .



الخلاصة :



## تَمَرِينَات

١ — ميز الالفاظ المفردة والمركبة مما يأتي :

مكة المكرمة	تأبط شرا	صر در
جعفر الصادق	امرؤ القيس	منتدى النشر
ملك العراق	أبو طالب	النجف الاشرف
هنيئاً	ديك الجن	صبرا

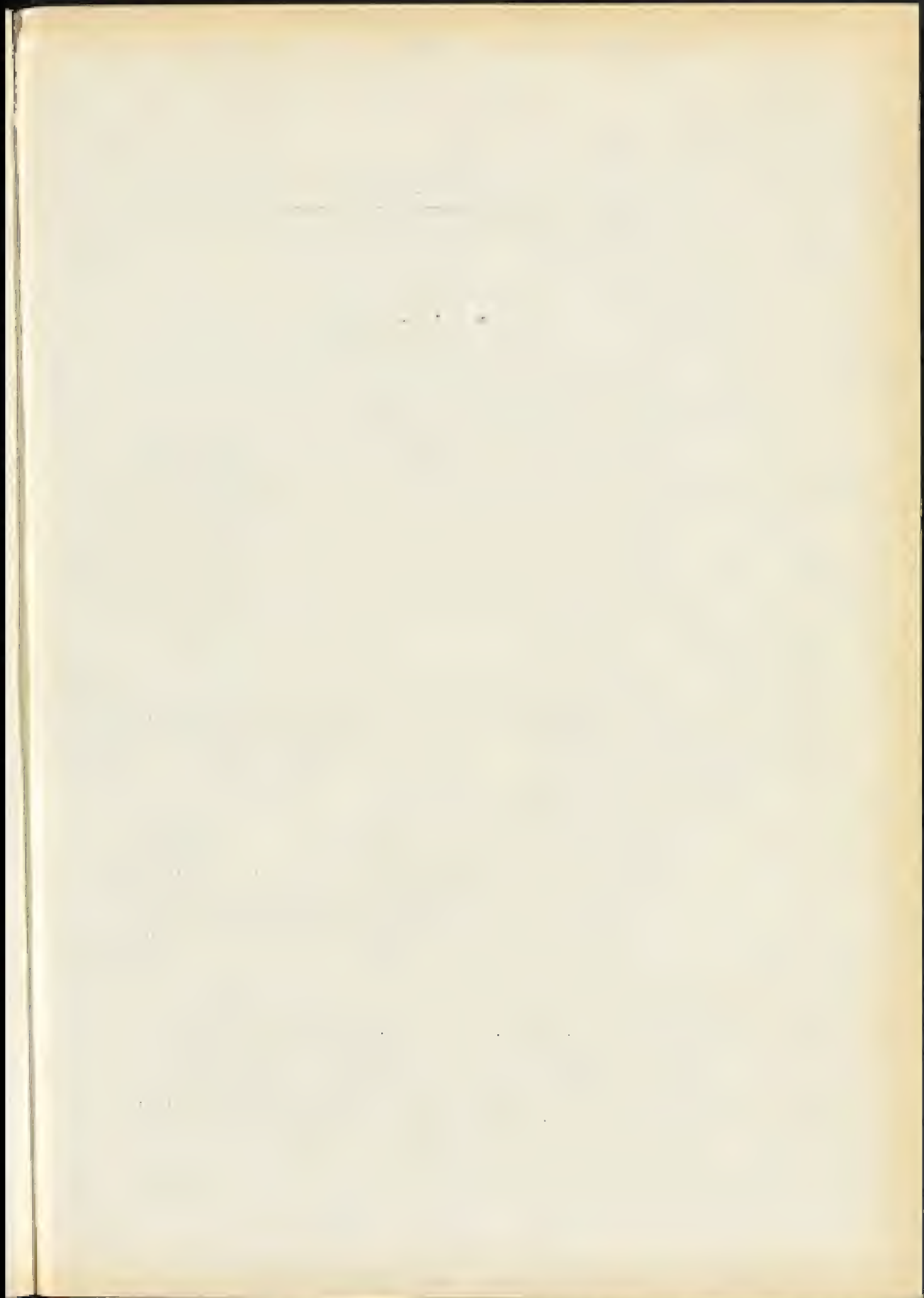
٢ — ميز المركبات التامة والناقصة والخبر والانشاء مما يأتي :

الله أكبر	نجمة القطب	يا الله
صباح الخير	السلام عليكم	ماء الفرات
غير المغضوب عليهم	لا اله الا الله	زر غيا تزدد حيا
سبحان ربي العظيم وبحمده	شاعر وناظم	

٣ — اذكر كم هي الانشاءات والاخبار في سورة القدر .

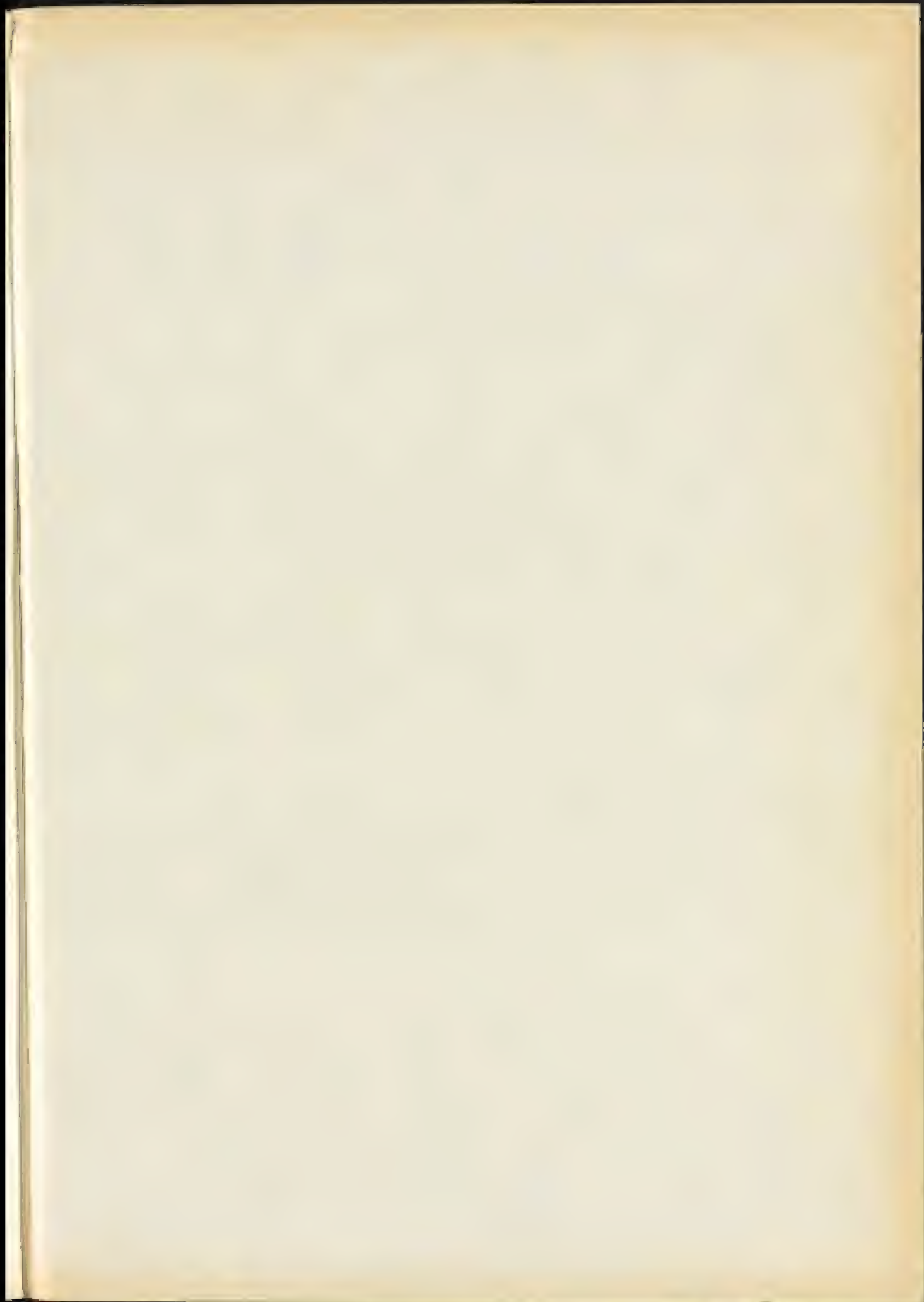
٤ — ان اللفظ المحذوف دائما يعتبر كالموجود ، فقولنا في العنوان :  
( تمرينات ) أتعده مفردا أم مركبا + ولو كان مركبا فماذا تظن : أهو ناقص  
ام تام ؟

٥ — تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين ( الادوات ) ولماذا ؟





الكتاب الثاني  
مباحث الحكي



### الكلّي والجزئي :

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحس بها ، مثل : محسّد • هذا الكتاب • هذا القلم • هذه الوردة • بغداد • النجف ... واذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر • ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده • وهذا هو المفهوم ( الجزئي ) • ويصح تعريفه بأنه : « المفهوم الذي يستتبع صدقه على أكثر من واحد » •

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة • وقاس بعضها الى بعض • فوجدتها تشترك في صفة واحدة انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها • وهذا المفهوم الشامل أو ( الصورة المنتزعة ) هو المفهوم ( الكلّي ) • ويصح تعريفه بأنه « المفهوم الذي لا يستتبع صدقه على أكثر من واحد » •

مثل مفهوم : انسان • حيوان • معدن • ابيض • تفاحة • حجر • عالم • جاهل • جالس في الدار • معترف بذنبه •

### تكملة تعريف الجزئي والكلّي :

لا يجب أن تكون أفراد الكلّي موجودة فعلاً : فقد يتصور العقل مفهومها كلياً صالحاً للانطباق على أكثر من واحد من دون أن ينتزعه من جزئيات موجودة بالفعل ، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها ، بل قد يستتبع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم « شريك الباري » ، ومفهوم « اجتماع النقيضين » • ولا يضر ذلك في كليته •



وقد لا يوجد له إلا فرد واحد ويستنع وجود غيره ، مثل مفهوم « واجب الوجود » ، لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يستع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم . ولو كان مفهوم « واجب الوجود » جزئياً ، لما كانت حاجة إلى البرهان على التوحيد ، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه . وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد إنما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم . لا أن نفس المفهوم يستنع صدقه على أفراد كثيرة .

اذن ، يستتضي هذا البيان لابد من اضافة قيد ( ولو بالفرض ) في تعريف الجزئي والكلي ، فالجزئي : « مفهوم يستنع صدقه على كثير ولو بالفرض » ، والكلي : « لا يستنع ... ولو بالفرض » .

( تنبيه ) مداليل الادوات كلها مفاهيم جزئية ، والكلمات أي ( الافعال ) هيئاتها تدل على مفاهيم جزئية ، وبموادها على مفاهيم كلية . أما الاسماء فبدايلها تختلف ، فقد تكون كلية كأسماء الاجناس ، وقد تكون جزئية كأسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضائر ونحوها .

### الجزئي الاضافي :

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى ( الجزئي الحقيقي ) . وهنسا اصطلاح آخر للجزئي يقال له ( الجزئي الاضافي ) ، لاضافته الى ما فوقه ، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان اضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه .

توضيحه : انك تجد ان ( الخط المستقيم ) مفهوم كلي متزع من عدة أفراد كثيرة ، وتجد أن ( الخط المنحني ) أيضا مفهوم كلي متزع من مجموعة

افراد اخرى فاذا ضمنا احدى المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ، ننتزع مفهوما كليا أكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع أفرادهما ، وهو مفهوم ( الخط ) . فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين ، كنسبة كل منهما الى أفراد نفسه ، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافة الى الصغير نفسه جزئيا ، فالكلى الصغير أيضا بالاضافة الى الكلى الكبير كالجزئي من جهة النسبة ، فيسمى ( جزئيا اضافيا ) لا بالحقيقة ، لانه في نفسه كلى حقيقة .

وكذا الجزئي الحقيقي من جهة اضافته الى الكلى الذي فوقه يسمى ( جزئيا اضافيا ) .

وهكذا كل مفهوم بالاضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى ( جزئيا اضافيا ) ، فزيد مثلا جزئي حقيقي في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان ، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامي ، والجسم النامي بالقياس الى مطلق الجسم .

اذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه (الاخص من شيء) او « المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة » .

## المتواطىء والمشكك

ينقسم الكلى الى المتواطىء والمشكك ، لانه :

أولا — اذا لاحظت كليا مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة ، وطبقته على أفراد ، فانك لاتجد تفاوتاً بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليه : فزيد وغير وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء ، من دون أن تكون انسانية أحدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر ، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية . واذا كانوا متفاوتين ففي نواح أخرى غير الانسانية : كالتفاوت بالطول واللون والقوة والصحة والاخلاق وحس التفكير ... وما الى ذلك .

وكذا أفراد الحيوان والذهب ، ونحوهما . ومثل هذا الكلى المتوافقة أفراد في مفهومه يسمى ( الكلى المتواطىء ) أي المتوافقة لأفراده فيه ، والتواطىء : هو التوافق والتساوي .

ثانيا — اذا لاحظت كليا مثل مفهوم البياض والعدد والوجود ، وطبقته على أفراد ، تجد — على العكس من النوع السابق — تفاوتاً بين الافراد في صدق المفهوم عليها ، بالاشتداد أو الكثرة أو الاولوية أو التقدم . فثري بياض الثلج أشد بياضاً من بياض القرطاس ، وكل منهما بياض . وعدد الالف أكثر من عدد المائة ، وكل منهما عدد . ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، ووجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر . وكل منهما وجود .

وهكذا الكلى المتفاوتة أفراد في صدق مفهومه عليها يسمى ( الكلى المشكك ) والتفاوت يسمى ( تشكيكاً ) .



## تَمَرِّنَات

١ — عين الجزئي والكلّي من مفاهيم الاسماء الموجودة في الآيات التالية :

أ — ما كل ما يتمنى المرء يدركه      تجري الرياح بما لا تشتهي السفن  
ب — هذا الذي تعرفه البطحاء وملاّته      والبيت يعرفه والحل والحرم  
ج — نحن بما عندنا وانت بما      عندك راض والرأي مختلف

٢ — بين ما إذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي والأرض من الجزئيات الحقيقية أو من الكلّيات ، واذكر السبب .

٣ — إذا قلت لصديقك ( تناولني الكتاب ) وكان في يده كتاب ماء ، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلّي ؟

٤ — إذا قلت لكتّبي : ( بعني كتاب القاموس ) ، فما مدلول كلمة القاموس ، جزئي أم كلّي ؟

٥ — إذا قال البائع : ( بعثك حقة من هذه الصبرة من الطعام ) فما المبيع جزئي أم كلّي ؟

٦ — عين المتواطئ والمشكك من الكلّيات التالية :

العالم • الكاتب • القلم • العدل • السواد • النبات • الماء • النور •  
الحياة • القدرة • الجمال • المعدن •

٧ — اذكر خمسة أمثلة للجزئي الإضافي ، واختر ثلاثة منها من التمرين

السابق •

## المفهوم والمصداق

( المفهوم ) : نفس المعنى بما هو : أي نفس الصورة الذهنية المنترعة  
من حقائق الاشياء .

و ( المصداق ) : ما ينطبق عليه المفهوم ، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع  
منه الصورة الذهنية ( المفهوم ) .

فالصورة الذهنية لمسى ( محدد ) مفهوم جزئي ، والشخص الخارجي  
الحقيقي مصداقه . والصورة الذهنية لمعنى ( الحيوان ) مفهوم كلي ، وافراده  
الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالانسان والفرس والظير مصايقه .  
والصورة الذهنية لمعنى ( العدم ) مفهوم كلي ، وما ينطبق عليه وهو العدم  
الحقيقي مصداقه ... وهكذا .

( لفت نظر ) : يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئيا كما  
يكون كلياً ، ويعرف من المثال الثاني ان المصداق يكون جزئياً حقيقياً  
واضافياً . ويعرف من الثالث ان المصداق لا يجب أن يكون من الامور  
الموجودة والحقائق العينية : بل المصداق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان  
كان أمراً عديمياً لا تحقق له في الاعدان .

## العنوان والمعنون

أو

دلالة المفهوم على مصداقه

إذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصورا على المفهوم وحده ، بأن يكون هو المقصود في الحكم ، كما تقول : ( الانسان : حيوان فائق ) ، فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الاول .

وقد يتعدى نظرك في الحكم الى أبعد من ذلك ، فتتظر الى ما وراء المفهوم . بأن تلاحظ المفهوم لتجعله حاكيا عن مصداقه ودليلا عليه ، كما تقول : ( الانسان ضاحك ) أو ( الانسان في خسر ) ، فتشير بمفهوم الانسان الى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم ، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعا لا للتوصل الى الحكم على الافراد . فيسمى المفهوم حينئذ ( عنوانا ) والمصداق ( معنونا ) . ويقال لهذا الانسان : الانسان بالحمل الثاني .

ولاجل التفرقة بين النطارين تلاحظ الامثلة الآتية :

١ - إذا قال النحاة : « الفعل لا يخبر عنه » . فقد يعترض عليهم في بادي الرأي : فيقال لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل ، فكيف تقولون لا يخبر عنه ؟

والجواب : ان الذي وقع في القضية مخبرا عنه . وموضوعا في القضية هو مفهوم الفعل . ولكن ليس الحكم له بها هو مفهوم : بل جعل عنوانا



وحاكيا عن مصاديقه وآلة للاحفظها ، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق  
نحو ضرب ويضرب • فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحسن  
الشائع •

٢ — وإذا قال المنطقي : « الجزئي يستمع صدقه على كثيرين » ، فقد  
يعترض فيقال له : الجزئي يصدق على كثيرين ، لأن هذا الكتاب جزئي :  
ومحمد جزئي وعلي جزئي : ومكة جزئي • فكيف قلتم يستمع صدقه على  
كثيرين ؟

والجواب : مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحصل الأولي : كلى ؛ لاجزئي ؛  
فيصدق على كثيرين ، ولكن مصداقه أي حقيقة الجزئي يستمع صدقه على  
الكثير : فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحصل الشائع : لا للجزئي بالحصل  
الأولي الذي هو كلى •

٣ — وإذا قال الأصولي : « اللفظ المجمل : ما كان غير ظاهر المعنى »  
فقد يعترض في بادي الرأي فيقال له : إذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف  
جاز تعريفه ، والتعريف لا يكون إلا لما كان ظاهرا معناه ؟

والجواب : مفهوم المجمل أي المجمل بالحصل الأولي مبين ظاهر المعنى  
لكن مصداقه أي المجمل بالحصل الشائع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة  
غير ظاهر المعنى • وهذا التعريف للمجمل بالحصل الشائع •

## تَحْزِينَات

- ١ — لو قال القائل : « الحرف لا يخبر عنه » : فاعترض عليه انه كيف أخبرت عنه ؟ فبماذا تجيب ؟
- ٢ — لو اعترض على قول القائل : « العدم لا يخبر عنه » بأنه قد أخبرت عنه الآن : فما الجواب ؟
- ٣ — لو اعترض على المنطقي بأنه كيف تقول : « ان الخبر كلام تام يحتل الصدق والكذب » وقولك ( الخبر ) جعلته موضوعا لهذا الخبر : فهو مفرد لا يحتل الصدق والكذب .
- ٤ — لو قال لك صاحب علم التفسير : « التشابه محكم » وقال الاسولي ( المجلد مبین ) وقال المنطقي ( الجزئي كلي ) و ( الكلي غير موجود بالخارج ) : فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر .
- ٥ — لو قال القائل : « العلة والمعلول متضائقان . وكل متضائقيين يوجدان معا » . وهذا ينتج ان العلة والمعلول يوجدان معا . وهذه النتيجة غلط باطل ، لان العلة بالضرورة متقدمة على المعلول : فبأي بيان تكشف هذه المغالطة .
- ومثله لو قال : الارب والايين متضائقان أو المتقدم والمتأخر متضائقان وكل متضائقيين يوجدان معا .

## النسب الرابع

تقدم في الباب الاول انقسام الالفاظ الى مترادفة ومتباينة \* والمقصود بالتباين هناك التباين بحسب المفهوم أي ان معانيها متغايرة \* وهنا سنذكر ان من جملة النسب التباين والمقصود به التباين بحسب المصداق \*

فما كنا نستخدم عليه هناك بالمتباينة : هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة اقسام \* وقسم منها المتباينة : لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين ، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده \*

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصداق وعدمه \* ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتغايرة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم : اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه ، فنقول :

كل معنى اذا نسب الى معنى آخر يغايره ويبيّنه مفهوما فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما : وهما المتساويان \* واما ان يشارك كل منهما الآخر في بعض افراده : وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ، واما ان يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس ، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقا \* واما ان لا يشارك أحدهما الآخر أبدا ، وهما المتباينان \* فالنسب بين المفاهيم أربع : التساوي ، والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه ، والتباين \*

١ — ( نسبة التساوي ) : وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما ، كالإنسان والضاحك ، فان كل إنسان ضاحك وكل ضاحك إنسان .

ونقربهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين المتساويين اللذين ينطبق أحدهما على الآخر تمام الانطباق . ويمكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة : —

$$a = b$$

باعتبار أن هذه العلامة ( = ) علامة على التساوي : كما هي في العلوم الرياضية ، وتقرأ يساوي . وطرفاها ( ب . ح ) حرفان يرمز بهما إلى المفهومين المتساويين .

٢ — ( نسبة العموم والخصوص مطلقا ) وتكون بين المفهومين اللذين يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره . ويقال للأول : ( الأعم مطلقا ) ، والثاني ( الأخص مطلقا ) . كالحيوان والإنسان ، والمعدن والفضة ، فكل ما صدق عليه الإنسان يصدق عليه الحيوان ، ولا عكس . فانه يصدق الحيوان بدون الإنسان . وكذا الفضة والمعدن .

ونقربهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين غير المتساويين . وانطبق الأكبر منها على تمام الأصغر وزاد عليه . ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية :

$$a < b$$

باعتبار أن هذه العلامة ( < ) تدل على أن ما قبلها أعم مطلقا مما بعدها وتقرأ ( أعم مطلقا من ) : كما تقرأ في العلوم الرياضية ( أكبر من ) . ويصح أن نقولها ونضعها على هذه الصورة :

$$a > b$$

وتقرأ ( أخص مطلقا من ) كما تقرأ في العلوم الرياضية ( أصغر من ) . فتدل على أن ما قبلها أخص مطلقا مما بعدها .



٣ — ( نسبة العموم والخصوص من وجه ) : وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما . ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه . كالطير والاسود ، فانهما يجتمعان في الغراب لانه طير واسود . ويفترق الطير عن الاسود في الحمام مثلا والاسود عن الطير في الصوف الاسود مثلا . ويقال لكل منهما أعظم من وجه وأخص من وجه . وتقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقاطعين هكذا  $\times$  يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر في نقاط تخصه . ويسكن وضع النسبة على الصورة الآتية :

ب  $\times$  ح

أي بين ( ب ، ح ) عموم وخصوص من وجه .  
٤ — ( نسبة التباين ) وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع احدهما مع الآخر في فرد من الافراد أبدا . وامثلته جميع المعاني المتقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المتخالفة مثل الحجر والحيوان . ونشبههما بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبدا مهما امتدا . ويسكن وضع التباين على الصورة الآتية :

ب // ح

أي ان ب يباين ح .

### النسب بين نقيضي الكلين

كل كليين بينهما احدى النسب الاربع لابد أن يكون بين نقيضيهما أيضا نسبة من النسب كما سيأتي . ولتعيين النسبة يحتاج الى اقامة البرهان . وطريقة البرهان التي تتبعها هنا تعرف ( بطريقة الاستقصاء ) او طريقة

الدوران والترديد : وسيأتي ذكرها في مبحث ( القياس الاستثنائي ) \* وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة للسألة : ومتى ثبت فسادها جميعا عدا واحدة منها : فإن هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها : وثبت صحتها . فلنذكر النسبة بين تقيضي كل كليين مع البرهان فنقول :

١ — ( تقيضا المتساويين متساويان أيضا ) أي انه اذا كان الانسان يساوي الناطق فان لا انسان يساوي لا ناطق \* ولبرهان على ذلك نقول :

المفروض أن	$ب = ح$
والمدعى أن	$لا ب = لا ح$
( البرهان )	لو لم يكن $لا ب = لا ح$

لكان بينهما احدى النسب الباقية \* وعلى جميع التقادير لابد أن يصدق احدهما بدون الآخر في الجملة \*

فلو صدق	$لا ب$ بدون $لا ح$
لصدق	$لا ب$ مع $ح$ لان التقيضين لا يرتفعان
ولازمه ألا يصدق	$ب$ مع $ح$ لان التقيضين لا يجتمعان
وهذا خلاف المفروض وهو	$ب = ح$

وعليه فلا يمكن أن يكون بين  $لا ب$  :  $لا ح$  من النسب الاربع غير التساوي ، فيجب أن يكون :

$لا ب = لا ح$  وهو المطلوب

٢ — ( تقيضا الاعم والاخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا ) ، ولكن على العكس ، أي ان تقيض الاعم أخص وتقيض الاخص اعم \*

النسب الأربعة

ب < ح	فإذا كان
لا ب > لا ح	كان

كلا إنسان والحيوان ، فإن ( لا إنسان ) أعم مطلقاً من ( لا حيوان ) ،  
لأن ( لا إنسان ) يصدق على كل ( لا حيوان ) ولا عكس ، فإن الفرس وانفرد  
والطير إلى آخره يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات : وللبهنة على  
ذلك نقول :

ب < ح	المفروض أن
لا ب > لا ح	والمدعى أن
لا ب > لا ح	( البرهان ) أو لم يكن

لكان بينهما إحدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقاً بأن  
يكون تقيض الأعم أعم مطلقاً لا أخص  
فلو كان لا ب = لا ح  
لكان ب = ح لأن تقيضي المتساويين متساويان

وهو خلاف الفرض .

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن  
( لا ) أعم مطلقاً ، للزم على جميع الحالات الثلاث أن يصدق :  
لا ح بدون لا ب

ويلزم حينئذ أن يصدق لا ح مع ب لأن التقيضين لا يرتفعان  
ومعناه أن يصدق ب بدون ح  
أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض  
وإذا بطلت الاحتمالات الأربعة تعين أن يكون :

لا ب > لا ح ( وهو المطلوب )

٣ - ( تقيضا الاعم والاخص من وجه متباينان تباينا جزئيا ) : ومعنى « التباين الجزئي » : عدم الاجتماع في بعض الموارد ، مع غرض النظر في الموارد الاخرى سواء كانتا يجتمعان فيها او لا ، فيعم التباين الكلي والعصوم والخصوص من وجه . لان الاعم والاخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعا . وكذا يصح في المتباينين تباينا كليا ان يقال انها لا يجتمعان في بعض الموارد .

فاذا قلنا : ان بين تقيضي الاعم والاخص من وجه تباينا جزئيا ، فالمقصود به انها في بعض الامثلة قد يكونان متباينين تباينا كليا ، وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عصوم وخصوص من وجه . والاول مثل الحيوان والانسان ، فان بينهما عصوما وخصوصا من وجه ، لانهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن الانسان في الانسان ويفترق الانسان عن الحيوان في الحجر ، ولكن بين تقيضيها تباينا كلياً فان الاحيوان يباين الانسان كلياً ، والثاني مثل الطير والاسود فان تقيضيها لا طير ولا اسود بينهما عصوم وخصوص من وجه أيضا ، لانهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لا طير في الثوب الاسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض .

والجامع بين العصوم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي . وللبهنة على ذلك نقول :

المفروض ان ب × ح

والمدعى ان لا ب يباين لا ح تباينا جزئيا

( البرهان ) : لو لم يكن لا ب يباين لا ح تباينا جزئيا



لكان بينهما إحدى النسب الأربع بالخصوص .

(١) فلو كان  $لا ب = لا ح$

لزم أن يكون  $ب = ح$  لأن تقيضي المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض .

(٢) ولو كان  $لا ب > لا ح$

لكان  $ب < ح$  لأن تقيضي الأعم اخص وهذا أيضا خلاف الفرض .

(٣) ولو كان  $لا ب \times لا ح$  فقط

لكان ذلك دائما مع أنه قد يكون بينهما تباین كلي كما تقدم في مثال ( لا حيوان وانسان ) .

(٤) ولو كان  $لا ب // لا ح$  فقط

لكان ذلك دائما أيضا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في مثال ( لاطير ولا اسود ) .

وعلى هذا تعين أن يكون ( لا ب ) يباين ( لا ح ) تباینا جزئيا ( وهو المطلوب ) .

٤ - ( تقيضي المتباينين متباينان تباینا جزئيا ) أيضا . والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير الا في المثال : لانا نرى ان بينهما في بعض الامثلة تباینا كليا ، كالموجود والمعدوم ، وتقيضاها الاموجود واللامعدوم ؛ وفي البعض الآخر عموم وخصوص من وجه ، كالانسان والحجر ، وتقيضاها لا انسان ولا حجر ، وبينهما عموم وخصوص من وجه ، لانهما يجتمعان في الفرس مثلا ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر ؛ فاللانسان يفترق عن اللاحجر في الحجر واللاحجر عن اللانسان في الانسان .

الخلاصة :

النسبة بين المفهومين	النسبة بين تقيضيها
١ — التساوي	..... التساوي
٢ — التباين الكلي	..... التباين الجزئي
٣ — العموم والخصوص من وجه	.....
٤ — العموم والخصوص مطلقا	..... العموم والخصوص مطلقا بالعكس

## تَمَرِّنَات

أ — بين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الأربع وماذا بين تقيضيها :

- ١ — الكاتب والقاري
- ٢ — الشاعر والكاتب
- ٣ — الشجاع والكريم
- ٤ — السيف والصارم
- ٥ — المائع والماء
- ٦ — المشترك والمترادف
- ٧ — السواد والحلاوة
- ٨ — الاسود والحلو
- ٩ — النائم والجالس
- ١٠ — اللفظ والكلام

ب — اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين تقيضي الكلمتين

بعبارة واضحة مع عدم استعمال الرموز والاشارات •

ج — اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الأربع •

## انكليات الخمسة

- الكلى : ذاتي وعرضي .
- الذاتي : نوع وجنس وفصل .
- العرضي : خاصة وعرض عام .
- قد يسأل سائل عن شخص انسان ( من هو ؟ ) .
- وقد يسأل عنه . . . . . ( ما هو ؟ ) .

فهل تجد فرقا بين السؤالين ؟ - لاشك ان الاول سؤال عن ميقاته الشخصية . والجواب عنه : ( ابن فلان ) ، أو مؤلف كتاب كذا ، أو صاحب العمل الكذائي . أو ذو الصفة الكذائية . . . . . وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعيين المسئول عنه من بين الاشخاص امثاله . ويطلق المجيب أو قال : ( انسان ) ، لانه لايزد عن امثاله من افراد الانسان . ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ ( الهوية الشخصية ) مأخوذة من كلمة ( هو ) : كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس .

اما السؤال الثاني : فانما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله . والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين الحقائق لاشخصه بين الاشخاص . ولا يصلح للجواب الا كمال حقيقته فتقول : ( انسان ) دون ابن فلان ونحوه . ويسمى الجواب عن هذا السؤال :

## النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريباً تعريفه .

\*\*\*

• وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد . . . . . ( ما هي ؟ ) .

• وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد وهذه الفرس وهذا الأسد

( ما هي ) .

فهل تجد فرقاً بين السؤالين ؟ — تأمل فيهما ، فستجد ان ( الاول )

سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد . و ( الثاني ) سؤال

عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد .

والجواب عن الاول يكساك الحقيقة المشتركة بينهما ، فتقول : انسان .

وهو ( النوع ) المتقدم ذكره .

وعن الثاني أيضاً يكساك الحقيقة المشتركة بينهما ، فتقول : حيوان ويسمى :

## الجنس

وهو ثاني الكليات الخمسة . وعليه يمكن تعريفها بما يأتي :

١ — ( النوع ) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المنكثرة بالعدد

فقط في جواب ما هو .

٢ — ( الجنس ) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المنكثرة بالحقيقة

في جواب ما هو .

— واذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكرر بالعدد قطعاً .

\*\*\*

• وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس . . . . . والثور ( ما هي ؟ )

• وقد يسأل السائل عن الانسان فقط . . . . . ( ما هو ؟ )



لاحظ ان ( الكليات ) هي المسئول عنها هذه المرة ! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين ؟ — نقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق ، فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها . وهو الجنس ، فنقول في المثال : ( حيوان ) . ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضا جوابا عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعا له ، كما يقع جوابا عن السؤال بما هو عن الجزئيات المختلفة بالحقائق .

وأما الثاني . فهو سؤال بما هو عن كلى واحد . وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول في المثال : ( حيوان ناطق ) ، فيتكفل الجواب بتفصيل ماهية الكلى المسئول عنه وتحليلها الى تمام الحقيقة التي يشاركه فيها غيره والى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركاته في تلك الحقيقة . ويسمى مجموع الجواب ( الحد التام ) كما سيأتي في محله . وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي ( الجنس ) وقد تقدم . والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي :

## الفصل

وهو ثالث الكليات . ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها ، كما ان الجنس جزءها المشترك الذي أيضا يكون جزءا للماهيات الأخرى .

وينبغي شيء ينبغي ذكره ، وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جوابا ؟ وبعبارة أوضح : ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال ؟

نقول : يقع الفصل جوابا عما اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها يمتاز عن غيرها ، بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين غيرها .

فاذا رأينا شجعا من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا

نسأل فنقول : ( أي حيوان هو في ذاته ) • ولو عرفنا أنه جسم فقط قلنا :  
( أي جسم هو في ذاته ) • وإن شئت قلت بدل في ذاته : في جوهره أو  
حقيقته ، فإن المعنى واحد • والجواب عن الأول ( فاطر ) فقط وهو فصل  
الإنسان أو ( صاهل ) وهو فصل الفرس • وعن الثاني ( حساس ) مثلاً وهو  
فصل الحيوان •

أذن يصح أن نقول أن الفصل يقع في جواب ( أي شيء ) • وشيء  
كناية عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل • وعليه يصح تعريف  
الفصل بما يأتي :

« هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته »

### تقسيمات

- ١ / النوع : حقيقي وإضافي •
- ٢ / الجنس : قريب وبعيد ومتوسط •
- ٣ / النوع الإضافي : عال وسائل ومتوسط •
- ٤ / الفصل : قريب وبعيد • مقوم ومقسم •

( ١ ) لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما ( الحقيقي ) ، وهو أحد  
الكليات الخمسة ، وقد تقدم • وثانيهما ( الإضافي ) • والمقصود به الكلي  
الذي فوقه جنس • فهو نوع بالإضافة إلى الجنس الذي فوقه سواء كان  
نوعاً حقيقياً أو لم يكن • كالإنسان بالإضافة إلى جنسه وهو الحيوان •  
وكالحيوان بالإضافة إلى جنسه وهو الجسم النامي • وكالجسم النامي  
بالإضافة إلى الجسم المطلق • وكالجسم المطلق بالإضافة إلى الجوهر •  
( ٢ ) قد تألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض ، كالسلسلة

المتقدمة التي تبتدىء بالانسان وتنتهي بالجوهر • فإذا ذهبت بها ( متصاعدا ) من الانسان ، فسيؤولها ( النوع ) وهو الانسان في المثال ، ويعدده الجنس الأدنى الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس • ويسمى ( الجنس القريب ) ، لأنه أقربها الى النوع • ويسمى أيضا ( الجنس السافل ) • وهو الحيوان في المثال •

ثم هذا الجنس فوقه جنس فوقه جنس أعلى ... حتى تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس • ويسمى ( الجنس البعيد ) و ( الجنس العالي ) و ( جنس الاجناس ) وهو الجوهر في المثال • أما ما بين السافل والعالي فيسمى ( الجنس المتوسط ) • ويسمى ( بعيدا ) أيضا كالجسم المطلق والجسم النامي • فالجنس — على هذا — قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط •

( ٣ ) وإذا ذهبت في السلسلة متنازلا مبتدئا من جنس الاجناس الى ما دونه ، حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع • فبما كان بعد جنس الاجناس يسمى ( النوع العالي ) ، وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية • وهو الجسم المطلق في المثال • واخيرها أي منتهى السلسلة يسمى ( نوع الانواع ) أو ( النوع السافل ) ، وهو الانسان في المثال • أما ما يقع بين العالي والسافل فهو ( المتوسط ) ، كالحیوان والجسم النامي • فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط •

اذن النوع الاضافي : عال ومتوسط وسافل •

( تنبيه ) يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لا بد أن يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته • والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحدا اذا



تألفت سلسلة الكليات من أربعة : وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من أربعة .

فمثال الاول : ( الماء ) المندرج تحت ( السائل ) المندرج تحت ( الجسم ) المندرج تحت ( الجوهر ) • أو ( البياض ) المندرج تحت ( اللون ) المندرج تحت ( الكيف المحسوس ) المندرج تحت ( الكيف ) •

ومثال الثاني : سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم : أو ( متساوي الساقين ) المندرج تحت ( المثلث ) المندرج تحت ( الشكل المستقيم الاضلاع ) المندرج تحت ( الشكل المستوي ) المندرج تحت ( الشكل ) المندرج تحت ( الكم ) • وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات : والانواع المتوسطة ثلاثة ( المثلث : والشكل المستقيم الاضلاع : والشكل المستوي ) • والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضا ( الشكل المستقيم الاضلاع : والشكل المستوي : والشكل ) •

( ٤ ) وكل نوع اضافي لا بد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقوم بها ويميزها عن الانواع الاخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه ، كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما ما عداه : كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامي حساس وغير حساس •

ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لا بد أن يقوم أيضا ماتحته من الانواع • فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من انواع الحيوان أيضا • لان الفصل المقوم للعالي لا بد ان يكون جزءاً من العالي : والعالي جزء من السافل : وجزء الجزء جزء • فيكون الفصل المقوم للعالي



جزأ من السافل ، فيقومه •

والقاعدة العامة أن تقول : « مقوم العالي مقوم السافل » ، ولا عكس •  
والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوي له قيل له ( الفصل  
القريب ) كالحساس بالقياس الى الحيوان ، والناطق بالقياس الى الانسان •  
واذا لوحظ بالقياس الى النوع الذي تحت نوعه قيل له ( الفصل البعيد ) ،  
كالحساس بالقياس الى الانسان •

والخلاصة : ان الفصل الواحد يسمى قريبا وبعيدا باعتبارين • ويسمى  
مقوما ومقسما باعتبارين •

## الذاتي والعرضي

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها • ولا يهنا الآن  
التعرض الا لاصطلاحهم في هذا الباب ، وهو الذي يسمونه بكتاب  
( ايساغوجي ) أي كتاب الكليات الخمسة ، حسب وضع مؤسس المنطق  
الحكيم ( ارسطو ) • وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث  
الكليات الخمسة ، لولا انا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح  
الكليات الثلاثة المتقدمة ، فنقول :

١ - ( الذاتي ) : هو المحمول الذي تقوم ذات الموضوع به غير خارج  
منها • ونعني ( بما تقوم ذات الموضوع به ) ان ماهية الموضوع لا تتحقق  
الا به فهو قوامها ، سواء كان هو نفس الماهية كالانسان المحمول على زيد  
وعمر • او كان جزأ منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول  
عليه ، فان نفس الماهية أو جزأها يسمى ( ذاتيا ) •

وعليه ، فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل ، لأن النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الأفراد ، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها .  
٢ — ( العرضي ) : هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع ، لاحقا له بعد تقومه بجميع ذاتياته ، كالمضاحك اللاحق للإنسان ، والماشي اللاحق للحيوان ، والمتحيز اللاحق للجسم .  
وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة . وقد بقي منها اقسام العرضي : فإن العرضي ينقسم الى :

### الخاصة والعرض العام

لأن العرضي : أما ان يختص بموضوعه الذي حصل عليه أي لا يعرض لغيره ، فهو ( الخاصة ) سواء كانت مساوية لموضوعها كالمضاحك بالنسبة الى الإنسان ، او كانت مختصة ببعض افراد كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الإنسان . وسواء كانت خاصة للنوع الحقيقي كالأمثلة السابقة ، او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم ، والماشي خاصة الحيوان ، او للجنس الاجناس ، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر .

وأما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أي لا يختص به فهو ( العرض العام ) كالماشي بالقياس الى الإنسان ، والنائر بالقياس الى الغراب ، والمتحيز بالقياس الى الحيوان ، او بالقياس الى الجسم النامي .  
وعليه ، يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي :  
( الخاصة ) : الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه .  
( العرض العام ) : الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره .

## تنبيهات وتوضيحات

- ١ — قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس الى موضوع وعرضا عاما بالقياس الى آخر ، كالماشي ، فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان . ومثله : الموجود لا في موضوع ، والمتحيز ، ونحوها ، مما يعرض الاجناس .
- ٢ — وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس الى موضوع ، وذائبا بالقياس الى آخر ، كالملون ، فانه خاصة الجسم مع انه جنس للابيض والاسود ونحوها . ومثله مفرق البصر ، فانه عرضي بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض ، لان الابيض ( ملون مفرق البصر ) .
- ٣ — كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا . مثال المفرد منهما الضاحك والناطق . ومثال المركب من الخاصة قولنا للانسان : « منتصب القامة يادى البشرة » . ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان : « حساس متحرك بالارادة » .

## الصف

- ٤ — تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن انواع جنسه ، أي يقسم ذلك الجنس ، أو فقل ( ينوع ) الجنس . اما الخاصة فانها لا تقوم الكلى الذي تختص به قطعا ، الا انها تميزه عن غيره ، أي انها تقسم ما فوق ذلك الكلى . فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس ، وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضا ، كالموجود لا في موضوع الذي يقسم ( الموجود ) الى جوهر وغير جوهر .



وتزيد عليه أيضا بأنها تقسم كذلك النوع . وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم . كالشاعر المقسم للانسان . وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقيين (تصنيفا) : وكل قسم من النوع يسمى ( صنفًا ) . فالصنف : كل كلى اخص من النوع ويشترك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها ، ويستأز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة .

والتصنيف كالتنوع . الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصول الداخلة في حقيقة الاقسام . والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقي وغربي ، والى عالم وجاهل ، والى ذكر وانثى . . . . . وكتصنيف الفرس الى آصيل وهجين ، وتصنيف النخل الى زهدي وبرين وعسراي . . . الى ما شاء الله من التقسيمات للافواع باعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها .

### الحمل وانواعه

٥ - وصفنا كلا من الكليات الخمسة ( بالمحمول ) . وأشارنا الى ان الكلى المحمول ينقسم الى الذاتي والعرضي . وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان .

لان سائلا قد يسأل فيقول : ان النوع قد يحمل على الجنس ، كما يقال مثلا : الحيوان انسان وفرس وحمل . . . الى آخره ، مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له ، لانه ليس تمام الحقيقة ولا جزءها ، ولا عرضيا خارجا عنه . افهناك واسطة بين الذاتي والعرضي ام ماذا ؟

وقد يسأل - ثانيا - فيقول : ان الحد التام يحمل على النوع والجنس ،



كما يقال : الانسان حيوان فائق . والحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة . وعليه فالحد التام كلى محمول . وهو تمام حقيقة موضوعه . مع انه ليس نوعا له ولا جنسا ولا فصلا . فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا . بل لا يبغي تسميته بالذاتي لانه هو نفس الذات والشيء لا ينسب الى نفسه . ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه . فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي .

وقد يسأل — ثالثا — فيقول : ان المنطقيين يقولون ان الضحك خاصة الانسان والمشى عرض عام له مثلا . مع ان الضحك والمشى لا يحصلان على الانسان . فلا يقال الانسان ضحك . وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها . فما المر في ذلك ؟

ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من ( الحمل ) ينقطع لديه الكلام . فان الحمل له ثلاثة تقسيمات . والمراد منه هنا بعض اقسامه في كن من التقسيمات فنقول :

#### ١ - الحمل : طبيعي ووضعي :

اعلم ان كل محمول فهو كلى حقيقي . لان الجزئي الحقيقي بنا هو جزئي لا يحصل على غيره . وكل كلى اعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو اخص منه مفهوما . كحمل الحيوان على الانسان . والانسان على محمد . بل وحمل الناطق على الانسان . ويسمى مثل هذا ( حملا طبيعيا ) اي اقتضاه الطبع ولا يأباه .

واما العكس . وهو حمل الاخص مفهوما على الاعم . فليس هو حملا طبيعيا . بل بالوضع والجعل . لانه يأباه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى ( حملا

وضعيا ) أو جعليا .

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصداق الذي تقدم الكلام عليه في النسب : فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في أفراد الاخص وغير افراد كالحیوان بالقياس الى الانسان وهو المحدود في النسب . وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساويا بحسب الوجود . كالناطق بالقياس الى الانسان ، فان مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا أو لم يكن ، وانما يستفاد كون الناطق انسانا دائما من خارج المفهوم .

فالناطق بحسب المفهوم اعم من الانسان وكذلك الضاحك ، وان كانا بحسب الوجود مساويين له ... وهكذا جميع المشتقات لاتدل على خصوصية ما يقال عليه كالصاهل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان .

واذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول ، لان المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لامطلقا .

٢ - الحمل : ذاتي اولى ، وشايع صناعي :

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين ، لان معناه ان هذا ذاك . وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما ، لئلا يكونا حسب الفرض شيئين . ولولاها لم يكن الا شيء واحد لاشيئان .

وعليه ، لا بد في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى ، كيما يصح الحمل . ولذا لا يصح الحمل بين المتباينين اذ لا اتحاد بينهما . ولا يصح حمل الشيء على نفسه ، اذ الشيء لا يتغاير نفسه .

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم ، فالمغايرة لابد أن تكون اختيارية . ويقصد بالحلل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحصول وماهيته . بعد ان يلحظ متغايرين بجهة من الجهات . مثل قولنا : ( الانسان حيوان ناطق ) ، فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغاير بينهما بالأجسام والتفصيل : وهذا النوع من الحل يسمى ( حلاً ذاتياً أولياً ) .

واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصادق . والمغايرة بحسب المفهوم . ويرجع الحل حينئذ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحصول ومصاديقه . مثل قولنا : ( الانسان حيوان ) ، فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان . ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان . وهذا النوع من الحل يسمى ( الحل الشائع الصناعي ) أو ( الحل المتعارف ) ، لانه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم .

واذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضاً ، لان المقصود من المحصول في باب الكليات هو المحصول بالحلل الشائع الصناعي . وحلل الحد التام من الحل الذاتي الأولي .

### ٢ - الحل : مواطاة واشتقاق :

اذا قلنا : الانسان ضاحك ، فحل هذا الحل يسمى ( حلاً مواطاة ) أو ( حلاً هو هو ) ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحصول . واذا شئت فقل معناه : هذا ذاك . والمواطاة معناها الاتفاق . وجميع الكليات الخمسة يحس بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحل .

ويستخدم نوع آخر من الحل يسمى ( حلاً اشتقاق ) أو حلاً



( ذو هو ) ، كحبل الضحك على الانسان ، فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك ، بل ضاحك أو ذو ضحك . وسمى حبل اشتقاق وذو هو ، لأن هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف اليه ( ذو ) لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتق كالضاحك محمولا بالمواطاة ، وللمشتق منه كالضحك محمولا بالاشتقاق .

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة ، فلا يصح أن يقال : الضحك خاصة للانسان ، ولا اللون خاصة للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان ، بل الضاحك والملون هو الخاصة ، والحساس هو الفصل ... وهكذا . وإذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوب افكار المبتدئين ، إذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضاحك . وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث .

نعم ( اللون ) بالقياس الى البياض كلى وهو جنس له ، لأنك تحصله عليه حبل مواطاة ، فتقول : البياض لون . اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسا من الكليات المحولة عليه .

### العروض معناه الحمل

٦ — ثم لا يشبه عليك الامر ، فتقول : انكم قلتم الكلى الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام . والضحك لاشك يعرض على الانسان ومختص به . فاذن يجب أن يكون خاصة .  
فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب ، فان المراد



منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا • وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى • واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعروض وهو الوجود فيه •

وعندهم تعبير آخر بسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلى الخارج عرض خاص وعرض عام، فيطلقون العرض على الكلى الخارج، ثم يقولون لمثل الضحك انه عرض • والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضي مقابل الذاتي، والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع •

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثاني لانه موجود في موضوع، ولكن لا يصح أن يسمى عرضا بالمعنى الاول أبدا، لانه بالقياس الى الجسم لا يحل عليه حمل مواطاة والقياس الى ماتحته من الانواع كالسواد والبياض هو جنس لها كما تقدم، فهو حينئذ ذاتي لا عرضي •

## تقسيمات العرضي

العرضي : لازم ومفارق

- ١ - ( اللازم ) : ما يستتبع انفكاكه عقلا عن موضوعه : كوصف ( الفرد ) للثلاثة و ( الزوج ) للاربعة، و ( الحارة ) للنار ...
- ٢ - ( المفارق ) : ما ( لا ) يستتبع انفكاكه عقلا عن موضوعه : كأوصاف الانسان المشتقة من افعاله واحواله : مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم، وما الى ذلك : وان كان لا ينفك أبدا : فانك ترى ان وصف العين ( بالزرقاء )

لا ينفك عن وجود العين ، ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا ، لانه لو امكنت  
حيلة لازالة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقى العين عينا . وهذا لا يشبه اللازم ،  
فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثة .  
ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار . وهذا معنى امتناع  
الانفكاك عقلا .

اللازم : بين وغير بين .

البين : بين بالمعنى الاخص ، وبين بالمعنى الاعم .

١ — ( البين بالمعنى الاخص ) : ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ،  
بلا حاجة الى توسط شيء آخر .

٢ — ( البين بالمعنى الاعم ) : ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور  
النسبة بينهما الجزم بالملازمة . مثل : الاثنان نصف الاربعة او ربع الثمانية ،  
فانك اذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الثمانية ،  
ولكن اذا تصورت ايضا الثمانية مثلا ، وتصورت النسبة بينهما تجزم انها  
ربعها . وكذا اذا تصورت الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها . . .  
وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض . ومن هذا الباب لزوم وجوب  
المقدمة لوجوب ذي المقدمة ، فانك اذا تصورت وجوب الصلاة ، وتصورت  
الوضوء ، وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة  
عليه ، حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه .

وانما كان هذا القسم من البين اعم ، لانه لا يفرق فيه بين أن يكون  
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا ،  
بل لابد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة . وانما يكون  
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشئين

على وجه يتداعى عنده المتلازمان فإذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعاً له ، فتكون الملازمة حينئذ ذهنية .

٣ — ( غير البين ) وهو ما يقابل البين مطلقاً ، بأن يكون التصديق الجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما . بل يحتاج اثبات الملازمة الى اقامة الدليل عليه . مثل الحكم بأن المثلث زواياه تساوي قائمتين ، فإن الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي ، ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي .  
والخلاصة : معنى البين مطلقاً ما كان لزومه بديهياً ، وغير البين ما كان لزومه نظرياً .

المفارق : دائم وسريع الزوال وبطيئه .

( الدائم ) : كوصف الشمس بالمتحركة . ووصف العين بالزرقاء .  
( سريع الزوال ) : كحسرة الخجل وصفرة الخوف . ( بطيء الزوال ) : كالشباب للانسان .

## الكلّي المنطقي والطبيعي والعقلي

إذا قيل : ( الانسان كلّي ) مثلاً ، فهنا ثلاثة أشياء : ذات الانسان بما هو انسان ، ومفهوم الكلى بما هو كلّي مع عدم الالتفات الى كونه انساناً أو غير انسان ، والانسان بوصف كونه كلياً . أو قلل الأشياء الثلاثة هي : ذات الموصوف مجرداً ، ومفهوم الوصف مجرداً ، والمجموع من الموصوف والوصف .

١ — فإن لاحظ العقل ( والعقل قادر على هذه التصرفات ) نفس ذات



الموصوف بالكلّي مع قطع النظر عن الوصف ، بأن يعتبر الانسان ، مثلا ، بما هو انسان من غير التفات الى انه كلّي أو غير كلّي ، وذلك عند ما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق — فانه أي ذاته الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى ( الكلّي الطبيعي ) . ويقصد به طبيعة الشيء بما هي .

والكلّي الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفراد .

٢ — وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلّي وحده ، وهو أن يلاحظ مفهوم ( ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ) مجردا عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها — فانه أي مفهوم الكلّي بما هو عند هذه الملاحظة ، يسمى ( الكلّي المنطقي ) .

والكلّي المنطقي لا وجود له الا في العقل ، لانه ما ينتزعه ويفرضه العقل ، فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن .

٣ — وان لاحظ العقل المصنوع من الوصف والموصوف ، بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا ، بل بما هو موصوف بوصف الكلية ، كما يلاحظ الانسان بما هو كلّي لا يمتنع صدقه على الكثير — فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلّي يسمى ( الكلّي العقلي ) لانه لا وجود له الا في العقل ، لاتصافه بوصف عقلي ، فان كل موجود في الخارج لابد أن يكون جزئيا حقيقيا .

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لأجل توضيحها بما اذا قيل : ( السطح فوق ) ، فاذا لاحظت ( ذات السطح ) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت ، فهو نسبه بالكلّي الطبيعي . واذا لاحظت مفهوم ( الفوق ) وحده مجردا عن شيء



هو فوق ، فهو شبيه بالكلي المنطقي . وإذا لاحظت ذات السطح بوصف أنه فوق ، فهو شبيه بالكلي العقلي .

واعلم أن جميع الكليات الخمسة وأقسامها : بل الجزئي أيضا ، تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة : فيقال على قياس ما تقدم : نوع طبيعي ومنطقي وعقلي ، وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ... إلى آخرها .

فالنوع الطبيعي مثل إنسان بما هو إنسان ، والنوع المنطقي هو مفهوم « تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد في جواب ما هو » ، والنوع العقلي هو مفهوم الإنسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد ... وهكذا يقال في باقي الكليات وفي الجزئي أيضا .



## تَحَرُّيَات

( ١ ) اذا قيل : الثمر لذيد الطعم معذ من السكريات ومن اقسام ما كَوْن الانسان بل مطلق المأكول ، وهو جسم جامد ، فيدخل في مطلق الجسم ، بل الجوهر — فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متصاعدا وسلسلة الانواع متنازلا • بعد التمييز بين الذاتي والعرضي • واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها •

( ٢ ) واذا قيل : الخمر جسم مائع مسكر محرم شرعا سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى — فالمطلوب ان تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة •

( ٣ ) واذا قيل : الحديد جنس صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء — فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة •

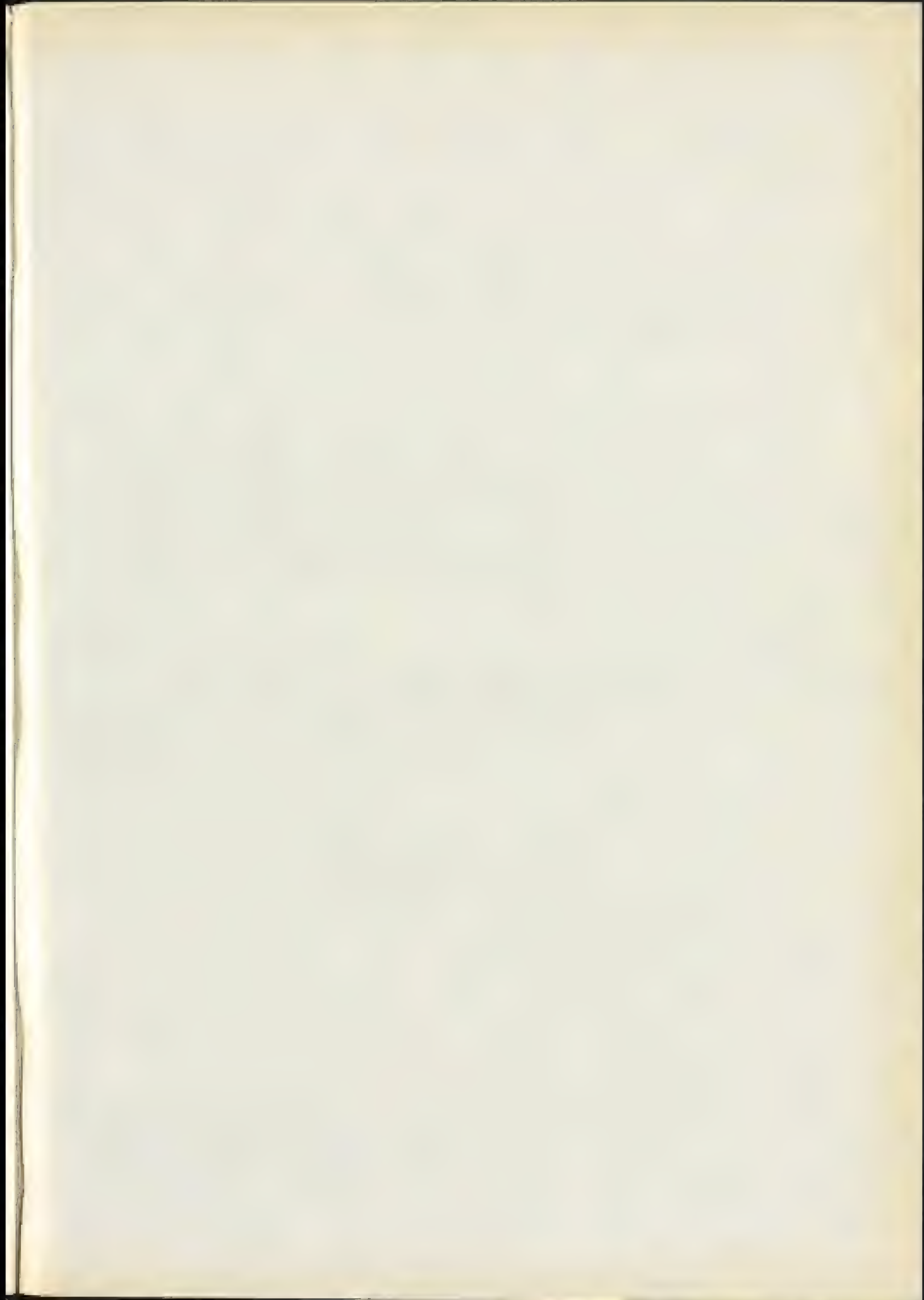
( ٤ ) اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنسوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسيم النوع الى اصنافه ؟ اذكر ذلك مع بيان السبب •



الباب الثالث

المعروف والملحق به لقسمه





## المقدمة :

### في مطلب ما واي وهل ولم

إذا اعترضتك لفظة من آية لغة كانت ، فهنا خمس مراحل متوالية ، لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة ، في بعضها يطلب العلم التصوري ، وفي بعضها الآخر العلم التصديقي .

( المرحلة الأولى ) تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا ، فتسأل عنه سؤالا لغويا صرفا ، إذا لم تكن تدري لأي معنى من المعاني قد وضع . والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى ، كما إذا سألت عن معنى لفظ ( غضنفر ) ، فيجواب : اسد . وعن معنى ( سيدع ) ، فيجواب : سيد . . . . . وهكذا . ويسمى مثل هذا الجواب ( التعريف اللفظي ) . وقواميس اللغات هي المتعمدة بالتعارف اللفظية .

وإذا تصورت معنى اللفظ اجمالا ، فزعت نفسك الى :  
( المرحلة الثانية ) : إذ تطلب تصور ماهية المعنى ، أي تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا . لتميزه عن غيره في الذهن تمييزا تاما ، فتسأل عنه بكلمة ( ما ) فتقول : ( . . . . . ما هو ؟ )

وهذه ( ما ) تسمى ( الشارحة ) ، لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ . والجواب عنه يسمى ( شرح الاسم ) وبتعبير آخر ( التعريف الاسمي ) . والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريبين معا ، ويسمى ( الحد التام الاسمي ) . ويصح أن يجاب بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها ، أو

بأحدهما منضمًا إلى الجنس البعيد ، أو بالخاصة منضمة إلى الجنس القريب .  
وتسمى هذه الأجوبة تارة بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام ،  
ولكنها توصف جميعًا بالاسمي . وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات .

ولو فرض أن المسئول أجاب خطأ بالجنس القريب وحده ، كما لو قال  
( شجرة ) في جواب ( ما النخلة ) — فإن السائل لا يقنع بهذا الجواب ،  
وتتوجه نفسه إلى السؤال عن مميزات عن غيرها ، فيقول : ( أية شجرة هي  
في ذاتها ) أو ( أية شجرة هي في خاصتها ) ، فيقع الجواب عن الأول بالفصل  
وحده فيقول : ( ثمرة التمر ) ، وعن الثاني بالخاصة فيقول : ( ذات السعف )  
مثلاً .

وهذا هو موقع السؤال بكلمة ( أي ) . وجوابها الفصل أو الخاصة .  
— وإذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفرع نفسك إلى :

( المرحلة الثالثة ) : وهي طلب التصديق بوجود الشيء ، فتسأل عنه  
بـ ( هل ) وتسمى ( هل البسيطة ) ، فتقول : هل وجد كذا ، أو هل هو  
موجود .

### ( ما ) الحقيقية :

تنبيه — إن هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر ،  
فقد تتقدم الثانية ، على حسب ما رتبناها وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع ،  
وقد تتقدم الثالثة ، وذلك عندما يكون السائل من أول الأمر عالماً بوجود  
الشيء المسئول عنه ، أو أنه على خلافه الطبع قدم السؤال عن وجوده .  
فأجيب .

وحينئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه ، ثم سأل عنه بـ ( ما ) ، فان ما هذه تسمى ( الحقيقية ) . والجواب عنها نفس الجواب عن ( ما الشارحة ) . بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقية عنه .

وانما سميت حقيقية : لان السؤال بها عن الحقيقة الثابتة — والحقيقة باصطلاح المناطق هي الماهية الموجودة — والجواب عنها يسمى ( تعريفا حقيقيا ) وهو نفسه الذي كان يسمى ( تعريفا اسميا ) قبل العلم بالوجود . ولذا قالوا :

« الحدود قبل الهليات البسيطة حدود اسمية وهي باعيانها بعد الهليات تنقلب حدودا حقيقية » .

— واذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الى :

( المرحلة الرابعة ) : وهي طلب التصديق بثبوت صفة او حال للشيء ، ويسأل عنه بـ ( هل ) أيضا ، ولكن تسمى هذه ( هل المركبة ) ، لانه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده ، والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط ، فيقال للسؤال بالبسيطة مثلا : هل الله موجود . وللسؤال بالمركبة بعد ذلك : هل الله الموجود مريد .

فاذا اجابك المستول عن هل البسيطة او المركبة تنزع نفسك الى :

( المرحلة الخامسة ) : وهي طلب العلة : اما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المستول في الجواب عن هل او علة الحكم وعلة الوجود معا ، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعا . ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمة ( لِمَ ) الاستفهامية ، فتقول لطلب علة الحكم مثلا : ( لِمَ كان الله مريدا ) . وتقول مثلا لطلب علة الحكم وعلة الوجود معا : ( لِمَ كان



المغناطيس جاذبا للحديد ؟ ) : كما لو كنت قد سألت : هل المغناطيس جاذب للحديد ؟ فأجاب المسئول بنعم ، فإن حقت أن تسأل ثانيا عن العلة فتقول ( لم ) .

### تلخيص و تعقيب

ظهر مما تقدم أن :

( ما ) لطلب تصور ماهية الشيء . وتنقسم الى الشارحة والحقيقية .  
ويشتق منها مصدر صناعي ، فيقال : ( مائية ) . ومعناه الجواب عن ما .  
كما أن ( ماهية ) مصدر صناعي من ( ما هو ) .  
و ( أي ) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تمييزا ذاتيا أو غرضيا ، بعد العلم بجنسه .

و ( هل ) تنقسم الى « بسيطة » ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه ، و « مركبة » ويطلب بها التصديق بشئ شيء ، أو عدمه .  
ويشتق منها مصدر صناعي ، فيقال : ( الهلية ) البسيطة أو المركبة .  
و ( لم ) يطلب بها تارة علة التصديق فقط ، وأخرى علة التصديق والوجود معا . ويشتق منها مصدر صناعي ، فيقال ( لمية ) بتشديد الميم رالاء ، مثل ( كية ) من ( كم ) الاستفهامية . فمعنى لمية الشيء : علته .

### فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بتلك الأدوات ، وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم . وهناك مطالب أخرى يسأل

عنها بكيف واين ومتى وكم ومن . وهي مطالب جزئية أي انها ليست من  
أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولى لعدم عموم فائدتها : فان ما لا كيفية  
له مثلا لا يسأل عنه بكيف . وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه باين ومتى .  
على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة ، فبدلا عن ان تقول  
مثلا : ( كيف لون ورق الكتاب ؟ واين هو ؟ ومتى طبع ؟ .. ) تقول :  
( هل ورق الكتاب ابيض ؟ وهل هو في المكتبة ؟ وهل طبع هذا العام ؟ .. )  
وهكذا . ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع ، وتلك بالاصول .

## التعريف

تمهيد :

كثيرا ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها ، فيضطرب جبل التفاهم ، لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ ، فيذهب كل فرد منهم الى ما يختلج في خاطره من المعنى . وقد لا تكون لاحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه ، فيقتنع - لتساهله أو لقصور مداركه - بالصورة المطموسة المضطربة ، ويبنى عليها منطقة المزيف .

وقد يتبع الجدليون والسياسة - عن عمد وحيلة - الفاظلا خلافة غير محدودة المعنى بحدود واضحة ، يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور ، وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطلة أو الصحيحة ، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب . ولهذا تأثير سحري عجيب في الافكار .

ومن هذه الالفاظ كلمة ( الحرية ) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية ، وحدثت الانقلابات الجبارة في الدولة العثمانية والفارسية ، والتأثير كله لاجمالها وجمالها السطحي الفاتن ، والا فلا يستطيع العلم أن يحددها بحد معقول يتفق عليه .

ومثلها كلمة ( الوطن ) الخلافة التي استغلها سياسة العرب لتزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية . وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين

كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة : فما هي مميزات الوطن ؟ أهى اللغة أم لهجتها أم اللباس أم مساحة الارض أم اسم القطر والبلد ؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامم . ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه ، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الاسلامية كلها وطننا واحدا ؟

فسن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق — لتلايرتطم هو والمستغل معه في المشاكل — أن يفرغ مفرداته مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح ، فيحفظ ما يدور في خلده من المعنى في آنية من الالفاظ وافية به لا تفيض عليها جوانبها ، لينقله الى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوننا في ذهنه بالضبط . وعلى هذا الاساس المتين يبنى التفكير السليم . ولاجل أن يتغلب الانسان على قلبه ولسانه وتفكيره لا بد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ، ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للاشياء اولا ، وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانيا ... هذه حاجتنا لمباحث التعريف .

## اقسام التعريف

التعريف : حد ورسم .

الحد والرسم : تام وناقص .

سبق أن ذكرنا ( التعريف اللفظي ) . ولا يهنا البحث عنه في هذا

العلم ، لانه لا ينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه ، فلا يستحق اسم التعريف



الا من باب المجاز والتوسع . وانما غرض المنطقي من ( التعريف ) هو المعلوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري الواقع جوابا عن ( ما ) الشارحة أو الحقيقية . ويقسم الى حد ورسم ، وكل منهما الى تام وناقص .

### ١ — الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف ( بالفتح ) ، ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتغالهما على جميع ذاتيات المعرف : فاذا قيل : ما الانسان ؟ فيجوز أن تجيب — اولا — بأنه : ( حيوان ناطق ) . وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان ، ويشتمل على جميع ذاتياته ، لان مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم التام والحساس المتحرك بالارادة . وكل هذه اجزاء وذاتيات للانسان .

ويجوز أن تجيب — ثانيا — بأنه : ( جسم تام حساس متحرك بالارادة ، ناطق ) . وهذا حد تام أيضا للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلا ، لانك وضعت مكان كلمة ( حيوان ) حده التام . وهذا تطويل وفضول لاحاجة اليه ، الا اذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل ، فيجب .

ويجوز أن تجيب — ثالثا — بأنه : ( جوهر قابل للابعاد الثلاثة تام حساس متحرك بالارادة ، ناطق ) : فتضع مكان كلمة ( جسم ) حده التام ، فيكون المجموع حدا تاما للانسان أكثر تفصيلا من الجواب الثاني ، وأكثر فضولا ، الا اذا كانت ماهية الجسم مجهولة أيضا للسائل ، فيجب .

وهكذا اذا كان الجوهر مجهولا تضع مكانه حده التام — ان وجد —

حتى ينتهي الامر الى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء ..... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً — ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعروف لايشذ منها جزء أبداً ، ولذا سى الحد بهما ( تاماً ) •

وثانياً — ان لافرق في المفهوم بين الحدود التامة المطلوبة والمختصرة ، الا ان المطولة أكثر تفصيلاً • فيكون التعريف بها واجبا تارة وفضولاً أخرى •

وثالثاً — ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم ، كالمترادفين • فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ، ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالاً •  
ورابعاً — ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة •

## ٢ — الحد الناقص

هو التعريف ببعض ذاتيات المعروف ( بالفتح ) ، ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل • ولذا سى ( ناقصاً ) • وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب ، وأخرى بالفصل وحده •

مثال الاول — تقول لتحديد الانسان : ( جسم تام ... ناطق ) ، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة ( حساس متحرك بالارادة ) وهي فصل الحيوان ، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم تام ، وبين ناطق ، فلم يكمل فيه مفهوم الانسان •

ومثال الثاني — تقول لتحديد الانسان أيضا : ( ... ناطق ) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله • فهو أكثر نقصانا من الاول كما

تري . . . وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً — ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم ، لانه يشتمل على بعض أجزاء مفهومه . ولكنه يساويه في المصداق .  
 وثانياً — ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له ، كما كان الحد التام ، فلا يكون تصوره تصورا للمحدود بحقيقته ، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزا ذاتيا فحسب .  
 وثالثاً — انه لا يدل على المحدود بالمطابقة ، بل بالالتزام ، لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل .

### ٢ — الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة . كتعريف الانسان بانه ( حيوان ضاحك ) فاشتمل على الذاتي والعرضي . ولذا سمي ( تاما ) .

### ٤ — الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بانه ( ضاحك ) فاشتمل على العرضي فقط ، فكان ( ناقصا ) .  
 وقيل ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص ، فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط .  
 ولا يخفى ان الرسم مطلقا كالحده الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف ( بالفتح ) عن جميع ما عداه فحسب ، الا انه يميزه تمييزا عرضيا . ولا يساويه الا في المصداق لا في المفهوم . ولا يدل عليه الا بالالتزام . كل هذا ظاهر مما قدمناه .

## انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام : لان المقصود الاصلي من التعريف امران : ( الاول ) تصور المعرف ( بالفتح ) بحقيقته لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة . و ( الثاني ) تمييزه في الذهن عن غيره تمييزا تاما . ولا يؤدي هذان الامران الا بالحد التام . واذ يتعذر الامر الاول يكتفى بالثاني . ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه . والا قدم تمييزه تمييزا ذاتيا ويؤدي ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم . والرسم التام اولى من الناقص .

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيلة او المتعذرة . وكل ما يذكر من الفصول فانما هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقية . فالتعاريف الموجودة بين ايدينا اكثرها او كلها رسوم تشبه الحدود .

فعلى من اراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة البيئة بالمعنى الاخص . لانها ادل على حقيقة المرف واشبه بالفصل . وهذا اتفق الرسوم في تعريف الاشياء . وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البيئة بالمعنى الاعم .

اما التعريف بالخاصة الخفية غير البيئة فانها لاتفيد تعريف الشيء لكل أحد ، فاذا عرفنا المثلث بانه ( شكل زواياه تساوي قائمتين ) فانك لم تعرفه الا للمهندسي المستغنى عنه .



## التعريف بالمثال و الطريقة الاستقرائية

كثيرا ما نجد العلماء — لاسيما علماء الادب — يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد أفراد ومصاديقه مثالا له • وهذا ما نسميه ( التعريف بالمثال ) وهو أقرب الى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتمييزها •

ومن نوع التعريف بالمثال ( الطريقة الاستقرائية ) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية ، لفهم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم •

وهي : ان يكثر المؤلف أو المدرس — قبل بيان التعريف أو القاعدة — من ذكر الامثلة والتبرينات ، ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلى أو القاعدة • وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو ، وبين ما يعطى له بالآخر من نتيجة •

والتعريف بالمثال ليس قسما خامسا للتعريف ، بل هو من التعريف بالخاصة ، لان المثال ما يختص بذلك المفهوم ، فيرجع الى ( الرسم الناقص ) • وعليه يجوز ان يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط ، اذا كان المثال واقيا بخصوصيات المثل له •

### التعريف بالتشبيه

ما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضا ( التعريف بالتشبيه ) • وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما ، على شرط أن يكون المشبه به معلوما عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه •

ومثاله تشبيه الوجود بالنور ، وجهة الشبه بينهما أن كلا منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره •

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيرا في المعقولات الصرفة ، عندما يراد تقريبها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات ، لان المحسوسات الى الالذهان أقرب ولتصورها آلف • وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريبا لها ، فمن ذلك تشبيه المتباينين بالخطين المتوازيين لانهما لا يلتقيان أبدا • ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور ، ومنه تشبيه التصور الآلي ( كصور اللفظ آلة لتصوير المعنى ) بالنظر الى المرآة بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها •

### شروط التعريف

الغرض من التعريف — على ما قدمنا — تفهيم مفهوم المعرّف ( بالفتح ) وتمييزه عما عداه • ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط خمسة :

الاول — أن يكون المعرّف ( بالكسر ) مساويا للمعرّف ( بالفتح ) في الصندق ، أي يجب أن يكون المعرّف ( بالكسر ) مانعا جامعا • وإن شئت

قلت : ( مطردا منعكسا ) •

ومعنى مانع أو مطرد انه لا يشمل الا افراد المعرفة ( بالفتح ) ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه • ومعنى جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد المعرفة ( بالفتح ) لا يشذ منها فرد واحد •  
فعلى هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية :

- ١ — بالاعم : لان الاعم لا يكون مانعا ، كتعريف الانسان بانه حيوان يشي على رجلين • فان جملة من الحيوانات تشي على رجلين •
- ٢ — بالاخص : لان الاخص لا يكون جامعا ، كتعريف الانسان بانه حيوان منعلم ، فانه ليس كلنا صدق عليه الانسان هو متعلم •
- ٣ — بالمباين : لان المتباينين لا يصح حمل احدهما على الآخر ، ولا يتصادقان أبدا •

الثاني — ان يكون المعرفة ( بالكسر ) أجلى مفهوما واعرف عدد المخاطب من المعرفة ( بالفتح ) • والا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه ، فلا يجوز — على هذا — التعريف بالامرين الآتين :

- ١ — بالمساوي في القههور والخفاء ، كتعريف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد ، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفى ، بل هما متساويان في المعرفة • كتعريف أحد المتضامنين بالآخر ، وانت انما تتعللها معا ، كتعريف الاب بانه والد الابن • كتعريف الفوق بانه ليس بتحت •••
- ٢ — بالاخفى معرفة ، كتعريف النور بانه قوة تشبه الوجود •

الثالث — الا يكون المعرفة ( بالكسر ) عين المعرفة ( بالفتح ) في المفهوم ، كتعريف الحركة بالانتقال والانسان بالبشر تعريفا حقيقيا غير لفظي ،

بل يجب تفايرهما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره .

ولو صح التعريف بعين المعرّف لوجب أن يكون معلوما قبل أن يكون معلوما ، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه . وهذا محال . ويسمى من هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه .

الرابع — أن يكون خاليا من الدور . وصورة الدور في التعريف : أن يكون المعرّف ( بالكسر ) مجهولا في نفسه ، ولا يعرف الا بالمعرّف ( بالفتح ) ، فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرّف ( بالفتح ) بواسطة المعرّف ( بالكسر ) ، واذا بالمعرّف ( بالكسر ) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرّف ( بالفتح ) ، فينقلب المعرّف ( بالفتح ) معرّفا ( بالكسر ) . وهذا محال . لانه يؤل الى أن يكون الشيء معلوما قبل أن يكون معلوما ، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه .

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمى ( دورا مصرحا ) ، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى ( دورا مضمرا ) :

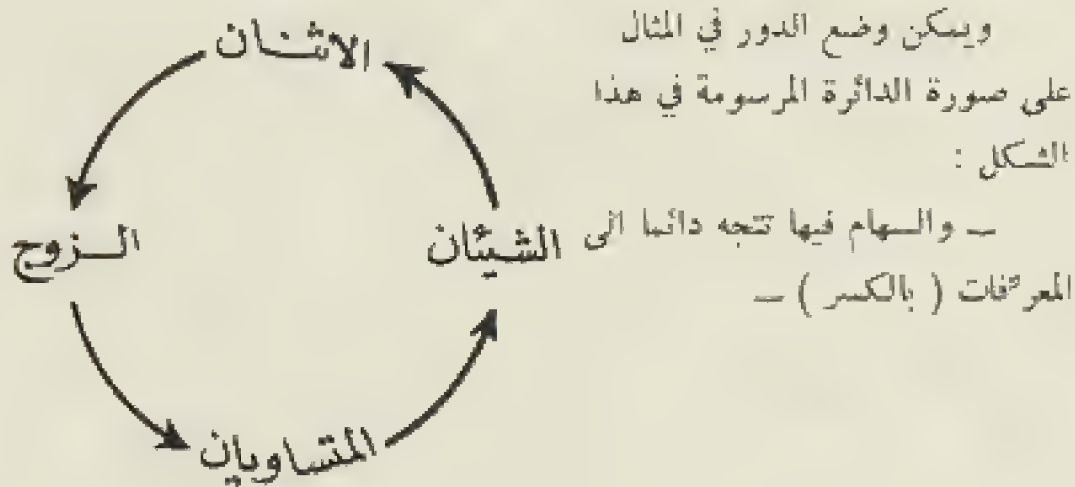
١ — ( الدور المصرح ) مثل : تعريف الشمس بانها ( كوكب يطلع في النهار ) . والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريفه : ( النهار : زمان تطلع فيه الشمس ) . فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس . والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ، فينتهي الامر بالاخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس .

٢ — ( الدور المضمر ) مثل : تعريف الاثنين بانهما زوج اول . والزوج يعرف بانه منقسم بمساويين . والمتساويان يعرفان بانهما شيان احدهما



يطابق الآخر • والشيطان يعرفان بانهما اثنان • فرجع الامر بالآخر الى تعريف الاثنين بالاثنتين •

وهذا دور مضمّن في ثلاث مراتب : لان تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة الى نفس المعرف ( بالفتح ) الاول • والوسائط في هذا المثال ثلاث : الزوج : المتساويان : الشيطان •



الخامس — أن تكون الالفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا ابهام فيها ، فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشية والغريبة ، ولا الغامضة ، ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة ، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز • وان كان يحسن — على كل حال — اجتناب المجاز في التعاريف والاساليب العلمية •

## القسمة (\*)

### تعريفها :

قسمة الشيء : تجزئته وتفريقه الى أمور متباينة . وهي من المعاني ابداعية الغنية عن التعريف : وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظي ليس الا . ويسمى الشيء ( مقسما ) ، وكل واحد من الامور التي انقسم اليها يسمى ( قسما ) تارة بالقياس الى نفس المقسم ، و ( قسيما ) أخرى بالقياس الى غيره من الاقسام . فاذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلا ، فالعلم مقسم ، والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق . وهكذا التصديق قسم وقسيم .

### فائدتها :

تأسست حياة الانسان كلها على القسمة ، وهي من الامور الفطرية التي نشأت معه على الارض : فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى مساوية وارضية ، والموجودات الارضية الى حيوانات واشجار وانهار واحجار وجبال ورمال وغيرها . وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعا عن نوع ، حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم . . . وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل اليها في التقسيم لفظا من ( $\text{§}$ ) القسمة من المباحث التي عني بها المنطقة في العصر الحديث ، وظن انها من المباحث التي تفتق عنها الفكر الغربي . غير ان فلاسفة الاسلام سبقوا الى التنبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها ، وأوضحها العلامة الحلي في شرحه الجوهر النضيد .

الالفاظ . ولولا القصة لما تكثرت عنده المعاني ولا الالفاظ .

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع ، وتمييزها تميزا ذاتيا . ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيرا من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته ، فيعدلها . ويكشف له أنواعا لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية ، أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها ، أو مسائل العلوم والفنون . وسيأتي كيف نستعين بالقصة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها ، بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر على القصة . وهذا أهم فوائد القصة .

وتنفع القصة في تدوين العلوم والفنون ، لتجعلها أبوابا وفصولا ومسائل متميزة ، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها ، بل العلم لا يكون علما ذا أبواب ومسائل واحكام الا بالقصة ، فمدون علم النحو مثلا لا بد أن يقسم الكلمة أولا ، ثم يقسم الاسم مثلا الى نكرة ومعروفة ، والمعرفة الى أقسامها ، ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر ، وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ، ويذكر لكل قسم حكمه المختص به . . . وهكذا في جميع العلوم .

والتاجر — أيضا — يلتنجى الى القصة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته . وكذلك ياتي البيت ، ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقصة . والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وأيام وساعات ودقائق لينتفعوا بأوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وتاريخهم .

وصاحب المكتبة تنفعه قسستها حسب العلوم أو المؤلفين ، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابها ، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء . وبواسطة

القسم استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم ، فقسّموا المدارس الى ابتدائية وثانوية وعالية ، ثم كل مدرسة الى صفوف ، ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجا يناسبه من التعليم .

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية ، ولا يستغنى عنها انسان . ومهمتنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم .

### اصول القسمة

#### ١ - لابد من ثمرة :

لا تحسن القسمة الا اذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم ، بأن تختلف الاقسام في الميزات والاحكام المقصودة في موضع القسمة : فاذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلان لكل قسم حكما يختص به . اما اذا اراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، فلا يحسن منه ذلك ، لان الاقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء ، فيكون التقسيم عبثا ولغوا ، بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لاقتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة .

ولذا لم نقسم نحن الدالتين العقلية والطبيعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية ، لانه لاثرة نرجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي ، كما اشرنا الى ذلك هناك في التعليقة .

#### ٢ - لابد من تباين الاقسام :

ولا تصح القسمة الا اذا كانت الاقسام متباينة غير متداخلة ، لا يصدق



احدها على ما صدق عليه الآخر ، ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة  
نفسه : فاذا قسمت المنصوب من الاسماء الى : مفعول ، وحال ، وتمييز ،  
وظرف ، فهذا التقسيم باطل ، لان الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيما  
له . ومثل هذا ما يقولون عنه : « يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيما  
له » . وبطلانه من البديهيات .

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء  
ومرضى واصحاء . ويقع مثل هذا التقسيم كثيرا لغير المنطقيين الغافلين من  
يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه ،  
لان الاغنياء والفقراء لا بد أن يكونوا علماء أو جهلاء ، مرضى أو اصحاء ،  
فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر . وفي المثال ثلاث قسرات جعلت  
في قسمة واحدة . والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان اولا الى علماء  
وجهلاء ، ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء ، فتحدث أربعة اقسام ، ثم كل من  
الاربعة الى مرضى واصحاء ، فتكون الاقسام ثمانية : علماء اغنياء مرضى ،  
علماء اغنياء اصحاء ... الى آخره . فتفتقن لما يرد عليك من القسمة ، لئلا  
تقع في مثل هذه الغلطات .

ويتفرع على هذا الاصل أمور :

- ١ - انه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيما له - كما تقدم - مثل ان  
تجعل الظرف قسيما للمفعول .
- ٢ - ولا يجوز ان تجعل قسيم الشيء قسيما منه ، مثل ان تجعل الحال  
قسما من المفعول .

٣ - ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره .

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب ،

لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ، ولم يتفطن الى معنى التصديق .  
مع انه تصور أيضا ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيه خصوص  
التصور الساذج المقيد بعدم الحكم . كما شرحناه سابقا . اما المقسم لهما  
فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم .

### ٢ - اساس القسمة :

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد ، أي يجب ان يلاحظ في  
المقسم جهة واحدة ، وباعتبارها يكون التقسيم : فاذا قسمنا كتب المكتبة  
فلا بد أن تؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين  
او على اسماء الكتب . اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام  
الكتب ، مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين ، فنلاحظ في حرف  
الالف مثلا تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف ، بينما ان كتابه قد يدخل  
في حرف آخر .

والشيء الواحد قد يكون مقسما لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة  
المعتبرة أي ( أساس القسمة ) ، كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره  
وأخرى الى مترادف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب ، وكما قسمنا الفصل  
الى قريب وبعيد مرة والى مقوم ومقسم أخرى ... ومثله كثير في العلوم  
وغيرها .

### ٤ - جامعة مانعة :

ويجب في القسمة أن يكون مجوع الاقسام مساويا للمقسم فتكون  
جامعة مانعة : جامعة لجميع ما يسكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة  
لها لا يشذ منها شيء ، مانعة عن دخول غير اقسامه فيه .

## أنواع القسمة

للقسمة نوعان أساسيان :

### ١ - قسمة الكل الى اجزائه ، او ( القسمة الطبيعية ) .

كقسمة الانسان الى جزئيه : الحيوان والناطق ، بحسب التحليل العقلي .  
 اد يخلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين : مفهوم الجنس الذي يشترك  
 معه به غيره ، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الانسان انسانا .  
 وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلا . وتسمى الاجزاء حينئذ اجزاء عقلية .  
 وكقسمة الماء الى عنصرين : الاكسجين والهيدروجين ، بحسب التحليل  
 الطبيعي . ومن هذا الباب قسمة كل موجود الى عناصره الاولى البسيطة .  
 وتسمى الاجزاء طبيعية او عنصرية .  
 وكقسمة الخبر الى ماء ومادة ملونة مثلا : والورق الى قطن ونورة ،  
 والزجاج الى رمل وثاني اكسيد السليكون . وذلك بحسب التحليل الصناعي .  
 في مقابل التركيب الصناعي . والاجزاء تسمى اجزاء صناعية .  
 وكقسمة المتر الى اجزائه بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المتشابهة  
 او كقسمة السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى  
 الاجزاء غير المتشابهة . ومثله قسمة البيت الى الآجر والجص والخشب  
 والحديد ، او الى الغرفة والسرّاب والسطح والساحة ، وقسمة السيارة الى  
 آلاتها المركبة منها ، والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب . . .

## ٢ - قسمة الكلى الى جزئياته ، او : القسمة المنطقية .

كقسمة الموجود الى مادة ومجرد عن المادة . والمادة الى جساد ونبات وحيوان . وكقسمة المفرد الى اسم وفعل وحرف ... وهكذا . وتستأز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حلها على المقسم وحل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد ، وهذا المفرد اسم . ولا يجوز التحلل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي ، فلا يجوز أن نقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت .

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الاقسام وبسببها يصح التحلل بين المقسم والاقسام . كما لابد من فرض جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تبين جهة القسم الآخر ، والا لما صحت القسمة وفرض الاقسام . وتلك الجهة الجامعة اما ان تكون مقومة للاقسام أي داخلة في حقيقتها بان كانت جنسا أو نوعا واما أن تكون خارجة عنها .

١ - اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام : فلها ثلاث صور :  
 أ - ان تكون جنسا ، وجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام ، كقسمة المفرد الى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم ( تنوعا ) والاقسام أنواعا .

ب - ان تكون جنسا أو نوعا ، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم : كقسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، فيسمى



التقسيم ( تصنيفا ) والاقسام استافا .

ج - ان تكون جنسا أو نوعا أو مستفا ، وجهات الاقتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم ، فيسمى التقسيم ( تفريدا ) والاقسام أفرادا ، كقسمة الانسان الى زيد وعمر ومحمد وحسين ... الى آخرهم باعتبار الشخصيات لكل جزئي جزئي منه .

٢ - اذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الاقسام ، فهي كقسمة الابيض الى الثلج والقطن وغيرها ، وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان ، وكقسمة العالم الى غنى وفقير أو الى شرقي وغربي ... وهكذا .

### أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الاقسام ، كما تقدم في الاصل الرابع ، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه . ولذلك أسلوبان :

#### ١ - طريقة القسمة الثنائية :

وهي طريقة التردد بين النفي والاثبات ، والنفي والاثبات ( وهما النقيضان ) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسما واحدا ، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين ، وتكون حاصرة جامعة مانعة ، كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق . وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لايشذ عنه نوع ، كتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة ،

والانسان الى عربي وغير عربي ، والعالم الى فقيه وغير فقيه ... وهكذا .  
ثم يسكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات أو  
كليهما الى طرفين اثبات ونفي ، ثم هذه الاطراف الأخيرة يجوز أن تجعلها  
أيضا مقسما فتقسمها أيضا بين الاثبات والنفي ... وهكذا تذهب الى ما شئت  
أن تقسم اذا كانت هناك ثمرة من التقسيم .

مثلا اذا اردت تقسيم الكلمة ، فتقول :

- ١ - الكلمة تنقسم الى : ما دل على الذات وغيره
  - ٢ - طرف النفي ( الغير ) الى : ما دل على الزمان وغيره
- فتحصل لنا ثلاثة اقسام : ما دل على الذات وهو ( الاسم ) ، وما دل  
على الزمان وهو ( الفعل ) ، وما لم يدل على الذات والزمان وهو ( الحرف ) .  
والتعبير المؤلف عند المؤلفين أن يقال : « الكلمة اما أن تدل على الذات أو  
لا ، والاول الاسم ، والثاني اما أن تدل على الزمان أو لا ، والاول الفعل ، والثاني  
الحرف » . ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :

الكلمة

ما دل على الذات      غيره

ما دل على الزمان      غيره

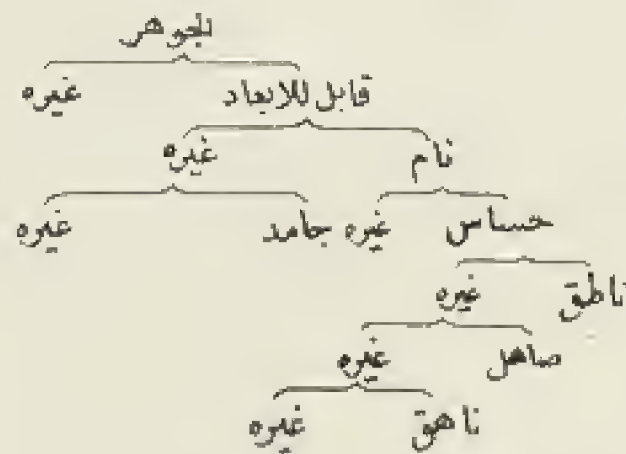
( مثال ثان ) اذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على

هذا النحو :

ينقسم :

- ١ - الجوهر الى : ما يكون قابلا للإبعاد وغيره
- ٢ - ثم طرف الاثبات ( القابل ) الى : تام وغيره
- ٣ - ثم طرف النفي ( غير الناهي ) الى : جامد وغيره
- ٤ - ثم طرف الاثبات في التقسيم (٢) الى : حساس وغيره

وهكذا يسكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان . ولك أيضا أن تقسم الجامد وغير الحساس . وقد رأيت أنا قسما تارة طرف الالبيات وأخرى طرف النفي . ويسكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :



وهذه القسمة الثنائية تنفع على الأكثر في الشيء الذي لا تنحصر اقسامه وان كانت مطولة ، لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يسكن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة ( غيره ) ، ففي المثال الاخير ترى ( غير الناهق ) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة ، فاستغنت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع .

وتنفع هذه القسمة أيضا فيما إذا اريد حصر الاقسام حصرا عقليا كما ينبغي ، وتنفع أيضا في تحصيل الحد والرسم . وسيأتي بيان ذلك .

## ٢ - طريقة القسمة التفصيلية :

وذلك بأن تقسم الشيء ابتداء الى جميع اقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلمة - بدلا من تقسيمها الثنائي المتقدم - الى : اسم وفعل وحرف ، او تقسم الكلى الى : نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام .  
والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية :

١ - (العقلية) : وهي التي يسع العقل أن يكون لها قسم آخر ، كقسمة الكلمة المتقدمة : ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والاثبات : ( القسمة الثنائية ) فلاجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والاثبات ، ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات الى النفي والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام . على ما تقدم في الثنائية .

٢ - ( الاستقرائية ) : وهي التي لايسع العقل من فرض قسم آخر لها ، وانما تذكر الاقسام الواقعة التي علت بالاستقراء والتتبع ، كتقسيم الاديان المساوية الى : اليهودية والنصرانية والاسلامية وكتقسيم مدرسة معينة الى : صف أول وثان وثالث ، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها ، مع امكان حدوث غيرها .

## التعريف بالقسمة

ان القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها ، خاصة به غالبا . ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بسجوعها



مساوية للحقنم : كما انها غالبا تكون اعرف منه . وعليه يجوز تعريف  
النفس بقسمته الى أنواعه او اصنافه : ويكون من باب تعريف الشيء  
بخاصته . وهو التعريف بالرسم الناقص : كما كان التعريف بالمثال من  
هذا الباب .

ولنضرب لك مثلا لذلك : أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى  
أكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الاجسام لا ينحل الى هذين الجزئين  
فقد حصل تمييز الماء تمييزا عرضيا عن غيره بهذه الخاصة ، فيكون ذلك نوعا  
من المعرفة للماء نطسُن إليها . وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن  
والنورة مثلا تكون قد عرفناه معرفة نطسُن إليها تميزه عن غيره . . . وهكذا  
في جميع أنواع القسمة .

### كسب التعريف بالقسمة

أو

#### كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

انت تعرف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج الى كسب  
كمفهوم الوجود والشيء ، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته الى كسب  
ونظر .

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غير واضح في ذهنك وغير  
محدد ومنتيز ، او نقل غير مفهوم لديك ولا معروف ، فيحتاج الى التعريف  
والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم . وليس الحد أو الرسم للنظري  
موضوعا في الطريق في متناول اليد ، والا فما فرضته نظريا مجهولا لم يكن

كذلك بل كان بديهيا معروفا . فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه .

اذن ، المهم في الامر ان نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم . كل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطها او اجزائها . وهذا وحده غير كاف مالم نعرف طريقة كسبها وتحصيلها ، فانه ليس الغنى هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف ، بل الغنى من يعرف طريقة كسبها فيكسبها ، وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله .

وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية ، وهي اهم شيء في الباب . بل هي الاساس ، وهي معنى التفكير الذي به تتوصل الى المجهولات . مهتنا في المنطق أن نعرف كيف تفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية . وسيأتي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان . اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة ان الحد لا يكتسب بالبرهان ، وكذا الرسم . والحق معهم لان البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ، ولم يحن الوقت بعد لا يبين للمطالب سر ذلك ، واذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم ؟ وطبعاً لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل انسان في دخيلة نفسه يخطي ، فيها أو يصيب . ولكن نحتاج الى الدلالة عليها لتكون على بصيرة في صناعتها . وهذا هو هدف علم المنطق . وهذا ، نريد بيانه ، فنقول :

الطريق منحصر بنوعين من القسمة : القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي

وتسمى طريقة التحليل العقلي ، والقسمة المنطقية الثانية . ونحن أشرنا في غرضون كلامنا في التعريف والقسمة الى ذلك . وقد جاء وقت بيانه فنقول :

### طريقة التحليل العقلي

إذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري ( المشكل ) ، ولنفرضه ( الماء ) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك — وهذا هو الدور الأول <sup>(١)</sup> — فأول ما يجب أن تعرف نوعه : أي تعرف انه داخل في أي جنس من الاجناس انعالية أو ما دونها ، كان تعرف أن الماء — مثلاً — من السوائل . وهذا هو ( الدور الثاني ) . وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد أو الرسم . وسيوضح .

وإذا اجتزت الدور الثاني الذي لا بد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت ، انتقلت الى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تشمل فيها الادوار الثلاثة الأخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر : الذاتية والدائرية والراجعة .

وإذا نحن اخترنا الآن ( طريقة التحليل العقلي ) أولاً ، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث :

(١) تقدم في مبحث ( تعريف الفكر ) ص ٢٤ ان الادوار التي يمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة : اثنان منها مقدمة للفكر وثلاثة هي الفكر التي سميناها بالحركات . وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الادوار على تحصيل المجهول التصوري . وسيتأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي . وهذا البحث بمجموعه وبيان الادوار فداً ممتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة .



فانك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذاتية حركة العقل من المجهول الى المعلومات . ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك الى جميع الافراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلا تحته . وفي المثال تنظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل .

وهنا تنتقل الى الرابع ، وهو ( الحركة الدائرية ) أي حركة العقل بين المعلومات . وهو اشق الادوار وأهمها دائما في كل تفكير ، فان نجح المفكر فيه . انتقل الى الدور الاخير الذي به حصول العلم ، والا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى . وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة ، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذي دخل تحته المشكل ، فيفرزها مجموعة مجموعة : فلافراد المجهول مجموعة ، ولغيره من أنواع الجنس الاخرى كل واحد مجموعة من الافراد . وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل : الماء ، والزئبق ، واللبن ، والدهن ، الى آخرها . وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة : ليعرف ما تمتاز به مجموعة افراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الاخرى ، أو بحسب عوارضها الخاصة بها . ولابد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل في لونه وطعمه ، أو في وزنه وثقله ، أو في اجزائه الطبيعية . ولا يستغنى الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم . والبشر من القديم — كما قلنا في أول مبحث القسمة — اهتموا بفطرتهم في تقسيم الاشياء وتمييز الانواع بعضها عن بعض ، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من اسلافنا . وكل ما نستفنيحه من البحث في



هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة ، واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون ، على مرور الزمن وتقدم المعارف .  
 فان استطاع الفكر أن يتجس في هذا الدور ( الحركة الدائرية ) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزا ذاتيا أي عرف فصله ، أو عرف ما يميزه تمييزا عرضيا أي عرف خاصته ، فان معنى ذلك انه استطاع أن يحل معنى المجهول الى جنس وفصل ، أو جنس وخاصة ، تحليلا عقليا ، فيكسل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى اليه التحليل . كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة أو انه له ثقل نوعي مخصوص أو انه قوام كل شيء حي .

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده أن عقله قد انتهى الى الدور الاخير ، وهو ( الحركة الراجعة ) أي حركة العقل من المعلوم الى المجهول . وعندما ينتهي التفكير بالوصول الى الغاية من تحصيل المجهول .

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك ببيانه سابقا في القسمة الطبيعية ، وهو انما يكون باعتبار المشاركات والمتباينات ، أي انه بعد ملاحظة المشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعا بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد ، أو الجنس والخاصة مفردات الرسم ، فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته .

( تنبيه ) : ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر ، لما عرفت نوع المشكل ، عرفت جنسه القريب ، فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مسيزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس .  
 اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي كأن عرفت ان الماء جوهر

لاغير ، فانك لاجل أن تكمل لك المعرفة ، لابد أن تفحص ( أولا ) لتعرف أن المشكل من أي الاجناس المتوسطة ، يتميز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة ، حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم .

ثم تفحص ( ثانيا ) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو ، فتعرف انه سائل ، ثم تفحص ( ثالثا ) بتلك العملية التحليلية تميزه عن السوائل الأخرى بقله النوعي مثلا أو بأنه قوام كل شيء حي ، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلا ( جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي ) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول ( سائل قوام كل شيء حي ) مقتصرًا على الجنس القريب .

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجئ اليها الانسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالي . ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تعطينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها الى الاجناس العالية ، فلا نحتاج على الأكثر الا لتحليل واحد نعرف به ما يستأز به المجهول عن غيره .

على أنه يجوز لك أن تستغنى بعرفة الجنس العالي أو المتوسط ، فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتمييز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك الجنس العالي أو المتوسط ، غير أن هذه العملية لاتعطينا الا حدا ناقصا أو رسما ناقصا .

## طريقة القسمة المنطقية الثانية

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه ، لك أن تعتمد الى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة .

فإن السابقة كانت النظرة فيها الى الافراد المشتركة في ذلك الجنس تم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول .

أما هذه فانك تتحرك الى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثانية الى اثبات ونفي : الاثبات بما يميز المجهول تمييزا ذاتيا أو عرضيا ، والنفي بما عداه . وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب ، فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل : ( السائل اما عديم اللون واما غيرهِ ) ، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها .

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فانك تأخذ اولا الجنس العالي مثلا ، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية . ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الأنواع الساقطة — على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثانية للجوهر — وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل .



## تَعْرِيفَات

على التعريف والقسمة

( ١ ) انقد التعريفات الآتية ، وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

- أ — الفائر : حيوان يبيض      و — اللبن : مادة سائلة مغذية
- ب — الانسان : حيوان بشري      ز — العدد : كثرة مجتمعة من آحاد
- ج — العلم : نور ينفذ في القلب      ح — الماء : سائل مفيد
- د — القدماء : الذي خلقه شيء      ط — الكوكب : جرم مساوي مبر
- ع — المربع : شكل رباعي قائم الزوايا      ث — الوجود : الثابت العين

( ٢ ) من أي انواع التعريف تعريف العلم بانه ( حصول صورة الشيء ، في العقل ) ، وتعريف المركب بانه ( ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء ) • وبين ما اذا كان الجنس مذكورا فيها أم لا •

( ٣ ) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بانها ( قول مفرد ) وتعريف الخبر بانه ( قول يحتمل الصدق والكذب ) •

( ٤ ) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات :

- أ — لفظ وضع لمعنى مفرد •
- ب — لفظ موضوع مفرد •
- ج — قول مفرد •
- د — مفرد •

فقارن بينها : واذكر اولاهها واحسنها ، والخلل في احدهما ان كان •



( ٥ ) لو عرفنا الأب بأنه ( من له ولد ) : فهذا التعريف فاسد قطعاً :  
ولكن هل تعرف من أية جهة فساداً ؟ وهل ترى يلزم منه الدور ؟ — وإذا  
كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع ان تعلق ذلك ؟

( ٦ ) اعترض بعض الأصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمفرد  
بأنه ( ما دل على شايع في جنسه ) ، فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس ،  
فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال . وانت اذا  
حققت ان هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب . فتفتش !

( ٧ ) جاء في كتاب حديث المنطق تعريف الفصل بأنه ( صفة أو مجموع  
صفات كلية بها تميز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة  
معهما في جنس واحد ) . انقده واذكر وجود الخلل فيه على ضوء ما درست  
في تعريف الفصل وشروط التعريف .

( ٨ ) ان التي نسميها بالكليات الخمسة كان ارسطو يسميها ( المحصولات ) :  
وعنده ان المحصول لا بد ان يكون من أحد الخمسة : فاعترضه بعض مؤلفي  
المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحصولات . لانه  
لا يدخل فيه مثل ( البشر هو الانسان ) .

فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض : على ضوء ما درست في بحث  
( التحليل وأنواعه ) . وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو .

( ٩ ) وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بأنهما ( اللفظان  
الذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد ) . انقده على ضوء ما درست  
في بحث التقابل وشروط التعريف .

( ١٠ ) كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلنة  
والمفرد والمثلث والمربع .

( ١١ ) استخراج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل قارة  
والنوع اخرى .

( ١٢ ) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمة التفصيلية  
الآتية مع بيان الدليل على ذلك :

أ — قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء .  
ب — قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحي وظهر وعصر واديين  
وعشاء وعشة .

ج — قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر .  
د — قسمة الاسم الى نكرة ومعرفة .  
هـ — قسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور .  
و — قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة وإباحة .  
ز — قسمة الصوم الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم .  
ح — قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية .  
ط — قسمة الحج الى تسع وقران وافراد .  
ي — قسمة الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر .  
ثم اغلب ما يمكن من هذه القسمة الى قسمة ثنائية ، واستخرج منها  
بعض التعريفات لبعض الاقسام ، واختار خمسة على الاقل .

اتهى الجزء الاول



# المنظوم

بقلم

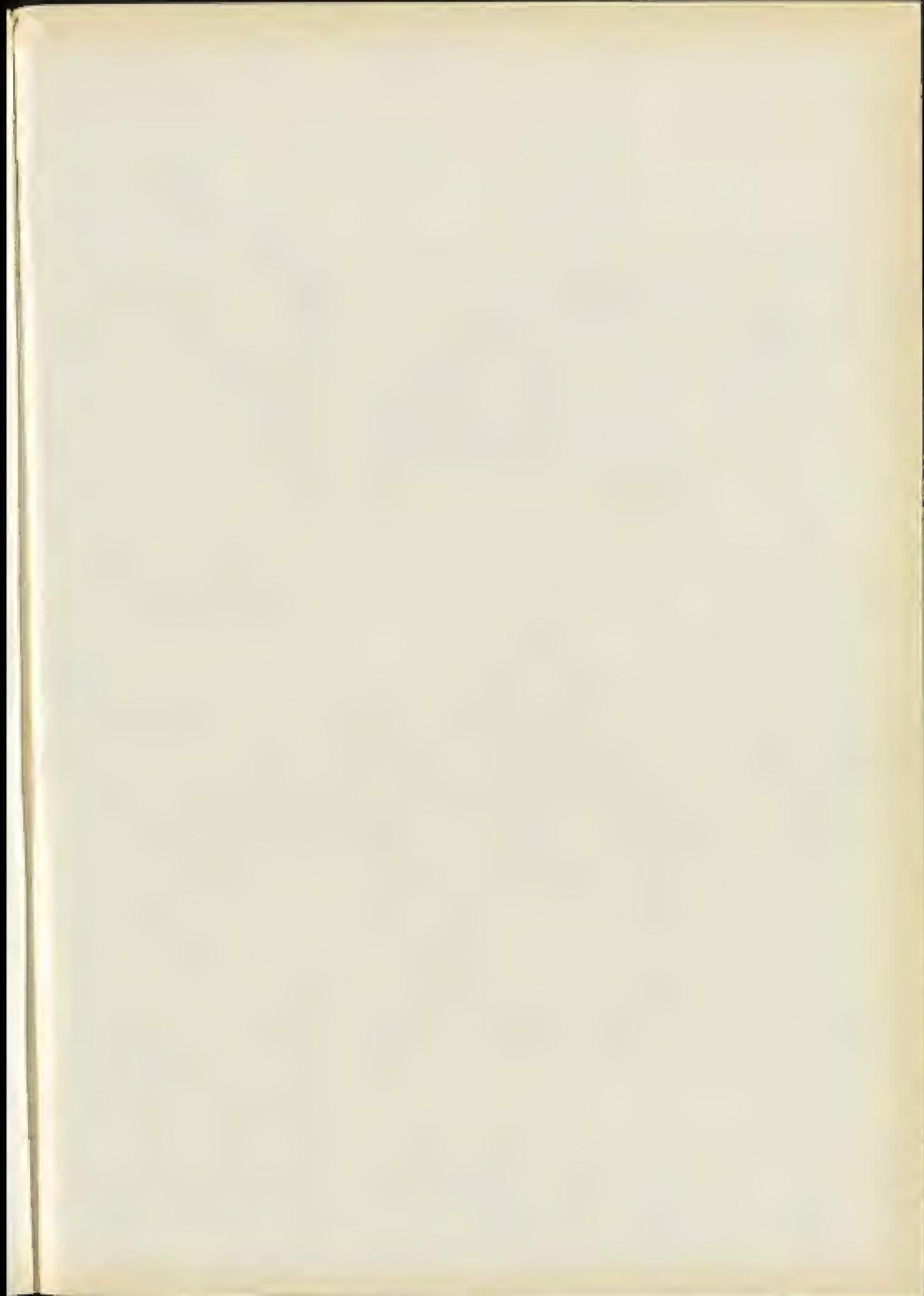
المفطور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الثاني

— التصديقات —





القضايا وأحكامها

بسم الله الرحمن الرحيم

## وفيه فصلان :

### الفصل الاول : القضايا

#### القضية :

تقدم في الباب الاول ان الخبر هو القضية : وعرفنا الخبر - أو القضية - بأنه ( المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب ) .  
وقولنا : المركب التام : هو ( جنس قريب ) يشمل نوعي التام : الخبر والانشاء . وباقي التعريف ( خاصة ) يخرج بها الانشاء ، لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به ، كما فصلناه هناك . فهذا التعريف تعريف بالرسم التام .

ولأجل ان يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمة ( لذاته ) ، فنقول : القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته .  
وكذا ينبغي زيادة كلمة ( لذاته ) في تعريف الانشاء . ولهذا القيد فائدة ، فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا ، ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا .

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب ، كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه ، أو سأل الغني سؤالا الفقير ، أو تسنى انسان شيئا هو واجد له ، فإن هؤلاء نرسمهم بالكذب ، وفي عين الوقت نقول لمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتسنى الفاقد اليائس انهم صادقون .



ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء .  
ولكننا إذا دققنا هذه الامثلة واشباهها يرتفع هذا الظن ، لانهما نجد أن  
الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل ، والسؤال لا يكون الا عن حاجة ،  
والتمني لا يكون الا عن فقدان وبأس ، فهذه الانشاءات تدل بالدلالة  
الالتزامية على الاخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس ، فيكون الخبر المدلول  
عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب ، لا ذات الانشاء .  
فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ، ولكن  
لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس ، نضيف كلمة ( لذاته ) ، لان هذه  
الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب ، فليس هذا الوصف  
لذاتها ، بل لأجل مداليلها الالتزامية .

---

## أقسام القضية

القضية : حَمْلِيَّة وشرطية :

١ — ( الحملية ) مثل : الحديد معدن ، الربا محرم ، الصدق مسدوح ، الكاذب ليس بمؤمن ، البخيل لا يسود .  
ويتدقق هذه الامثلة نجد : ان كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ، ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للاول : أو نقي الاتحاد والثبوت . وبالاختصار نقول : معناها ان ( هذا ذاك ) أو ( هذا ليس ذاك ) فيصح تعريف الحملية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه

٢ — ( الشرطية ) مثل :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .  
وليس إذا كان الانسان ناعما كان آمينا .  
ومثل : اللفظ أما ان يكون مفردا أو مركبا .  
وليس الانسان اما ان يكون كاتباً او شاعرا .  
وعند ملاحظة هذه القضايا نجد : ان كل قضية منها لها طرفان ، وهما قضيتان بالاصل . ففي المثال الاول لولا ( اذا ) و ( فاء الجزاء ) لكان قولنا ( اشرقت الشمس ) خبراً بنفسه وكذا ( النهار موجود ) . وهكذا باقي الامثلة ، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه ، فانه لو قال ( اذا اشرقت الشمس ... ) وسكت فانه يعد مركباً ناقصاً ،

كما تقدم في بحث المركب .

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالأصل ، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية ، لأن لا اتحاد بين القضايا ، بل هي إما نسبة الاتصال والتصاحب ، والتعليق ، أي تعليق الثاني على الاول أو نفى ذلك كالمثالين الاولين ، وإما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفى ذلك كالمثالين الآخرين . ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور :

( الاول ) : تعريف القضية الشرطية بأنها ( ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها ) .

#### الشرطية : متصلة ومنفصلة :

( الثاني ) : أن الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة ، لأن النسبة :

- ١ - أن كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احدهما على الاخرى أو نفى ذلك ، كالمثالين الاولين ، فهي المسماة ( بالمتصلة ) .
- ٢ - وأن كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفى ذلك ، كالمثالين الآخرين فهي المسماة ( بالمنفصلة ) .

#### الموجبة والسالبة :

( الثالث ) : أن القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة ، تنقسم الى : موجبة وسالبة ، لأن الحكم فيها :

- ١ - أن كان بنسبة الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي ( موجبة ) .
  - ٢ - وأن كان بسلب الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي ( سالبة ) .
- وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة ، لأنها سلب الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال ، ولكن تشبيها لها

بالموجبة سميت باسمها .

ويسمى الايجاب والسلب ( كيف القضية ) ، لانه يسأل بـ ( كيف )  
الاستفهامية عن الثبوت وعدمه .

### اجزاء القضية

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبة : وعليه ففي كل قضية ثلاثة  
اجزاء ، ففي الحلية :

الطرف الاول : المحكوم عليه : ويسمى ( موضوعا ) .

الطرف الثاني : المحكوم به : ويسمى ( محمولا ) .

النسبة : والبدال عليها يسمى ( رابطة )

وفي الشرطية :

الطرف الاول : يسمى ( مقدما ) .

والطرف الثاني : يسمى ( تاليا ) .

والبدال على النسبة : يسمى ( رابطة ) .

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمى مقدما وتاليا ، لانهما غير متميزة  
بالطبع كالمتصلة ، فان لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا ، ولا يتفاوت  
المعنى فيها ، ولكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعاً لها ،  
كما سميت السالبة باسم الموجبة الحلية او المتصلة او المنفصلة .



## أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية : شخصية ، وطبيعية ، ومهمة ، ومحصورة  
المحصورة : كلية وجزئية

نبتدى بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية : ثم تتبعه بتقسيم الشرطية .  
فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في  
العنوان لان الموضوع اما ان يكون جزئيا حقيقيا أو كليا :

أ - فان كان جزئيا سميت القضية ( شخصية ) و ( مخصوصة ) مثل :  
محمد رسول الله • الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع • بغداد عاصمة العراق •  
أنت غالم • هو ليس بشاعر • هذا العصر لا يبشر بخير •

ب - وان كان كليا ، ففيه ثلاث حالات تسمى - في كل حالة - القضية  
المشتملة عليه باسم مخصوص ، فانه :

١ - اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بآ  
هو كلى مع غرض النظر عن أفراد ، على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم  
الى الافراد ، فالقضية تسمى ( طبيعية ) ، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة  
من حيث هي كلية ، مثل : الانسان نوع • الناطق فصل • الحيوان جنس •  
الضاحك خاصة ... وهكذا ، فانك ترى ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح  
ارجاعه الى أفراد الموضوع ، لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا  
ولا خاصة •

٢ - واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بملاحظة أفراد ، بان يكون

الحكم في الحقيقة راجعا الى الافراد ، والكلى جعل عنوانا ومرآة لها ، إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد ، لا جميعها ولا بعضها ، فالقضية تسمى ( مهملة ) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع ، مثل : الانسان في خسر • رئيس القوم خادمهم • ليس من العدل سرعة العذل • المؤمن لا يكذب •

فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام •

( تنبيه ) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهمل : « فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا ، فلا مهمل في لغة العرب ، وليطلب ذلك في لغة أخرى • وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالفها بغيرها ... » • والحق وجود المهمل في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة ، فيشار بها الى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها ، من دون دلالة على ارادة الجميع أو البعض • نعم اذا كانت للجنس فانها تفيد العموم • ويفهم ذلك من قرائن الاحوال • وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة •

٣ — واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بملاحظة أفراد ، كالسابقة : ولكن كمية أفراد مبينة في القضية ، اما جميعا أو بعضا ، فالقضية تسمى ( محصورة ) وتسمى ( مسورة ) أيضا • وهي تنقسم بملاحظة كمية الافراد الى :

أ — ( كلية ) : اذا كان الحكم على جميع الافراد ، مثل : كل امام معصوم • كل ماء طاهر • كل ربا محرم • لاشيء من الجهل بنافع • ما في الدار ديار •

ب — و ( جزئية ) : اذا كان الحكم على بعض الافراد ، مثل : بعض

الناس يكذبون • قليل من عبادي الشكور • وما أكثر الناس ولو حرصت  
بمؤمنين • ليس كل انسان عالما • رب آكلة منعك أكالات •

### لا اعتبار الا بالمحصورات

القضايا المعشيرة التي يبحث عنها المنطقي • ويعتد بها • هي المحصورات •  
دون غيرها من باقي الاقسام • وهذا ما يحتاج الى البيان :

أما ( الشخصية ) • فلان مسائل المنطق قوانين عامة • فلا شأن لها في  
القضايا الشخصية التي لا عموم فيها •

وأما ( الطبيعية ) • فهي بحكم الشخصية • لان الحكم فيها ليس فيه  
تقنين قاعدة عامة • وانما الحكم — كما قلنا — على نفس المفهوم بما هو من  
غير أن يكون له مساس بأفراده • وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي  
لا عموم فيه • فان الانسان في مثال ( الانسان نوع ) لا عموم فيه • لأن كلا  
من أفراده ليس بنوع •

وأما ( المهلة ) • فهي في قوة الجزئية • وذلك لان الحكم فيها يجوز أن  
يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر • كما  
تقول : ( رئيس القوم خادمهم ) • فانه اذا لم يبين في هذه القضية كمية  
الافراد • فانك تحتل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه •  
وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم •  
فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمدة منهم • وعلى  
كلا التقديرين يصدق ( بعض الرؤساء لقومهم كخادم لهم ) • لان الحكم اذا  
كان في الواقع للكل • فان البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو  
مسكوت عنه • واذا كان في الواقع للبعض • فقد حكم على البعض •

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعاً • ولا نعني بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي ينفي ولا اثبات. فانك اذا قلت ( بعض الانسان حيوان ) ، فهي صادقة ، لانها ساكنة عن البعض الآخر فلا تدل على أن الحكم لايعنه • ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع ايضاً حيواناً ولكنه مسكوت عنه في القضية •

واذا كانت القضايا المتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فاذا روعي مع (كم) القضية <sup>(١)</sup> كيفها ، ارققت القضايا المتبرة الى أربعة أنواع : الموجبة الكلية • السالبة الكلية • الموجبة الجزئية • السالبة الجزئية •

### السور والفاظه

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع ( سور القضية ) تشبيهاً له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها • ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة) • ولكل من المحصورات الاربع سور خاص بها :

١ — ( سور الموجبة الكلية ) : كل • جميع • عامة • كافة • لأم الاستغراق ... الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوته المحصول لجميع أفراد الموضوع •

٢ — ( سور السالبة الكلية ) : لاشيء • لا واحد • النكرة في سياق النفي ... الى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحصول عن جميع أفراد الموضوع •

(١) كلية القضية وجزئيتها يسمى (كم القضية) بتحديد الميم مأخوذ من كم الاستغماية التي يسأل بها عن المقدار • والمصدر (كمية) بتحديد الميم •



- ٣ — ( سور الموجبة الجزئية ) : بعض • واحد • كثير • قليل • ربما •  
 فلما ... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحصول لبعض أفراد الموضوع •  
 ٤ — ( سور السالبة الجزئية ) : ليس بعض • بعض ... ليس • ليس  
 كل • ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحصول عن بعض أفراد  
 الموضوع •

وطلبا للاختصار نرسم لسور كل قضية برمز خاص كما يلي :

(كل) : للموجبة الكلية

( لا ) : للسالبة الكلية

( ع ) : للموجبة الجزئية

(س) : للسالبة الجزئية

واذا رمزنا دائما للموضوع بحرف ( ب ) والمحمول بحرف ( ح )  
 فتكون رموز المحصورات الأربع كما يلي :

كل	ب	ح	...	...	...	الموجبة الكلية
لا	ب	ح	...	...	...	السالبة الكلية
ع	ب	ح	...	...	...	الموجبة الجزئية
س	ب	ح	...	...	...	السالبة الجزئية

### تقسيم الشرطية

الى شخصية ، ومهملة ، ومحصورة

لاحظنا أن العملية تنقسم الى الاقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها .  
 وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم ، ولكن لا باعتبار الموضوع ، اذ  
 لا موضوع لها ، بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد .

فتنقسم الشرطية بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام فقط : شخصية ، مهملية ، محصورة . وليس من اقسامها الطبيعية التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بها هو مفهوم موجود في الذهن .

١ — ( الشخصية ) : وهي ما حكم فيها بالاتصال . أو التنافي ، أو تفههما ، في زمن معين شخصي ، أو حال معين كذلك .  
مثال المتصلة — ان جاء علي غاضبا فلا أسلم عليه . اذا مضت الساء اليوم فلا أخرج من الدار . ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغول بالدرس .

مثال المنفصلة — اما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية . وأما أن يكون زيد وهو في البيت فائسا أو مستيقظا . ليس اما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا أو في الدرس .

٢ — ( المهملية ) : وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حال ما أو زمان ما ، من دون نظر الى عسوم الاحوال والازمان أو خصوصهما .  
مثال المتصلة — اذا بلغ الماء كرا فلا يتفعل بملاقاة النجاسة . ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محسودا .

مثال المنفصلة — القضية اما ان تكون موجبة أو سالبة . ليس اما أن يكون الشيء معدنا أو ذهبيا .

٣ — ( المحصورة ) : وهي ما بين فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلا أو بعضا وهي على قسمين كالحصلية :

أ — ( الكلية ) : وهي اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات .

مثال المتصلة — كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة

سبيل السعادة • ليس أبدا ، أو ليس البتة إذا كان الانسان سبورا على الشدائد كان غير موفق في أعماله •

مثال المنفصلة - دائما اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا •  
ليس أبدا ، أو ليس البتة اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو قابلا للقسمة على اثنين •

ب - ( الجزئية ) : إذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الاحوال والاوقات •

مثال المتصلة - قد يكون إذا كان الانسان عالما كان سعيدا • وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في أعماله •

مثال المنفصلة - قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا ( وذلك عندما يكون في السيارة مثلا إذ لا يمكنه الوقوف ) • قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا ( وذلك عندما يمكنه الوقوف متقبها ) •

### السور في الشرطية

السور في الحملية يدل على كمية أفراد الموضوع • أما في الشرطية فدلائله على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها • ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية :

١ - ( سور الموجبة الكلية ) : كلما • مهما • متى • ونحوها ، في المتصلة • ودائما ، في المنفصلة •

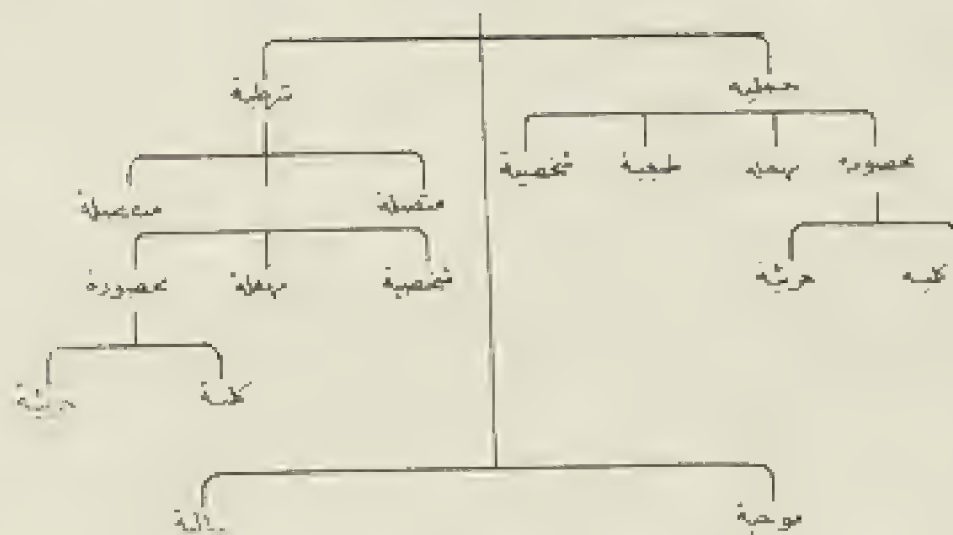
٢ - ( سور السالبة الكلية ) : ليس أبدا • ليس البتة • في المتصلة والمنفصلة •

٣ - ( سور الموجبة الجزئية ) : قد يكون ، فيها •

٤ - ( سور السالبة الجزئية ) : قد لا يكون ، فيها • وليس كلما ، في المتصلة خاصة •

تفصيل

الفصيلة





## تقسيمات الحملية

تمهيد :

تقدم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة ، وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهتلة ومحصورة ، والمحصورة الى كلية وجزئية . وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم .

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية ، وهي :  
تقسيمها ( اولا ) باعتبار وجود موضوعها في الموجبة . وتقسيمها ( ثانيا ) باعتبار تحصيل الموضوع والحصول وعدولهما . وتقسيمها ( ثالثا ) باعتبار جهة النسبة . فهذه تقسيمات ثلاثة :

### ١ - الذهنية . الخارجية . الحقيقية

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء ، ولا شك ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له ، أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب ان يفرض موجودا قبل فرض ثبوت الحصول له ، اذ لولا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء ، كما يقولون في المثل ( العرش تم التثبيث ) . فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل ( سعيد قائم ) غير موجود ، ومع ذلك يثبت له القيام .

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها ، لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء ، ولذا قالوا ( تصدق السالبة بانتفاء الموضوع ) . فيصدق نحو « اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ... وهكذا » ، لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا ،

فيقال لثل هذه السالبة ( سالبة بانتفاء الموضوع ) •

والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لا بد من فرض وجود موضوعها في صدقها والا كانت كاذبة •

ولكن وجود موضوعها :

١ — تارة يكون في الذهن فقط فتسمى ( ذهنية ) مثل : كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثليين • كل جبل ياقوت مسكن الوجود • فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج • ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن •

٢ — وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة الثلاثة نحو : كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح • بعض الدور المائلة للانهدام في البلاد هدمت • كل طالب في المدرسة مجتهد • وتسمى القضية هذه ( خارجية ) •

٣ — وثالثة يكون وجوده في نفس الامر والواقع • بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا • فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم •

نحو : كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين • بعض المثلث قائم الزاوية • كل انسان قابل للتعليم العالي • كل ماء ظاهر •

فانك ترى في هذه الامثلة ان كل ما يفرض للموضوع من افراد ( سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود ) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها • وتسمى القضية هذه ( حقيقية ) •

## ٢ — المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحملية او محمولها قد يكون شيئا ( محصلا ) بالفتح،

أي يدل على شيء موجود : مثل : انسان • محمد • اسد • أو ضفة وجودية  
مثل : عالم • عادل • كريم • يتعلم •

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخل على حرف  
النسب على وجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحصول مثل : لا انسان •  
لا عالم • لا كريم • غير بصير •

وعليه فالتقسمة باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولها ، تنقسم  
الى قسمين : محصلة ومعدولة •

١ — ( المحصلة ) : ما كان موضوعها ومحمولها محصلاً سواء كانت  
موجبة أو سالبة مثل : الهواء نقي • الهواء ليس نقياً • وتسمى أيضاً ( محصلة  
الطرفين ) •

٢ — ( المعدولة ) : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً ،  
سواء كانت موجبة أو سالبة • وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحصول  
أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما • ونقال  
لمعدولة احد الطرفين : محصلة الضرف الآخر : الموضوع او المحصول •  
مثال معدولة الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب الرئي • كل غير  
مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة •

مثال معدولة المحصول أو محصلة الموضوع : الهواء هو غير فاسد •  
الهواء ليس هو غير فاسد •

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحصول : غير العالم مستهان • غير  
العالم ليس بسعيد •

### تفصيله

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول :

١ - في المعنى : فان المقصود بالسالبة سلب الحمل : ومعدولة المحمول حمل السلب ، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بها هو مسلوب على الموضوع .

٢ - في اللفظ : فان السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل ، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب .

وغالباً تستعمل ( ليس ) في السالبة و ( لا ) أو ( غير ) في المعدولة .

### الخلاصة :





### ٣ - الموجهات

#### مادة القضية :

كل محمول اذا نسب الى موضوع ، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث ( بالنسبة العقلية ) :

١ - ( الوجوب ) • ومعناه : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه له ، على وجه يستتبع سلبه عنه ، كالزوج بالنسبة الى الاربعة ، فان الاربعة لذاتها يجب ان تنصف بانها زوج • وقولنا ( لذات الموضوع ) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع ، مثل ثبوت الحركة للقمر ، فانها لازمة له ، ولكن لزومها لا لذاته ، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض •

٢ - ( الامتناع ) • ومعناه : استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع يجب سلبه عنه ، كالاتباع بالنسبة الى النقيضين ، فان النقيضين لذاتها لا يجوز ان يجتمعا •

وقولنا : ( لذات الموضوع ) يخرج به ما كان امتناعه لأمر خارج عن ذات الموضوع ، مثل سلب التفكير عن النائم ، فان التفكير يستتبع عن النائم • ولكن لا لذاته ، بل لانه فاقد للوعى •

( تنبيه ) - يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم ، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب ، والامتناع ضرورة السلب •

٣ - ( الامكان ) • ومعناه : أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ،

ولا يستتبع ، فيجوز الايجاب والسلب معا ، أي ان الضرورتين ضرورة الايجاب وضرورة السلب متلويتان معا ، فيكون الامكان معنى ديميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة ، ولذا يعبر عنه بقولهم ( هو سلب الضرورة عن الطرفين معا ) ، أي طرف الايجاب وطرف السلب للقضية .

ويقال له : ( الامكان الخاص ) أو ( الامكان الحقيقي ) في مقابل ( الامكان العام ) الذي هو أهم من الامكان الخاص .

### الامكان العام :

والمقصود منه : ما يقابل احدى الضرورتين ضرورة الايجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة ، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا ، فإذا كان سلب ( ضرورة الايجاب ) فمعناه ان طرف السلب ممكن ، وإذا كان سلب ( ضرورة السلب ) فمعناه ان طرف الايجاب ممكن .

فلو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يستتبع أو فقل ان ضرورة السلب ( وهي الامتناع ) مسلوبة ، وإذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب ، أو فقل ان ضرورة الايجاب ( وهي الوجوب ) مسلوبة .

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم : ( هو سلب الضرورة عن الطرفين المقابل ) أي مع السكوت عن الطرفين الموافق ، فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون . وهذا الامكان هو الشايع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم . وهو كما قلنا أهم من الامكان الخاص ، لانه اذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص ، وإذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص .

مثال امكان الايجاب — قولهم ( الله ممكن الوجود ) ، و ( الانسان

ممكن الوجود ) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يستتبع ، أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا ، ولو كان العدم ضروريا لكان الوجود مستتعا لا مسكنا . واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم . فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول ، ويحتمل ألا يكون واجبا كما في المثال الثاني ، بأن يكون ممكن العدم أيضا ، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم ، فيكون مسكنا بالامكان الخاص ، فشمس هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص .

مثال امكان السلب — قولهم : ( شريك الباري ممكن العدم ) ، و ( الانسان ممكن العدم ) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب ، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه مستتعا لا مسكنا . واما الطرف الموافق ، وهو العدم فغير معلوم ، فيحتمل ان يكون ضروريا كما في المثال الاول ( وهو المستتبع ) ، ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني : بأن يكون ممكن الوجود أيضا ، وهو الممكن ( بالامكان الخاص ) ، فشمس هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص .

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث : الوجوب والامتناع والامكان ، فليس هو معنى يقابلها ، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص ، وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص . وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احدها واقع القضية تسمى ( مواد القضايا ) وتسمى ( عناصر العقود ) و ( أصول الكيفيات ) . والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي .



## جهة القضية

تقدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن إحدى تلك الحالات الثلاث .  
ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث ، وهو قولهم ( جهة القضية )  
والجهة غير المادة ، فإن المقصود بها : ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة  
بحسب ما تعطيه العبارة من القضية .

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة : ان المادة هي تلك  
النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان  
ولا يجب أن نفهم وتتصور في مقام توجه النظر الى القضية ، فقد نفهم وتبين  
في العبارة وقد لا نفهم ولا تبين . واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور  
من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة  
فالجهة مفقودة : أي ان القضية لا جهة لها حينئذ ، وهي أي الجهة لا يجب  
أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها .

فاذا قلت : ( الانسان حيوان بالضرورة ) ، فإن المادة الواقعية هي  
الضرورة ، والجهة فيها أيضا الضرورة فقد طابقت في هذا المثال الجهة المادة  
وبتعبير آخر ان المادة الواقعية قد فهمت وبيئت بنفسها في هذه القضية .

واما اذا قلت في المثال : ( الانسان يسكن ان يكون حيوانا ) ، فإن المادة  
في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير  
والادراك . ولكن الجهة هنا هي الامكان العام ، فانه هو المفهوم والمتصور  
من القضية ، وهو لا يطابق المادة ، لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب  
والامكان الخاص كما تقدم ، فيجوز ان تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في



المثال ، ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص ، كما لو كانت القضية هكذا  
( الانسان يمكن ان يكون كاتباً ) .

وهكذا لو قلت ( الانسان حيوان دائماً ) فان المادة هي الضرورة والجهة  
هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص ، لان الممكن بالامكان  
الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلاً ، وكررة العين ، فلم تطابق  
الجهة المادة هنا .

ثم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى ( موجهة ) بصفة  
اسم المفعول . وما أهمل فيها يبان الكيفية تسمى ( مطلقة ) أو ( غير موجهة )  
ومما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة ، فلا  
نعني انه يجوز ان تناقضها ، بل يجب ألا تناقضها ، فلو كانت مناقضة لولا  
على وجه لا يتجسع معها ، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلاً وكانت الجهة  
دوام الثبوت أو امكانه ، فان القضية تكون كاذبة .

فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها  
مناقضة لمادتها الواقعية .

## أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة الى : بسيطة ومركبة .

و ( المركبة ) : ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين ، احدهما  
موجهة والاخرى سالبة . ولذا سميت مركبة ، وسيأتي بيانها . اما البسيطة  
فمخلافها ، وهي لا تنحل الى اكثر من قضية واحدة .

### اقسام البسيطة :

واهم البسائط ثمان وإن كانت تبلغ أكثر من ذلك :

١ — ( الضرورية الذاتية ) • ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذاته الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا من دون قيد ولا شرط . فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة ، والامتناع في السالبة نحو :

الإنسان حيوان بالضرورة • الشجر ليس متنفسا بالضرورة •

وعندهم ضرورة تسمى ( الضرورية الأزلية ) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع ، وهي تعتد في وجود الله تعالى وصفاته ، مثل : ( الله موجود بالضرورة الأزلية ) ، وكذا ( الله حي عالم قادر بالضرورة الأزلية ) •

٢ — ( المشروطة العامة ) • وهي من قسم الضرورية ، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، نحو : الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة • أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك •

٣ — ( الدائمة المطلقة ) • وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا ، سواء كان ضروريا له أو لا ، نحو : ( كل فلك متحرك دائما • لا زال الحبشي أسود ) فإنه لا يستتم أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك ، ولكنه لم يقع •

٤ — ( العرفية العامة ) • وهي من قسم الدائمة ، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية

اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع ، نحو : ( كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتباً ) ، فتتحرك الاصابع ليس دائما ما دام الذات ، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب .

٥ — ( المطلقة العامة ) وتسمى الفعلية ، وهي ما دلت على ان النسبة واقعة فعلا ، وخرجت من القوة الى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن ، سواء كانت ضرورية او لا ، وسواء كانت دائمة او لا ، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو : ( كل انسان ماشى بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل ) .

وعليه فالمطلقة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٦ — ( الحينية المطلقة ) ، وهي من قسم المطلقة ، فتدل على فعلية النسبة أيضا ، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه ، نحو : ( كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر ) ، فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه .

٧ — ( الممكنة العامة ) . وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية ، فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب ، وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الايجاب .

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير مستتعة سواء كانت ضرورية أو لا ، وسواء كانت واقعة أو لا ، وسواء كانت دائمة أو لا نحو ( كل انسان كاتب بالامكان العام ) أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوته لكل انسان فعدمها ليس ضروريا ، وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص ، وعليه فالممكنة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٨ — ( الحينية الممكنة ) ، وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بلحاظ



اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه : نحو : ( كل ماش غير مضطرب  
اليدين بالامكان العام حين هو ماش ) .

والجنية المسكنة يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم ان المحصول يستتبع ثبوته  
للموضوع حين اتصافه بوصفه .

### اقسام المركبة :

قلنا فيما تقدم : ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة  
وزيدها هنا توضيحا ، فنقول : ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة  
سريعة هي الجزء الاول منها ( سوا كانت موجبة أو سالبة ، وباعتبار هذا  
الجزء السريع تسمى المركبة موجبة أو سالبة ) ومن قضية أخرى تخالف  
الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة سريعة ، وانما يشار  
اليها ، بنحو كلمة ( لا دائما ) و ( لا بالضرورة ) .

وانما يلتجأ الى التركيب ، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتل  
وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام ، فيراد بيان أنها ليست  
بضرورية أو ليست بدائمة . فيضاف الى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو  
لا دائما .

مثل ما اذا قال القائل : ( كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل ) فيحتمل  
أن يكون ذلك ضروريا لا يتفك عنه ويحتمل الا يكون ضروريا ، فلاجل دفع  
الاحتمال وللاجل التنصيص على انه ليس بضروري تقيد القضية بقولنا  
( لا بالضرورة ) .

كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل الا يكون ، وللاجل دفع  
الاحتمال وبيان انه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا ( لا دائما ) .

فالجزء الاول وهو ( كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل ) قضية موجبة



كلية مطلقة عامة . والجزء الثاني وهو ( لا بالضرورة ) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معنى ( لا بالضرورة ) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل : فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم : ( لاشيء من المصلي يستوجب للفحشاء بالامكان العام ) .

وكذا لو كان الجزء الثاني هو ( لا دائما ) فانه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة : لان معنى ( لا دائما ) ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائما . فيكون المؤدى ( لاشيء من المصلي يستوجب للفحشاء بالفعل ) .

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست :

١ — (المشروطة الخاصة) وهي المشروطة العامة المقيدة باللاادوام الذاتي . والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحصول للموضوع ما دام الوصف ثابتا له : فيحتمل فيها أن يكون المحصول دائما الثبوت لذات الموضوع وأن تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون . ولأجل دفع الاحتمال ويبان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللاادوام الذاتي . فيشار به الى قضية مطلقة عامة .

فتتركب المشروطة الخاصة — على هذا — من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة ( لا دائما ) نحو ( كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرا لا دائما ) أي لاشيء من الشجر ينم بالفعل . وانما سميت خاصة لانها أخص من المشروطة العامة .

٢ — ( العرفية الخاصة ) وهي العرفية العامة المقيدة باللاادوام الذاتي . ومعناه ان المحصول وان كان دائما ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات :

فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات . ويشار بالادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو : ( كل شجر قائ دائما ما دام شجرا لا دائما ) أي لا شيء من الشجر ينال بالفعل .

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة ( لا دائما ) . وانما سميت خاصة لانها أخص من العرفية العامة : ند العرفية العامة تحتل الدوام ما دام الذات وعدمه . والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات .

٣ — ( الوجودية اللاضرورية ) وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية : لان المطلقة العامة يحتل فيها أن يكون المحصول ضروريا لذات الموضوع ويحتل عدمه . ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوت الذات الموضوع تقيده بكلمة ( لا بالضرورة ) وسلب الضرورة معناه الامكان العام : لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحا في القضية ولنفرضه حكما ايجابيا فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام .

وعليه فيشار بكلمة ( لا بالضرورة ) الى مسكنة عامة : فاذا قلت : ( كان انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ) فان ( لا بالضرورة ) اشارة الى قولك : لاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام .

فتتركب اذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة ومسكنة عامة . وانما سميت وجودية لان المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا . وسميت لاضرورية لتقيدها باللاضرورية .

٤ — ( الوجودية اللادائمة ) وهي المطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي : لان المطلقة العامة يحتل فيها أن يكون المحصول دائم الثبوت لذات

الموضوع ويحتل عدمه ، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد القضية بكله  
( لا دائما ) ، فيشار بها الى مطلقة عامة كما تقدم . فتركب الوجودية اللادائمة  
من مطلقتين عامتين ، وسيت وجودية للسبب المتقدم .

نحو ( لا شيء من الانسان يستنفس بالفعل لا دائما ) أي ان كل انسان  
ستنفس بالفعل .

٥ — ( الحينية اللادائمة ) ، وهي الحينية المطلقة المقيدة بالادوام الذاتي .  
لأن الحينية المطلقة معناها ان الحصول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه  
بوصفه ، فيحتل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه ، ولأجل التصريح  
بعدم الدوام تقيد ( بالادوام الذاتي ) الذي يشار به الى مطلقة عامة كما  
تقدم . فتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة ، ومطلقة عامه . نحو  
( كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما ) أي لا شيء من  
الطائر بخافق الجناحين بالفعل .

٦ — ( الممكنة الخاصة ) ، وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة  
الذاتية : ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما  
كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا ، فيرفع  
تقيد اللاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع  
اذا كانت سالبة . ومفاد مجسوع القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص  
الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين .

فتركب الممكنة الخاصة من مكنتين عامتين ، وتكون فيها الجهة نفس  
المادة الواقعية اذا كانت صادقة .

ويكفي لافادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا ، فنقول :  
( كل حيوان متحرك بالامكان الخاص ) أي كل حيوان متحرك بالامكان

العام : ولا شيء من الحيوان يتحرك بالامكان العام .  
 والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لوقيدت الممكنة العامة باللاضروية .  
 كما لو قلت في المثال : ( كل حيوان متحرك بالامكان العام لا بالضرورة ) .

الخلاصة :





## تَمَرِّنَات

- ١ — اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الأربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة .
- ٢ — اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة !
- ٣ — ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة . وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة .
- ٤ — لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورية الذاتية هل يصح التركيب ؟
- ٥ — هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورية الذاتية ؟ وإذا صح ماذا ينبغي أن نسمى هذه القضية المركبة ؟
- ٦ — هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورية الذاتية ؟
- ٧ — اذكر مثالا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة المسكنة لها .

## تقسيمات الشرطية الاخرى

تقدم ان الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها الى متصلة ومنفصلة ، وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة ، وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصية ومهولة ومحصورة ، والمحصورة الى كلية وجزئية ، وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة الى قسميها .

## اللزومية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدمة والتالي الى لزومية واتفاقية :

١ - ( اللزومية ) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام احدهما للآخر ، بأن يكون احدهما علة للآخر ، او معلولين لعلة واحدة .

نحو ( اذا سخن الماء فانه يتسدد ) والمقدم علة للتالي . ونحو ( اذا تسدد الماء فانه ساخن ) والتالي علة للمقدم . بعكس الاول . ونحو ( اذا غلا الماء فانه يتسدد ) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة : لان الغليان والتسدد معلولان للسخونة الى درجة معينة .

٢ - ( الاتفاقية ) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلة التي توجب الملازمة ، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم ، كما لو اتفق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس ، فتؤلف هذه القضية الشرطية ( كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس ) . وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع المدرس ،

وانما ذلك بسبب الصدفة المتكررة .  
ومن لم ينتور بنور العلم والمعرفة كثيرا ما يقع في الغلط فيظن في كثير  
من الاتفاقيات انها قضايا لزومية لمجرد تكرار المصادفة .

### أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان :

#### ١ - العنادية والاتفاقية :

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين . كالمتصلة فتنقسم الى :  
١ - ( العنادية ) وهي التي بين طرفيها تناف وعناد حقيقي . بأن تكون  
ذات النسبة في كل منهما . تنافي وتعاود ذات النسبة في الآخر . نحو ( العدد  
الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا ) .

٢ - ( الاتفاقية ) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيا ذاتيا .  
وانما يتفق أن يتحقق احدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتهما . نحو :  
( اما أن يكون الجالس في الدار محبدا أو باقرا ) اذا اتفق ان علم ان غيرهما  
لم يكن . ونحو : ( هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون  
ملوكا لخالد ) اذا اتفق ان خالدا لا يملك كتابا في علم المنطق واحتمل أن  
يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم .

#### ب - الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو :

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان  
ذلك : فتنقسم الى :

١ - ( حقيقية ) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقا وكذبا في

الايجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب ، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الايجاب ويجتمعان ويرتفعان في السلب .  
مثال الايجاب — العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا ، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان .

مثال السلب — ليس الحيوان اما أن يكون ناطقا واما أن يكون فاهًا للتعليم ، فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الانسان ويرتفعان في غيره . وتستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة : الثانية وغيرها . واستعملانها أكثر من ان يحصى .

٢ — ( مانعة جمع ) ، وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا ، بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الايجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب .  
مثال الايجاب — اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود . فالأبيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر .

مثال السلب — ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير اسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر . ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير اسود بل يكون أبيض واسود . وهذا محال .

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين . كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله ، فيقال له : ( ان الشخص اما أن يكون اماما أو عاصيا لله ) ومعناه ان الامامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس اماما وعاصيا .



هذا في الموجبة وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين ، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد ، فيقال له ( ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو امامة ) ومعناه ان النبوة والامامة لامانع من اجتماعهما في بيت واحد .

٣ — ( مانعة خلو ) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الإيجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب :

مثال الإيجاب — الجسم اما أن يكون غير أبيض أو غير أسود ، أي أنه لا يخلو من أحدهما وإن اجتمعا . ونحو ( اما أن يكون الجسم في الماء أو لا يفرق ) فإنه يمكن اجتماعهما بأن يكون في الماء ولا يفرق ولكن لا يخلو الواقع من أحدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويفرق .

مثال السلب — ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون أسود . ومعناه أن الواقع قد يخلو من أحدهما وإن كانا لا يجتمعان .

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين ، كمن يتوهم أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا ، فيقال له : ( كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا ) ، وإن جاز أن يكون شيء واحد علة ومعلولا معا : علة لشيء ومعلولا لشيء آخر .

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين ، كما يتوهم انحصار اقسام الناس في عاقل لا دين له ، ودين لا عقل له ، فيقال له : ( ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دينيا لا عقل له ) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينيا معا .

## تنبيه

قد يفعل المبتدئ، عن بعض القضايا : فلا يسهل عليه الحاقها بقسما  
من أنواع القضايا . لاسيما في التعبيرات الدارجة في السنة المؤلفين التي  
هم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق . وهذه الغفلة  
قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لايتهدي الى وجه الاستدلال في كلام  
غيره . وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات .  
فلمذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب فرجو ان يستعين بها  
المبتدئ .

## ١ - تأليف الشرطيات

قلنا : ان الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل . والمنفصلة  
بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر . فالطرفان أو الأطراف التي  
هي قضايا بالاصل قد تكون من الحيليات أو من المتصلات أو من المنفصلات .  
أو من المختلفات بأن تتألف المتصلة مثلا من حلية ومتصلة . وترتقي أقسام  
تأليف الشرطيات الى وجوه كثيرة لافائدة في احصائها . وعلى الطالب أن  
يلاحظ ذلك بنفسه . ولا يفعل عنه : فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة  
ومنفصلة . فيظن انها أكثر من قضية . وللتوضيح نذكر بعض الوجوه  
وأمثلتها :

فمثلا قد تتألف المتصلة من حلية ومتصلة نحو : ( ان كان العلم سببا  
للسعادة فإن كان الانسان عالما كان سعيدا ) . فان المقدم في هذه القضية  
حلية والتالي متصلة وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا .

وقد تتألف المتصلة من جملة ومنفصلة نحو : ( اذا كان اللفظ مفردا فأما ان يكون اسما او فعلا او حرفا ) فالمقدم جملة والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف .

وقد تتألف المنفصلة من جملة ومتصلة نحو ( اما أن لا تكون حيولة الارض سببا لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا ) .

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة ويطول ذكر امثلتها .  
ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحليات او الشرطيات او المختلفات وهكذا فتنبه لذلك .

## ٢ - المنحرفات

ومن الموهبات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي ، فيشتبه حالها بأنها من أي نوع ، ومثل هذه تسمى ( منحرفة ) .

وهذا الانحراف قد يكون في الجملة ، كما لو اقترن سورها بالمحمول ، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع ، كقولهم : الانسان بعض الحيوان ، أو الانسان ليس كل الحيوان . وحق الاستعمال فيهما أن يقال : بعض الحيوان انسان . وليس كل حيوان انسان .

وقد يكون الانحراف في الشرطية ، كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد ، فتكون بصورة جملة وهي في قوة الشرطية ، نحو ( لا تكون

الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا ) فهي اما في قوة المتصلة وهي قولنا :  
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي  
قولنا : اما أن لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا .

ونحو ( ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة ) وهي أيضا في  
قوة المتصلة او المنفصلة المتقدمين . ونحو ( لا يجتمع المال الا من شح أو  
حرام ) فانها في قوة المنفصلة وهي قولنا : أما أن يجتمع المال من شح أو من  
حرام ، أو في قوة المتصلة وهي قولنا : أن اجتمع المال فاجتماعه اما من شح  
أو من حرام . وهذه متصلة مقدما حملية وتاليا منفصلة بالاصل .

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم ، فانها  
كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها . وليستعمل فطنته في ارجاعها  
الى أصلها .

### تطبيقات

١ — كيف ترد هذه القضية الى أصلها ( ليس للانسان الا ما سعى ) ؟  
الجواب : ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حيلتين موجبة  
وسالبة ، فهي منحرفة . والحيلتان هما : كل انسان له نتيجة سعيه . وليس  
للانسان ما لم يسع اليه .

٢ — من أي القضايا قوله : ( ازرى بنفسه من استشعر الطمع ) ؟  
الجواب : انها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا : كلما  
استشعر المرء الطمع ازرى بنفسه .

٣ — كيف ترد هذه القضية الى أصلها : ( ما خاب من تسك بك ) .  
الجواب : انها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي : كل من تسك  
بك لا يخيب .



# تَحْرِيات

١ - لو قال القائل : ( كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف )  
 أو قال : ( كلما كان الانسان قصيرا كان ذكيا ) فإذا تعد هاتين القضيتين من  
 اللزوميات أو من الاتفاقيات ؟

٢ - بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها .

أ - اذا ازدحم الجواب خفى الصواب .

ب - اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة .

ج - من نال استطال .

د - رضى بالذل من كشفه عن ضربه .

هـ - انما يخشى الله من عباده العلماء .

٣ - قولهم ( الدهر يومان يوم لك ويوم عليك ) من أي أنواع

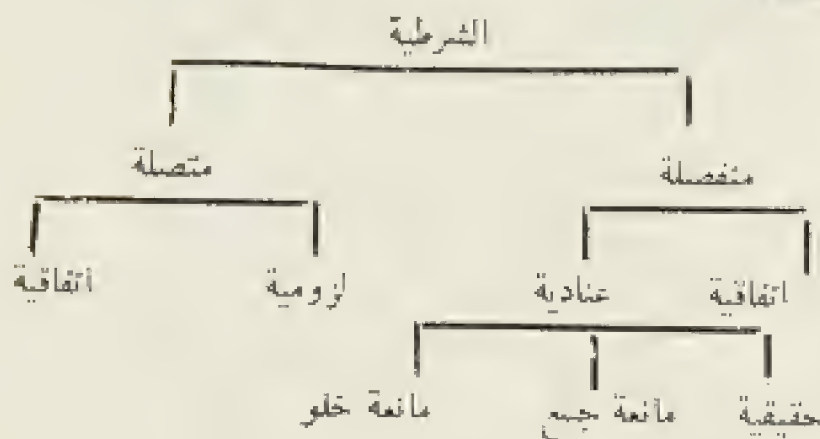
القضايا . واذا كانت منحرفة فارجعها الى أصلها وبين نوعها .

٤ - من أي القضايا قول علي عليه السلام ( لا تخلو الارض من قائم

لله بحجة اما ظاهرا مشهورا أو خائفا مفسورا ) . واذا كانت منحرفة فارجعها

الى أصلها وبين نوعها .

## الخلاصة :



## الفصل الثاني

### في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد :

كثيرا ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة ، بل قد يمتنع عليه ذلك أحيانا ، فيلتجئ الى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها : فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة . أو بالعكس . وذلك اذا كان هناك تلازم بين صدق احدهما وكذب الاخرى . وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الاولى العلم بكذب الثانية . وذلك اذا كان صدق الاولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها .

فلا بد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملته من القضايا أن يعرف النسب بينها ، حتى يستطيع ان يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة ، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها الى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها .

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها . وتسمى ( احكام القضايا ) . ونحن نشرع - ان شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم .

## التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعريف به :

قلنا في التمهيد : ان كثيرا ما تنس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة . ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس ، عندما يكون صدق احدهما يلزم كذب الاخرى . والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان . فاذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضية ( الروح موجودة ) ، مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة ، فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو ( الروح ليست موجودة ) فاذا علمت كذب هذا النقيض لابد أن تعلم صدق الاولى . لان النقيضين لا يكذبان معا . واذا برهنت على صدق النقيض لابد ان تعلم كذب الاولى لان النقيضين لا يصدقان معا .

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائص المفردات . كالانسان واللائسان ، التي يكفى فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب . ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا . مثل : بعض الحيوان انسان ، وبعض الحيوان ليس بانسان . ويجوز أن تكونا كاذبتين معا ، مثل : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان . وعليه ، لاغنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في عام المطاق لتشخيص نقيض كل قضية .

### تعريف التناقض :

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل . ولنضعه هنا بمباراة جامعة فنية في خصوص القضايا . فنقول ( تناقض القضايا : اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ) . ولا بد من قيد ( لذاته ) في التعريف ، لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب ، ولكن لا لذات الاختلاف ، بل لامر آخر ، مثل : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، فانه لما كان الموضوع أخص من المحصول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى . أما لو كان الموضوع أعم من المحصول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، كما تقدم .

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان ، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحصل ، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية .

### شروط التناقض

لا بد لتحقيق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية . واختلافهما في أمور ثلاثة :

#### الوحدات الثمان :

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها ( الوحدات الثمان ) وهي ما يأتي :

١ - ( الموضوع ) ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع ، الجهل



ليس بتافع .

٢ - ( المحمول ) : فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع « العلم

ليس بضار .

٣ - ( الزمان ) : فلا تناقض بين « الشمس مشرقة » أي في النهار وبين

« الشمس ليست بمشرقة » أي في الليل .

٤ - ( المكان ) : فلا تناقض بين « الأرض مخصبة » أي في الريف

وبين « الأرض ليست بمخصبة » أي في البادية .

٥ - ( القوة والفعل ) أي لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل .

فلا تناقض بين « محمد ميت » أي بالقوة وبين « محمد ليس بميت » أي

بالفعل .

٦ - ( الكل والجزء ) : فلا تناقض بين « العراق مخصب » أي بعضه

وبين « العراق ليس بمخصب » أي كله .

٧ - ( الشرط ) : فلا تناقض بين « الطالب ناجح آخر السنة » أي ان

اجتهد وبين « الطالب غير ناجح » أي اذا لم يجتهد .

٨ - ( الاضافة ) : فلا تناقض بين « الاربعة نصف » أي بالاضافة الى

الثمانية ، وبين « الاربعة ليست بنصف » أي بالاضافة الى العشرة .

### تنبیه

هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطق . وبعضهم يضيف اليها

( وحدة الحمل ) من ناحية كونه حملا اوليا أو حملا شايما . وهذا الشرط

لازم . فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل . فلو كان الحمل في

احدهما اوليا وفي الاخرى شايما ، فانه يجوز أن يصدقا معا ، مثل قوامهم

( الجزئي جزئي ) أي بالحصل الاولى ( الجزئي ليس جزئي ) أي بالحصل السابع . لأن مفهوم الجزئي من متصادق مفهوم الكلي ، فانه يصدق على كثيرين .

### الاختلاف

قلنا : لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة . وهي ( الكم والكيف والجهة ) .

#### الاختلاف بالكم والكيف :

أما الاختلاف بالكم والكيف . فنعناه ان احدهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة ، واذا كانت كلية كانت الثانية جزئية . وعليه .

الموجبة الكلية	• •	تقيض	• •	السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية	• •	تقيض	• •	السالبة الكلية

لانهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا . ولو كانتا كليتين لجاز أن يكذبا معا ، كما لو كان الموضوع أعظم . على ما مثلنا سابقا . ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا ، كما لو كان الموضوع أيضا أعظم . نحو : بعض المعدن حديد . وبعض المعدن ليس بحديد .

#### الاختلاف بالجهة :

أما الاختلاف بالجهة . فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب . لأن تقيض كل شيء رفعه ، فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب ، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها . ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات

المعروفة ، فيكون لها تقيض صريح . مثل رفع المسكنة العامة بالضرورة وبالعكس ، لان الامكان هو سلب الضرورة .

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف ، فلا بد أن نلتبس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها ، فنطلق عليها اسما فلا يكون تقيضا صريحا ، بل لازم التقيض .

مثلا ( الدائسة ) تناقضها ( المطلقة العامة ) ولكن لا بالتناقض الصريح . بل احدهما لازمة لتقيض الاخرى . فاذا قلت : « الارض متحركة دائما » . فنقيضها الصريح سلب الدوام ، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة . فنلتبس له جهة لازمة ، فنقول : لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن من الازمنة أي « ان الارض ليست متحركة بالفعل » . وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لتقيض الدائسة .

واذا قلت : « كل انسان كاتب بالفعل » . فنقيضها الصريح ان الانسان لم تثبت له الكتابة كذلك ، أي بالفعل . ولازم ذلك دوام السلب أي « ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما » وهذه دائسة وهي لازمة لتقيض المطلقة العامة .

ولا حاجة الى ذكر تفصيل تناقض الموجهات ، فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب ، على انه في غنى عنها وتنصح ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوى .

من ملحقات التناقض :

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم ان التناقض في المحصورات الاربع يقع بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ، وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية ، أي بين المختلفتين في الكم والكيف . ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط . ومعرفة هذه النسب تنفع أيضا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي .

وعليه نقول : المحصورتان ان اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد

تقدم التناقض . وان اختلفتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام .

١ — ( المتداخلتان ) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين . وسميتا متداخلتين لدخول احدهما في الأخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية .

ومعنى ذلك : ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها في

الكيف ، ولا عكس .

ولازم ذلك ان الجزئية اذا كذبت كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ،

ولا عكس .

مثلا ( كل ذهب معدن ) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها ( بعض

الذهب معدن ) قطعا .

ومثل ( بعض الذهب اسود ) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها ( كل

ذهب اسود ) .



٢ - ( المتضادتان ) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم . وكانت  
كليتين . ومسيبتا متضادتين لانهما كالضدين يستتبع صدقهما معا ويجوز أن  
يكذبا معا .

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احدهما لابد أن تكذب الاخرى . ولا  
عكس . أي لو كذبت احدهما لا يجب أن تصدق الاخرى .  
فمثلا اذا صدق ( كل ذهب معدن ) يجب أن يكذب ( لا شيء من  
الذهب معدن ) .

ولكن اذا كذب ( كل معدن ذهب ) لا يجب أن يصدق ( لا شيء من  
المعدن بذهب ) . بل هذه كاذبة في المثال .

٣ - ( الداخلتان تحت التضاد ) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم .  
وكانتا جزئيتين . واقبا سبيتا داخليتين تحت التضاد ، لانهما داخلتان تحت  
الكليتين كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف ، من جهة ، ولانهما  
على عكس الضدين في الصدق والكذب . أي انهما يستتبع اجتماعهما على  
الكذب ، ويجوز أن يصدقا معا .

ومعنى ذلك : انه اذا كذبت احدهما لابد أن تصدق الاخرى . ولا  
عكس . أي انه لو صدقت احدهما لا يجب أن تكذب الاخرى .  
فمثلا اذا كذب ( بعض الذهب اسود ) فانه يجب أن يصدق ( بعض  
الذهب ليس باسود ) .

ولكن اذا صدق ( بعض المعدن ذهب ) لا يجب أن يكذب ( بعض المعدن  
ليس بذهب ) . بل هذه صادقة في المثال .

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا للتناسب المحصورات

جسما لأجل توضيحها لوجاهة النحو الآتي :



## العكوس

سبق في أول هذا الفصل أن قلنا : أن الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه إلى أن يبرهن على قضية أخرى لها علاقة مع مطلوبه يستتبع من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق . وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و ( عكسها المستوي ) وبينها وبين ( عكس نقيضها ) .  
فنحن الآن نبحث عن التبيين :

### العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو : « تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق » . أي أن القضية المحكوم بصدقها تحول إلى قضية تتبع الأولى في الصدق وفي الإيجاب والسلب . بتبديل طرفي الأولى بأن يجعل موضوع الأولى محمولاً في الثانية والمحمول موضوعاً ، أو المقدم تالياً والتالي مقدماً . وتسمى الأولى ( الأصل ) والثانية ( العكس المستوي ) . فكلية ( العكس ) هنا لها اصطلاحان : اصطلاح في نفس التبديل ، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل .

ومعنى أن العكس تابع للأصل في الصدق : أن الأصل إذا كان صادقاً وجب صدق العكس . ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب ، فقد يكذب الأصل والعكس صادق . ولازم ذلك أن الأصل لا يتبع عكسه في الصدق ، ولكن يتبعه في الكذب فإذا كذب العكس كذب الأصل ، لأنه لو صدق الأصل

يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه .

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال :

١ - اذا صدق الاصل صدق عكسه .

٢ - اذا كذب العكس كذب اصله .

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الاولى : كما علمت .

### شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة : تبديل الطرفين وبقاء  
الكيف وبقاء الصدق . أما الكم فلا يشترط بقاءه . وانما الواجب بقاء  
الصدق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في  
التي بعضها الآخر .

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها  
بقاء الكم أو عدم بقاءه .

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا : ولكن لم يبق الصدق ، فلا  
يسمى ذلك عكسا ، بل يسمى ( انقلابا ) .

### الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية :

أي ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية . والموجبة الجزئية تنعكس  
كنفسها . فاذا قلت :

كل ح د                      فمعكسها                      ع ب ح



ع ح ب	تُعكسها	و ع ح ب
كل ب ح	الى	ولا ينعكسان
		البرهان :

(١) في الكلية : أن المحصول فيها اما ان يكون أهم من الموضوع أو مساويا له . وعلى التقديرين تصدق الجزئية قطعا لأن الموضوع في التقديرين يصدق على بعض افراد المحصول ، فإذا قلت :

كل ماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وكل انسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان
ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير : لأن الموضوع في التقدير الاول لا يصدق على جميع افراد المحصول ، لانه أخص من المحصول ، فإذا قلت :		
( كل سائل ماء ) فالتفنية كاذبة وهو المطلوب .		

( ٢ ) وفي الجزئية : اما أن يكون المحصول أهم مطلقا من الموضوع أو أخص مطلقا ، أو أهم من وجه ، أو مساويا . وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية ، لانه اذا كان المحصول أهم مطلقا أو من وجه ، فإن الموضوع لا يصدق على جميع افراد المحصول ايضا يصدق لو كان أخص أو مساويا . أما عكسه الى الموجبة الجزئية فإنه يصدق على كل تقدير . فإذا قلت :

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
وبعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وبعض الطير أبيض	يصدق	بعض الابيض طير
وبعض الانسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية :

فيبقى الكم والكيف معا ، فإذا صدق قولنا :

لاشيء من الحيوان بشجر

لاشيء من الشجر بحيوان

مصدق

والبرهان واضح ، لان السالبة الكلية لاتصدق الا مع تباين الموضوع  
والمحصول تباين كلياً ، والمتباينان لا يجتمعان أبداً ، فيصح سلب كل منهما عن  
جميع أفراد الآخر ، سواء جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعاً .

وللتدريب على اقامة البراهين من طريق التقيض والعكس نقيم البرهان  
بالي هذا الامر بالصورة الآتية :

المفروض	لا ب ح	قضية صادقة
المستدعي	لا ح ب	صادقة أيضاً
البرهان :		
لو لم تصدق	لا ح ب	
لصدق تقيضها	ع ح ب	
ولصدق	ع ب	(العكس المستوي للتقيض)
وإذا لاحظنا هذا العكس المستوي ( ع ب ح ) ونسبناه الى الاصل		
( لا ب ح ) وجدناه تقيضاً له ، فلو كان ( ع ب ح ) صادقاً وجب أن يكون		
( لا ب ح ) كاذباً ، مع ان المفروض صدقه .		
فوجب أن تكون	لا ح ب	صادقة وهو المطلوب

تعقيب :

هذا البرهان تعرفه القائمة في التقيض والعكس المستوي عند الاستدلال  
لأننا لا بد أن نرجع في هذا البرهان الى الوراء ، فنقول :

المفروض ان لا ب ح صادقة

فتكذب	ع ب ح	نقيضها
وهذا النقيض عكس	ع ح ب	فيكذب أيضا
لانه اذا كذب العكس كذب الاصل		( القاعدة الثانية )
واذا كذب هذا الاصل اعنى	ع ح ب	
صدق نقيضه	لا ح ب	وهو المطلوب
فاستفدت ( تارة ) من صدق الاصل كذب نقيضه ، و ( اخرى ) من كذب العكس كذب أصله ، و ( ثالثة ) من كذب الاصل صدق نقيضه .		
وسير عليك مثل هذا الاستدلال كثيرا . فصدق فيه جيدا ، وعليك باتقائه .		

#### السالبة الجزئية لا عكس لها :

أي لا تعكس أبدا لا الى كلية ولا الى جزئية : لانه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محمولها مثل ( بعض الحيوان ليس بالإنسان ) . والاخص لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كليا ولا جزئيا ، لانه كلما صدق الاخص صدق الاعم معه ، فكيف يصح سلب الاعم عنه ، فلا يصدق قولنا ( لاشيء من الانسان بحيوان ) ولا قولنا ( بعض الإنسان ليس بحيوان ) .

#### المتفصلة لا عكس لها :

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوي يعم العملية والشرطية . ولكن عند التأمل نجد أن المتفصلة لا أثره لعكسها ، لانها أقصى ما تدل عليه تدل على التناقض بين المقدم والتالي . ولا ترتيب طبيعي بينهما ، فانت بالخيار في جعل ايهما مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين ، فسواء

كن قلت : العدد اما زوج أو فرد ، أو قلت : العدد اما فرد أو زوج ، فإن مؤداهما واحد .

فلذا قالوا : المنفصلة لاعتكس لها . أي لاثرة فيه .

نعم لو حولتها الى حضية فإن احكام الحضية تشملها ، كما لو قلت في المثال مثلاً : العدد ينقسم الى زوج وفرد فانها تنعكس الى قولنا : ما ينقسم الى زوج وفرد عدد .



## عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصحتها على صدقه . وله  
منهجتان .

١ - طريقة التقدم . ويسمى ( عكس النقيض الموافق ) لتوافقه مع  
أصله في الكيف . وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محصول  
الأصل ومحصولها نقيض موضوع الأصل ، مع بقاء الصدق والكيف » .  
وبالاختصار هو : « تبديل قضيي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف » .  
فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض الموافق الى :  
كل ( لا انسان ) هو ( لا كاتب )

٢ - طريقة المتأخرين . ويسمى ( عكس النقيض المخالف ) ، لتخالفه  
مع أصله في الكيف . وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض  
محصول الأصل ومحصولها عين موضوع الأصل ، مع بقاء الصدق دون  
الكيف » .

فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض المخالف الى :  
لا شيء من ( اللا انسان ) بكاتب

## قاعدة عكس النقيض

من جهة الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي ، وحكم الموجبات حكم السوالب هناك ، أي ان :

١ - السالبة الكلية تنعكس جزئية : سالبة في الموافق وموجبة في المخالف .

٢ - السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضا : سالبة في الموافق وموجبة في المخالف .

٣ - الموجبة الكلية تنعكس كلية : موجبة في الموافق سالبة في المخالف .

٤ - الموجبة الجزئية لا تنعكس اصلا بعكس النقيض .

## البرهان

ولا بد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقة ، وفي هذه البراهين تدريب للطلاب على الاستنادة من النقيض والعكس في الاستدلال . وقد استعملنا الاسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان . من أثق أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك . وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحا (١) .

ويجب أن يعلم اننا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة ، للاختصار وللتوضيح ، في كل ما سيأتي ، على هذا النحو :

(١) وانباع هذا الاسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب .

ب	...	...	نقيض الموضوع
ج	...	...	نقيض المحمول

### برهان عكس السالبة الكلية :

فلاجل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين :  
برهاناً على عكسها بالموافق وبرهاناً على عكسها بالمخالف ، فنقول :  
( أولاً ) المدعى انها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا  
تنعكس سالبة كلية ، فهنا مطلوبان ، أي انه اذا صدقت •

لا ب ج

صدق	من ج ب	( المطلوب الاول )
ولا تصدق	لا ج ب	( المطلوب الثاني )

البرهان :

ان من المعلوم :

١ — ان السالبة الكلية لا تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباين كلي •  
وهذا بديهي •

٢ — ان النسبة بين تقيضي المتباينين هي التباين الجزئي ، وقد تقدم  
انبرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الاول •

٣ — ان مرجع التباين الجزئي الى سالتين جزئيتين • كما ان مرجع  
التباين الكلي الى سالتين كليتين • وهذا بديهي أيضا •  
وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه :

اذا صدق	لا ب ج	( أي يكون بين الطرفين تباين كلي )
صدقت	من ب ج	السالبة الجزئية بين النقيضين

و صدقت أيضا      س ح ب      السالبة الجزئية بين النقيضين

وهو ( المطلوب الاول )

ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباين الكلى لا يتحقق دائما بين قضيي المتباينين ، اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه .

أي ان السالبة الكلية بين قضيي المتباينين لا تصدق دائما .

أو فقل لا تصدق دائما      لا ح ب      ( المطلوب الثاني )

( ثانيا ) المدعى ان السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض

المخالف ولا تنعكس موجبة كلية ، فهنا مطلوبان : أي انه اذا صدقت :

لا ب ح

صدقت      مع ح ب      ( المطلوب الاول )

ولا تصدق      كل ح ب      ( المطلوب الثاني )

البرهان :

لما كان بين ب . ح تباين كلى كما تقدم فمعناه ان احدهما يصدق مع

نقيض الآخر .

أي ان      ب      يصدق مع      ح

واذا تصادق      ب      و      ح

يصدق على الاقل      مع ح ب      ( المطلوب الاول )

ثم انه تقدم ان قضيي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم

والخصوص من وجه ، فيصدق على هذا التقدير :

ح مع ب

ولا يصدق حينئذ      ح مع ب      والا لا اجتماع النقيضان ب ، ب

فلا يصدق      كل ح ب      ( المطلوب الثاني )



## برهان عكس السالبة الجزئية :

ولأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضا فقيم برهاني  
للموافق والمخالف ، فنقول :

( أولا ) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض  
الموافق . ولا تنعكس كلية ، فها مطلوبان ، أي انه اذا صدقت :

	س ب ح	
صدقت	س ح ب	( المطلوب الاول )
ولا تصدق	لا ح ب	( المطلوب الثاني )
البرهان :		

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض :

- ١ - ان يكون بين طرفيها عموم من وجه . وحينئذ يكون بين نقيضيهما  
تباين جزئي . كما تقدم في بحث النسب .
- ٢ - ان يكون بينهما تباين كلي . وبين نقيضيهما أيضا تباين جزئي  
كما تقدم .

- ٣ - ان يكون الموضوع أعم مطلقا من المحسول ، فيكون نقيض  
المحسول أعم مطلقا من نقيض الموضوع .

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية :

س ح ب ( المطلوب الاول )

اما للتباين الجزئي بينهما أو لان نقيض ح أعم مطلقا من نقيض ب .  
ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من

وجه أو مطلقا ، فلا تصدق السالبة الكلية :

( المطلوب الثاني )

لا حـ بـ

( ثانيا ) المدعى ان السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس التقيض

المخالف . ولا تنعكس كلية ، فهنا مطلوبان : أي اذا صدقت :

س ب حـ

( المطلوب الاول )

ع حـ بـ

صدقت

( المطلوب الثاني )

كل حـ بـ

ولا تصدق

البرهان :

تقدم ان على جميع التقادير الممكنة للوضوع والمحمول في السالبة

الجزئية اما أن يكون بين تقيضيهما تباين جزئي أو ان تقيض المحمول أعم

مطلقا ، فيلزم على التقديرين أن يصدق :

بعض حـ بدون بـ

بعض حـ مع بـ

فيصدق

لان التقيضين ( وهما بـ ، بـ ) لا يرتفعان

( المطلوب الاول )

ع حـ بـ

أي يصدق

ثم ان تقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه :

ع حـ بـ

وقد تصدق

صادقة

س حـ بـ

يمكن تحويلها الى

لان الاولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة

المحمول اذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول اذا

اتفقا في الكم ، واذا صدق الاخص صدق الاعم قطعا ، فاذا كانت :

صادقة

س حـ بـ

( المطلوب الثاني )

كل حـ بـ

كذب تقيضهما

## برهان عكس الموجبة الكلية :

ولاجل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض ، نقيم أيضا برهانين  
للموافق والمخالف فنقول :

( أولا ) المدعى انها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق ، أي  
انه اذا صدقت :

( المفروض )	كل ب ح	
( المطلوب )	كل ح ب	صدقت

البرهان :

	كل ح ب	لو لم تصدق
نقيضها	س ح ب	لصدقت
عكس نقيضها الموافق	س ب ح	فتصدق
نقيض العكس المذكور	كل ب ح	فتكذب

وهذا خلف . أي خلاف الفرض ، لان هذا ( نقيض العكس المذكور )  
هو نفس الاصل المفروض صدقه .

فوجب ان تصدق كل ح ب ( وهو المطلوب )  
( ثانيا ) المدعى ان الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض  
المخالف ، أي انه اذا صدقت :

( المفروض )	كل ب ح	
( المطلوب )	لا ح ب	صدقت

البرهان :

لا ح ب	لو لم تصدق
--------	------------

لصدقت                      ع ح ب  
فتصدق                      ع ب ح  
وهذه موجبة جزئية معدولة المحصول - فتحول الى سالبة جزئية محصاة  
المحصول ، وقد تقدم ، فيحدث أن :

س ب ح  
فتكذب                      كل ح ب  
تقيضها  
وهذا خلف ، لانه الاصل المفروض صدقه  
فوجب ان تصدق                      لا ح ب                      ( وهو المطلوب )

### الموجبة الجزئية لاتنعكس

يكفينا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس التقيض  
الموافق والمخالف مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئية • وبطريق  
أولى يعلم عدم انعكاسها الى الكلية ، لانه تقدم ان الجزئية داخلة في الكلية ،  
فاذا كذبت الجزئية كذبت الكلية • وعليه فنقول :

( أولا ) المدعى ان الموجبة الجزئية لاتنعكس الى موجبة جزئية بعكس  
التقيض الموافق •

ع ب ح                      فاذا صدقت  
ع ح ب                      لا يلزم ان تصدق  
البرهان :

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه ،  
فيكون حينئذ بين تقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين  
الكلّي والعموم من وجه ، فيصدق على تقدير التباين الكلّي :



لاحـ بـ

فيكذب نقيضها عـ حـ بـ ( وهو المطلوب )  
 ( ثانياً ) المدعى ان الموجبة الجزئية لا تنعكس الى السالبة الجزئية  
 بعكس النقيض المخالف .  
 فاذا صدقت عـ بـ حـ  
 لا يلزم ان تصدق سـ حـ بـ  
 البرهان :

قد تقدم على تقدير التباين الكلى بين تقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية  
 والسالبة الكلية :

لاحـ بـ

فتصدق كلـ حـ بـ لان سلب السلب ايجاب  
 فيكذب تقيضها سـ حـ بـ ( وهو المطلوب )  
 ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض نذكر  
 هذا المثال وهو ( بعض الالانسان حيوان ) ، فان هذه القضية لا تنعكس بعكس  
 النقيض الموافق الى ( بعض اللاحيونان انسان ) ولا الى ( كل لاحيونان  
 انسان ) لانها كاذبتان ، لانه لاشيء من اللاحيونان بانسان .  
 ولا تنعكس بالمخالف الى ( ليس كل لاحيونان لا انسان ) ولا  
 الى ( لاشيء من اللاحيونان بلا انسان ) ، لانها كاذبتان أيضا ، لان كل  
 لاحيونان هو لا انسان .

## تَحْرِيَّاتُ

- ١ — اذا كانت هذه القضية ( كل عاقل لا تبطره النعمة ) صادقة .  
فبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها . مع بيان السبب :  
 أ — بعض العقلاء لا تبطره النعمة .  
 ب — ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة .  
 ج — جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء .  
 د — لاشخص من العقلاء لا تبطره النعمة .  
 هـ — كل من تبطره النعمة غير عاقل .  
 و — لاشخص ممن تبطره النعمة يعاقل .  
 ز — بعض من لا تبطره النعمة عاقل .
- ٢ — اذا كانت هذه القضية ( بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة )  
كاذبة : فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية .
- ٣ — استدلال<sup>(١)</sup> فخر المحققين في شرحه ( الايضاح ) على أن الماء  
يتنجس بالتغير التقديري بالنجاسة فقال : « ان الماء مقهور بالنجاسة عند  
التغير التقديري ، لانه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير  
المخالفة . وينعكس بعكس النقيض الى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير  
المخالفة بالنجاسة كان مقهورا » .
- فبين أي عكس نقيض هذا . وكيف استخرجه . ولاحظ ان القضية  
المستعملة هنا شرطية متصلة .

(١) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء . ثم اورد عليه

فراجع اذا شئت .

## من ملحقات العكوس :

### النقض

من المباحث التي لا تقل شأنا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها ، مباحث ( النقض ) : فلا بأس بالتعرض لها إلحاقا لها بالعكوس ، فنقول :-

النقض : هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعها . وهو على ثلاثة أنواع :

١ - أن يجعل تقيض موضوع الأولي موضوعا للثانية ونفس محمولها محسولا . ويسمى هذا التحويل ( نقض الموضوع ) : والقضية المحولة ( منقوضة الموضوع ) .

٢ - أن يجعل نفس موضوع الأولي موضوعا للثانية وتقيض محمولها محسولا . ويسمى التحويل ( نقض المحصول ) والقضية المحولة ( منقوضة المحصول ) .

٣ - أن يجعل تقيض الموضوع موضوعا وتقيض المحصول محسولا . ويسمى التحويل ( النقض التام ) . والقضية المحولة ( منقوضة الطرفين ) . ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الأنواع . ولتبدأ بقاعدة نقض المحصول لأنه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك :

### قاعدة نقض المحمول

علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة — على تقدير صدق أصلها — أن نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه ، مع بقاء الموضوع على حاله . وبقاء الكم . ولا بد من إقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات ، فنقول :

١ — ( الموجبة الكلية ) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض محمولها الى : « لاشيء من الانسان بلا حيوان » . وللبرهان على ذلك نقول :

إذا صدقت	كل ب حـ	( المفروض )
صدقت	لا ب حـ	( المطلوب )

البرهان :

إذا صدقت	كل ب حـ	
صدقت	لا ب حـ	عكس نقيضها المخالف

وينعكس بالعكس المستوى الى لا ب حـ وهو المطلوب

٢ — ( الموجبة الجزئية ) منقوضة محمولها سالبة جزئية : نحو بعض الحيوان انسان ، فتحول بنقض محمولها الى : « ليس كل حيوان لا انسان » . أي أنه إذا صدقت :

ع ب حـ	( المفروض )
من ب حـ	( المطلوب )

البرهان :

لو لم تصدق من ب حـ



لصدق تقيضها كل ب ح'  
فتصدق لا ب ح'  
فيكذب تقيضها ع ب ح'  
ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .  
فيجب ان يصدق س ب ح' ( وهو المطلوب )  
٣ — ( السالبة الكلية ) منقوضة محمولها موجبة كلية ، نحو لا شيء  
من الماء بجامد فتتحول بنقض محمولها الى : « كل ماء غير جامد » .  
أي انه اذا صدقت : —

المفروض لا ب ح'  
الطلب ( المطلوب ) كل ب ح'  
البرهان :

لو لم تصدق كل ب ح'  
لصدق تقيضها س ب ح'  
فتصدق ع ب ح'  
فيكذب تقيضها لا ب ح'  
ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .  
فيجب ان يصدق كل ب ح' ( وهو المطلوب )  
٤ — ( السالبة الجزئية ) منقوضة محمولها موجبة جزئية ، نحو ليس  
كل معدن ذهباً ، فتتحول بنقض محمولها الى : « بعض المعدن غير ذهب » .  
أي انه اذا صدقت : —

المفروض س ب ح'  
الطلب ( المطلوب ) ع ب ح'  
صدقت

البرهان :

( الاصل )	س ب ح	إذا صدقت
( عكس النقيض المخالف )	ع ح ب	صدقت
وهو المطلوب	ع ب ح	وينعكس بالعكس المستوى الى

تنبيهتان

طريقة تحويل الاصل :

( التنبيه الاول ) الطريق التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة في البرهان ، ينبغي أن نسميها الآن ( طريقة تحويل الاصل ) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه <sup>(١)</sup> كالطريق السابقة التي سميناهم : ( طريقة البرهان على كذب النقيض ) .

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة ( طريقة تحويل الاصل ) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الاصل ، ثم على المحمول من الاصل . تباعاً . حتى انتهينا الى المطلوب : فقد رأيت في الموجبة الكلية أننا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف ، فيصدق على تقدير صدق أصله . ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوى ، فخرج لنا نفس المطلوب اعني ( منقوضة المحمول ) ، فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الاصل ( التحويل الاول ) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل : وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأخصر طريق .

١١ وهو قياس المساواة لان منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الاصل لانها عكسه المستوى وعكس النقيض لازم للاصل : ولازم اللازم لازم .

وستتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ، ويمكن إجراؤها أيضا في البرهان على عكس النقيض باستخدام منقوضة المحمول . وعلى الطالب أن يستعمل الحدق وينتبه الى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل الى مطلوبه .

### تحويل معدولة المحمول :

( التنبيه الثاني ) وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول لمريقتين من التحويل الملازم للأصل في الصدق ، وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ، ولكن لبداهتهما استدللنا بهما قبل أن يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول ، وهما : —  
 أ — ( تحويل الموجبة المعدولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم ) ، لأن مؤداهما واحد ، وإنما الفرق أن السلب محمول في الموجبة والحصل مسلوب في السالبة .  
 ب — تحويل السالبة المعدولة الى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم ، لأن سلب السلب إيجاب . وهذا بديهي واضح .

## تَمَرِّنَات

- ١ — برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض .
- ٢ — برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض .
- ٣ — برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل .  
بأخذ عكس النقيض الموافق اولاً ، ثم استر الى أن تستخرج منقوضة المحمول .
- ٤ — جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل .
- ٥ — برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الاصل ، وانظر ماذا ستكون النتيجة ، وبين ما تجده .
- ٦ — برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات ، عدا الموجبة الجزئية ، بطريقة تحويل الاصل ، واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوى فقط .
- ٧ — جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة ، وانظر انك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة ، فبين أسباب الوقوف .



## قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج ( منقوضة الطرفين ) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية تقيضه فنجعله موضوعا وبمحولها تقيضه فنجعله محمولا ، مع تغيير الكم دون الكيف .

ولاستخراج ( منقوضة الموضوع ) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية تقيضه فنجعله موضوعا ونبقى المحمول على حاله ، مع تغيير الكم والكيف معا .

ولا ينقض بهذين النقضين إلا الكليتان . ولا بد من البرهان لكل من المحصورات :

١ - ( الموجبة الكلية ) نقضها التام موجبة جزئية ، ونقض موضوعها سالبة جزئية ، نحو كل فضة معدن ، فنقضها التام : ( بعض الالافضة هو لا معدن ) ونقض موضوعها : ( بعض الالافضة ليس هو معدن ) .  
وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض	صدق	كل ب ح
والمدعى	صدق	ع ب ح
و	صدق	س ب ح

( المطلوب الاول ) ( المطلوب الثاني )

البرهان :

إذا صدق	كل ب ح
صدق	كل ح ب
فيصدق عكسه المستوى	ع ب ح

عكس النقيض الموافق ( وهو المطلوب الاول )

وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث س ب ح (وهو المطلوب الثاني)  
 ٢ — (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية ، وتنقض موضوعها  
 موجبة جزئية نحو : لاشيء من الحديد يذهب ، فنقضها التام : ( بعض  
 الالحديد ليس بلا ذهب ) ، وتنقض موضوعها : ( بعض الالحديد ذهب ) .  
 ولبرهان على ذلك نقول :

المفروض	صدق	لا ب ح
والمدعى	صدق	س ب ح (المطلوب الاول)
و	صدق	ع ب ح (المطلوب الثاني)
البرهان :		

اذا صدق	لا ب ح
صدق	لا ب ح
يصدق عكس نقيضه الموافق	س ب ح (وهو المطلوب الاول)
وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث	ع ب ح (وهو المطلوب الثاني)
٣ ، ٤ — (الجزئيتان) ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع .	
والبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم نقضهما الى الجزئية ، فيعلم بطريق	
اولى عدم نقضهما الى الكلية ، كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية	
بعكس النقيض ، فنقول :	

( في الموجبة الجزئية ) :

المفروض	صدق	ع ب ح
المدعى لا تصدق دائما		ع ب ح (المطلوب الاول)
ولا تصدق دائما		س ب ح (المطلوب الثانى)

البرهان :

تقدم في عكس التقضي في الموجبة الجزئية ان في بعض تقاديرها تكون النسبة بين تقضي طرفيها التباين الكلي ، فتصدق حينئذ السالبة الكلية :

لا ب ح

فيكذب تقضيها ع ب ح ( وهو المطلوب الاول )  
وتصدق أيضا منقوضة محصول هذه السالبة الكلية

كل ب ح

فيكذب تقضيها س ب ح ( وهو المطلوب الثاني )

#### ( وفي السالبة الجزئية ) :

س ب ح	المفروض صدق
س ب ح (المطلوب الاول)	والمدعى لاتصدق دائما
ع ب ح (المطلوب الثاني)	و لاتصدق دائما

البرهان :

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع اعم من المحصول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بالإنسان : ولما كان :

( اولا ) تقضي الاعم اخص من تقضي الاخص مطلقا • فتصدق اذن الموجبة الكلية :

كل ب ح

فيكذب تقضيها س ب ح ( وهو المطلوب الاول )  
و ( ثانيا ) تقضي الاعم يبين عين الاخص تباينا كلياً ، فتصدق اذن السالبة الكلية :

لا ب ح

فيكذب تقضيها ع ب ح ( وهو المطلوب الثاني )

لوح نسب المحصورات

كل ب ح	ع ب ح	لا ب ح	س ب ح	الأصل
س ب ح	لا ب ح	ع ب ح	كل ب ح	النقيض
ع ب ح	ع ح ب	لا ح ب	-	العكس المستوي
كل ح ب		س ح ب	س ح ب	عكس النقيض الموافق
لا ح ب		ع ح ب	ع ح ب	عكس النقيض المخالف
لا ب ح	س ب ح	كل ب ح	ع ب ح	نقض المحمول
ع ب ح		س ب ح	س ب ح	نقض الطرفين
س ب ح		ع ب ح	ع ب ح	نقض الموضوع



## البديهية المنطقية

أو

### الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا ( النقيض والعكس والنقض ) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل . أي النقيض والعكس والنقض ، لانه يستدل في النقض من صدق احدي القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس . ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكسا أو نقضا ، أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل .

وسيناه مباشرة لان انتقال الذهن الى المطلوب ، أعني كذب القضية أو صدقها . انما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط ، بلا توسط قضية اخرى .

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر . وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه . وقد يسمى ( البديهية المنطقية ) فنقول :

من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئا واحدا الى كل من الشئين المتساويين فان نسبة التساوي لا تتغير ، فلو كان :

$$b = c$$

وأضفت الى كل منهما عددا معينا مثل عدد ( ٤ ) فكان :

$$b + 4 = c + 4$$

وكذلك اذا طرح من كل منهما عددا معينا أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ؛ فان نسبة التساوي لا تتغير ، فيكون :

$$ب - ا = ا - ح = ا - د$$

$$و \quad ب \times ا = ا \times ح = ا \times د$$

$$و \quad ب \div ا = ا \div ح = ا \div د$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان ب أكبر من ح أو أصغر منه فانه يكون

$$ب \div ا \text{ أكبر من } ح \div ا \quad \text{أو أصغر منه}$$

$$و \quad ب - ا \text{ أكبر من } ح - ا \quad \text{أو أصغر منه} \quad \text{وهكذا}$$

ونظير ذلك نقول في القضية . فانه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على محمولها . فان نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق .

فاذا صدق : كل انسان حيوان واضفت كلمة ( رأس ) الى طرفيهما

صدق : كل ( رأس ) انسان ( رأس ) حيوان .

أو اضفت كلمة ( يحب ) مثلا

صدق : كل ( من يحب ) انسانا ( يحب ) حيوانا

واذا صدق : لاشيء من الحيوان بحجر

صدق : لاشيء من الحيوان ( مستلقيا ) بحجر ( مستلقيا )

واذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب

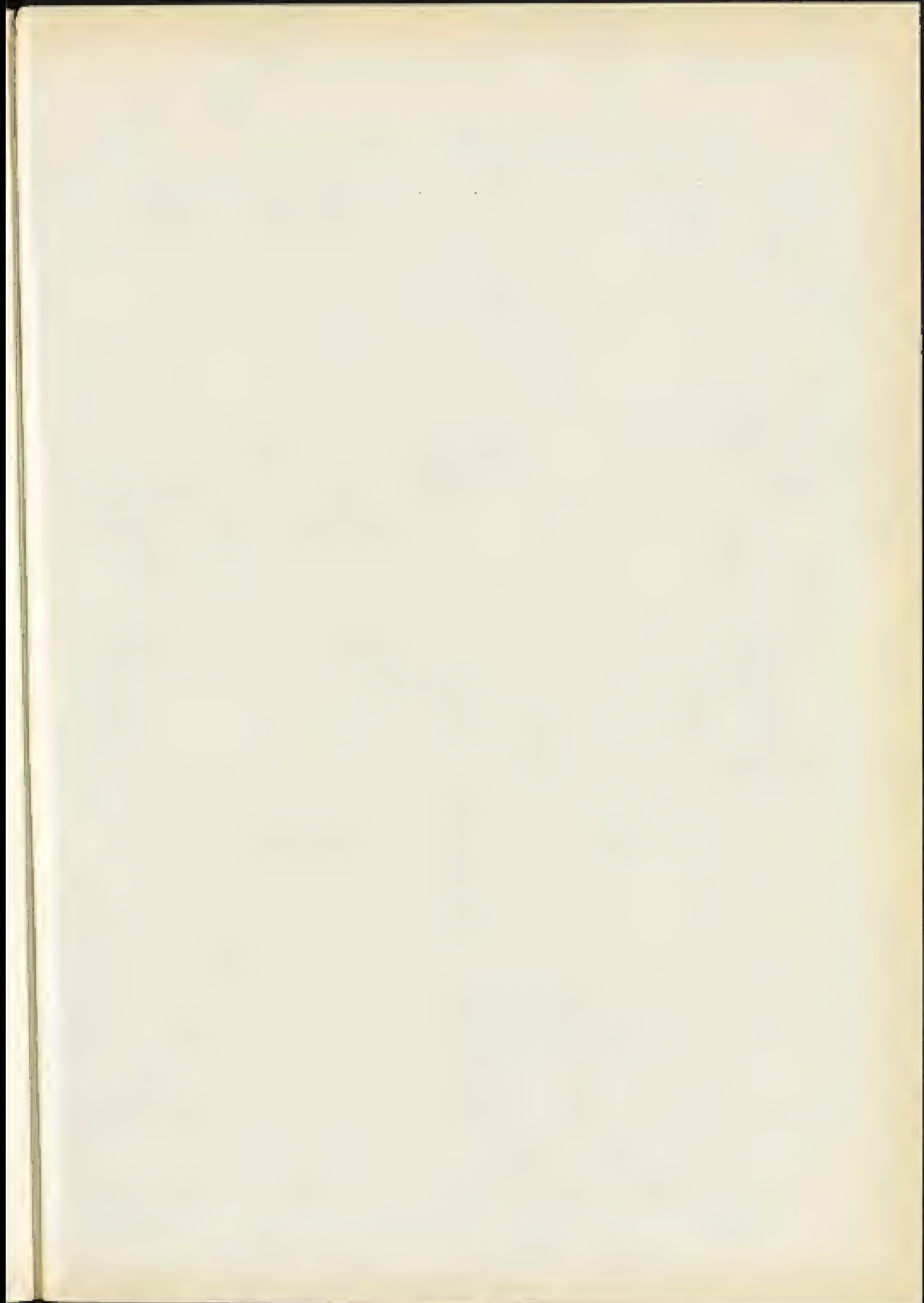
صدق : بعض ( قطعة ) المعدن ليس ( بقطعة ) ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة الى قضية أخرى صادقة ؛

بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا ، بغير تغيير في كم

القضية وكيفها ؛ سواء كانت الكلمة مضافة أو حالا أو وصفا أو فعلا أو أي

شيء آخر من هذا القبيل .



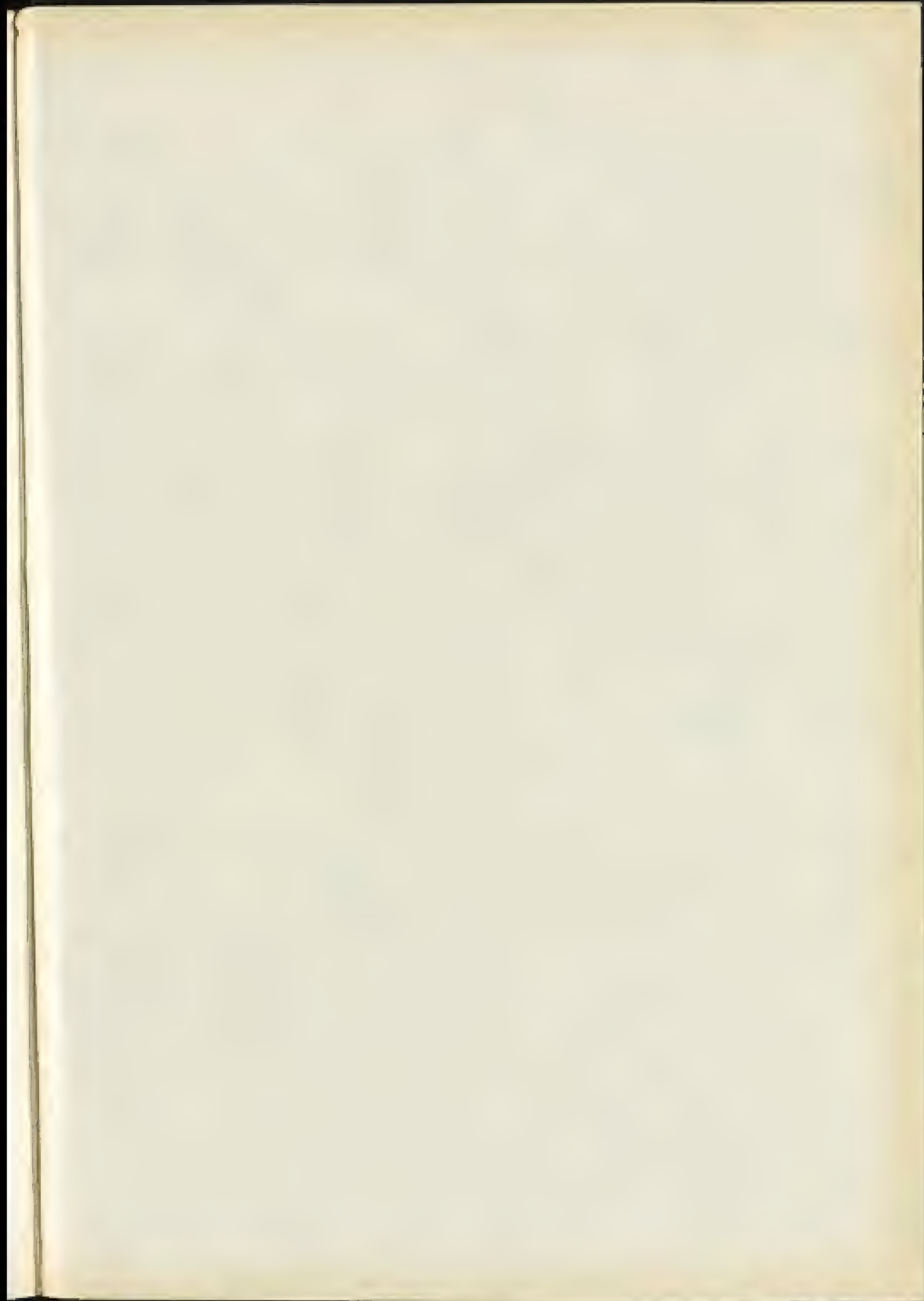
الكتاب الخامس

الحجة والفنية تأليفها

أف

مباحث الاستدلال





### تصدير :

إن اسمى هدف المنطقي وأقصى مقصد له ( مباحث الحجة ) : أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصديقي . أما ما تقدم من الأبواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرفة ، لأن المعرفة إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول .

و ( الحجة ) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يستحصل بها وإنما سميت ( حجة ) لأنه يحتاج بها على الخصم لإثبات المطلوب ، وتسمى ( دليلا ) لأنها تدل على المطلوب ، وتهيئها وتألّفها لأجل الدلالة يسمى ( استدلالا ) .

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء ، أن القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة ، وإنما انتهينا إلى العلم بقضية أبدا ، بل لا بد من الانتهاء إلى قضايا يديهية ليس من شأنها أن تكون مطلوبة ، وإنما هي المبادي للمطالب ، وهي رأس المال للمتجر العلمي .

### طرق الاستدلال - أو أقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ؟ ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب ؟ ومن ذا الذي

لايستنبط أن النوم يجم القوى : وإن الحجر يتل بوضعه في الماء : وإن  
النسكينة تقطع الاجسام الطرية ؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لانه  
يشبه في بعض صفاته كريما نعرفه : أو نحكم على قلم بأنه حسن لانه يشبه  
قلما جربناه ... وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تتر علينا  
كل يوم .

وفي الحقيقة إن هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور  
نرجع كلها الى أنواع الحجج المعروفة التي نحن بصدد بيانها ، ولكن على  
الأكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الأنواع وإن كان من علماء  
المنطق . وقد تعجب لو قيل لك أن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم  
منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون .

ولما كان الانسان — مع ذلك — يقع في كثير من الخطأ في أحكامه ،  
أو يتعذر عليه تحصيل مطلوبه ، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير  
الصحيح والاستدلال المتج .

والطرق العلمية للاستدلال — عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم  
البحث عنه — هي ثلاثة أنواع رئيسة :

- ١ — ( القياس ) : وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسماة  
بصحتها في الانتقال الى مطلوبه . وهو العدة في الطرق .
- ٢ — ( التمثيل ) : وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشينين الى  
الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما .
- ٣ — ( الاستقراء ) : وهو أن يدرس الذهن عدة جزئيات : فيستنبط  
منها حكما عاما .

## ١ - القياس

تعريفه :

عرفوا القياس بأنه : « قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنه لذاته  
قول آخر » .

الشرح :-

١ - ( القول ) : جنس . ومعناه المركب التام الخبري ، فيعم القضية  
الواحدة والاکثر .

٢ - ( مؤلف من قضايا ... الى آخره ) : فصل . والقضايا جميع  
منطقي أي ما يشمل الاثنين ، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر ، لانه  
كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى .

٣ - ( متى سلمت ) : من التسليم . وفيه اشارة الى ان القياس  
لا يشترط فيه أن تكون قضاياها سلسلة فعلا ، بل شرط كونه قياسا أن يلزم  
منه على تقدير التسليم بقضاياها قول آخر ، كشأن الملازمة بين القضية وبين  
عكسها أو نقضها ، فانه على تقدير صدقها تصدق عكسها ونقضها .  
واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط ، دون الكذب ، كما تقدم في العكس  
المستوى ، لجواز كونه لازما أعم . ومنه يعرف : أن كذب القضايا المؤلفة  
لا يلزم منه كذب القول اللازم لها ، نعم كذبه يستلزم كذبها .

٤ - ( لزوم عنه ) : يخرج به الاستقراء والتشيل : لانهما وإن تألفا من  
قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو الملزوم لجواز تخلفه عنهما لانهما



أكثر ما يفيدان الظن ، إلا بعض الاستقراء • وسيأتي •  
 ٥ — ( لذاته ) : يخرج به قياس المساواة • كما سيأتي في محله ، فإن  
 قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه ، لا لذاته •  
 مثل :

ب — يساوي ج • و ج يساوي د • • ينتج ب يساوي د  
 ولكن لا لذاته : بل لصدق المقدمة الخارجية وهي : مساوي المساوي  
 مساو • ولذا لا ينتج مثل قولنا : ب نصف ج • و ج نصف د ، لأن نصف  
 النصف ليس نصفًا ، بل ربعًا •

#### الاصطلاحات العامة في القياس :

- لا بد — أولاً — من بيان المصطلحات العامة ، عدا المصطلحات الخاصة  
 بكل نوع التي • يرد ذكرها في مناسباتها • وهي : —  
 ١ — ( صورة القياس ) • ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا •  
 ٢ — ( المقدمة ) • وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس • والمقدمات  
 تسمى أيضًا ( مواد القياس ) •  
 ٣ — ( المطلوب ) • وهو : القول اللازم من القياس • ويسمى ( مطلوبًا )  
 عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات •  
 ٤ — ( النتيجة ) • وهي المطلوب عينه ، ولكن يسمى بها بعد تحصيله  
 من القياس •  
 ٥ — ( الحدود ) • وهي : الأجزاء الذاتية للمقدمة • ونعني بالأجزاء  
 الذاتية الأجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فإذا فككنا وحللنا العملية —

مثلا الى اجزائها لايبقى منها الا الموضوع والمحول : دون النسبة . لان النسبة انما تقوم بالطرفين للربط بينهما ، فاذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما . وأما السور والجهة فهما من شئون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها . وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لايبقى منها الا المقدم والتالي .

فالموضوع والمحول أو المقدم والتالي هي الاجزاء الذاتية للمقدمات ، وهي ( الحدود ) فيها .

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال ، فنقول :

( ١ ) شارب الخمر : فاسق .

( ٢ ) وكل فاسق : ترد شهادته .

( ٣ ) . شارب الخمر : ترد شهادته .

فبواسطة نسبة كلمة ( فاسق ) الى شارب الخمر في القضية رقم ( ١ ) .

ونسبة رد الشهادة الى ( كل فاسق ) في القضية رقم ( ٢ ) استنبطنا النسبة

بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم ( ٣ ) .

فكل واحدة من القضيتين ( ١ ) و ( ٢ )

وشارب الخمر ، وفاسق ، وترد شهادته

والقضية رقم ( ٣ )

والتأليف بين المقدمتين

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامة ( . ) ( النقطة الثلاث ) ، ووضعناها

قبل النتيجة . وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب

وتقرأ ( اذن ) . وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار

وللتوضيح .

## أقسام القياس

### بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى ( مواد القياس ) ، وهيئة التأليف بينها تسمى ( صورة القياس ) ، فالبحث عن القياس من نحوين :

( ١ ) من جهة ( مادته ) ، بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة ، بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية أو من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات أو الخيالات أو غيرها مما سيأتي في بابه . ويسمى البحث فيها ( الصناعات الخمس ) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي ، فإنه ينقسم القياس بالنظر الى ذلك الى : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

( ٢ ) من جهة ( صورته ) ، بسبب اختلافها ، مع قطع النظر عن شأن المادة ، وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة ، وهو ينقسم من هذه الجهة الى قسمين افتراضي واستثنائي ، باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه .

( فالاول ) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها ، يسمى ( استثنائيا ) ، لاشتماله على كلمة الاستثناء ، نحو :

( ١ ) ان كان محمد عالما ، فواجب احترامه .

( ٢ ) لكنه عالم .

( ٣ ) . . . فمحمد واجب احترامه .

فالنتيجة رقم ( ٣ ) مذكورة بعينها في المقدمة رقم ( ١ ) .

ونحو :

- ( ١ ) لو كان فلان عادلا ، فهو لا يعصى الله .
- ( ٢ ) ولكنه قد عصى الله .
- ( ٣ ) . . ما كان فلان عادلا .

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١) .

( والثاني ) وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها ، يسمى ( اقترانيا ) ، كالمثال المتقدم في أول البحث ، فإن النتيجة وهي « شارب الخمر ترد شهادته » غير مذكورة بعبئتها صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور ، وإنما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين ، أعني الحدين ، وهما ( شارب الخمر ، وترد شهادته ) ؛ فإن كل واحد منهما مذكور في مقدمة مستقلة .



- ثم الاقتراني قد يتألف من حيليات فقط ، فيسمى ( حيليا ) .  
وقد يتألف من شرطيات فقط ، أو شرطية وحملية ، فيسمى ( شرطيا ) مثاله :
- ( ١ ) كلما كان الماء جاريا ، كان معتصما .
  - ( ٢ ) وكلما كان معتصما ، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة .
  - ( ٣ ) . . كلما كان الماء جاريا ، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة .
- فتقدمتا شرطيتان متصلتان .

مثال ثان : ( ١ ) الاسم كلمة .

( ٢ ) والكلمة اما مبنية أو معربة .

( ٣ ) . . الاسم اما مبنى أو معرب .

فالمقدمة رقم (١) حملية ، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة .

— ونحن نبحث أولا عن الاقترانيات الحيلية ، ثم الشرطية ، ثم الاستثنائي



خلاصة التقسيم :



## الاقتراضي العملي

حدوده :

يجب ان يشتمل القياس الاقتراضي على مقدمتين لينتجا المطلوب \* ويجب أيضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة : حد متكرر مشترك بينهما ، وحد يختص بالاولى ، وحد بالثانية \* والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين اذ يكون احدهما موضوعا لها والآخر محمولاً ، فهو كالثسعة تفنى نفسها لتفنى لغيرها \* .

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة ، لتطبيق الحدود عليه ، فنقول :

- أ - ( فاسق ) : هو المتكرر المشترك الذي أعطى الربط بين :
  - ب - ( شارب الخمر ) : وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى ، وبين :
  - ج - ( ترد شهادته ) : وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية \* .
- تنتج المقدمتان : ( شارب الخمر ترد شهادته ) : يحذف الحد المشترك \* .
- وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص (١) \* .

أ - ( الحد الاوسط ) أو ( الوسط ) وهو الحد المشترك ، لتوسطه بين رقيقه في نسبة احدهما الى الآخر \* ويسمى أيضا ( الحجة ) لانه يحتاج به على النسبة بين الحدين \* ويسمى أيضا ( الواسطة في الاثبات ) ، لان به

(١) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتراضي بقسميه العملي والشرطي . وكذا القواعد العامة الآتية .

يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين • ونرمز له بحرف ( م ) •  
 ب — ( الحد الاصغر ) ، وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة •  
 وتسمى المقدمة المشتتة عليه ( صغرى ) ، سواء كان هو موضوعا فيها أم  
 محمولا • ونرمز له بحرف ( ب ) •  
 ج — ( الحد الاكبر ) ، وهو الذي يكون محمولا في النتيجة • وتسمى  
 المقدمة المشتتة عليه ( كبرى ) ، سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا •  
 ونرمز له بحرف ( ح ) • والحدان معا يسمىان ( طرفين ) •  
 فاذا قلنا :

كل ب م	
كل م ح	و
كل ب ح	ينتج •
بحذف المتكرر ( م )	

#### القواعد العامة للاقتراضي :

للمقياس الاقتراضي — سواء كان حمليا أو شريطيا — قواعد عامة اساسية  
 يجب توفرها فيه ، ليكون منتجا ، وهي :  
 ١ — تكرر الحد الاوسط •  
 أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير  
 اختلاف ، والا لما كان حدا اوسط متكررا ، ولما وجد الارتباط بين الطرفين •  
 وهذا بديهي •

مثلا اذا قيل : ( الحائط فيه فارة • وكل فارة لها اذنان ) •  
 فانه لا ينتج • ( الحائط له اذنان ) •  
 لأن الحد الذي يتخيل انه حد اوسط هنا لم يتكرر ، فان المحمول في

الصغرى ( فيه فارة ) والموضوع في الكبرى ( فارة ) فقط . ولأجل أن يكون منتجاً فأما أن تقول في الكبرى ( وكل ما فيه فارة له اذنان ) ولكنها كاذبة . وأما أن تعتبر المتكرر كلمة ( فارة ) فقط ، فتكون النتيجة هكذا ( الحائط فيه ما له اذنان ) ، وهي صادقة .

مثال ثان — اذا قيل : ( الذهب عين . وكل عين تدمع ) .

فانه لا ينتج : ( الذهب يدمع ) .

لان لفظ ( عين ) مشترك لفظي ، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى ، فلم يتكرر الحد الاوسط ، ولم يتكرر الالفظ فقط .

٢ — ايجاب احدي المقدمتين :

فلا اقتاج من سالتين ، لان الوسط في السالتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط بين الاصغر والاكبر ، نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مباينا لامرين وهما لاتباين بينهما ، كالفرس المباين للانسان والناطق ، وقد يكون مباينا لامرين هما متباينان في انفسهما كالفرس المباين للانسان والطائر ، والانسان والطائر أيضا متباينان .

وعليه ، فلا تعرف حال الحدين لمجرد مباينتهما للمشكر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب . فاذا قلنا :

لا شيء من الانسان بفرس . لا شيء من الفرس بناطق .

فانه لا ينتج السلب : ( لا شيء من الانسان بناطق ) ، لان الطرفين متلاقيان . ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

لا شيء من الفرس بطائر .

فانه لا ينتج الايجاب : ( كل انسان طائر ) ، لان الطرفين متباينان .

ويجري هذا الكلام في كل سالتين .



٣ — كلية إحدى المقدمتين :

فلا اقتاج من مقدمتين جزئيتين ، لأن الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر ، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة ، فلا يعلم في الجزئيتين أن البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الأكبر ، أم غيره . وكلاهما جائز . ومعنى ذلك أنا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر امتلاقيان أم متباينان ، فلا ينتج الإيجاب ولا السلب ، كما نقول مثلا :

أولا — بعض الإنسان حيوان . وبعض الحيوان فرس .

فانه لا ينتج الإيجاب : ( بعض الإنسان فرس ) ، وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية

قولنا : بعض الحيوان فاطق .

فانه لا ينتج السلب : ( بعض الإنسان ليس بناطق ) .

ثانيا — بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق .

فانه لا ينتج السلب : ( بعض الإنسان ليس بناطق ) . وإذا أبدلنا بالمقدمة

الثانية قولنا : بعض الحيوان ليس بفرس

فانه لا ينتج الإيجاب : ( بعض الإنسان فرس ) . وهكذا يجري هذا

الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو

محسولا أو مختلفا .

٤ — النتيجة تتبع أحس المقدمتين :

يعني إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب

أحسن من الإيجاب . وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أحسن

من الكلية . وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا فلا

يسكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما .

د - لا افتاح من سالبة صغرى وجزئية كبرى :

ولا بد أن تفرض الصغرى كلية والا لاختل الشرط الثالث • ولا بد أن تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني •

فاذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى : فانه لا يعلم ان الاصغر والاكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط : لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الاصغر مع الاوسط هنا • والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والاكبر هنا : فيجوز ان يكون الاكبر خارج الاوسط مباينا للاصغر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز ان يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا :

لا شيء من الغراب بانسان . وبعض الانسان اسود

فانه لا ينتج السلب : ( بعض الغراب ليس بأسود ) ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

بعض الانسان ابيض

فانه لا ينتج الإيجاب : ( بعض الغراب أبيض ) •

وافت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو محمولا أو مختلفا : فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع •

## الاشكال الأربعة

قلنا : ان القياس الاقتراني لا بد له من ثلاثة حدود : اوسط واصغر  
واكبر . ونضيف عليه هنا ، فنقول :

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف ، ففي الحسلى قد يكون  
موضوعا فيهما او محمولا فيهما ، او موضوعا في الصغرى ومحمولا في  
الكبرى ، أو بالعكس . فهذه اربع صور . وكل واحدة من هذه الصور  
تسمى ( شكلا ) . وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقدما .

فالشكل في اصطلاحهم — على هذا — هو « القياس الاقتراني باعتبار  
كيفية وضع الاوسط من الطرفين » . ولتكلم عن كل واحد من الاشكال  
الأربعة في الحسلى ، ثم تتبعه بالاقتراني الشرطي .

### الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى .  
أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط ، بين وضع احدهما مع  
الآخر في النتيجة : فكما يكون الاصغر موضوعا في النتيجة يكون موضوعا  
في الصغرى ، وكما يكون الاكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى .  
ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل اليها . فانه لاجل ان الاصغر  
وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى ، وان الاكبر وضعه في النتيجة عين  
وضعه في الكبرى ، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع ، ويبيّن الاتجاج  
بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة ، بخلاف البواقي . ولذا جعلوه أول  
الاشكال . وبه يستدل على باقيها .

شروطه :

لهذا الشكل شرطان :

١ — ( ايجاب الصغرى ) : اذ لو كانت سالبة ، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبرى ايلاقى الاصغر في خارج الاوسط أم لا . فيحتل الأمران ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا :  
 لاشيء من الحجر نبات وكل نبات فام  
 فانه لاينتج الإيجاب : ( كل حجر فام ) • ولو ابدلنا بالصغرى قولنا :  
 ( لاشيء من الانسان نبات ) •

فانه لاينتج السلب : ( لاشيء من الانسان بنام ) • أما اذا كانت الصغرى موجبة فان ما يقع على الاوسط في الكبرى لابد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى •

٢ — ( كلية الكبرى ) • لانه لو كانت جزئية لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الاصغر ، فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الاصغر بتوسط الاوسط • وفي الحقيقة ان هذا الشرط راجع الى ( القاعدة الاولى ) ، لان الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر كما نقول مثلا :

كل ماء سائل وبعض السائل يلهب بالنار

فانه لاينتج ( بعض الماء يلهب بالنار ) : لان المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء ، وهي غير الحصة من السائل الذي يلهب بالنار ، وهو النقط مثلا • فلم يتكرر الاوسط في



المعنى : وان تكرر لفظا .

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف : اما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط فيه ( فعلية الصغرى ) . ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات : لان ابحاثها المطولة تفصيح علينا كثيرا منا يجب أن نعلمه . وليس فيها كبير فائدة لنا .

### ضروبه :

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الأربع . فاذا اقترنت الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبرى . خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة . وذلك في جميع الاشكال الأربعة .

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء : ( ضرب ) و ( اقتران ) و ( قرينة ) .

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج فيسبي ( قياسا ) . وبعضها غير منتج فيسبي ( عقيبا ) . وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط . أما البواقي فكلها عقيمة . لان الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب : وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في الأربع من الكبرى : والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى : فالباقي أربعة فقط .

وكل هذه الأربعة بيئة الاتاج : ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات

الأربع : فالمحصورات كلها تستخرج من ضرب هذا الشكل . ولذا سمي  
( كاملاً ) و ( فاضلاً ) . وقد رتبوا ضربوه على حسب ترتب المحصورات في  
نتائجه : فالاول ما ينتج الموجبة الكلية : ثم ما ينتج السالبة الكلية ، ثم ما  
ينتج الموجبة الجزئية ، ثم ما ينتج السالبة الجزئية .

( الاول ) من موجبتين كليتين : ينتج موجبة كلية .

كل ب م	كل خمر مسكر	
و كل م ح	و كل مسكر حرام	مثاله
••• كل ب ح	••• كل خمر حرام	

( الثاني ) من موجبة كلية وسالبة كلية : ينتج سالبة كلية .

كل ب م	كل خمر مسكر	
و لا م ح	ولا شيء من المسكر بنافع	مثاله
••• لا ب ح	••• لا شيء من الخمر بنافع	

( الثالث ) من موجبة جزئية وموجبة كلية : ينتج موجبة جزئية .

ع ب م	بعض السائلين فقراء	
و كل م ح	و كل فقير يستحق الصدقة	مثاله
••• ع ب ح	••• بعض السائلين يستحق الصدقة	

( الرابع ) من موجبة جزئية وسالبة كلية : ينتج سالبة جزئية .

ع ب م	بعض السائلين اغنياء	
و لا م ح	ولا غني يستحق الصدقة	مثاله
••• ع ب ح	••• بعض السائلين لا يستحق الصدقة	

## الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محسولا في المقدمتين معا : فيكون الاصغر في موضوعا في الصغرى والنتيجة . ولكن الاكبر يخالف وضعه فانه موضوع في الكبرى محسول في النتيجة . ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع ، غير يتن الاتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته . ولأجل أن الاصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول : كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى : لان الموضوع أقرب الى الذهن .

شروطه :

للشكل الثاني شرطان أيضا : اختلاف المقدمتين في الكيف وكلاهما الكبرى .

( الاول ) الاختلاف في الكيف : فإذا كانت احدهما موجبة كانت الاخرى سالبة ، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف ، لأن الطرفين الاصغر والاكبر قد يكونان متباينين ، ومع ذلك يشتركان في أن يحصل عليهما شيء واحد أو يشتركان في أن يسلب عنهما شيء آخر ، ثم قد يكونان متلاقين ويشتركان أيضا في أن يحصل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الإيجاب ولا السلب .

مثال ذلك :

الانسان والفرس متباينان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب  
الحجر عنهما ، فنقول :

أ — كل انسان حيوان • وكل فرس حيوان

ب — لاشيء من الانسان بحجر • ولا شيء من الفرس بحجر

والحق في النتيجة فيها السلب • ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان  
في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما ، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق ،  
فيكون الحق في النتيجة فيها الايجاب •

أما اذا اختلف الحكماء في الصغرى والكبرى على وجه لا يصح  
جمعهما على شيء واحد ، وجب أن يكون المحكوم عليه في احدهما غير  
المحكوم عليه في الاخرى • فيتباين الطرفان الاصغر والاكبر ، وتكون النسبة  
بينهما نسبة السلب ، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما ، تتبع  
أحسن المقدمتين •

( الشرط الثاني ) كلية الكبرى • لانه لو كانت جزئية مع الاختلاف في  
الكيف لم يعلم حال الاصغر والاكبر متلاقيان أم متنافيان ، لان الكبرى  
الجزئية مع الصغرى الكلية اذا اختلفتا في الكيف لاتدلان إلا على المنافاة بين  
الاصغر وبعض الاكبر المذكور في الكبرى • ولا تدلان على المنافاة بين  
الاصغر والبعض الآخر من الاكبر الذي لم يذكر ، كما لاتدلان على الملاقة ،  
فيحصل الاختلاف •

مثال ذلك :

وبعض الحيوان ليس بشيء ظلف

كل مجتر ذو ظلف



## الشكل الثاني

فانه لا ينتج السلب : ( بعض المجتر ليس بحيوان ) • ولو أبدلنا بالاكبر  
كلمة طائر ، فانه لا ينتج الايجاب : ( بعض المجتر طائر ) •

### ضروبه :

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه  
أربعة فقط ، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ، حاصل ضرب السالبتين من  
الصغرى في السالبتين من الكبرى فهذه أربعة ، وحاصل ضرب الموجبتين في  
الموجبتين ، فهذه أربعة اخرى • والشرط الثاني تسقط به أربعة ، وهي  
السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى ، والموجبتان في الصغرى  
مع السالبة الجزئية في الكبرى •

فالباقى أربعة ضروب منتجة ، كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول  
كما سترى :

( الضرب الاول ) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية

مثاله : كل مجتر ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذى ظلف

• لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوى ، ثم ضم العكس الى  
نفس الصغرى ، فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول ، وينتج نفس  
النتيجة المطلوبة ، فيقال باستعمال الرموز :

المفروض كل ب م • ولا ح م

المدعى انه ينتج • لا ب ح

( البرهان ) : نعكس الكبرى بالعكس المستوى الى ( لا م ح ) ونضربها

الى الصغرى فيحدث :

كل ب م • و لا م ح ( الضرب الثاني من الشكل الاول )  
ينتج • • لا ب ح ( وهو المطلوب )

( الثاني ) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية

مثاله : لاشيء من الممكنات بدائم

وكل حق دائم

• • لاشيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى : ثم يجعلها كبرى وكبرى الاصل صغرى

لها . ثم بعكس النتيجة ، فيقال :

المفروض لا ب م • كل ح م  
المدعى • • لا ب ح

انبرهان :

اذا صدقت لا ب م

صدقت لا م ب ( العكس المستوى )

فنضم هذا العكس الى كبرى الاصل يجعله كبرى لها فيكون :

كل ح م • و لا م ب ( الضرب الثاني من الاول )  
• • لا ب ح

وتعكس ائى لا ب ح ( وهو المطلوب )

( الثالث ) من موجبة جزئية وسالبة كلية : ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض المعدن ذهب

ولاشيء من الفضة بذهب

• • بعض المعدن ليس بفضة

## الشكل الثاني

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول ، فيقال :

المفروض	ع ب م	و لا ح م
المدعى	• •	من ب ح
البرهان : اذا صدقت	لا ح م	( الكبرى )
صدقت	لا م ح	( العكس المستوى )
وبضمه الى الصغرى يحدث :		

ع ب م	•	و لا م ح	( الضرب الرابع من الاول )
• •	من ب ح		( وهو المطلوب )
( الرابع ) من سالبة جزئية وموجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية			

مثاله : بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

• • بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه ( بطريقة العكس ) <sup>(١)</sup> التي ذكرناها في الضروب الثلاثة ، لان الصغرى سالبة جزئية لاتعكس • وعكس الكبرى جزئية ، لا يلتزم منها ومن الصغرى قياس : لانه لاقياس من جزئيتين • فنفرع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة اخرى تسمى ( طريقة الخلف ) ، فيقال :

المفروض	من ب م	•	وكل ح م
المدعى	• •	من ب ح	
البرهان :	لو لم تصدق		
	من ب ح		( النتيجة )

(١) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث ان هذه الطريقة تسمى طريقة الرد ، لانه بالعكس يرد القياس الى الشكل الاول البديهي لينتج المطلوب .

لصدق نقيضها كل ب ح  
 فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الاصل ، فيتألف قياس من الضرب  
 الاول من الشكل الاول :

كل ب ح • و كل ح م  
 • • كل ب م  
 فيكذب نقيض هذه النتيجة س ب م  
 وهو عين الصغرى المقروضة صدقها  
 وهذا خلاف الفرض  
 فوجب صدق س ب ح (وهو المطلوب)

نصرين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي  
 برهننا بها على الضرب الرابع •

### الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا ، فيكون الاكبر  
 محسولا في الكبرى والنتيجة معا ، ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول  
 في الصغرى موضوع في النتيجة • ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى  
 الطبع ، وأبعد من الشكل الثاني : لان الاختلاف كان في موضوع النتيجة ،  
 الذي هو أقرب الى الذهن • وكان الاختلاف في الثاني في محمولها • ولأجل  
 ان الاكبر فيه متحد الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان أقرب  
 من الرابع •



### شروطه :

لهذا الشكل شرطان أيضا : إيجاب الصغرى • وكلية إحدى المقدمتين •  
أما ( الأول ) فلانه لو كانت الصغرى سالبة : فلا نعلم حال الأكبر  
المحصول على الاوسط بالسلب أو الايجاب • أياقي الأصغر الخارج عن  
الاوسط أو يفارقه •

لانه لو كانت الكبرى موجبة فإن الاوسط يبين الأصغر ويلاقي الأكبر • وشيء  
واحد قد يلاقي ويبين شيئين متلاقين أو شيئين متباينين ، كالتعلق يلاقي  
الحيوان ويبين الفرس وهما متلاقيان ويلاقي الحيوان ويبين الشجر وهما  
متباينان •

ولو كانت الكبرى سالبة أيضا • فإن الاوسط يبين الأصغر والأكبر  
معا • والشيء الواحد قد يبين شيئين متلاقين وقد يبين شيئين متباينين ،  
كالذهب المبين للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويبين الشجر والحيوان  
وهما متباينان • فإذا قيل :

أ — لاشيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان

فانه لا ينتج السلب • ولو وضعنا مكان فرس ( شجر ) فانه لا ينتج  
الإيجاب •

ب — لاشيء من الذهب بفرس لاشيء من الذهب بحيوان  
فانه لا ينتج السلب • ولو وضعنا مكان فرس ( شجر ) فانه لا ينتج  
الإيجاب •

وأما ( الثاني ) وهو كلية إحدى المقدمتين • فلانه قد تقدم في القاعدة  
الثالثة من القواعد العامة للقياس انه لا ينتج من جزئيتين • وليس هنا ما يقتضي  
اعتبار كلية خصوص إحدى المقدمتين •

### ضروبه :

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط ، لأن الشرط الاول يسقط به ثمانية ضروب كالشكل الاول . والشرط الثاني يسقط به ضربان : الجزئيتان الموجبتان ، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة ، فالباقي ستة يحتاج كل منها الى برهان . وتنتجها جميعا جزئية .

( الضرب الاول ) من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله : كل ذهب معدن

وكل ذهب غالي الثمن

∴ بعض المعدن غالي الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضمها الى كبرى الاصل ، فيكون من

ثالث الشكل الاول ، لينتج المطلوب .

المفروض	كل م ب	و كل م ح
المدعى	∴	ع ب ح

البرهان :

اذا صدقت كل م ب

صدقت ع ب م ( العكس المستوى )

فنضم العكس الى كبرى الاصل ليكون

ع ب م	و كل م ح	( ثالث الاول )
∴	ع ب ح	( المطلوب )

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون ب أهم من ح ولو من وجه ، كالمثال .

( الثاني ) من كليتين والكبرى سالبة ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله : كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضة

• بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

المفروض كل م ب ولا م ح

المدعى • س ب ح

البرهان : نعكس الصغرى فتكون ( ع ب م ) فنضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م ولا م ح ( رابع الاول )

• س ب ح ( المطلوب )

( الثالث ) من موجبتين والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية •

مثاله : بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

• بعض الابيض حيوان

البرهان : بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

المفروض ع م ب • وكل م ح

المدعى • ع ب ح

البرهان : نعكس الصغرى الى ( ع ب م ) ، ونضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م • وكل م ح ( ثالث الاول )

• ع ب ح ( المطلوب )

( الرابع ) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية

مثاله : كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

• • • بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ، ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كبرى  
ثانيا ، ثم بعكس النتيجة ، فنقول :

المفروض	كل م ب	•	و ع م ح
المدعى	• • •		ع ب ح

البرهان : نعكس الكبرى الى ( ع ح م ) ونجعلها صغرى لصغرى الاصل  
فيحدث :

ع م ح	•	كل م ب	( ثالث الاول )
• • •		ع ح ب	

وينعكس بالعكس المستوى الى ع ح ب ( المطلوب )

( الخامس ) من موجبة كلية وسالبة جزئية : ينتج سالبة جزئية

مثاله : كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

• • • بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس ، لان السالبة الجزئية لا تنعكس ؛  
والموجبة الكلية تنعكس الى جزئية ولا قياس بين جزئيتين • فلذلك يبرهن  
عليه بالخلف ؛ فنقول :

المفروض	كل م ب	•	و س م ح
المدعى	• • •		س ب ح

البرهان : لو لم تصدق	س ب ح
لصدق نقيضها	كل ب ح



فجعلہ کبریٰ اصغریٰ الاصل فحدث :

کل م ب • و کل ب ح ( الاول من الاول )

۴۴

س م ح وهو عين الكبرى الصادقة

فیکلف ققضا

( هذا خلاف ) فيجب ان يصدق من ب حـ ( المطلوب )

(السادس) من موجبة جزئية وسالبة كلية : يتجزأ سالبة جزئية

مثاله : بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذنوب بعد ذلك

\* \* بعض المحدثين ليسوا بحذرة

ويزهرن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضممه الى كبرى الاصل ليكون من

رابع الشكل الاول : ليتبع المطلوب . :

المفروض      غم      •      ولا      •

المذنب  
من باب

ليرهاذ : نعلس اقصوى الى ( ع ب \* ) . فنفسه الى الكبرى لحدث :

ع ب م . و لام ح ( رابع الاول )

س ٥٥ ح (المطلوب)

## تنبيهات

طريقة الخلف

١ - ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامته البرهان عليه بطريقة

الخلف ، كضروب الثاني .

و ( الخلف ) : استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب .  
ليستدل به على صدق المطلوب . وهو في الاشكال خاصة يؤخذ نقيض  
النتيجة المطلوب اثباتها ، فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها . واذ فرض  
صدق النقيض يضم الى احدى المقدمتين المفروض صدقها ، ليتألف من النقيض  
وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول . فينتج ما يناقض المقدمة  
الاخري الصادقة بالفرض . هذا خلف . فلا بد ان تكذب هذه النتيجة .  
وكذبها لا بد ان ينشأ من كذب نقيض المطلوب ، فيثبت صدق المطلوب .  
وقد تقدمت امثله .

وعلى الطالب ان يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لهذه .  
وليلاحظ أية مقدمة يجب ان يختارها من القياس المفروض ، ليلتزم من النقيض  
ومن المقدمة الضرب المنتج .

#### دليل الافتراض :

٢ — وقد يستدل بدليل ( الافتراض ) على اتاج بعض الضروب الذي  
تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني . ولا بأس بشرحه  
تنويرا لافكار الطلاب ، وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف . وله  
مراحل ثلاث :

الاولى — ( الفرض ) : وهو ان تفرض اسما خاصا للبعض الذي هو  
مورد الحكم في القضية الجزئية ، تفرضه حرف ( د ) ، لان في قولنا مثلا :  
( بعض الحيوان ليس بالإنسان ) لا بد ان يقصد في البعض شيء معين يصح  
سلب الانسان عنه ، مثل فرس وقرود وطيائر ونحوها ، فنصطلح على هذا  
الشيء المعين ونسميه ( د ) ، ففي مثل القضية : ( بعض م ب ) يكون ( د )  
عبارة أخرى عن قولنا ( بعض م ) .

الثانية — ( استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض ) ، فإنه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعاً :

- ١ — قضية موجبة كلية ، موضوعها الاسم المفروض ( د ) ومحمولها موضوع القضية الجزئية ، ففي المثال المتقدم تكون ( كل د م ) صادقة ، لأن ( د ) بعض م حسب الفرض ، والأعم يحمل على جميع أفراد الأخص قطعاً .
- ٢ — قضية كلية : موجبة أو سالبة تبعاً لكيف الجزئية ، موضوعها الاسم المفروض ( د ) ، ومحمولها محمول الجزئية ، ففي المثال تكون ( كل د ب ) صادقة ، لأن ( د ) هو البعض الذي هو كله ( ب ) . وإذا كانت الجزئية سالبة مثل ( س م ب ) تكون ( لا د ب ) صادقة ، لأن ( د ) هو البعض المطلوب عنه ( ب ) .

الثالثة — ( تأليف الاقتراحات المنتجة للمطلوب ) ، لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا ، فنستعملهما في تأليف اقتراحات نافعة منهما ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما ، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها .

ولنجرب هذا الدليل ، بعد أن فهمنا مراحلها ، في الاستدلال على الصرب الخامس من الشكل الثالث ، فنقول :

المفروض	كل م ب	•	و س م ح	( الخامس من الثالث )
المدعى	••		س ب ح	

البرهان : بالافتراض

نفرض بعض م ( في السالبة الجزئية س م ح ) الذي هو ليس ح ،  
 أنه ( د ) ، فنستخرج القضيتين الصادقتين :  
 (١) كل د م

(٢) لا د ح

ثم نأخذ القضية رقم ( ١ ) : ونجعلها صغرى لصغرى الاصل : فيحدث :

كل د ه .      و كل م ب  
كل د ب .

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم ( ٢ ) : فيحدث :

كل د ب .      و لا د ح  
س ب ح .      ( وهو المطلوب )

ولنجربه — ثانياً — في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني .

فنعقول : —

المفروض      س ب ه .      و كل ح م  
المدعى      س ب ح .

البرهان : بالافتراض .

نفرض ( بعض ب ) الذي هو ليس م انه ( د ) وذلك في السالبة الجزئية

( س ب م ) ، فنستخرج القضيتين الصادقتين :

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم ( ٢ ) ونجعلها صغرى لكبرى الاصل : فيحدث :

لا د ه .      و كل ح م  
لا د ح .      ( ثاني الشكل الثاني )

ثم نعكس القضية رقم ( ١ ) الى : ع ب د

ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صغرى فيحدث :

ع ب د .      و لا د ح  
س ب ح .      ( رابع الشكل الاول )  
( وهو المطلوب )



فرايت انا استعمالنا — في الائناء — العكس المستوي للقضية رقم ( ١ ) .  
لانه لولاه لما استطعنا ان نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر  
عن الثاني . وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب  
الثالث من الثاني .

وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب  
التي تكون احدى مقدماتها جزئية : لزيادة التبرين .

### الرد :

٣ — ومن البراهين على اتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول ( الرد ) .  
وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول : ما بتبديل المقدمتين في الشكل  
الرابع : واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي : ففي الشكل  
الثاني تعكس الكبرى في بعض ضروبه القابلة للعكس : وفي الثالث تعكس  
الصغرى في بعض ضروبه القابلة للعكس . كما سبق . وفي بعض ضروبها  
قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم تسكن من  
العكس المستوي : حتى نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة  
المطلوبة .

وعلى الطالب أن يضبط ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض  
التبرين .

## الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محبولا في الكبرى  
عكس الاول : فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في

المقدمتين • ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجبيع عن مقتضى الطبع عامض  
الاتجاج عن الذهن • ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا  
بالثلاثة الاولى •

### شروطه :

يشترط في انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي  
تقدم ذكرها في القواعد العامة •

وهي : ألا يتألف من سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من سالبة صغرى  
وجزئية كبرى • ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به :  
١ — ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية •

٢ — كلية الصغرى اذا كانت المتقدمتان موجبتين • فلو أن الصغرى  
كانت موجبة جزئية ، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة ، بل يجب أن تكون  
سالبة كلية •

### ضروبه :

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط : لانه  
بالشرط الاول تسقط أربعة حاصل ضرب السالبتين في السالبتين • وبالثاني  
تسقط ثلاثة : الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالإيجاب والسلب •  
وبالثالث يسقط واحد : السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية • والرابع ضربان :  
السالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الموجبة الكلية • والخامس ضرب  
واحد : الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى •  
فالباقى خمسة ضروب نقيم عليها البرهان :

### الشكل الرابع

( الضرب الاول ) — من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية

مثاله :

كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

∴ بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد . بتبديل المقدمتين احدهما في مكان الاخرى : فيرتد

الى الشكل الاول . ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب ، فيقال .

المفروض                      كل م ب                      و كل ح م

∴ ع ب ح

البرهان : بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث :

كل ح م                      كل م ب                      ( الاول من الاول )

∴ كل ح ب

وينعكس الى ع ب ح                      ( وهو المطلوب )

وانما لا ينتج هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الاصغر أهم من الاكبر .

كالمثال .

( الثاني ) — من موجبة كلية وموجبة جزئية : ينتج موجبة جزئية

مثاله :

كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

∴ بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة : ولا ينتج كليةا لجواز

عبور الاصغر .

( الثالث ) — من سالبة كلية وموجبة كلية ، ينتج سالبة كلية

مثاله :

لاشيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

• لا شيء من الدائم سجل للحوادث

ويبرهن عليه أيضا بالرد بتبديل المقدمتين ، ثم بعكس النتيجة •

( الرابع ) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

كل سائل يتبخر

مثاله :

ولا شيء من الحديد سائل

• بعض ما يتبخر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين ، لأن الشكل الاول

لا ينتج من صغرى سالبة ، ولكن يبرهن بعكس المقدمتين ، وتأليف قياس

الشكل الاول من العكسين ، لينتج المطلوب ، فيقال :

المفروض كل م ب • ولا ح م

المدعى • • س ب ح

البرهان : نعكس المقدمتين الى :

ع ب م • لا م ح ( رابع الاول )

• • س ب ح ( وهو المطلوب )

الخامس — من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية

بعض السائل يتبخر

مثاله :

لا شيء من الحديد سائل

• بعض ما يتبخر ليس بحديد

وهذا أيضا لا يبرهن عليه بتبديل المقدمتين ، لعين السبب ، ويمكن أن

يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق ، بلا فرق •



## تَمَرِّنَات

١ - برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض .

٢ - برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف .  
٣ - برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة ( الرد ) ، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى ، لينتج المطلوب .

٤ - برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة ( الرد ) ، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول ، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس التقيض الموافق ، ليحصل المطلوب .

٥ - برهن على الضرب الاول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة ( الرد ) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين . وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوى في كل من الضربين لتصل الى المطلوب ، ويتبع ذلك حسن التفاتك ومهارتك في موقع استعماله .  
٦ - جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة المحمول لكل من المقدمتين . واذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجة فبين السر في ذلك .

٧ - برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت .

( يحسن الطالب ان يضع بين يديه امثلة واقعية للضروب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمرينات ، ليتضح له الامر بالمثال أكثر ) .

## الاقتراضي الشرطي

تعريفه وحدوده :

تقدم معنى القياس الاقتراضي الحسلي وحدوده • ولا يختلف عنه الاقتراضي الشرطي إلا من جهة اشتغاله على القضية الشرطية : أما بكلا مقدمتيه أو مقدمة واحدة : فلهذا تكون حدوده نفس حدود الحسلي من جهة اشتغاله على الاوسط والاصغر والاكبر • غاية الامر ان الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية • كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزأ من المقدم أو التالي • وسيجيء •

فاذن يصح أن نعرفه بأنه : ( الاقتراضي الذي كان بعض مقدماته أو كلاهما من القضايا الشرطية ) •

اقسامه :

للاقتراضي الشرطي تقسيمان :

- ١ - ( تقسيمه من جهة مقدماته ) : فقد يتألف من متصلتين ، أو منفصلتين ، أو مختلفتين بالاتصال والانفصال ، أو من حالية ومثلية ، أو من حالية ومنفصلة • فهذه أقسام خمسة •
- ٢ - ( تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءا تاما أو غير تام ) : فانه لما كانت الشرطية مؤلفة تاليفا ثانيا ، أي انها مؤلفة من قضيتين بالاصل ، وكل منهما مؤلفة من طرفين • فالاشتراك بين قضيتين شرطيتين تارة في جزء تام أي في جميع المقدم أو التالي في كل منهما ، وأخرى في جزء غير تام أي في

بعض المقدم او التالي في كل منهما • وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى • فهذه ثلاثة أقسام :

( الاول ) — ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منهما ، نحو : كلما

كان الانسان عاقلا قنع بما يكفيه •

وكلما قنع بما يكفيه استغنى •

كلما كان الانسان عاقلا استغنى •

( الثاني ) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام منهما ، نحو :

اذا كان القرآن معجزة ، فالقرآن خالد •

واذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل •

• اذا كان القرآن معجزة ، فاذا كان الخلود معناه البقاء ، فالقرآن

لا يتبدل •

فلاحظ بدقة أن التالي من الصغرى ( فالقرآن خالد ) والتالي من

الكبرى ( فالخالد لا يتبدل ) ، يتألف منهما قياس اقتراضي حلى من الشكل

الاول ، ينتج ( القرآن لا يتبدل ) •

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الكبرى ، ثم نجعل هذه

الشرطية تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى • وتكون هذه الشرطية الاخيرة

هي ( النتيجة ) المطلوبة •

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم اذا تألف من متصلتين •

ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم • ولا نذكر اقسامه ولا شروطه

لغول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجاري •

( الثالث ) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احدهما غير تام من

الاخرى • وانما تتصور هذا القسم في المؤلف من الحصلية والشرطية وسيأتي



شرحه وشرح شروطه . أما في الشرطيات المحضة فلا بد أن نفرض إحدى الشرطيتين بسيطة والآخرى مركبة من عملية وشرطية بالأصل ؛ ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الأولى وغير تام من الثانية ؛ نحو :

إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً فلا يترك أمته سدى .

وإذا لم يترك أمته سدى وجب أن ينصب هادياً .

• إذا كانت النبوة من الله ؛ فإذا كان محمداً نبياً وجب أن ينصب هادياً .  
فلاحظ : أن تالي الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطي من القسم الأول . وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام ، فينتج على نحو الشكل الأول : ( إذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً ) ، ثم نجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغرى ؛ فنكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة .

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث إذا تألف من متصلتين . ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضة ؛ للسبب المتقدم في القسم الثاني .



يبقى الكلام عن القسم الأول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منها ؛ وعن القسم الثالث في المؤلف من عملية وشرطية . ولما كانت هذه الأقسام موافقة للطبع الجاري . فنحن نتوسع في البحث عنها إلى حد ما . فنقول : ينقسم - كما تقدم - الاقتراني الشرطي إلى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات أو المنفصلات أو المختلفات ؛ فنجعل البحث متسلسلاً حسب هذه الأقسام :

١ - المؤلف من المتصلات

هذا النوع - إذا اشتركت مقدماته بجزء تام منها - يلحق بالاقتراني



الحصولي حدو القذة بالقذة : من جهة تأليفه للاشكال الاربعة : ومن جهة شروطها في الكم والكيف : ومن جهة النتائج . وبيانها بالعكس والخلف والاقتراض .

فلا حاجة الى التفصيل والتكرار . وانما على الطالب أن يغير الحيلة الشرطية المتصلة . نعم يشترط أن يتألف من لزوميتين . وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقترانات الشرطية المتصلة ، لان الاتفاقيات لاحكم لها في الإنتاج . نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية ، وانما يتألف منها صورة قياس غير حقيقي .

## ٢ - المؤلف من المنفصلات

### تمهيد :

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيهما في الصدق والكذب ، فاذا اقترنت بمنفصلة أخرى تشترك معها في جزء تام أو غير تام ، فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة ، لأن عناد شيء لأمرين لا يستلزم العناد بينهما أنفسهما ولا يستلزم عدمه . وهذا نظير ماقلناه في الساليتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من أن مباينة شيء لأمرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه ، فاذا لا انتاج بين منفصلتين ، فلا قياس مؤلف من المنفصلات .

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نجسد على المنفصلتين على حالهما ، ولكن المنفصلة تستلزم متصلة ، فيمكن تحويلها اليها ، فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة . واذا أردنا أن نصر على جعل

النتيجة منفصلة ، فإن المتصلة أيضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها .  
فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد .  
وعليه لا بد لنا اولا من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها  
وبالعكس ، قبل البحث عن هذا النوع من القياس ، فنقول :

### تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة :

قد بينا في محله ان اقسام المنفصلة ثلاثة :

١ — ( الحقيقية ) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في الكم  
والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها ، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة  
منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر . لان الحقيقية لما دلت على  
استحالة الجمع بين طرفيها : فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتفاء الآخر .  
ومنهما متصلتان مقدم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر ،  
لان الحقيقية أيضا تدل على استحالة الخلو من طرفيها فاذا ارتفع احدهما  
فهو يستلزم تحقق الآخر ، فاذا صدق قولنا :

العدد اما زوج أو فرد  
( قضية حقيقية )  
صدقنا المتصلات الاربع :

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢ — ( مانعة الجمع ) وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل  
واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر : لانها كالحقيقية في  
دالتها على استحالة الجمع ، ولا تدل على استحالة الخلو ، فاذا صدق :

( مائة جمع )

الشيء إما شجر أو حجر

صدق المتصلتان :

(١) إذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

(٢) إذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان :

(٣) إذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

(٤) إذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣ — ( مائة الخلو ) وهي تستلزم المتصلتين الأخيرتين فقط اللتين مقدم

كل واحدة منهما تقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر ، لأنها كالحقيقية في

دلالتها على استحالة الخلو ، ولا تدل على استحالة الجمع ، فإذا صدق :

( مائة خلو )

زيد إما في الماء أو لا يفرق

صدق المتصلتان :

(٣) إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يفرق .

(٤) إذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الأولىان :

(١) إذا كان زيد في الماء فهو يفرق

(٢) إذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

أما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول الى متصلة سالبة جزئية :

الحقيقية الى أربع على نحو الموجبة ، وكل من مانعتي الجمع والخلو الى

اثنين على نحو الموجبة أيضا ، فإذا قلنا على نحو الحقيقية :

ليس أثبتة أما أن يكون الاسم معرباً أو مرفوعاً

فانه تصدق المتصلات الأربع الآتية :

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معرباً فهو ليس مرفوع

(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعاً فهو ليس معرب

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معرباً فهو مرفوع

(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعاً فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلياً في هذا المثال ، فلو جعلنا المتصلة

رقم (١) مثلاً كلية هكذا :

ليس أثبتة اذا كان الاسم معرباً فهو ليس مرفوع

فانها كاذبة ، لصدق نقيضها وهو :

قد يكون اذا كان الاسم معرباً فهو ليس مرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان ، وعلى الطالب ان يضع امثلة لهما

#### تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو ، المتفتتين

معهما في الكم والكيف ، فيجوز تحويلها اليهما .

الاولى — ( مانعة الجمع ) تتألف من عين المقدم ونقيض التالي ، لان

المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيضه قطعاً ، والا لا يجتمع

النقيضان أي التالي ونقيضه ، فاذا صدق :

كلما غرق زيد فهو في الماء

صدق

( مانعة جمع )

دائماً اما زيد قد غرق أو ليس في الماء



الثانية — ( مانعة الخلو ) تتألف من نقيض المقدم وعين التالي ، بعكس الاولى ، لان المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالي ، فلا يخلو الامر من نقيض المقدم وعين التالي ، والا لو خلا منها بان يرتفعاً معا ( وارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقيضه ) فبعناؤه انه جاز اجتساع المقدم ونقيض التالي . وهذا خلف . ففي المثال المتقدم لا بد ان تصدق :

دائماً اما زيد لم يفرق أو في الماء ( مانعة خلو )  
والسالية تحيل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع ، ومانعة الخلو المتفتتين معها في الكم والكيف .

#### التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث ، فنقول : لما كان المقدم والتالي في المنفصلة لا امتياز بينهما ، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع ، فايها جعلتها الصفري صح لك ، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الاربعة .

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين . فينبغي أن تراعى صورة التأليف بين المتصلتين ، وعلى أي شكل تكون الصورة ، ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث ، ولذا قد يضطر الى جعل احدي المقدمتين بالخصوص صفري ، ليألف شكل متوفرة فيه الشروط .

أما شروط هذا النوع فليست متطابقة فيها كلام واختلاف كثير . والظاهر ان الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة الى متصلة ، فيلاحظ أخذ النتيجة من المنفصلتين رأساً ، فذكر بعضهم أو أكثرهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقتين .

ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانما نجدهما ينتجان ولو كانت احدهما سالبة أو كلاهما مانعتي جمع أو حقيقتين • غير انه يجب أن يؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس • كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتي جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث • كما سيأتي مثاله • أما لو تألفا على غير هذا الشكل فانهما لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل • وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام • وهو أن يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك الشكل • وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات اللازمة للمقدمتين • ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه •

#### طريقة اخذ النتيجة :

مما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع • ونحن حسب الفرض انما نبحث عن خصوص القسم الاول منه • وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما • فعلينا أن تتبع ما يأتي :  
١ - نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها • وقد تقدم أن الحقيقية تحول الى أربع متصلات وكلا من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين •

٢ - نقارن بين المتصلات المحولة من إحدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الاخرى • فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروطه • وعلى الأكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من

واحدة • ويكفي أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب •  
 ٣ — تأخذ النتيجة متصلة • ونحولها — إذا شئنا — الى منفصلة لازمة  
 لها اما مانعة جمع او مانعة خلو •  
 فمثلا لو كان القياس مؤلفا من حقيقتين • فنحول الاولى الى أربع  
 متصلات والثانية الى أربع أيضا • فيحدث من مقارنة الأربع بالأربع ست  
 عشرة صورة • وعند فحصها نجد ثنائي منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا  
 يتألف منها قياس • والثاني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في  
 الحقيقتين • وبعضها الآخر الملازمة بين نقيضيهما • وذلك بمختلف الاشكال •  
 وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمسي بطلوبه •

ولاجل التبرين نختبر بعض الامثلة :

— لو أن حاكما جيء به بتهمة في قتل • وعلى ثوبه بقعة حمراء • ادعى  
 المتهم انها حبر • فأول شيء يصنع الحاكم : لاجل التوصل الى ابطال دعوى  
 المتهم أو تأييده • أن يقول :

هذه البقعة اما دم أو حبر

وهي اما دم أو لا تزول بالغسل

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين :

(١) كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر •

(٢) كلما كانت حبرا فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلو الى المتصلتين :

(٣) كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل •

(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم •

وبمقارنة المتصلتين رقم ١ : ٢ بالمتصلتين رقم ٣ : ٤ تحدث أربع صور :



اثنان منها لا يتكرر فيها حد اوسط ، وهما المؤلفتان من رقم ٣ . ١ ومن رقم ٤ . ٢ .

أما المؤلفات من رقم ١ . ٢ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ مغزى ، فينتج ما يأتي :

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر .

ويمكن تحويل هذه النتيجة ( المتصلة ) الى المنفصلتين :

أما ان تزول البقعة بالغسل وأما ان تكون حبرا ( مانعة جسم )

وأما ألا تزول بالغسل أو ليست بحبر ( مانعة خلو )

وأما المؤلفات من رقم ٣ . ٢ فهي من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلي :

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين :

أما أن تكون البقعة حبرا وأما أن تزول بالغسل ( مانعة جسم )

وأما ألا تكون حبرا أو لا تزول بالغسل ( مانعة خلو )

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى . وليس

الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم . وليس هذا ما يوجب الفرق في

المنفصلة اذ لا تقدم طبعي بين جزءيها كما تقدم مرارا .

### ٣ - المؤلف من المتصلة والمنفصلة

#### اصنافه :

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة ، ونحن حسب الفرض

اننا نبحث عن القسم الاول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين .



وأصناف هذا القسم أربعة : لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين إما أن يكون الحد المشترك مقدما أو تاليا ، فهذه أربعة • أما المنفصلة فلا فرق فيها بين أن يكون الحد المشترك مقدما أو تاليا . إذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها •

### شروطه وطريقة اخذ النتيجة :

لا يلتزم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة إلا برد المنفصلة الى متصلة . فيتألف القياس حينئذ من متصلتين • فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وإنتاجه ، فإن تمكن بإرجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشروط فذاك • والا كان عقيما •

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة ، وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة إنما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسالبة الجزئية ليس لها موقع في الإنتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث ، المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية • وهذان الضربان نادران •

وعليه فالمنفصلة السالبة إذا أمكن — بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية — أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الاصل أحد الضربين المذكورين • فإن القياس يكون منتجا ، فليس هذا الشرط صحيحا على إطلاقه • مثلا إذا قلنا :  
ليس البتة إما أن يكون هذا انسانا أو فرسا  
( مائة خلو )  
وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فإنهما لا ينتجان ، لأنه إذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المقروضة شكلا منتجا ، إذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين :

(١) قد لا يكون إذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس .

(٢) قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان .

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيها حد أوسط ،

ولو قرنا المتصلة (٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع . ولا تنتج السالبة الجزئية فيها .

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الاصلية قولنا :

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا .

فإنها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الصرب الرابع من الشكل الثاني .

فينتج :

قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق .

٤ - المؤلف من الحسبية والمتصلة

اصنافه :

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحسبية غير تام من المتصلة ، كما تقدمت الإشارة اليه ، فله قسم واحد ، لأن جزء الحسبية مفرد . وجزء الشرطية قضية بالاصل . فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما . وهذا واضح .

ولهذا النوع أربعة أصناف : لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها ، فهذه أربعة . والقريب

منها الى الطبع صنفان • وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة • سواء كانت صغرى أو كبرى •

### طريقة اخذ النتيجة :

ولاخذ النتيجة في جميع هذه الاصناف الاربعة تتبع ما يلي :

١ — أن تقارن العملية مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة ، فنؤلف منهما قياسا حيليا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل . لينتج ( قضية حيلية ) •

٢ — فأخذ نتيجة التأليف السابق وهي العملية الناتجة . فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك . لنؤلف منهما النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا ، فيجعل أيضا مقدما أو تاليا ، والطرف الثاني العملية الناتجة من التأليف السابق •

مثاله :

كلما كان المعدن ذهباً . كان نادراً •

كل نادراً ثمين •

• • • كلما كان المعدن ذهباً . كان ثميناً •

فقد ألفنا قياسا حيليا من تالي المتصلة ونفس العملية أنتاج من الشكل الاول ( كان المعدن ثميناً ) • ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة •

مثال ثان :

لا أحد من الاحرار بذليل •

وكلما كانت الحكومة ظالمة ، فكل موجود في البلد ذليل .  
 \* . \* . كلما كانت الحكومة ظالمة ، فلا أحد من الاحرار بوجود في البلد .  
 فقد ألفنا قياسا حليا من الحلية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني  
 ( لا أحد من الاحرار بوجود في البلد ) . جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصلة  
 مقدمها مقدم المتصلة في الاصل . وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة .

## الشروط :

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة . فلا نذكر منها الا شروط  
 القرب الى الطبع منها . وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي  
 المتصلة . سواء كانت صغرى أو كبرى . كما مثلنا لهما . وشرطهما :  
 أولا - أن يتألف من الحلية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه  
 المذكورة في القياس الحلى .  
 ثانيا - أن تكون المتصلة موجبة . فلو كانت سالبة . فيجب أن نحول  
 الى موجبة لازمة لها بنقض محمولها . أي نحول الى منقوضة المحصول .  
 وحينئذ يتألف القياس الحلى من الحلية في الاصل وتقيض تالي المتصلة .  
 مستثلا على شروط الشكل الذي يكون منه .

مثاله :

ليس اليقة اذا كانت الدولة جائرة . فبعض الناس أحرار .

وكل سعيد حر .

فان المتصلة السالبة الكلية ، تحول الى منقوضة محمولها موجبة كلية :

هكذا :

كلما كانت الدولة جائرة ، فلا شيء من الناس بأحرار .



وبفسها الى العملية ينتج من الشكل الثاني ، على نحو ما تقدم في  
أخذ النتيجة ، هكذا :

كلما كانت الدولة جائرة ، فلا شيء من الناس بسعداء .  
( تنبيه ) — لهذا النوع وهو المؤلف من العملية والمتصلة أهمية كبيرة  
في الاستدلال : لاسيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين .  
وليكن هذا على بالك : فانه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه .

#### ٥ — المؤلف من العملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من  
العملية غير تام من المنفصلة . وقد تقدم وجهه .  
غير أن الشركة فيه للعملية قد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة وهو  
القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها ، وعلى التقديرين تقع العملية اما  
صغرى أو كبرى : فهذه أربعة اصناف .  
مثاله :

١ — الثلاثة عدد .

٢ — العدد اما زوج أو فرد .

٣ — . . . الثلاثة أما زوج او فرد .

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من عملية صغرى مع كون الشركة  
مع جميع اجزاء المنفصلة : لان المنفصلة في المثال بتقدير ( دائما اما العدد  
زوج واما العدد فرد ) .

فكلمة ( العدد ) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة  
معاً .

أما أخذ النتيجة في المثال فقد رأيت أنا اسقطا الحد المشترك ، وهو كلمة ( عدد ) ، وأخذنا جزء العملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضا . وهو على منهاج الشكل الاول في الحسلى .  
وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع . ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع .

### خاتمة

قد أطلنا في بحث الافتراضات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها ، نظرا الى كثرة فائدتها والحاجة اليها فان أكثر البراهين العلمية تبنتى على الافتراضات الشرطية . وان كنا تركنا كثيرا من الابحاث التي لايسعها هذا المختصر . واقتصرنا على أهم الأقسام التي هي أشد علوقا بالطبع .

## القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه :

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه ؛ وهو من الاقيسة الكاملة ؛ أي التي لا يتوقف الاتجاج فيها على مقدمة أخرى ؛ كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع .

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو نقيضها ، فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة المذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها ، لانه حينئذ يكون الاتجاج مصادرة على المطلوب . فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها انها مذكورة على أنها جزء من مقدمة . ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية ، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لانها تتألف من قضيتين بالاصل . فيجب أن تكون — على هذا — إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية . أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية أي المشتبهة على أدلة الاستثناء التي من اجلها سمي القيان استثنائيا . والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه على ما سيأتي تفصيله .

تقسيمه :

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ؛ وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصالي والانفصالي .

### شروطه :

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور :

- ١ — كلية إحدى المقدمتين ، فلا ينتج من جزئيتين .
  - ٢ — ألا تكون الشرطية اتفاقية .
  - ٣ — إيجاب الشرطية . ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول إلى موجبة لازمة لها ، فتوضع مكانها .
- ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الاتجاج . ونحن نذكرهما بالتفصيل :

### حكم الاتصالي

لاخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان .

- ١ — استثناء عين المقدم لينتج عين التالي : لأنه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعاً . سواء أكان اللازم نعم أم سائياً . ولكن لو استثنى عين التالي فإنه لا يجب أن ينتج عين المقدم ، لجواز أن يكون اللازم نعم . وثبوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الآخر .

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً . لكن هذا الماء جار .

• فهو معتصم .

فلو قلنا : ( لكنه معتصم ) فإنه لا ينتج ( فهو جار ) . لجواز أن يكون معتصماً وهو راكد كثير .

- ٢ — استثناء نقيض التالي ، لينتج نقيض المقدم ، لأنه إذا انتفى اللازم



انتفى الملزوم قطعاً ، حتى لو كان اللازم أعم ، ولكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي ، لجواز أن يكون اللازم أعم . وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم ، لان نقيض الاخص أعم من نقيض الاعم .  
مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً . لكن هذا الماء ليس بمعتصم .  
• • فهو ليس بجار .

فلو قلنا : ( لكنه ليس بجار ) فانه لا ينتج ( ليس بمعتصم ) لجواز الاء يكون جارياً ، وهو معتصم لانه كثير .

### حكم الانفصالي

لاخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق :

١ — اذا كانت الشرطية ( حقيقية ) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر ، فاذا قلت :

العدد اما زوج أو فرد .

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ — لكن هذا العدد زوج	ينتج	فهو ليس بفرد
ب — لكن هذا العدد فرد	ينتج	فهو ليس بزوج
ج — لكن هذا العدد ليس بزوج	ينتج	فهو فرد
د — لكن هذا العدد ليس بفرد	ينتج	فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه . هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزءين . وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر ، مثل ( الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ) فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلاً ( لكنها اسم ) فانه ينتج حمليات بعدد الاجزاء الباقية فتقول : ( فهي ليست فعلاً ، وليست حرفاً ) .

وإذا استثنيت تقيض أحدهما فقلت مثلا : ( لكنها ليست اسما ) فانه ينتج منفصلة من أعيان الاجزاء الباقية ، فتقول : ( فهذه الكلمة اما فعل أو حرف ) • وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر ، فتستثنى عين أحد اجزائها أو تقيضه ، لينحصر في جزء معين •

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت اجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الامر • وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم ، أو برهان الاستقصاء ، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الاول • وهذه الطريقة نافعة كثيرا في المناظرة والجدل •

٢ — اذا كانت الشرطية ( مانعة خلو ) ، فان استثناء تقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر • ولا ينتج استثناء عين أحدهما تقيض الآخر • لان المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العيينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر •

٣ — اذا كانت الشرطية ( مانعة جمع ) ، فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر • ولا ينتج استثناء تقيض أحدهما عين الآخر ، لان المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر • وهذا وما قبله واضح •

## خاتمة في لواحق القياس

### القياس المضمر أو الضمير :

انا في اكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لانشعر بها • ولكن على الغالب لانلتزم بالصورة المنطقية للقياس : فقد نحذف احدى المقدمات او النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغظة • كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات • ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة •

والقياس الذي نحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى ( القياس المفسر ) وما حذف كبراه فقط يسمى ( ضميرا ) كما اذا قلت ( هذا انسان لانه ناطق ) • وأصله هو •

( صغرى )	هذا ناطق
( كبرى )	وكل ناطق انسان
( نتيجة )	• • فهذا انسان

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة •

وقد تقول ( هذا انسان لان كل ناطق انسان ) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة •

وقد تقول ( هذا ناطق لان كل ناطق انسان ) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة • لانها معلومة • وقس على ذلك ما يسر عليك •

### كسب المقدمات بالتحليل :

أفئكم تتذكرون انا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة ادوار لاجل ان يتوصل الى المجهول . وقلنا ان الادوار الثلاثة الاخيرة منها هي ( الفكر ) وقد طبقنا هذه الادوار على كسب التعريف في آخر ايجزء الاول . والآن حل الوقت الذي يطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس انواع القياس . فلنذكر تلك الادوار الخمسة لنوضحها .

١ — ( مواجهة المشكل ) . ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل امر مجهول لانه لو لم يكن عنده امر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق الى حله . ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه .

٢ — ( معرفة نوع المشكل ) . والعرض من معرفة نوعه ان يعرف من جهة الهيئة انه قضية حملية او شرعية متصله او منفصلة : موجبه او سالبه معدولة او محصلة موجهة او غير موجهة وهكذا . ثم يعرفه من جهة المادة انه يناسب أي العلوم والمعارف او اي القواعد والنظريات . ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات والا لوقف في مكانه وارتمى ببحر من المعلومات لايزيده الا جهلا فيتليد ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى معلوماته فضلا عن ان ينظنها ويحل بها المشكل . فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير : وهو من مقدماته لا منه نفسه .

٣ — ( حركة العقل من المشكل الى المعلومات ) . وهذا أول ادوار الفكر وحركانه : فان الانسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه



يفزع فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل . فهذا الفرع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم ، وهو مبدأ التفكير ، فلذا كان أول أدوار الفكر .

٤ — ( حركة العقل بين المعلومات ) . وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الادوار والحركات وأشقها ، وبه يستاز المفكرون وعنده تزل الاقدام ويتورط المفردون ، فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى ابدييات فيجد ضائته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم . وليس هناك قواعد مضبوطة تفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول .

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركوز اليها لكسب المقدمات نسيها ( التحليل ) ولاجلها عقدنا هذا الفصل فنقول :

إذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن قضية فإذا أردنا حله من طريق الاقتراحي التحليلي تتبع ما يلي :

أولا — نحلل المطلوب وهو قضية بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة .

ثانيا — ثم نطلب كل ما يمكن حسله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حسله الاكبر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فضلا أو خاصة أو عرض عام . ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه . فتحصل عندنا عدة قضايا حيلية ايجابية وسلبية .

ثالثا — ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات ، فنلائم بين القضايا التي

فيها الحد الاصغر يكون موضوعا أو محسولا من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعا أو محسولا من جهة أخرى ، فإذا استطعنا أن نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل الى المطلوب والا فعليا أن نلتبس طريقا آخر .

وهذه الطريقة عينا تتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية إذا ثم نختر ارجاع الشرطية الى عملية لازمة لها .  
وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي تتبع ما يلي :  
أولا — نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه .

ثانيا — ثم نفحص عن كل ما يعاند نقيضه صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط .

ثالثا — ثم نؤلف من الفحص الاول قضايا متصلة اذا وجدنا ما يؤلفها ونستثنى عين المقدم ونقبض التالي من كل من القضايا المؤلفة فأبها يصح ، يتألف به قياس استثنائي اتصالي تنتقل منه الى المطلوب .  
أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثنى نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأبها يصح ، يتألف به قياس استثنائي انفصالي تنتقل منه الى المطلوب .

٥ — ( حركة العقل من المعلومات الى المجهول ) وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج فانه لابد أن ينتقل منه الى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل .

## القياسات المركبة

### تمهيد وتعريف :

لا بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل الى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر ، والا لتسلسل التحليل الى غير النهاية ، فيستحيل تحصيل المطلوب . والانتهاى الى البديهيات على نحوين : قارة ينتهي التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف ، ونحصل المطلوب منها ، فيتألف منها قياس يسمى ( بالقياس البسيط ) . لانه قد حصل المطلوب به وحده . وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن أنواعها واقسامها .

وأخرى ينتهي التحليل من أول الامر الى مقدمتين احدهما كسبية او كلاهما كسبيتان ، فلا يقف الكسب عندهما حينئذ ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوبا آخر لا بد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحصيلها ، فنلتجىء الى تأليف قياس آخر نكون نتيجته نفس الكسبية ، أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول . ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين .

ثم ان هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحصيل مقدمة القياس الاول او مقدمتيه ان كانت كلها بديهية وقف عليها الكسب ، وان كانت بعضها او كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بعددها ... وهكذا حتى نقف في مظاننا على مقدمات بديهية لا تحتاج الى كسب ونظر . ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر ليستوي بها الى مطلوب واحد



هو المطلوب الاصيلي تسمى ( القياس المركب ) ، لانه يتركب من قياسين أو أكثر .

فالقياس المركب اذن هو : « ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد » .

وفي كثير من الاحوال نستعمل القياسات المركبة ، فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة لمطلوب واحد ، فيظن انها لا خيرة لانه انها قياس واحد ، وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناصفة على النحو الذي قدمناه ، وانما حذفنا منه النتائج المتوسطة ، أو بعض المقدمات على طريقة ( القياس المضمر ) الذي تقدم شرحه ، وارجاعها الى اصلها قد يحتاج الى فطنة ودربة .

#### اقسام القياس المركب :

وعلى ما تقدم يتقسم القياس المركب الى موصول ومفصول :

١ - ( الموصول ) ، وهو الذي لا تنطوي فيه النتائج ؛ بل نذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر ، كقولك :

أ - كل شاعر حساس .      ب - وكل حساس يتألم .  
 . . كل شاعر يتألم .

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الاصيلي الذي سقت لاجله القياس المتقدم ، فنقول من رأس :

أ - كل شاعر يتألم .      ب - وكل من يتألم قوي العاطفة .  
 . . كل شاعر قوي العاطفة .

٢ - ( المفصول ) ، وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر



كما تقول في المثال المتقدم :

أ - كل شاعر حساس .

ب - وكل حساس يتألم .

ج - وكل من يتألم قوي العاطفة .

د - كل شاعر قوي العاطفة .

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول . والمفصول أكثر استعمالاً في العلوم اعتياداً على وضوح النتائج المتوسطة فيحذفونها . والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويراً للأذهان . منها :

### قياس الخلف

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين : مرة في أول تنبيهات الشكل الثالث وسيناه ( طريقة الخلف ) وشرحناه هناك بعض الشرح . وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشككين الثاني والثالث . ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراضي الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحسب إذ قلنا أن قياس الخلف ينحل إلى قياس شرطي من هذا القسم . ومن الأخير للمطالب الآن أن يرجع إلى هذين البحثين قبل الدخول في التفاصيل الآتية .

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة : فيحتال إلى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتبس الدليل على إطلاق قبض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقيضين لا يكذبان معا .

وابطال النقيض لاثبات المطلوب هو المسمى ( بقياس الخلف ) ، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبيهات الشكل الثالث الى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر . ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بأنه .

« قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه » .

لما أنه قياس مركب فلاه يقال من قيايين : اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحلية واستثنائي .

### كيفية :

إذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه ، فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ونرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق ، ولنختار منها للمثال ( الضرب الرابع من الشكل الثاني ) : فنقول :

المفروض صدق                      ١ - ب م                      ٢ - كل ج م

المدعى صدق النتيجة :                      من ج ح

و ( خلاصة البرهان ) بالخلف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف ، فيجب أن يكون المطلوب صادقاً . وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراء بلزوم الخلف . ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب متفياً وتاليها نقيض المطلوب ومن حلية مفروضة الصدق .

و ( تفصيل البرهان ) بالخلف تتبع ما يأتي من المراحل مع التسهيل بالمثال الذي اخترناه .

١ — تأخذ تقيض المطلوب ( كل ب ح ) ونضمه الى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبرى وهي ( كل ح م ) فيتألف منهما قياس من الشكل الاول .

كل ب ح ، كل ح م  
ينتج كل ب م

٢ — ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة الصدق وهي ( س ب م ) فنجد انهما تقيضان : فاما ان تكذب ( س ب م ) والمفروض صدقها ، هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها ، واما ان تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي ( كل ب م ) ، وهذا هو المتعين .

٣ — ثم نقول حينئذ : لا بد ان يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئا من كذب احدى المقدمتين ، لان تأليف القياس لا يخلل فيه حسب الفرض ، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق ، فلا بد ان يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي ( تقيض المطلوب ) كل ب ح ، فيثبت المطلوب ( س ب ح ) .

٤ — وبالاخير يوضع الاستدلال هكذا :

أ — من قياس اقتراني شرطي .

( ١ ) الصغرى التي هي قولنا ( لو لم يصدق س ب ح فكل ب ح )

( ٢ ) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا ( كل ح م )

فينتج حسبما ذكرناه في أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي :

( لو لم يصدق س ب ح فكل ب م ) .

ب — من قياس استثنائي .

( ١ ) الصغرى نتيجة الشرطي السابق وهي :

لو لم يصدق س ب ح فكل ب م .

( ٢ ) الكبرى قولنا : و ( لكن كل ب م كاذبة )

لانه تقيضها وهو ( س ب م ) صادق حسب الفرض  
فيتتج : « يجب أن يكون ( س ب ح ) صادقا »  
وهو المطلوب

### قياس المساواة

من القياس المشكلة التي يسكن ارجاعها الى القياس المركب ( قياس  
المساواة ) . وانما سمي قياس المساواة لان الاصل فيه المثال المعروف ( ا  
مساو لب و ب مساو لج ينتج ا مساو لج ) ، والا فهو قد يشتمل على المناظرة  
والمشابهة ونحوهما كقولهم : الانسان من نطفة والنطفة من العناصر ، فالانسان  
من العناصر ، وكقولهم : الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان ،  
فالجسم جزء من الانسان .

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهي  
نحو مساوي المساوي مساو : وجزء الجزء جزء ، والمائل للمائل مائل ...  
وهكذا . ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو : ( الاثنان نصف  
الاربعة والاربعة نصف الثمانية ) ، فانه لا ينتج : الاثنان نصف الثمانية ،  
لان نصف النصف ليس نصفاً .

#### تحليل هذا القياس :

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج ، اذ  
لاشركة فيه في تمام الوسط ، لان موضوع المقدمة الثانية وهو ( ب ) جزء  
من محمول الاولى وهو ( مساو لب ) ، فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس  
منتظم يضم تلك المقدمة الخارجية المحذوفة الى مقدمتيه ليصير على هيئة



القياس . وفي بادئ النظر لا يتحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية ، فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات في تمام الوسط ، وانه من أي انواع القياس ولذا عد عر الانحلال الى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة . وبعضهم عده من المركبة .

والاصح أن نعه من المركبات ، فنقول انه مركب من قياسين .

( القياس الاول ) — : صفراء — المقدمة الاولى ( أ مساو لب )

وكبراه — ( كل مساو لب مساو لمساوي ج )

« وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة

أي ( ب مساو لج ) لانه بحسبها يكون ( ما يساوي ج ) عبارة ثانية عن ( ب ) فلو قلنا : كل ما يساوي ب يساوي ب . تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة ( ما يساوي ج ) بحرف ( ب ) فنقول مكانها ( مساو لب مساو لمساوي ج ) . وعليه يكون هذا القياس الاول من الشكل الاول الحسلي والاولى فيه : مساو لب » .

فيتنتج ( أ مساو لمساوي ج )

( القياس الثاني ) — : صفراء — النتيجة السابقة من الاول ( أ مساو

لمساوي ج ) .

وكبراه — المقدمة الخارجية المذكورة وهي ( المساوي لمساوي ج مساو

لج ) فينتظم قياسا من الشكل الاول الحسلي أيضا والاولى فيه ( مساو لمساوي ج ) .

فيتنتج \* مساو لج ( وهو المطلوب )

## ٢ - الاستقراء

تعريفه :

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو « أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما » كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ . فنستنبط منها قاعدة عامة ، وهي : أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ .

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدها العامة . لأن تفصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون إلا بعد فحص الجزئيات واستقراءها فإذا وجدناها متحدة في الحكم تلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي . فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام ، وعكسه القياس . وهو الاستدلال بالعام على الخاص . لأن القياس لابد أن يشتل على مقدمة كلية الفرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة .

اقسامه :

والاستقراء على قسمين تام وناقض لأنه إما أن يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها أو بعضها .

والأول ( التام ) ، وهو يقيد اليقين . وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسم <sup>(١)</sup> المستعمل في البراهين . كفوائنا : كل شكل إما كروي وإما مضلع

(١) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ولكن له حمليات بعدد اجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها ، وينسب أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد اجزاء المنفصلة .

وكل كروي متناه وكل مضلع متناه ، فينتج ( كل شكل متناه ) .  
 والثاني — ( الناقص ) وهو الا يفحص المستقري الا بعض الجزئيات  
 كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، بحكم الاستقراء لاكثر  
 انواعه . وقالوا انه لايفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له  
 هذا الحكم ، كما قيل ان التماسيح يحرك فكه الاعلى عند المضغ .

### شبهة مستعصية

ان القياس الذي هو العدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المنفذ  
 لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال ، فان الاساس فيه لامحالة  
 هو الاستقراء ، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لا تحصل لنا الا بطريق فحص  
 جزئياتها .

ولا شك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد ، فلا يمكن تحصيل  
 الاستقراء التام فيها .

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التي نعتد عليها لتحصيل الاقيسة  
 ظنية ، فيلزم أن تكون أكثر اقيستنا ظنية وأكثر أدلتنا غير برهانية في جميع  
 العلوم والفنون . وهذا ما لا يتوهمه أحد .

فهل يمكن أن ندعي ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني ، فنخالف  
 جميع المنطقيين الاقدمين . ربما تكون هذه الدعوى قريبة الى القبول ، اذ  
 نجد افا تتيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها ، كحكمنا  
 قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء ، مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما  
 هو جزء ، وكحكمنا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين  
 وكل اربعة ، وكحكمنا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت



مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان ... وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهية فضلا عن النظرية .

### حل الشبهة

فنبين في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء :

١ — أن يبنى على صرف الملاحظة فقط ، فإذا شاهد بعض الجزئيات أو أكثرها أن لها وصفا واحدا ، استنبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات كمشال استقراء بعض الحيوانات أنها تحرك فكها الأسفل عند المضغ . ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقيين القدماء في بحثهم .

٢ — أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضا ، بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف أن الوصف إنما ثبت لتلك الجزئيات الملاحظة لعل أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند انعقل أن العلة لا يتخلف عنها معلولها أبدا . فيجزم المشاهد المستقري حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وإن لم يشاهدها ، كما إذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال فبحث عن غلة هذا التأثير وحلل ذلك الشيء إلى عناصره . فعرف تأثيرها في الجسم الاسهال في الاحوال الاعتيادية ، فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الاثر دائما .

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع ، وليست هذه الأحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية ، كحكمنا بأن الماء يتحدر من المكان العالي ، فانا لا نشك فيه مع أننا لم نشاهد



من جزئياته الا أقل القليل ، وما ذلك الا لاننا عرفنا السر في هذا الاتحاد .  
نعم اذا افكشف للباحث خطأ ما حسبه انه علة وان للوصف علة أخرى فلا بد  
أن يتغير حكمه وعلمه .

— ٣ — أن يبنى على بديهية العقل . كحكما بأن الكل أعظم من الجزء ،  
فإن تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم .  
وليس هذا في الحقيقة استقراء لانه لا يتوقف على المشاهدة . فإن تصور  
الموضوع والمضول كاف للحكم وإن لم تشاهد جزئيا واحدا منها .

— ٤ — أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات . كما اذا اخترنا  
معض جزئيات نوع من الشر فعلنا بأنه لذيد الضعم مثلا فاننا نحكم حكما  
قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف . وكما اذا برهننا مثلا على  
أن مثلثا معينين تساوي زواياه قائمتين فاننا نجزم جزما قاطعا بأن كل مثلث  
هكذا ، فيكفي فيه فحص جزئي واحد ، وما ذلك الا لان الجزئيات متماثلة  
متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق .

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء  
نافع لا يفيد اليقين الا اذا كان مبنيا على المشاهدة المجردة . ويسمى القسم  
الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بمطريق الاستنباط)  
أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب .

### ٣ - التمثيل

#### تعريفه :

هذا ثالث انواع الحجة وبه تنتهي مباحث ( الباب الخامس ) \* والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو « أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما » \* وبعبارة أخرى هو : « اثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له » \*

و ( التمثيل ) هو المسعى في عرف الفقهاء ( بالقياس ) الذي يجعله أهل السنة من أدلة الاحكام الشرعية \* والامامية ينفون حجته ويعتبرون العمل به محققا للدين وتضييعا للشرعة \*

مثاله : اذا ثبت عندنا ان النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه ، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة ، فلنا أن نستنتج ان النبيذ أيضا حرام او على الاقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار \*

#### أركانه :

وللتمثيل أربعة أركان :

- ١ - ( الاصل ) وهو الجزئي الاول المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال \*
- ٢ - ( الفرع ) وهو الجزئي الثاني المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ في المثال \*
- ٣ - ( الجامع ) وهو جهة الشبه بين الاصل والفرع \* كالاسكار

في المثال .

٤ - ( الحكم ) المعلوم ثبوته في الاصل والمراد اثباته للفرع ، كالحكمة

في المثال .

فاذا توفرت هذه الاركان اتعقد التمثيل ، فلو كان الاصل غير معلوم

الحكم أو فاقد للجامع المشترك لا يحصل التمثيل . وهذا واضح .

### قيمه العلمية :

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي لانفيدها الا الاحتمال . لأنه لا يلزم

من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور ان يتشابه من جميع الوجوه ، فاذا

رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في ملوه او في ملامحه أو في بعض عاداته

وكان أحدهما مجرما قطعاً فانه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضاً،

لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الافعال .

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الاصل والفرع وكثرت يقوى عندك

الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظناً . والقيافة من هذا الباب ، فانا

قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لانا

كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيراً في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل

أو شريراً .. ولكن كل ذلك لا يفنى عن الحق شيئاً .

غير انه يمكن أن نعلم ان ( الجامع ) أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت

الحكم في الاصل ، وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع

لوجود علته التامة فيه ، لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة . ولكن

الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم . لأنه يحتاج الى

بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الامور الطبيعية . والتمثيل

من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقرار المبني على التعليل الذي أشرنا إليه سابقاً ، بل هو نفسه .

أما اثبات أن الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم في المسائل الشرعية ، فليس لنا طريق إليه إلا من ناحية الشارع نفسه ، ولذا لو كانت العلة منصوحاً عليها من الشارع فإنه لا خلاف بين الفقهاء جميعاً في الاستدلال بذلك على بوث الحكم في الفرع . كقوله عليه السلام : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء ... لأن له مادة » : فإنه يستنبط منه أن كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء .

وفي الحقيقة أن التشيل المعلوم فيه أن الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد لليقين ، إذ يكون فيه الجامع حداً أوسط والفرع حداً أصغر والحكم حداً أكبر : فنقول في مثال الماء :

١ — ماء الحمام له مادة .

٢ — وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء ( يستتضي التعليل في

الحديث ) .

ينتج : ماء الحمام واسع لا يفسده شيء .

وبهذا يخرج عن اسم التشيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي

كان محل الخلاف عندهم .



## تَمَرِينَاتٌ

### عَلَى الْاِقْيَسَةِ

- ١ — استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حاراً بارداً بتصور الحرارة والبرودة ومستقيماً ومستديراً وهكذا واللازم باطل فاللزوم مثله • والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً مع بيان نوعه •
- ٢ — استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه • وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم • فيبين نوع هذا الاستدلال ونقطة
- ٣ — المروي أن العلماء ورثة الأنبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والأخلاق • فهل هذا استدلال منطقي لا وبين نوعه •
- ٤ — استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال : « لاشك في أننا نحكم حكماً إيجابياً على بعض الأشياء المستحيلة كحكمتنا بأن اجتماع النقيضين يغير اجتماع الضدين • والموجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن » فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وأنه بسيط أو مركب • مع العلم أن قوله : « ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ » عبارة عن قياس استثنائي •
- ٥ — واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له • فكيف تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً •

٦ — ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله « صاحب الحجة البرهانية لا يغلب » لانه « كان على حق » و « كل صاحب حق لا يغلب » • واذا كانت القضية الاولى شرطية على هذه الصورة : « اذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب » فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ •

٧ — ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه : انما يخشى الله من عباده العلماء » ولكن « لما لم يخش خالدا الله سبحانه فهو ليس من العلماء » •

٨ — ما الشكل الذي ينتج جميع المحصورات الاربع •

٩ — افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الا

جزئية •

١٠ — في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراء جزئية ويكون منتجا •

١١ — اذا كانت احدي المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون

المقدمة الاخرى كلية •

١٢ — اذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى

جزئية ولماذا ؟

١٣ — كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين : « الانسان اما عالم

أو جاهل » حقيقية • و « الانسان اما جاهل أو سعيد » مانعة خلو •

١٤ — هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتين قياسا منتجا : « اما

ان يسمى الطالب اولا فينتج في الامتحان » مانعة خلو • و « الطالب اما أن

يسمى أو يتهاون » مانعة جميع •

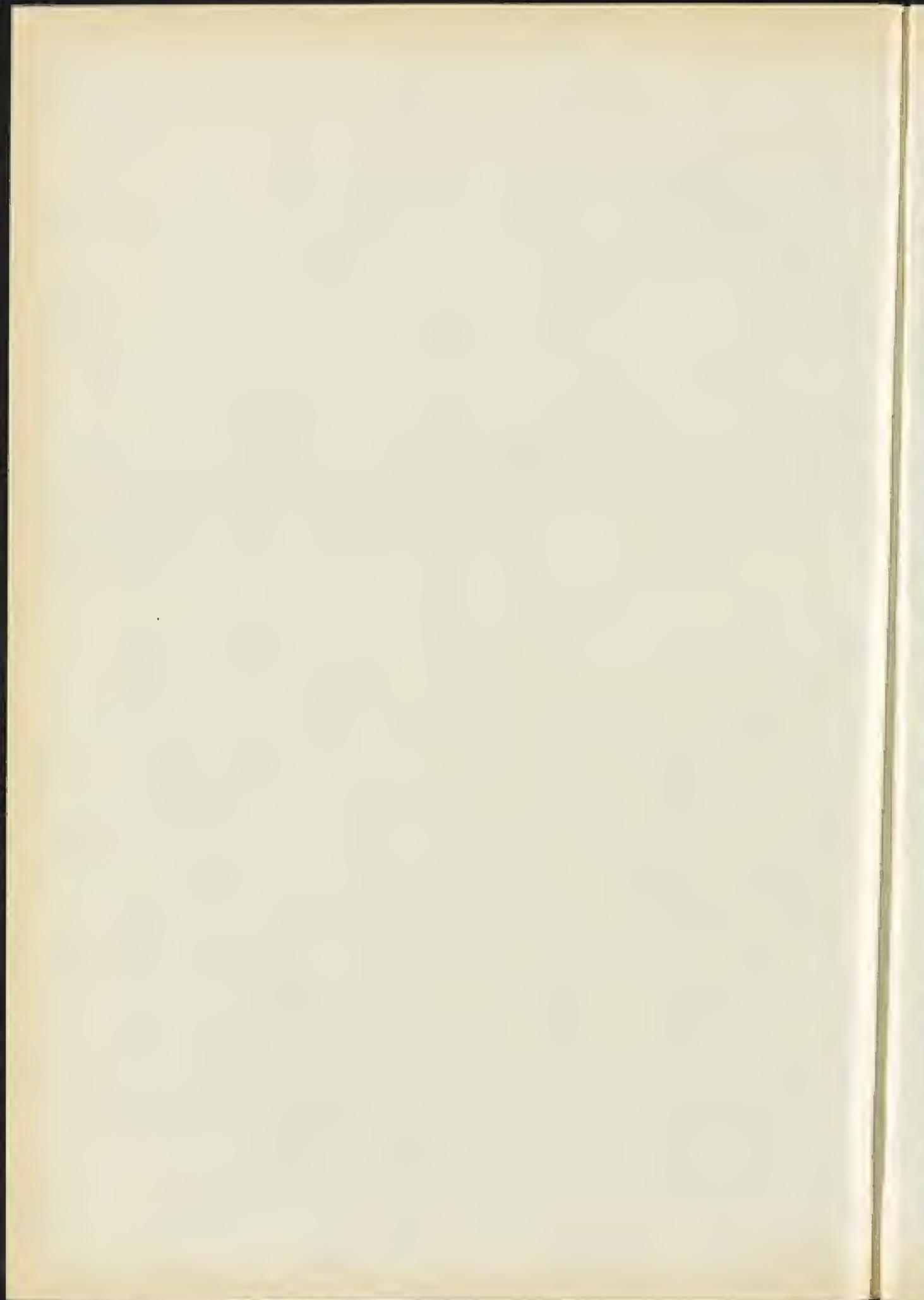
١٥ — جاء سائل الى شخص والجر بالطلب كثيرا فاستنتج المسئول من

الحاجة انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف  
تستخرجه ؟

١٦ — ارجع البراهين في قاعدة قفص المحصول ( من صفحة ٦٦ الى ٦٨ )  
الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب .  
١٧ — حاول ان تطبق أيضا البراهين في عكس النقيض على قواعد  
القياس .

١٨ — البرهان على قفص محصول الموجبة الكلية ( صفحة ٦٦ ) يمكن  
أرجاعه الى قياس المساواة والى قياس شرطي من متصلتين ، فكيف ذلك ؟  
وكذلك نظائره .

انتهى الجزء الثاني







# المقطوع

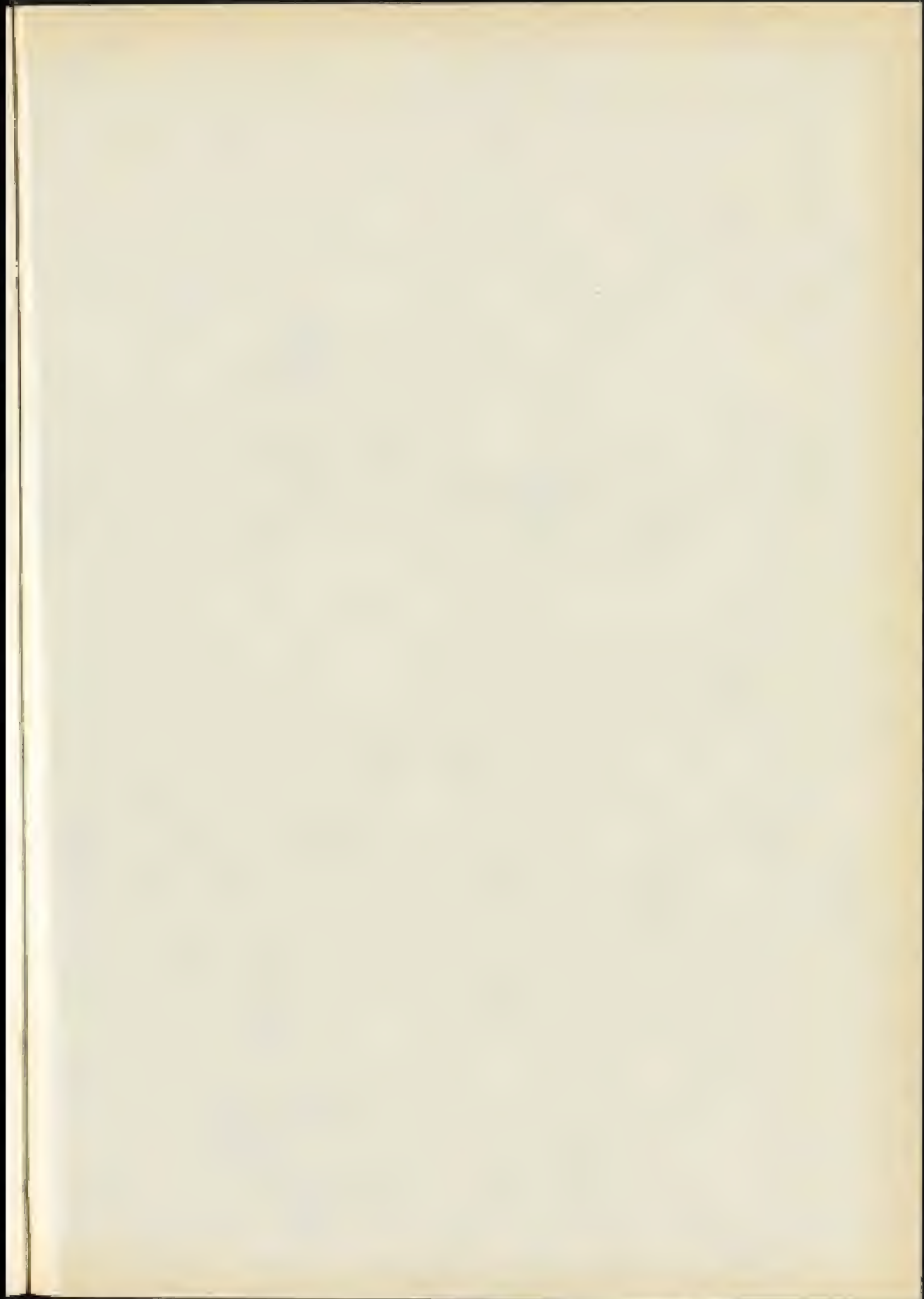
بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الثالث

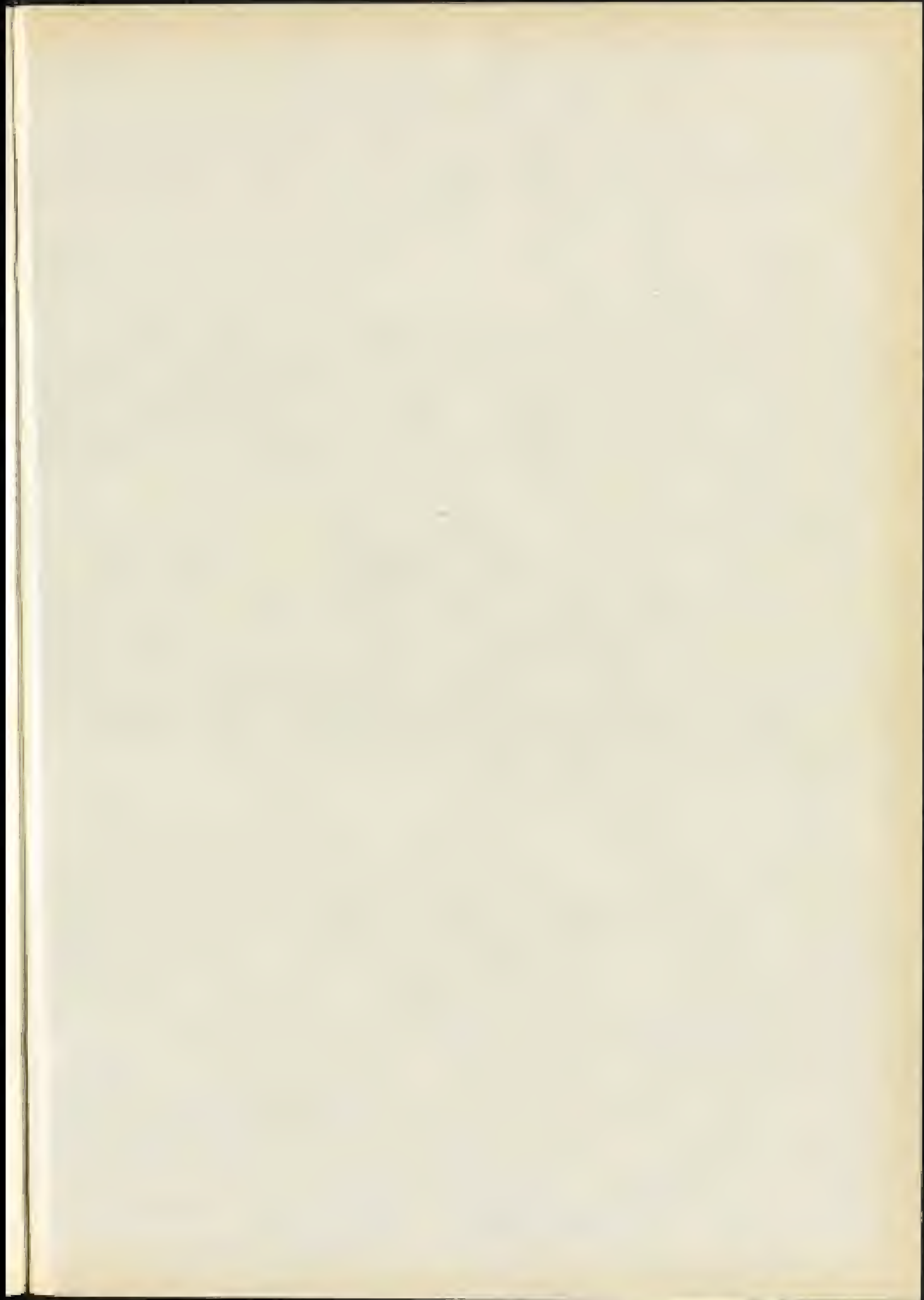
الصناعات الخس



الْبَابُ السَّادِسُ

الصَّنَاعَاتُ الْخَمْسُ





### تهيئـد :

تقدم أن للقياس مادة وصورة • والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين •  
وما تقدم في ( الباب الخامس ) كان بحثا عنه من جهة صورته ، أي هيئة  
تأليفه ، على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته  
( أي مواده ) مسلمة صادقة كان منتجا لامحالة ، أي كانت نتيجته صادقة نيعا  
لصدق مقدماتها • ومعنى ذلك أن القياس إذا احتفظ بشروط الهيئة فإن  
مقدماته لو فرض صدقها فإن صدقها يستلزم صدق النتيجة •

ولا يبحث هناك عما إذا كانت المقدمات صادقة في أنفسها أم لا ، بل  
أما يبحث عن الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة ،  
على تقدير فرض صدق المقدمات •

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة  
مادته • والمقصود من المادة مقدماته في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها  
بعضها مع بعض • وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتسليم بصدقها  
وعدمها ، وإن كانت صورة القياس واحدة لا تختلف : فقد تكون القضية  
التي تقع مقدمة مصدقا بها وقد لا تكون • والمصدق بها قد تكون يقينية وقد  
تكون غير يقينية ، على التفصيل الذي سيأتي •

وبحسب اختلاف المقدمات ، وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج ، وبحسب  
 اغراض تأليفها ، ينقسم القياس الى البرهان والجدل والخطابة والشعر  
 والمغالطة . والبحث عن هذه الاقسام الخمسة أو استعمالها هي ( الصناعات  
 الخمس ) ، فيقال مثلاً : صناعة البرهان . صناعة الجدل . . . وهكذا .  
 وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة نذكر من باب المقدمة أنواع  
 القضايا المستعملة في القياس وأقسامها . أو فقل حسب الاصطلاح العلمي  
 ( مباديء الاقيسة ) . ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول :

## المقدمة

### في مبادئ الاقيسة

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس : أنه لا يجب في كل قضية أن نطلب بدليل وحجة ، بل لابد من الانتهاء في الطلب الى قضايا مستغنية عن البيان واقامة الحجة .

والسر في ذلك ان مواد الاقيسة سواء كانت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون في حد نفسها مستغنية عن البيان واقامة الحجة ، بمعنى انه ليس من شأنها ان تكون مطلوبة بحجة ، وأما ان تكون محتاجة الى البيان . ثم هذه الاخيرة المحتاجة لابد أن ينتهي طلبها الى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان والآن لزم التسلسل في الطلب الى غير النهاية . أو قول : انه يلزم من ذلك الا ينتهي الانسان الى علم أبدا ، ويبقى في جهل الى آخر الآباد . والوجدان يشهد على فساد ذلك .

وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى ( مبادئ المطالب ) أو ( مبادئ الاقيسة ) . وهي ثمانية اصناف : يقينيات ، ومظنونيات ، ومشهورات ، ووهميات ، ومسلّمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومخيلات . ونذكرها الآن بالتفصيل :



## ١ - اليقينيّات

تقدم في أول الجزء الأول من ١٢ أن اليقين معنيين : اليقين بالمعنى  
الاعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم ، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد  
المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض لا عن تقليد • والمقصود باليقين هنا  
هو هذا المعنى الاخير ، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان  
كان معه جزم •

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقوم من عنصرين : ( الاول )  
أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثان - اما بالفعل او بالقوة  
القريبة من الفعل - أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه • وهذا الاعتقاد الثاني  
هو المقوم لكون الاعتقاد جازما أي اليقين بالمعنى الاعم • و ( الثاني ) ان  
يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله • وإنما يكون كذلك إذا كان مسببا عن  
علته الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها • وبهذا يفترق عن التقليد  
لانه ان كان معه اعتقاد ثان فان هذا الاعتقاد يمكن زواله لانه ليس عن علة  
توجهه بنفسه ، بل انما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإسنادا بقوله فيمكن  
فرض زواله ، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للاول واجبة في نفس الامر •  
ولاجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضرا لدى العقل او غائبا  
يحتاج الى الكسب • تنقسم القضية اليقينية الى بديهية ، ونظرية كسبية  
تنتهي لامحالة الى البديهيات : فالبديهيات - اذن - هي أصول اليقينيّات ،  
وهي على ستة أنواع بحكم الاستقراء : اوليات ، ومشاهدات ، وتجرييات ،  
ومتواترات ، وحديثيات ، وفطريات •

## ١ - الأوليات :

وهي قضايا يصدق بها العقل لذاتها ، أي بدون سبب خارج عن ذاتها ، بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بينهما <sup>(١)</sup> كافيا في الحكم والجزم بصدق القضية ، فكلمنا وقع للعقل أن يتصور حدود القضية - الطرفين - على حقيقتها وقع له التصديق بها فورا عندما يكون متوجها لها . وهذا مثل قولنا « الكل أعظم من الجزء » و « النقيضان لا يجتمعان » . وهذه ( الأوليات ) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلا لهم جميعا كالمثالين المتقدمين ، ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصور الحدود ، ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم .

ونحن ذاكرون هنا مثالا دقيقا على ذلك مستعينين بنهاية الطالب الذكي على ايضاحه . وهو قولهم « الوجود موجود » فان بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود ، اذ يتصور أن معناه ( انه شيء له الوجود ) ، فقال : لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود . والا لكان للوجود وجود آخر ، وهذا الآخر أيضا موجود ، فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا ، فيتسلسل الى غير النهاية . ولاجله انكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب الى اصالة الماهية .

ولكن نقول : ان هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معنى ( موجود ) فانه

(١) تقدم في الجزء الاول ص ٢٢ بيان معنى توجه النفس والحاجة اليه . وهذا البحث عن معنى التوجه واسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق اليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل .

قد يتضح للفظ موجود معنى آخر اوسع من الاول . وهو المعنى المشترك الذي يشملته ويشمل معنى ثانيا ، وهو ما لا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا ، لا أن له وجودا آخر ، وذلك بأن يكون معنى موجود منتزعا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه . فانه يقال — مثلا — : الانسان موجود وهو صحيح ، ولكن باضافة الوجود الى الانسان ، ويقال أيضا : الوجود موجود . وهو صحيح أيضا ، ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه ، وهو أحق بصدق الموجود عليه . كما يقال : الجسم أبيض باضافة البياض اليه . ويقال : البياض أبيض ، ولكنه بنفسه لا بيباض آخر ، وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار أبيض بتوسط اضافة البياض اليه .

وعلى هذا يكون المشتق منتزعا من نفس الذات المتصفة بدلا من اضافة شيء خارج عنها اليها . فتكون كلمة أبيض ( وكذلك كلمة موجود ونحوها ) معناها اعم مما كان منتزعا من اتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها وما كان منتزعا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ .

فاذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى كلمة ( موجود ) لا يتردد في صحة حملها على الوجود ، بل يراه أولى في صدق الموجود عليه من غيره ، كما لم يتردد في صحة حمل الابيض على البياض . ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي ( الوجود موجود ) الى البرهان ، بل هي من الاوليات ، وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفية ويبتنى عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة .

## ٢ - المشاهدات :

وتسمى أيضا (المحسوسات) ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس ، ولا يكفي فيها تصوير الطرفين مع النسبة ، ولذا قيل من فقد حسا فقد فقد علما .

والحس على قسمين : ( ظاهر ) وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس . والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى ( حسيات ) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الشرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا . وحس ( باطن ) ، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى ( وجدانيات ) ، كالعلم بأن لنا فكرة وخوفا وألما ولذة وجوعا وعطشا ... ونحو ذلك .

## ٣ - التجريبات :

أو المجربات ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرار المشاهدة منا في احساسنا ، فيحصل بتكرار المشاهدة ما يوجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه ، كالحكم بأن كسل نار حارة ، وأن الجسم يتسدد بالحرارة . ففي المثال الأخير عندما نجرب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعددة ونجدها تتسدد بالحرارة فانا نجزم جزما باننا بأن ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التسدد في حجمه ، كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه . واكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيسية والطب من نوع المجربات .



وهذا الاستنتاج في التجريبات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في ص ٢٩٧ من الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم . وفي الحقيقة ان هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين : استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غالباً . والقياس الاستثنائي هكذا :

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقياً لا لعلة توجبه لما حصل دائماً .  
ولكنه قد حصل دائماً ( بالمشاهدة )  
• • • حصول هذا الاثر ليس اتفاقياً بل لعلة توجبه .  
والقياس الاقتراني هكذا :

الصغرى ( نفس نتيجة القياس السابق ) حصول هذا الاثر معلول لعلة  
الكبرى ( بديهية أولية ) : كل معلول لعلة يستتبع تخلفه عنها  
• • • ( ينتج من الشكل الاول ) : هذا الاثر يستتبع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بديهيتان ، وكذا كبرى الاقتراني ، فرجع الحكم في القضايا المجربات الى القضايا الاولوية والمشاهدات في النهاية . ثم لا يخفى انا لانهى من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكماً يقينياً مطابقاً للواقع ، فان كثيراً من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكتفون خطأهم فيها ، اذ يحسبون ما ليس بعلة علة ، او ما كان علة نافصة علة تامة ، او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات .

وسر خطأهم ان ملاحظتهم الاشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم ، لانه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائماً فظن المجرب أنه دائمي اعتماداً على إتفاقات حسبها

دائمة إما لجهل أو غفلة أو لتصور إدراك أو تسرع في الحكم ، فأهل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تختلف الأثر . وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الأثر مع ما فرضه علة . وفي الحقيقة أن العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتختلف الأثر فيها . ولو استمر في التجربة وغير فيما يجرب به لوجد غير ما اعتقده أولاً ، مثلاً — قد يجرب الإنسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة ، فيعتقد أن ذلك خاصية في الخشب والماء ، فيحكم خطأ أن كل خشب يطفو على الماء . ولكنه لو جرب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد أنه لا يطفو في الماء العذب ، بل قد يرسب إلى القعر أو إلى وسط الماء ، فإنه لا شك حينئذ يزول اعتقاده الأول . ولو غير التجربة في عدة أجسام غير الخشب ، ودقق في ملاحظته ووزن الأجسام والوسائل بدقة وقاس وزن بعضها ببعض ، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب أخف وزناً من الماء . وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل إذا كان أخف وزناً منه ، ويرسب إلى القعر إذا كان أثقل وزناً ، وإلى وسطه إذا ساواه في الوزن فالحديد مثلاً يرسب في الماء ، ويطفو في الزيت لأنه أخف وزناً منه .

#### ١ - المتواترات :

وهي قضايا تسكن إليها النفس سكوتاً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع . وذلك بواسطة أخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويستمتع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة <sup>(١)</sup> ، كعلينا بوجود البلدان النائية التي لم

(١) هذا القيد الأخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والاصوليين . وذكره — فيما أرى — لازم ، نظراً إلى أن الناس المجتمعين كثيراً ما يخطئون في فهم

تشاهدها وينزل القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وآله  
وبوجود بعض الامم السالفة او الاشخاص .

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين . وهو  
خطأ ؛ فان المدار انما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع  
التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع . ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص  
من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان .

#### ٥ - الحسنيات :

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حش من النفس قوى جدا يزول معه  
الشك ويدعن الذهن بضمونها ، مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر  
الكوكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس ، وان انعكاس  
شعاع نورها الى الارض يضاهي انعكاس الاشعة من المرآة  
الى الاجسام التي تقابلها . ومنشأ هذا الحكم او الحس  
الحادثة على وجهها ، حينما تقتضى الحادثة دقة الملاحظة . وقوانين علم الاجتماع  
تقتضى بان الجمهور لاتتأني فيه الدقة في الملاحظة اذ سرعان ما تسري فيه  
العدوى والمحاكاة بعضهم لبعض ، فاذا تأثر بعضهم بالحادث المساعد قد يقلده  
غيره من الحاضرين بالتأثر من حيث لا يشعر فيسرى الى الآخرين . وعليه  
لايحصل اليقين من اخبار جماعة يحتمل خطأهم في الملاحظة وان حصل اليقين  
بعدم تعمدهم للكذب .

الا ترى ان المشعوذين باتون باعمال يبدو انها خارقة للعادة فينخدع بها  
المفرجون لانهم لم يبرزوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة ، ولو انفرد الشخص  
وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لايشاهده يطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه ابرا  
او يطعن نفسه بمديقة ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة .



اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قريبا وبعدا \* وكحكمنا بأن الأرض على هيئة الكرة ، وذلك لمشاهدة السفن — مثلا — في البحر أول ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدريج كلها غربت من الشاطئ \* وكحكم ثلثاء الهيئة حديثا بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة الى الشمس والينا ، على وجه يثير الحدس بذلك \*

والحدسيات جارية مجرى التجربات في الامرين المذكورين ، اعنى تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي ، فانه يقال في القياس مثلا : هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نسط واحد على طول الزمن \* ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف ، فيحدس الذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه \*

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد ، وليس كذلك التجربات فان لها قياسا واحدا لا يختلف ، لان السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه سببا فقط \* وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد \*

وذلك لان الفرق بين التجربات والحدسيات أن التجربات انما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائما من غير تعيين لماهية السبب \* اما في الحدسيات فانها بالاضافة الى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب انه أي شيء هو \* وفي الحقيقة ان الحدسيات تجربات مع اضافة ، والاضافة هي الحدس بماهية السبب ، ولذا ألحقوا الحدسيات بالتجربات \* قال الشيخ العظيم خواجه نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات : « ان السبب في التجربات معلوم السببية غير معلوم



المأهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين » .  
 ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكن إقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها . كما لا يسهو أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين إلا أن يرشد الطالب إلى الطريق التي ملكها ، فإن استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه إلى الاعتقاد إذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس . فذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد فإن الحدس يعجز عن إثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل المجاهد نفس الطريق إلى الحدس .

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن إثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر . ولهذا يختلف الناس في الحدسيات والمجربات والمتواترات وإن كانت كلها من أقسام البديهيّات . وليس كذلك الأوليات فإن الناس في اليقين بها شرع سواء . وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس . ومثلها الفطريات الآتي ذكرها .

#### ٦ - الفطريات :

وهي القضايا التي قياساتها معها . أي أن العقل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها كالأوليات ، بل لابد لها من وسط ، إلا أن هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج إلى طلب وفكر ، فكلما أحضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه .

مثل حكمنا بأن الاثنين خمس عشرة ، فإن هذا حكم بديهي إلا أنه معلوم بوسط ، لأن الاثنين عدد قد انقسمت العشرة إليه وإلى أربعة أسام

أخرى كل منها يساويه ، وكل ما ينقسم عدد اليه وإلى أربعة أقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد ، فالاثنا عشر خمس العشرة . ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج إلى كسب ونظر . ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد إلى آخر ، غير أن هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن إلى المطلوب وعدمها بسبب قلة الأعداد وزيادتها ، أو بسبب عادة الإنسان على التفكير فيها وعدمه . فأنك ترى الفرق واضحا في سرعة انتقال الذهن بين نسبة ٢ إلى ٤ وبين نسبة ١٣ إلى ٢٦ ، مع أن النسبة واحدة وهي النصف . أو بين نسبة ٣ إلى ١٢ وبين نسبة ١٧ إلى ٦٨ مع أن النسبة واحدة هي الربع . . . . وهكذا .

## تَحْرِيّات

- ١ — بين أي قسم من البديهيّات الست يشترك في معرفتها جميع الناس .  
 رأي قسم منها يجوز أن يختلف في معرفتها الناس .
- ٢ — هل يضر في بدهية الشيء أن يجهله بعض الناس ؟ ولماذا ؟ ( راجع بحث البديهي في الجزء الأول ) .
- ٣ — ارجع الى ما ذكرناه في الجزء الأول من أسباب التوجه لمعرفة البديهي . وبين حاجة كل قسم من البديهيّات الست الى أي سبب منها .  
 ضع ذلك في جدول .
- ٤ — عين كل مثال من الامثلة الآتية انه من أي الاقسام الستة وهي :
  - أ — ان لكل معلول علة .
  - ب — لا يتخلف المعلول عن العلة .
  - ج — يستحيل تقدم المعلول على العلة .
  - د — يستحيل تقدم الشيء على نفسه .
  - هـ — الضدان لا يجتمعان .
  - و — الطرف اوسع من المظروف .
  - ز — الصلاة واجبة في الاسلام .
  - ح — السماء فوقنا والارض تحتنا .
  - ط — اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم .
  - ي — الثلاثة لا تنقسم بمساويين .
  - يا — انتفاء الملزوم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه اعم .

يب — تقيضا المتساويين متساويان .

٥ — يقول المنطقيون ان اقتراح الشكل الاول بديهي فمن أي البديهيات هو ؟

٦ — بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادئ بسيطة يدركها العقل لأول وهلة يسونها البديهيات تذكر بعضها : فبين انها من أي اقسام البديهيات الست وهي : —

— أ — اذا أضفنا شيئا متساوية الى أخرى متساوية كانت النتائج متساوية .

— ب — اذا طرحنا شيئا متساوية من أخرى متساوية كانت البواقي متساوية .

— ج — المضاعفات الواحدة للأشياء المتساوية تكون متساوية ، فان كان شيان متساويين كان ثلاثة امثال احدهما مساويا لثلاثة امثال الآخر .

— د — اذا اقسام كل من الاشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية .

— هـ — الاشياء التي يسكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقا تاما فهي متساوية .

راجع بحث البديهة المنطقية آخر الباب الرابع ( ص ٧٥ ج ٢ ) تجد توضيح بعض هذه البديهيات الرياضية ) .



## ٢ - المظنونات

مأخوذة من ( الظن ) • والثاني في اللغة اعم من اصطلاح المنطقيين  
هنا ، فان المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد استعماله هو الاعتقاد في غائب  
بحدس او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان ، سواء كان اعتقادا  
جازما مطابقا للواقع ولكن غير مستند الى علته كالاعتقاد تقليدا للغير ، او  
كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب ، أو كان اعتقادا  
غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز  
الطرف الآخر • وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقيين المقابل  
لتيقن بالمعنى الاعم •

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الاخير فقط ، وهو  
ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر • وهو  
الظن بالمعنى الاخص •

فالمظنونات - على هذا - هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع  
تجويز نقيضه ، كما يقال مثلا : فلان يسار عدوئي فهو يتكلم علي ، أو  
فلان لاعبل له فهو سافل • او فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب  
النقص •

## ٣ — المشهورات

وتسمى ( الذائعات ) أيضا •

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء  
أو أكثرهم أو طائفة خاصة • وهي على معنيين :

١ — المشهورات بالمعنى الاعم • وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها  
آراء العقلاء كافة ، وإن كان الذي يدعو إلى الاعتقاد بها كونها أولية  
ضرورية في حدّ نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها • فتشمل المشهورات  
بالمعنى الاخص الآتية وتشمل مثل الأوليات والفطريات التي هي من قسم  
اليقينيّات البديهية •

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم ( الكل اعظم من  
الجزء ) في اليقينيّات من جهة ، وفي المشهورات من جهة أخرى •

٢ — المشهورات بالمعنى الاخص أو المشهورات الصرفة • وهي الحق  
بصدق وصف الشهرة عليها ، لانها القضايا التي لاعمدة لها في التصديق  
إلا الشهرة وعموم الاعتراف بها ، كحسن العدل وقبح الظلم ، وكوجوب  
الذب عن الحرم واستهجان إيذاء الحيوان لا العرض •

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها ، بل واقعها ذلك ، فلو  
خفي الإنسان وعقله المجرد وحسّه ووهسه ولم تحصل له أسباب الشهرة  
الآتية ، فإنه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضي عقله أو حسّه أو وهسه  
فيها بشيء • ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا  
غير الحكم بتطابق الآراء عليها • وليس كذلك حال حكمه بأن الكل اعظم

من الجزء كما تقدم فانه لو خلي ونفسه كان له هذا الحكم . وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما — أن المعتبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الامر المعبر عنه بالحق واليقين ، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها ، اذ لا واقع لها غير ذلك . وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا .  
ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب ، بل الذي يقابله الشنيع وهو الذي ينكره الكافة او الاكثر . ومقابل الكاذب هو الصادق .

### اقسام المشهورات :

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع ، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين (١) . وتنقسم أيضا الى جملة اقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة . وهي حسب الاستقرار ، يسكن عد اكثرها كما يلي :

#### ١ - الواجبات القبول :

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقا جليا ، فيتطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالاوليات والفطريات ونحوهما . وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الاعم كما تقدم ، من جهة عموم الاعتراف بها .

(١) وتنقسم أيضا الى حقيقية وظاهرية وشبهية بالمشهورات . وسيأتي بيانها في صناعة الجدل ( المبحث السابع من الباب الاول ) كما سيأتي هنا زيادة توضيح عن المشهورات .

## ٢ - التاديبات الصلاحية :

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة • وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع ، كتفضية حسن العدل وقبح الظلم • ومعنى حسن العدل أن فاعله مدحود لدى العقلاء ، ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم • وهذا يحتاج الى التوضيح والبيان ، فنقول :

إن الانسان اذا أحسن اليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في نفسه الرضا عنه ، فيدعوه ذلك الى جزائه ، واقل مراتبه المدح على فعله • واذا أساء اليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فانه يثير في نفسه السخط عليه ، فيدعوه ذلك الى التشفي منه والانتقام ، واقل مراتبه ذمه على فعله •

وكذلك الانسان يصنع اذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الانساني ، فانه يدعوه ذلك الى جزائه وعلى الاقل يمدحه ويثنى عليه ، وان لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح ، وانما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناله بوجه • واذا أساء احد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع ، فان ذلك يدعو الى جزائه بذمه على الاقل ، وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الدام ، وانما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجه •

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة • وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم



لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى ( الآراء المحمودة ) والتأدييات الصلاحية .  
وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء . وسبب تطابق آرائهم شعورهم  
جميعا بما في ذلك من مصلحة عامة .

وهذا هو معنى التحسين والتقبيح العقليين اللذين وقع الخلاف في  
اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية : فنقتهما الفرقة الاولى واثبتتهما الثانية . فاذ  
يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء  
المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأدييات  
الصلاحية ، وليس لها واقع وراء تطابق الآراء (١) .

والمراد من ( العقل ) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه  
هو ( العقل العملي ) ويقابله ( العقل النظري ) . والتفاوت بينهما إنما هو  
بتفاوت المدركات : فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم ( الكل  
اعظم من الجزء ) الذي لاعلاقة له بالعمل ، يسمى ادراكه ( عقلا نظريا ) .  
وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتى به اولا يفعل مثل حسن العدل  
وقبح الظلم ، يسمى ادراكه ( عقلا عمليا ) .

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفى الحسن والقبح  
في استدلالهم على ذلك ، بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت  
بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء ، لان العلوم الضرورية  
لا تتفاوت . ولكن لاشك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل .

وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية  
الكل اعظم من الجزء . وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من

(١) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب ( اصول الفقه ) للمؤلف في مبحث  
اللازمات العقلية ، ففيه فني للطالب ان شاء الله تعالى .

الضروريات ، مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصة ، والحاكم بها هو العقل العملي . وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولى والحاكم بها هو العقل النظري . وقد تقدم الفرق بين العقليين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات . فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم ، والتفاوت واقع بينهما لامحالة ، ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين ، فانه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في مثل هذه القضايا ، ففطنوا شيئا واحدا ، كما لم يفرقوا بين المشهورات واليقينيات فحسبوهما شيئا واحدا ، مع انها قسمان متقابلان .

## ٢ - الخلقيات :

وتسمى الآراء المحمودة أيضا وهي — حسب تعريف المنطقيين — ما تنطبق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك ؛ كالحكم بوجوب محافظة الحرم او الوطن ؛ وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل .

والخلق ملكة في النفس تحصل من تكرار الافعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة ؛ كالكرم فانه لا يكون خلقا للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف .

( أقول ) : هكذا عرفوا الخلقيات والخلق ، فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعيا للعقل العملي الى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله او مما ينبغي تركه . ولكننا — اذا دققنا — نجد أن

الاخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور ، بل القليل منهم من يتحلى بها ، مع انه لا ينكر أن الخلقيات مشهورة بحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل ، فان الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتسناها لنفسه اذا رجع الى نفسه وأصغى اليها ، ولكنه يجبن في موضع الحاجة الى الشجاعة ، وكذلك البخيل والمتكبر والكاذب . ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب لتحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساك ، والكاذب بقبح الصدق وحسن الكذب ... وهكذا .

والصحيح في هذا الباب أن يقال : إن الله تعالى خلق في قلب الانسان حساً وجعله حجة عليه يدرك به محاسن الافعال ومقاييسها ، وذلك الحس هو ( الضمير ) بمصطلح علم الاخلاق الحديث ، وقد يسمى بالقلب او العقل العملي او العقل المستقيم او الحس السليم عند قدماء الاخلاق . وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم .

فهذا الحس في القلب او الضمير هو صوت الله المدوي في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه . ونحن نجد كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقر عين فاعل الفضيلة . وهو موجود في قلب كل انسان ، وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند استجوابها عن الافعال ، فهي تشترك جميعا في التمييز بين الفضيلة والرذيلة ، وان اختلفت في قوة هذا التمييز وضعفه ، كسائر قوى النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفا .

ولاجل هذا كانت ( الخلقيات ) من المشهورات ، وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر ، بل هي من خاصة الخاصة .

نعم الاصغاء الى صوت الضمير والخضوع له لايسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه . كما أن



الخلق عامة لا يحصل له وإن كان له ذلك الاصغاء إلا بتكرار العمل واتخاذ  
عادة حتى تتكوّن عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل • وبالأخص  
الخلق الفاضل • فإن أفعاله التي تحققه تحتاج إلى مشقة وجهاد ورياضة •  
لأنها دائماً في حرب مع الشهوات والرغبات • وليس الظفر إلا بعد الحرب •

#### ٤ - الانفعالات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب أفعال نفساني عام • كالرقة والرحمة  
والشفقة والحياة والافتة والحمية والغيرة • ونحو ذلك من الانفعالات التي  
لا يخلو منها إنسان غالباً •

فترى الجمهور يحكم — مثلاً — بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة • وذلك  
الباغ لما في العريزة من الرقة والرحمة • بل الجمهور يفرزته يحكم بقبح  
تعذيب ذي الروح مطلقاً وإن كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرايع والعادات  
والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعنى برعاية الأيتام  
والمجانين لأنه مقتضى الرحمة والشفقة • كما يحكم بقبح كشف العورة لأنه  
مقتضى الحياء • ويمدح المدافع عن الأهل والعشيرة أو الوطن والأمة لأنه  
مقتضى الحمية والغيرة ... إلى غير ذلك من الأحكام العامة عند الناس •

#### ٥ - العاديات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم • كاعتيادهم  
احترام القادم بالقيام • والضييف بالضيافة • والرجل الديني أو الملك بتقيل  
يده • فيحكمون لأجل ذلك بوجوب هذه الأشياء لمن يستحقها •



والعادات العامة كثيرة . وقد تكون عادة عامة لأهل بلد فقط أو قاطر  
أو أمة أو جميع الناس ، فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة :  
فتكون مشهورة عند أهل بلد أو قاطر أو أمة غير مشهورة عند غيرهم : بل  
يكون المشهور ضدها .

والناس يمدحون المحافظ على العادات ، ويذمون المخالف المستهين بها .  
سواء كانت العادات سيئة أو حسنة ، فنراهم يذمون من يرسل لحيته إذا  
كانوا اعتادوا حلقها ، ويذمون الحليق لأنهم اعتادوا إرسالها . ونراهم  
يذمون من يلبس غير المألوف لمجرد أنهم لم يعتادوا لبسه .

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرّم ( لباس الشهرة ) . والظاهر أن  
سر التحريم أن لباس الشهرة يدعو إلى اشتزاز الجمهور من اللابس وذمهم  
له . وإهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلتهم .  
وورد عنه ( رحم الله امرأ جبّ الغيبة عن نفسه ) .

كما ورد في الشريعة الإسلامية المطهرة أن منافيات المروءة مضرّة في  
العدالة كالأكل حال المشي في الطريق العام أو السوق والجلوس في الأماكن  
العامة كالمقاهي لشخص ليس من عادة صفته ذلك . وما منافيات المروءة  
إلا منافيات العادة المألوفة .

#### ٦ - الاستقرائيات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرائهم التام أو الناقص ، كحكمهم  
بأن تكرار الفعل الواحد ممل ، وأن الملك الفقير لا بد أن يكون ظالماً ، إلى  
كثير من أمثال ذلك من القضايا الاجتماعية والأخلاقية ونحوها .  
وكثيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو أكثر

للمقضية ، فتشتهر بينهم عندما لم يفتقروا على نقض ظاهر لها ، كتشاؤم الاوربيين  
من رقم ( ١٣ ) لان واحدا منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا  
الرقم ، وكشاؤم العرب من نعايب الغراب وصيحة البومة كذلك . ومثل هذا  
كثير عند الناس .

## ٤ - الوهميات

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة . وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاء شديد القوة : فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها . فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألقه ، مستنعا من قبول خلافه . ولذا تعدّ الوهميات من المعتنقات :

الا ترى أن وهم الاكثر يستوحش من الظلام ويخاف منه ، مع ان العقل لا يجد فرقا في المكان بين ان يكون مظلما أو منيرا ، فان المكان هو المكان في الحالين ، وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو الهلاك . ويخاف أيضا من الميت وهو جسد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ، ولو عادت اليه الحياة - فرضا - فهو انسان مثله كما كان حيا ، وقد يكون من أحب الناس اليه . ومع توجه النفس الى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند ، فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت ، لان البديهة الوهمية أقوى تأثيرا على النفس من البرهان .

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأل اصدقاءك : كيف يتشل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة ؟ تأمل ما أريد ان أقول لك . فان الانسان - على الاكثر - لا يد أن يتوهم دورة شهور السنة أو أيامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية ( تأمل في نفسك جيدا ) انه لا بد ان توهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة ، او غير منتظمة ، او مضربا يعدد الشهور ، أو شكلا مضلعا متساوي الاضلاع أو غير منتظم في اضلاع اربعة

او اكثر او اقل . مع ان السنة ودورة ايامها وشهورها من المعاني المجردة غير المحسوسة . وهذا واضح للعقل ، غير ان الوهم اذا خطرت له السنة تشبها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ، ويبقى وهمه معاندا مصرا على هذا التشبيل الكاذب . ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا يبتك عنه في سره . وانما اذكر هذا المثال لانه يسير لخطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره . والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومكبل به ، فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لاسا ثوب المحسوس ، وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات .

فاذا كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقها فيها فيتطابقان في الحكم ، كما في الاحكام الهندسية ، ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يخلان في مكان واحد بوقت واحد ، فان العقل ايضا يساعد فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك ، فيتطابقان .

واذا كانت احكامه في غير المحسوسات ، وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرفة ، فلا بد أن تكون كاذبة لاصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات . وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها ، كما سبق في الامثلة المتقدمة ، فان العقل هو الذي يتزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم . ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد ان يكون مشارا اليه وله وضع وحيز . ولا يسكنه ان يتشبه الا كذلك ، حتى انه يتشبه الله تعالى في مكان مرتفع علينا ، وربما كانت له هيئة انسان مثلا . ويعجز أيضا عن تشبيل القبلية والبعدية غير الزمانية ، ويعجز عن تشبيل اللانهاية ، فلا يتشبه عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شيء ، حتى الزمان ، وأنه سرمدي لا اول



لوجوده ولا آخر • وإن كان العقل — حسبما يسوق إليه البرهان — يستطيع أن يؤمن بذلك ويصدق به تصديقا لا يتسل في النفس • لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة •

فإن كان الوهم مسيطرًا على النفس على وجه لا يدع لها مجالًا للتفسيق بوجود مجرد عن الزمان والمكان ، فإن العقل عندما يمنعها من تجسيه ونشيله كالتحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجئ إلى أن تنكر وجوده وأما شأن الملحدين •

ومن أجل هذا كان الناس — لغلبة الوهم على نفوسهم — بين مجسم وملحد • وقل من يتنور بنور العقل ويجرد نفسه عن غلبة أوهامها ، فيسبو بها إلى إدراك ما لا يناله الوهم • ولذا قال تعالى في كتابه المجيد : ( وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ) فنفى الإيمان عن أكثر الناس • ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : ( وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) بمعنى أنهم في حين إيمانهم هم مشركون • وما ذلك إلا لأنهم لغلبة الوهم أنما يعبدون الأصنام التي ينحتونها بأوهامهم ، والا كيف يجتمع الإيمان والشرك في آن واحد إذا أريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للأصنام الظاهرية •

وإخلاصة ، أن القضايا الوهمية العرفية التي نسيها ( الوهميات ) هي عبارة عن أحكام الوهم في المعاني المجردة عن الحس • وهي قضايا كاذبة لا خلل لها من الحقيقة ، ولكن بديهة الوهم لا تقبل سواها • ولذلك يستخدمها المغالط في أقيسته ، كما سيأتي في ( صناعة المغالطة ) • إلا أن العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه ، فيكشف كذب أحكامه للنفس •

## ٥ - المسلمات

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة :  
 سواء كانت صادقة في نفس الامر ، أو كاذبة كذلك : أو مشكوكه .  
 والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه  
 يراد به افحامه . وان مسترشدا فانه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له  
 الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقي البرهان وفهمه .  
 ثم ان المسلمات اما ( عامة ) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما  
 تكون من المشهورات أو كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملّة  
 أو علم خاص . وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى ( الاصول  
 الموضوعية ) لذلك العلم ، عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل  
 حسن الظن من المتعلم بالمعلم . وهذه الاصول الموضوعية هي مبادئ ذلك  
 العلم التي تبتنى عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر ، واما  
 اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجازاة مع الاستنكار والتشكيك بها  
 كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ ( المصادرات ) .  
 واما ( خاصة ) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر  
 في مقام الجدل والمخاصمة ، كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ، ليبتنى  
 عليها الاستدلال في ابطال مذهبه أو دفعه .

## ٦ - المقبولات

وهي قضايا مأخوذة من يوثق بصدقه تقليداً ، املاً مرساوي كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والامام المعصوم ، واما لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنيين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الاخلاق أو نحوها ، وكأيات تورد شواهد لشاعر معروف ، وكالامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين ، وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليداً عن المجتهد .

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات . والاعتقاد بها اما على سبيل القطع أو الظن الغالب ، ولكن - على كل حال - منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدما . وبهذا تفرق عن اليقينيات والمظنونات .

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين ، كما قد تكون من المشبهات أو المسلمات باعتبار ثالث أو رابع ... وهكذا .

## ٧ - المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها ، لأنها تشبه اليقينيات أو المشهورات في الظاهر ، فيخالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره ، أو لقصور نفس المستدل ، أو لغير ذلك .

والمشابهة إما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركاً أو مجازاً فاشتبه الحال فيه ، وإما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك . وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في ( صناعة المغالطة ) ، لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهميات . وأهمها المشبهات .



## ٨ - المخيلات

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا ، الا انها توقع في النفس تخيلات تؤدي الى اتصالات نفسية • من انبساط في النفس او انقباض ، ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير ، ومن سرور وانسراح او حزن وتألم ، ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام •

وتأثير هذه القضايا ( التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي ) في النفس ناشيء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلافا وان كان لا واقع له • وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في النفس ، لان هذه المزايا تضيف على الالفاظ والمعاني جمالا يستهوي الشاعر ويثير التخيلات • واذا انضم اليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها • ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقا ومشتتلا على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل •

كل ذلك يدل على أن المخيلات ليس تأثيرها في النفس لاجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها ، بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها • وما ذلك الا لان التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس ويؤثر فيها • وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر •

وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة • ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدها على الاجمال ؛ فنقول :

## أقسام الاقيسة بحسب المادة

تقدم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها . ينقسم الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

بيان ذلك : إن القياس بـ بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية بـ اما ان يفيد تصديقا واما تأثيرا آخر غير التصديقي من التخيل والتعجب ونحوهما .

ثم ( الاول ) اما ان يفيد تصديقا جازما لا يقبل احتمال الخلاف أو تصديقا غير جازم يجوز فيه الخلاف أي ( ظنيا ) . ثم ما يفيد تصديقا جازما اما ان يعتبر فيه ان يكون تأليفه لغرض ان ينتج حقا أم لا . ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق اما ان تكون النتيجة حقا واقعا أم لا .

فهذه خمسة أنواع :

١ — ما يفيد تصديقا جازما وكان المطلوب حقا واقعا . وهو ( البرهان ) والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعا .

٢ — ما يفيد تصديقا جازما ، وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا ولكنه ليس بحق واقعا . وهو ( المغالطة ) .

٣ — ما يفيد تصديقا جازما ولكن لم يعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا . بل المعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم . وهو ( الجدل ) . والغرض منه افحام الخصم والزامه .

٤ — ما يفيد تصديقا غير جازم . وهو ( الخطابة ) والغرض منه انتاع

الجمهور .

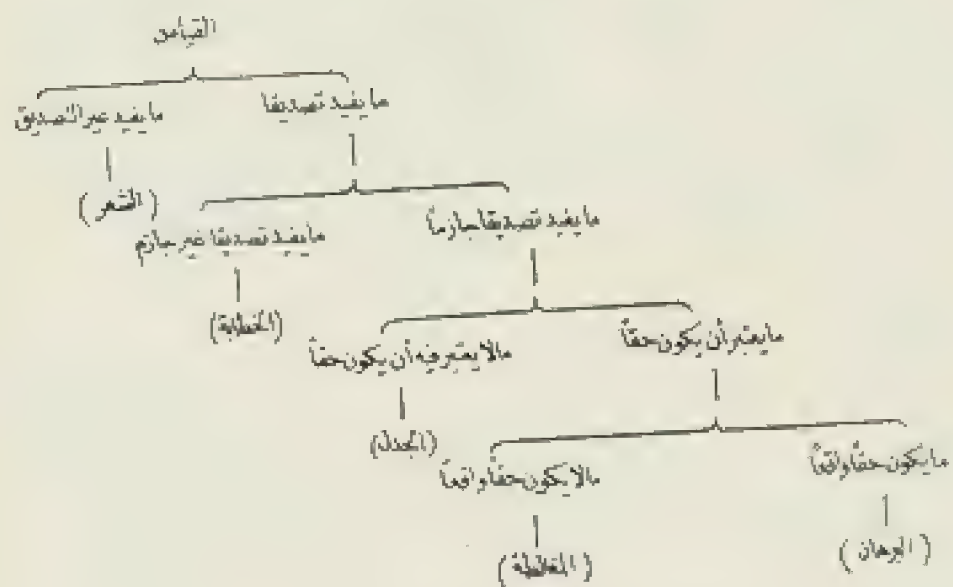
٥ — ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر)  
والغرض منه حصول الانفعالات النفسية .

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة على  
استعمالها عند الحاجة يسمى ( صناعة ) ، فيقال : صناعة البرهان وصناعة  
المغالطة ... الخ .

والصناعة اصطلاحاً مملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال  
أشياء لغرض من الأغراض ، صادراً ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب  
الامكان ، كصناعة الطب والتجارة والحياسة مثلاً . ولذا من يغلط في اقيسته  
لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة ، بل من  
عنده الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح  
من غيره ويغالط في اقيسته عن عمد وبصيرة .

والصناعة على قسمين علمية وعملية ، وهذه الصناعات الخمس من  
الصناعات العلمية النافعة ، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها .

## الخلاصة :





### فائدة الصناعات الخمس على الأجمال :

أما منافع هذه الصناعات الخمس والحاجة اليها ، فإن صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدتها على الأكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية ، ولكن منفعة صناعة البرهان له فبالذات كمعرفة الاغذية في نفعها لصحة الانسان ، ومنفعة صناعة المغالطة له فبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها .

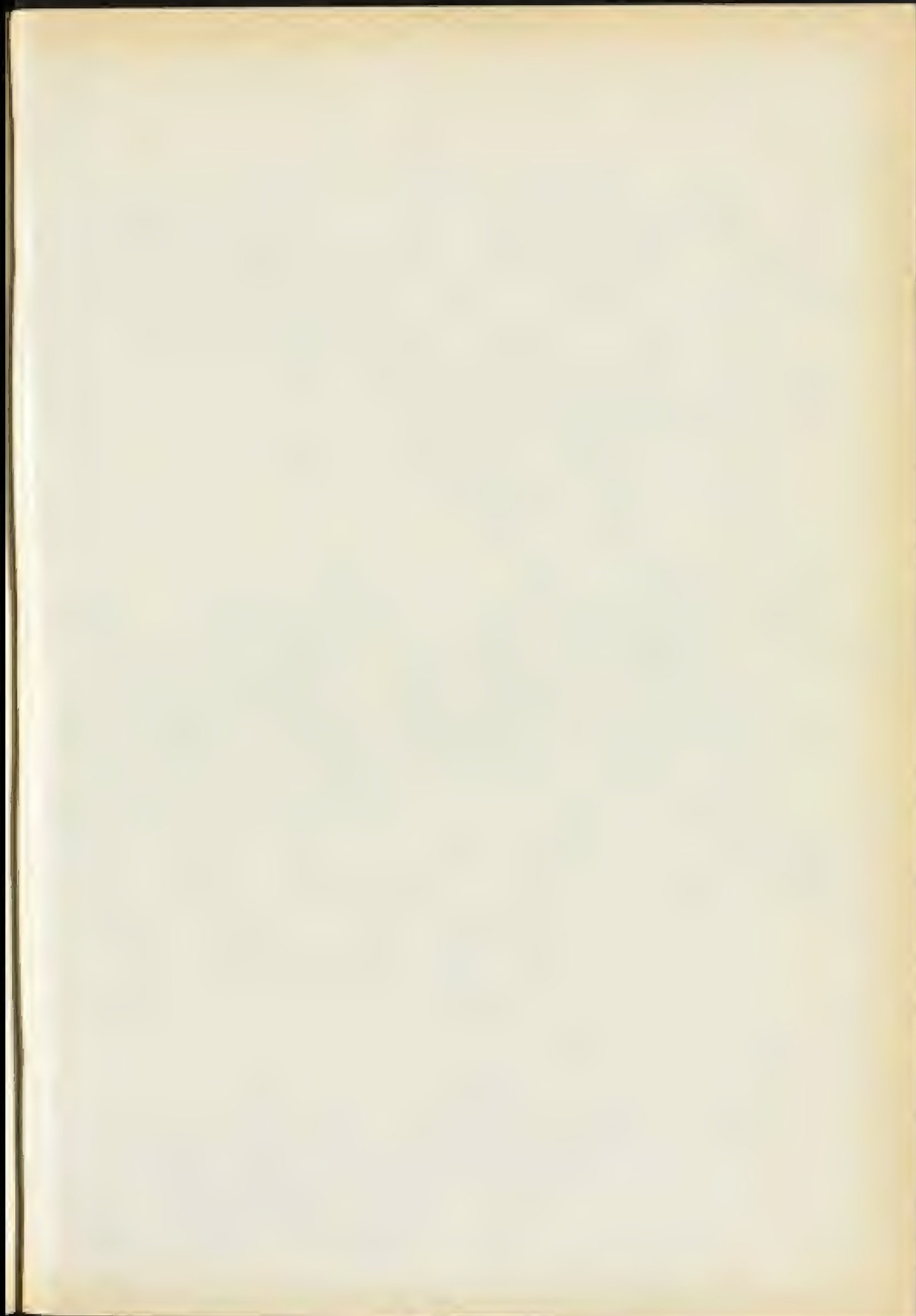
وأما الثلاث الباقية ، فإن فائدتها عامة للبشر وتدخل في أكثر المصالح المدنية والاجتماعية . وأكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الأديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسية لحاجتهم الى المناظرة والنقاش .

وأكثر ما تظهر فائدة صناعتي الخطابة والشعر للسياسيين وقواد الحروب ودعاة الإصلاح لحاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية . بل كل رئيس وصاحب دعوة حقة او باطلة لا يستغنى عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتأثير على أتباعه ومريديه ولتكثير أنصاره .

ومن العجب إهمال أكثر المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات ، تفريظاً بغير وجه مقبول ، إلا أولئك الذين ألفوا المنطق مقدمة للفلسفة ، فإن من حقهم أن يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطة ، كما صنع صاحب الاشارات والحاج هادي السبزواري في منظومته ، إذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات .

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان والجدل والخطابة . وقد ورد

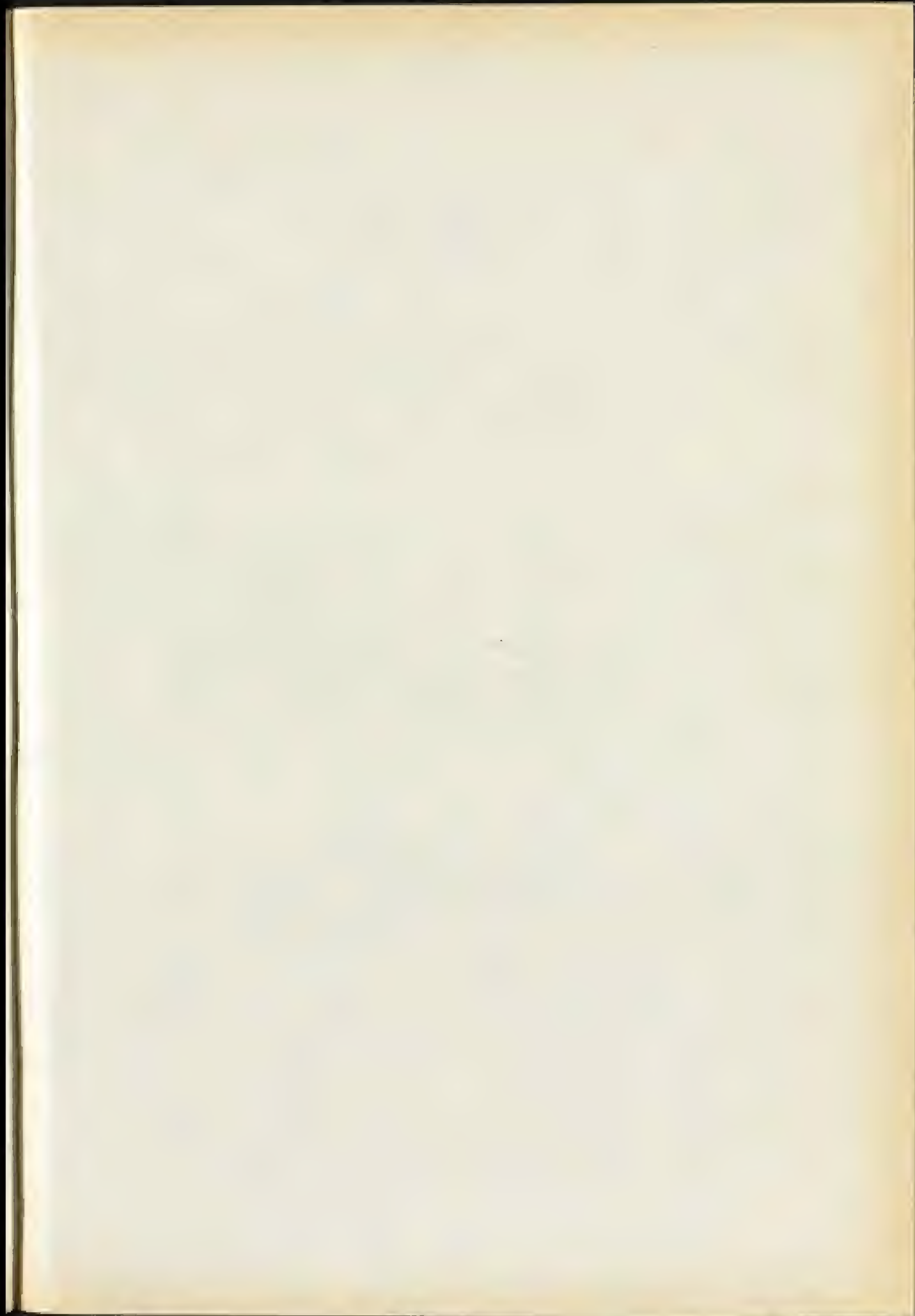
في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالى : « وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي احسن » ، فان الحكمة هي البرهان ، والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة ، ومن آداب الجدل ان يكون بالتتي هي احسن .  
هذا كل ما اردنا ذكره في المقدمة . وقد آذن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة فصول . وعلى الله التكلان .



الفصل الأول

صناعة البرهان





### حقيقة البرهان

ان العلوم الحقيقية التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الا  
سبيل البرهان ، لانه هو وحده - من بين أنواع القياس الخمسة - يصيب  
الحق ويستلزم اليقين بالواقع . والفرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق .  
سواء كان سعي الانسان للحق لاجل نفسه لينالها به وليعبر عقله بالمعرفة ،  
او لغيره لتعليقه وارشاده الى الحق .

ولذلك يجب على طالب الحقيقة الا يتبع الا البرهان ، وان استلزم قولاً  
لم يقل به أحد قبله .

وقد عرفوه بأنه : « قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينا بالذات  
اضطرارا » وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر .

ومن الواضح أن كل حجة لا بد ان تتألف من مقدمتين ، والمقدمتان قد  
تكونان من القضايا الواجبة القبول ، وهي اليقينيات التي مر ذكرها ، وقد  
لا تكونان منها ، بل تكون واحدة منهما أو كلتاها من أنواع القضايا الأخرى  
السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب .

ثم المقدمة اليقينية اما أن تكون في نفسها بديهية من إحدى البديهيات  
الست المتقدمة ، واما أن تكون نظرية تنتهي الى البديهيات .

فإذا تألفت الحجّة من مقدمتين يقينيتين سميت ( برهانا ) • ولا بدّ أن ينتجاً قضية يقينية لذات القياس المؤلف منها اضطراراً ، عندما يكون تأليف القياس في صورته يقينياً أيضاً ، كما كان في مادته ، فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحالة تخلف المعلول عن علته ، فيعلم بها اضطراراً لذاته المقدمتين ، سالهما من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح • وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية • ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى ( الضرورة ) في الموجهات ، على ما سيأتي • والخلاصة أن البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة ، وغايته أن ينتج اليقين الواجب القبول ، أي اليقين بالمعنى الاخص •

## — ٢ —

### البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بأنه ( قياس ) ، وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • وعلى بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيضان اليقين ، ويجب في البرهان أن يفيد اليقين • والحق أن الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في بابهما في الجزء الثاني ، بل تقدم أن أساس أكثر كبريات الاقيسة هو الاستقراء المعلن ، ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • والسبب في ذلك أن الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل إنما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس ، كما شرحناه في التجريبات • وشرنا في الجزء الثاني ص ٢٩٥ إلى أن الاستقراء التام يرجع إلى القياس المقسم فراجع • أما الاستقراء الناقص

المبنى على المشاهدة فقط فانه لا يفيد اليقين لانه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه . فأتضح بالآخر ان المفيد لليقين هو القياس فقط .

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغنى عن الاستقراء والتشيل او التثليل من شأنهما في العلوم ، بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها انبثت على التجربات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتشيل ، ولكن انما تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس . فرجع الامر كله الى القياس .

## - ٣ -

## البرهان لتي وانتي

ان العدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه ، لانه هو الذي يؤلف العلاقة بين الاكبر والاصغر ، فيوصلنا الى النتيجة ( المطلوب ) . وفي البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الاوسط علة لليقين بالنتيجة ، اي لليقين بنسبة الاكبر الى الاصغر ، والا لما كان الاستدلال به اولى من غيره . ولذا يسمى الحد الأوسط ( واسطة في الاثبات ) .

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون - مع كونه واسطة في الاثبات - واسطة في الثبوت أيضا ، أي يكون علة لثبوت الاكبر للاصغر ، واما ان لا يكون واسطة في الثبوت .

فان كان الاول ( أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا ) فان البرهان حينئذ يسمى ( برهان لـم ) او ( البرهان اللمي ) ، لانه يعطى اللمية <sup>(١)</sup> في الوجود والتصديق معا ، فهو معطى لللمية مطلقا فسمى به ، كقولهم : « هذه

(١) اللمية بتشديد الميم : هي اللمية مصدر صناعي مأخوذ من كلمة ( لم )



الحديد ارتفعت حرارتها وكل حديد ارتفعت حرارتها فهي متبددة فينتج هذه الحديد متبددة « فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول . فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الزهر للحديد كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها .  
وان كان الثاني ( أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في اثبوت ) : فيسمى ( برهان ان ) أو ( البرهان الاتي ) ، لانه يعطى الاتية (١) .  
والاتية مطلق الوجود .

## — ٤ —

### اقسام البرهان الاتي

والبرهان الاتي على قسمين :

١ — أن يكون الأوسط معلولاً للاكبر في وجوده في الاصغر ، لاعلة ،  
نكس ( برهان لم ) . كما لو قيل في المثال المتقدم : « هذه الحديد متبددة ،  
وكل حديد متبددة مرتفعة درجة حرارتها » . فالاستدلال بالتمدد على  
ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة . فيقال فيه : انه يستكشف  
بخرق الإن من وجود المعلول على وجود العلة ، فيكون العلم بوجود المعلول  
سبباً للعلم بوجود العلة . فلذلك يكون المعلول واسطة في الاثبات أي علة  
للعلم بالعلة ، وان كان معلولاً لها في الخارج . ويسمى هذا القسم من البرهان  
الاتي ( الدليل ) .

٢ — أن يكون الأوسط والاكبر معاً معلولين لعلة واحدة ، فيستكشف

(١) الاتية بتشديد النون : مصدر مناعي كاللمية مأخوذة من كلمة ( ان )

المشبهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود ١

من وجود احدهما وجود الآخر ، فكل منهما اذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر ، ولكن لا لأجل ان احدهما علة للآخر ، بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكهما في علة واحدة اذا وجدت لا بد أن يوجد معا فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علة لاستحالة وجود المعلول بلا علة ، واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالة تخلف المعلول عن العلة . فيكون العلم — على هذا — باحد المعلولين مستلزما للعلم بالآخر بواسطة .

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص . وبعضهم لا يسميه البرهان الانى ، بل يجعل البرهان الانى مختصا بالقسم الاول المسمى بالدليل ، ويجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللمى . فتكون اقسام البرهان ثلاثة : لى وائى وواسطة بينهما .

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالات : استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ، ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر ، كما تقدم ، ففيه خاصة البرهان الانى في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللمى في الاستدلال الثاني . فلذا جعلوه واسطة بينهما لجسه بين الطريقتين . والاحسن جعله قسما ثانيا للانى — كما صنع كثير من المنطقيين — رعاية للاستدلال الاول فيه . والامر سهل .

## - ٥ -

## الطريق الاساس الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوليتان لا يشك فيهما الا مكابر أو مريض العقل ، لانهما اساس كل تفكير ، ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما ،

حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما • وهما :

١ — ( ان كل ممكن لا بد له من علة في وجوده ) • ويعبر عن هذه البديهة أيضا بقولهم : ( استحالة وجود الممكن بلا علة ) •

٢ — ( كل معلول يجب وجوده عند وجود غته ) • ويعبر عنها أيضا بقولهم : ( استحالة تخلف المعلول عن العلة ) •

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده • بناء على البديهة الاولى • وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج •

( الاول ) — ان تكون من الداخل • ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية ( طرفي النسبة ) علة للحكم والعلم بالنسبة • كقولنا : « الكل اعظم من الجزء » وقولنا : « النقيضان لا يجتمعان » • والبديهتان اللتان مر ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب ، فان نفس تصور الممكن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممكن بلا علة ، ونفس تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن غته • فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شيء آخر وراء نفس تصور طرفي القضية • ولذا تسمى هذه القضايا بـ ( الاولية ) كما تقدم في بابها ، لانها اسبق من كل قضية لدى العقل • ولأجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي العدة في مبادئ البرهان •

( الثاني ) — ان تكون العلة من الخارج • وهذه العلة الخارجة على

نحوين :

١ — أن تكون إحدى الحواس الظاهرة او الباطنة ، وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست • وقضاياها من الجزئيات • فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة ، ولكن ادراكه



لهذه الأشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقلية .  
 وإنما بتوسط إحدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات  
 ونحوها ، فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع . . .  
 وهكذا ، ثم يدرك بقوة أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا  
 الطعم الحامض .

وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات ، فان غرضهم انه لا يدرك  
 انجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية ، والا فليس المدرك للكليات  
 والجزئيات الا القوة العاقلة . ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما  
 وجود وادراك مع قطع النظر عنها ، غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات  
 لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس .

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط الآلة في خصوص الجزئيات .  
 لان الحس باقراده لا يفيد رأيا كلياً ، لان حكمه مخصوص بزمان الاحساس  
 فقط ، وإذا أراد ان يتجاوز الادراك الى الامور الكلية فلا بد ان يستعين  
 بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي . فالمشاهدات  
 وكذلك المتوترات تصلح لان تكون مباديء يقتض من التصورات الكلية  
 والتصديقات العامة ، بل لو لا تتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم  
 الكلية والآراء العلمية . ولذا قيل ( من فقد حسا فقد فقد علما ) . وتفصيل  
 هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب .

٢ — ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي . وهذا القياس على

قسمين :

( القسم الاول ) — ان يكون حاضرا لدى العقل لا يحتاج الى أعمال  
 فكر ، فلا بد أن يكون معلولة وهو اليقين بالنتيجة حاضرة أيضا ضروري



التيثبت • وهذا شأن المجربات والحدسيات والفطريات التي هي من أقسام  
البديهيات ، اذ قلنا سابقا ان المجربات والحدسيات تعتمد على قياس خفي  
حاضر لدى الذهن ، والفطريات قضايا قياساتها معها • وانما سميت (ضرورية)  
لضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب •

والى هنا انتهى بنا القول إلى استقصاء جميع البديهيات الست ( التي  
هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتاجر العلوم ) ،  
والى استقصاء أسباب اليقين بها . فالاوليات علة يقينها من الداخل ، والمشاهدات  
والمتواترات علتها من الخارج وهي الآلة الحاسة ، والثلاث الباقية علتها من  
الخارج أيضا وليست هي الا القياس الحاضر •

( القسم الثاني ) ان لا يكون القياس حاضرا لدى العقل ، فلا بد للحصول  
على اليقين من السعي لاستحضاره بالفكر والكسب العلمي ، وذلك بالرجوع  
الى البديهيات ( وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان ) ، فاذا حضر هذا  
القياس انتظم البرهان اما على طريق اللهم او الآن • فاستحضار علة اليقين غير  
الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج إلى النظر والفكر • والذي يدعو الى هذا  
الاستحضار البديهة الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود  
الممكن بلا علة ، واذا حضرت العلة انتظم البرهان — كما قلنا — أي يحصل  
اليقين بالنتيجة ، وذلك بناء على البديهة الثانية ، وهي استحالة تخلف المعلول  
عن العلة •

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه ،  
وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري  
لتحصيل كل برهان •

## — ٦ —

## البرهان اللمي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللمي ما كان الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر ومعنى ذلك انه علة للنتيجة . وهذا على نحوين :

١ — ان يكون علة لوجود الاكبر في نفسه على الاطلاق ، ولأجل هذا يكون علة لثبوته للاصغر . باعتبار ان المحمول الذي هو الاكبر هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الاصغر ، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه ، كالمثال المتقدم ، وهو مثال علية ارتفاع الحرارة لتمدد الحديد . ويسمى هذا النحو ( البرهان اللمي المطلق ) .

٢ — ان لا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق ، وانما يكون علة لوجوده في الاصغر . ويسمى هذا النحو ( البرهان اللمي غير المطلق ) . وانما صح ان يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة لنفس الاكبر فباعتبار ان وجود الاكبر في الاصغر شيء وذات الاكبر شيء آخر ، فتكون علة وجود الاكبر في الاصغر غير علة نفس الاكبر . والمقتضي لكون البرهان لمياً ليس الا علية الاوسط لوجود الاكبر في الاصغر ، سواء كان علة أيضاً لوجود الاكبر في نفسه . كما في النحو الاول أي البرهان اللمي المطلق ، او كان معلولاً للاكبر في نفسه ، او كان معلولاً للاصغر ، او ليس معلولاً لكل منهما .

مثال الاول — وهو ما كان معلولاً للاكبر — قولنا : « هذه الخشبة تتحرك اليها النار . وكل خشبة تتحرك اليها النار توجد فيها النار » فوجود النار اكبر . وحركة النار اوسط ، والحركة علة لوجود النار في الخشبة ،

ولكنها ليست علة لوجود النار مطلقا ، بل الامر بالعكس فان حركة النار معلولة لطبيعة النار .

ومثال الثاني — وهو ما كان معلولا للاصغر — قولنا : « المثلث زواياه تساوي قائمتين » وكل ما يساوي قائمتين نصف زوايا المربع « فالأوسط ( مساواة القائمتين ) معلول للاصغر وهو ( زوايا المثلث ) : وهو في الوقت نفسه علة لثبوت الاكبر ( نصف زوايا المربع ) للاصغر ( زوايا المثلث ) .

ومثال الثالث — وهو ما لم يكن معلولا لكل من الاصغر والاكبر — نحو : « هذا الحيوان غراب » وكل غراب أسود « فالغراب وهو الاوسط ليس معلولا للاصغر ولا للاكبر ، مع انه علة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان .

## — ٧ —

### معنى العلة في البرهان اللمي

قلنا : ان البرهان اللمي ما كان فيه الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر ، وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية ، ولكن في الواقع ان العلة تقال على اربعة انواع والبرهان اللمي يقع بجميعها ، وهي :

١ — ( العلة الفاعلية ) أو الفاعل أو السبب أو مبدأ الحركة . ما شئت فعبر . وقد يعبر عنها بقولهم ( ما منه الوجود ) ، ويقصدون المفيض والمفيد للوجود (١) أو المسبب للوجود كالباني للدار والنجار للسري والاب للولد

(١) قد يقصد بعضهم من تعبير ( ما منه الوجود ) خصوص المفيض للوجود أي الخالق المصور . والفاعل بهذا المعنى هو خصوص البارئ تعالى . وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقه وهو ما عدا الله تعالى من الاسباب ، فيعبر عنه ( ما به الوجود ) .



ونحو ذلك •

(١٤)

ومثال أخذ الفاعل في البرهان : « لم صار الخشب يطفو على الماء ؟  
فيقال : لان الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي » • ومثاله أيضا  
ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة •

٢ — ( العلة المادية ) أو المادة التي يحتاج اليها الشيء ليتكوّن ويتحقق  
بالفعل بسبب قبوله للصورة • وقد يعبر عنها بقولهم ( ما فيه الوجود )  
كالخشب والسمار للسرير ، والجص والآجر والخشب ونحوها للدار ،  
والنطفة للمولود • ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم : « لم يفسد  
الحيوان ؟ فيقال : لانه مركب من الاضداد » •

٣ — ( العلة الصورية ) أو الصورة • وقد يعبر عنها بقولهم : ( ما به  
الوجود ) ، أي الذي يحصل به الشيء بالفعل ، فانه ما لم تقترن الصورة  
بالمادة لم يتكوّن الشيء ولم يتحقق ، كهيئة السرير والدار وصورة الجنين  
التي بها يكون انسانا • ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم : « لم كانت  
هذه الزاوية قائمة ؟ فيجاب : لان ضلعها متعامدان » •

٤ — ( العلة الغائية ) أو الغاية • وقد يعبر عنها بقولهم : ( ما له الوجود ) ،  
أي التي لاجلها وجد الشيء وتكوّن ، كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت •  
ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم : « لم أنشأت البيت ؟ فيجب : لكي  
اسكنه » و « لم يرتاض فلان ؟ فيجاب : لكي يصح » • وهكذا •

## — ٨ —

### تعقيب وتوضيح في أخذ العال حدودا وسطى

لاشك انما يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم الذهن بوجود  
المعلول عند العلم بوجود العلة ، اذا كانت العلة على وجه اذا حصلت لا بد أن



يحصل المعلول عندها . ومعنى ذلك ان العلة لا بد أن تكون كاملة تامة السببية ، والا إذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به .

وعليه يمكن التساؤل ان يعقب على كلامنا السابق ، فيقول : ان العلة التامة التي لا يتخلف عنها المعلول هي الملتزمة من العلة الاربع في الكائنات المادية ، أما كل واحدة منها فليست بعلة تامة ، فكيف صح ان تفرضوا وقوع البرهان اللسى في كل واحدة منها ؟

وهذا كلام صحيح في نفسه ، ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللسى في واحدة من الاربع ففي موضع تكون العلة الباقية مفروضة الوقوع متحققة وان لم يصرح بها ، فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حداً أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلة . لا لانه يكتفى بأحدى العلة الاربع مجردة في التعليل . ولا لان الواحدة منها هي مجموع العلة ، بل لانها — حسب الفرض — لا ينفك وجودها عن وجود جميعها . فتكون كل واحدة مشتملة على البواقي بالقوة وقائمة مقامها . ولنتكلم عن كل واحدة من العلة كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبواقي فنقول :

أما العلة الصورية فانه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لان فعلية الصورة فعلية لذيها ، فلا بد — مع فرض وجود المعلول — ان تكون العلة كلها حاصلة والا لما وجد وصار فعلياً .

وكذا ( العلة الغائية ) فانما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول ، لان الغاية في وجودها الخارجي متأخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له ، وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي .

وأما ( العلة المادية ) فانه في كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل ، كما لو وضعت البذرة — مثلا — في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقيت بالماء فلا بد أن يحصل النبات ، باعتبار أن الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن إلا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام ، لانه اذا طلبت المادة — عند استعدادها — بلسان حالها أن يفيض باري الكائنات عليها الوجود ، فانه — تعالى — لا يخل في ساحته ، فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها . واذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول ، لان معنى حصول الصورة — كما سبق — حصول المعلول بالفعل .

نعم بعض الامور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل . وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محركة خارجة ، كاستعداد النخلة للثمر ، فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح ، والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح . ومن هذا الباب الامور الصناعية فان مجرد استعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب . وعليه لا يقع البرهان اللس في امثال هذه المواد ، فلا تقع كل مادة حداً اوسط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسيا بقولنا : لانه خشب .

وأما ( العلة الفاعلية ) ، فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الاشياء وجود المعلول ، بل لا يؤخذ حداً اوسط الا اذا كان فاعلاً تاماً ، بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره ، كما اذا دل على استعداد المادة ووجود جميع الشرائط ، فيما اذا كان المعلول من الامور الطبيعية المادية . وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد ، فالفاعل

بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تاما ، كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل .

ومن هذا الكلام يعلم ويتضح أنه ليس على المطلوب الواحد — في الحقيقة — الا برهان ثني واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة ، وان تعددت البراهين — بحسب الظاهر — بتعدد العلل حسب اختلافها ، فالسؤال بلمْ انما يطلب به معرفة العلة التامة ، فاذا أُجيب بالعلة الناقصة فانه لا ينقطع السؤال بلمْ . وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة . وحينئذ يسقط السؤال بلمْ وينقطع .

## — ٩ —

### شروط مقدمات البرهان

ذكروا لمقدمات البرهان شروطا ارتقت في أكثر عباراتهم الى سبعة ، وهي :

١ — أن تكون المقدمات كلها يقينية ( وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معنى اليقين هنا ) . فلو كانت إحدى مقدماته غير يقينية لم يكن برهانا ، وكان اما جديلا أو خطايا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمة . ودائما يتبع القياس في تسميته أحسن مقدماته .

٢ — أن تكون المقدمات أقدم واسبق بالطبع من النتائج لانها لا بد أن تكون عللا لها بحسب الخارج . وهذا الشرط مختص ببرهان ( لَمْ ) .

٣ — أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها الى النتائج . فان الاقدم في نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شيء والاقدم بالنسبة إلينا وبحسب عقولنا شيء آخر ، فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة الى عقولنا بان يكون العلم



بالمعلول أسبق وأقدم من العلم بها ، فانه لا يجب في كل ما هو أقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة .

٤ — أن تكون اعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها ، لأن المعرفة يجب أن يكون اعرف من المعرفة . ومعنى انها اعرف ان تكون أكثر وضوحا وبقينا لتكون سببا لوضوح النتائج ، بداهة ان الوضوح واليقين يجب ان يكون أولا وبالذات للسدمات ، وثانيا وبالعرض للنتائج .

٥ — ان تكون مناسبة للنتائج ، ومعنى مناسبتها ان تكون محصولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها ، على ما سيأتي من معنى الذاتي والاعنوي هنا ، لأن الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما . وبعبارة أخرى — كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفا ص ٧٢ — « فان الغريبة لا تكون عللا ، ولو كانت المحصولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مباديء البرهان عللا ، فلا تكون مباديء البرهان عللا للنتيجة » .

٦ — أن تكون ضرورية اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف . وليس المراد من (الضروري) هنا المعنى المقصود منه في القياس ، فانه اذا قيل هناك : ( كل ح ب بالضرورة ) يعنون به أن كل ما يوصف بانه ( ح ) كيفما اتفق وصفه به فهو موصوف بانه ( ب ) بالضرورة وان لم يكن موصوفا بانه ( ح ) بالضرورة . وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بانه ( ح ) بالضرورة فانه موصوف بانه ( ب ) .

٧ — أن تكون كلية . وهنا أيضا ليس المراد من (الكلية) المعنى المراد في القياس . بل المراد أن يكون محصولها مقولا على جميع اشخاص الموضوع في جميع الازمنة قولا أوليا وان كان الموضوع جزئيا أو مهنلا ، فالكلية هنا يصح ان تقابلها الشخصية . والمقصود من معنى الكلية في القياس ان يكون



المحصل مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان . ولم يكن الحاصل  
أوليا فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملية .

وهذان الشرطان الاخيران يختصان بالنتائج الضرورية الكلية . فلو  
جوزنا ان تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كلية ، فما كان بأس في ان  
تكون احدي المقدمات ممكنة او غير كلية بذلك المعنى من الكلية ، لانه ليس  
يجب في جميع مطالب العلوم ان تكون ضرورية او كلية ، الا ان يراد من  
الضرورية ضرورة الحكم وهو الاعتقاد الثاني وان كانت جهة القضية هي  
الامكان ، فان اليقين — كما تقدم يجب ان يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن  
زوائيه . ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الاول .

### — ١٠ —

#### معنى الذاتي في كتاب البرهان

تقدم انه يشترط في مقدمات البرهان ان تكون المحصولات ذاتية  
للموضوعات . وللذاتي في عرف المنطقيين عدة معاني احدها الذاتي في كتاب  
البرهان . ولا بأس ببيانها جميعا ليتضح المقصود هنا ، فنقول :

١ — الذاتي في باب الكلليات ، ويقابله (العرضي) . وقد تقدم في الجزء  
الاول ص ٩٠ .

٢ — الذاتي في باب الحاصل والعروض ، ويقابله ( الغريب ) ، اذ يقولون :  
« ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية » . وهو له درجات  
وفي الدرجة الاولى ما كان موضوعه مأخوذا في حده ، كالانف في حد الفطوسة  
حينما يقال ( الانف اقطس ) فهذا المحصول ذاتي لموضوعه ، لانه اذا اريد  
تعريف الانف اقطس أخذ الانف في تعريفه . ثم قد يكون موضوع المعروض له

مأخوذاً في حده ، كحصول المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل . وقد يكون جنس المعروض له مأخوذاً في حده ، كحصول المبني على الفعل الماضي مثلاً فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده . وقد يكون معروض الجنس مأخوذاً في حده كحصول المنصوب على المفعول المطلق مثلاً فان المفعول المطلق لا يؤخذ في حده المنصوب ولا جنسه ، وهو المفعول يؤخذ في حده بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ في حده . ويسكن جمع هذه المحصولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال : ( المحصول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعاً في حده ) لان جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لانه يدخل في حده وكذا معروض جنسه كذلك .

٣ — ( الذاتي ) في باب الحمل أيضاً ، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافياً لاتزاع المحصول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو الذي يقال له : ( المنتزع عن مقام الذات ) ويقابله ما يسمى المحصول بالضميمة . مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الابيض على البياض ، لا مثل حمل الموجود على الماهية وحمل الابيض على الجسم فان هذا هو المحصول بالضميمة فان الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل نعروض الوجود عليها ، والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعروضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود ، وكذا حمل الابيض على البياض فانه ابيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له .

٤ — ( الذاتي ) في باب الحمل أيضاً ، ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الآخرين ، فيقال الحمل الذاتي ويقال له الاولي أيضاً . ويقابله الحمل الشايع الصناعي وقد تقدم ذلك في

الجزء الاول ص ٧٣ .

٥ - ( الذاتي ) في باب العلل ، ويقابله ( الاتفاقي ) ، مثل ان يقال : اشتعلت النار فاحترق الحطب وابتقت السماء فقصفت الرعد ، فانه لم يكن ذلك اتفاقيا بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته ، لا مثل ما يقال : فتح الباب فابتقت السماء ، او نظر لي فلان فاحترق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذه وأمثالها تسمى أمور اتفاقية . اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثاني ويجمعهما في البيان ان يقال : « الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضوع أو احد مقوماته يؤخذ في حده » .

## - ١١ -

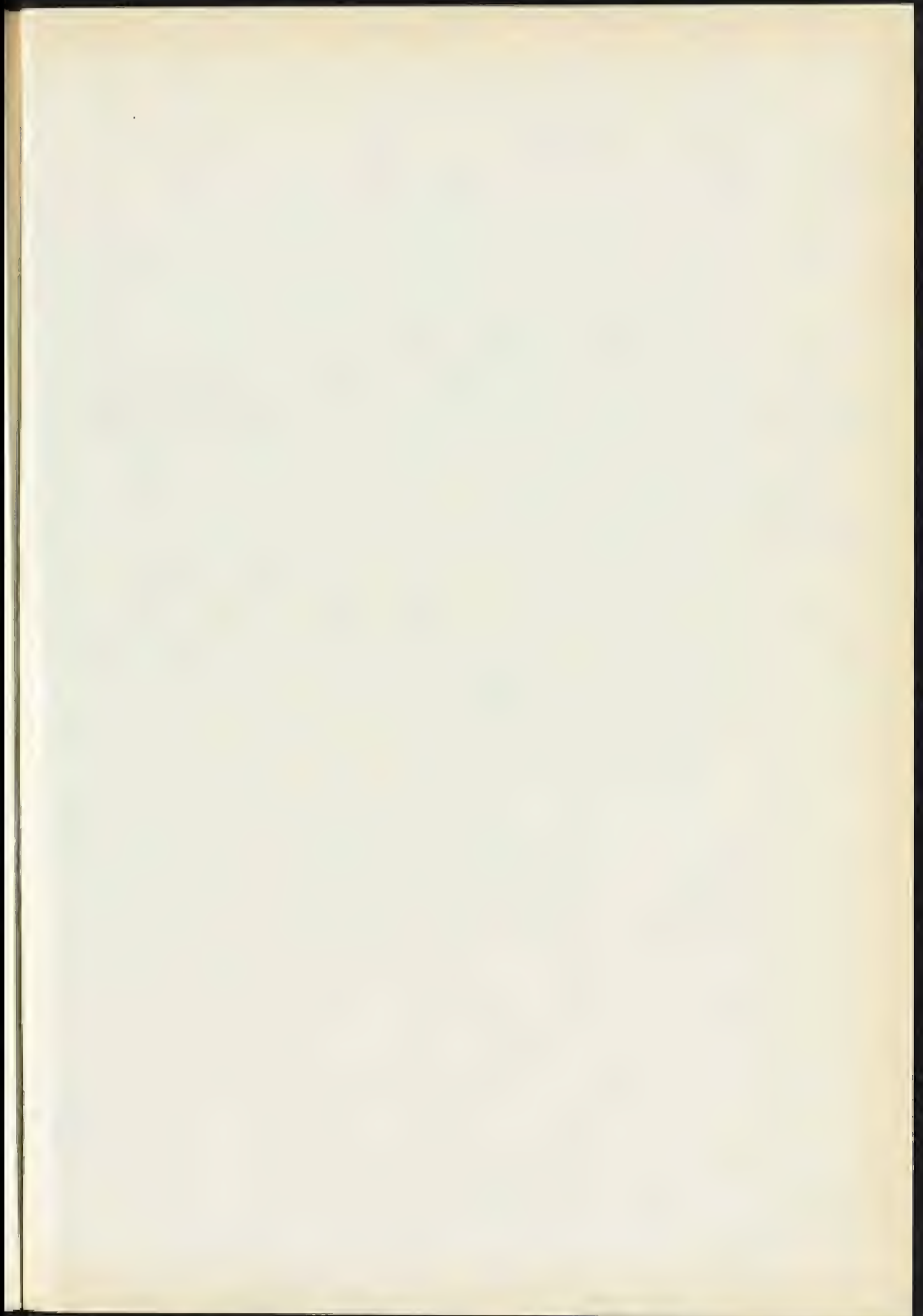
### معنى الاول

والمراد من الأولي هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لا يحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه ، كما نقول : جسم ابيض وسطح ابيض فان حمل ابيض على السطح حمل أولي اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العروض ، لان حمل الابيض على السطح أولا وبالذات وعلى الجسم ثانيا وبالعرض .

والتدقيق في معنى الذاتي والاولي له موضع آخر لا يسعه هذا المختصر . ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب ، بمعنى الاول المذكور هنا . فوعدت من أجل ذلك اشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي والاولي ولا نخلط احدهما بالآخر .

صناعه الجدل أو آداب المناظرة





ونضعها في ثلاثة مباحث : الاول في القواعد والاصول ، الثاني في  
المواضع ، الثالث في الوصايا .

## المبحث الاول - القواعد والاصول

### - ١ -

#### مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة - ككل صناعة - مصطلحات خاصة بها والآن نذكر  
بعضها في المقدمة للحاجة فعلا ، وفرجىء الباقي الى مواضعه .  
١ - كلمة ( الجدل ) ، إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة  
بالكلام ، مقارنا غالبا لاستعمال الحيلة الخارجة أحيانا عن العدل والانصاف .  
ولذا نهت الشريعة الاسلامية عن المجادلة ، لاسيما في الحج والاعتكاف .  
وقد نقل منطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن  
بصددها والتي تسمى باليونانية ( طويقا ) .

وهذه لفظة ( الجدل ) أنسب الالفاظ العربية الى معنى هذه الصناعة  
على ما سيأتي توضيح المقصود بها ، حتى من مثل لفظ المناظرة ، والمحاورة  
والمباحثة ، وإن كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في الجملة ، كما  
استعملت كلمة ( المناظرة ) في هذه الصناعة أيضا ، فليل ( آداب المناظرة )

وألقت بعض المتون بهذا الاسم .  
وقد يطلقون لفظ ( الجدل ) أيضا على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة استعمالها ، فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجاري على قواعد الصناعة . وقد يقال له أيضا : القياس الجدلي أو الحجة الجدلية أو القول الجدلي . أما مستعمل الصناعة فيقال له : ( مجادل ) و ( جدلي ) .

٢ — كلمة ( الوضع ) . ويراد بها هنا ( الرأي المعتقد به أو الملتزم به ) ، كالمداهب والملل والنحل والاديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية ، وما إلى ذلك . والانسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لانه عقيدته ، فـ قد يعتقد للعرض آخر فيتمسب له ويلتزمه وان لم يكن عقيدة له ، فالرأي على قسمين : رأي معتقد به ورأي ملتزم به ، وكل منهما يتعلق به غرض الجدلي لاثباته أو نقضه ، فأراد اهل هذه الصناعة ان يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة ، فاستعملوا كلمة ( الوضع ) اختصارا ، ويريدون به مطلق الرأي الملتزم سواء كان معتقدا به أم لا .

كما قد يسوون أيضا نتيجة القياس في الجدل ( وضعاً ) وهي التي تسمى في البرهان ( مطلوباً ) . وعلى هذا يكون معنى الوضع قريباً من معنى الدعوى التي يراد اثباتها أو إبطالها .

## — ٢ —

### وجه الحاجة الى الجدل

ان الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته ، في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها ، فتتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان : طائفة تناصره وتحافظ عليه ، وأخرى تريد

نقضه وهدمه وينجر ذلك الى المناظرة والجدال في الكلام ، فيلتبس كل فريق الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وافحام خصمه أمام الجمهور .  
والبرهان سبيل قوي مضمون لتحصيل المطلوب ، ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به في جلسة من المواقع ، واللجوء الى سبيل آخر ، وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده . وهنا تنبثق الحاجة الى الجدل ، فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان . اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ بالبرهان فهي أمور .

١ — إن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لأن الحق واحد على كل حال ، فإذا كان الحق مع أحد الفريقين فإن الفريق الآخر يلتجئ الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه .

٢ — إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم تكن من المشهورات الداعيات بينهم ، وغرض المجادل على الأكثر افحام خصمه أمام الجمهور فيلتجئ ، هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه ويمكنه استعمال البرهان .

٣ — إنه ليس كل أحد يقوى على اقامة البرهان أو ادراكه فيلتجئ المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن ادراكه .

٤ — إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يرسن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان ، كما قد يحتاج الى تحصيل القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها . ونسب له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل .

وبعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن



نحكم بأنه يجب لكل من تهمة المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها \* والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عنى به متقدمو الفلاسفة من اليونانيين وأهله المتأخرون في الدورة الإسلامية اهتماماً لا مبرر له عدا فئة قليلة من أعظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجه نصير الدين الطوسي وإمام المحققين \*

### — ٣ —

#### المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا أن الجدل أسلوب آخر من الاستدلال ، وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان ، فلا بد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفرقان فيه فنقول :

١ — إن البرهان لا يعتمد إلا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق ، لتنتج الحق ، أما ( الجدل ) فأنما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة ، ولا يشترط فيها أن تكون حقاً ، وإن كانت حقاً واقعاً ، إذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق — كما قلنا — بل إنما يطلب افحام الخصم والزامة بالمقدمات المسلمة سواء أكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والدائعات ، أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم ، أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة \*

٢ — إن الجدل لا يقوم إلا بشخصين متخاصمين ، أما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله إلى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل ، وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلمها لتصل إلى الحق \*

٣ — إنه تقدم في البحث السابق أن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين \* أما الجدل فإنه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه الزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق ،

وما دام انه يعتمد على المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي . بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيرا من الادلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد ، بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يتعدد في المسألة الواحدة ، وان تعدد ظاهرا بتعدد العلل الاربع على ما تقدم في بحث البرهان .

٤ — إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل ، فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة ، غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء .

#### — ٤ —

#### تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلي :  
( انه صناعة علمية يقتدر معها — حسب الامكان — على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق ، على وجه لا تتوجه عليه مناقضة ) .

وانما قيد التعريف بعبارة ( حسب الامكان ) فلجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة ، كعجز الطبيب مثلا عن مداواة بعض الامراض فانه لا ينبغي كونه طبيبا .  
ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي :

( الجدل صناعة تمكن الانسان من اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من ردها حسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع ) .

## — ٥ —

## فوائد الجدل

ما تقدم تظهر لنا الفائدة الاصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات ، وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن الزام القبطين والغلبة على المشعوذين ، وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك . ولهذه الصناعة فوائد آخر تقصد منها بالعرض ، نذكر بعضها :

١ — رياضة الازهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها ، إذ يتمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها .

٢ — تحصيل الحق واليقين في المسئلة التي تعرض على الانسان ، فانه بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرفي الايجاب والسلب في المسئلة . وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيهما قد يلوح الحق له ، فيميز أنه في أي طرفه منهما ، ويرى الطرف الآخر الباطل .

٣ — التسهيل على المتعلم المبتدىء لمعرفة المصادر في العلم الطالب له ، بسبب المقدمات الجدلية ، إذ انه بادىء بدء قد ينكرها ويستوحش منها ، لانه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها . والمقدمات الجدلية تفيد التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمن اليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهينها .

٤ — وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه ، إذ يقوى على المحاوراة والمخاصمة والمراوغة وان كان الحق في جانب خصمه ، فيستظهر



على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته ، لاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية .

- ٥ — وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات .
- ٦ — وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم ، فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة ، بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة .

## — ٦ —

### السؤال والجواب

تقدم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان : ( احدهما ) محافظ على وضع وملتزم له وغاية سعيه ألا يلزمه الغير ولا يفحمه و ( ثانيهما ) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه . و ( الاول ) يسمى ( المجيب ) . واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه ، اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة . و ( الثاني ) يسمى ( السائل ) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهورة .

ولتوضيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول : ان الجدل انما يتم بأمرين سؤال وجواب ، وذلك لان المقصود الاصيل من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الأربع :

- ١ — ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلة الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام ، بان يقول : ( هل هذا ذاك ؟ ) أو ( اليس اذا كان كذا فكذا ؟ ) ويتدرج بالأسئلة من البعيد عن المقصود ، الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم ، من دون



أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه ، أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أية ناحية يريد مهاجمته منها ، حتى لا يراوغ ويحتال في الجواب .

\*\*\*

٢ — أن يستل السائل من خصمه من حيث يدري ولا يدري الاعتراف والتسليم بالمقدمات التي تستلزم نقض وضعه المحافظة عليه .  
٣ — أن يؤلف السائل قياسا جدليا مما اعترف وسلم به خصمه ( المجيب ) بعد فرض اعترافه وتسليمه ، ليكون هذا القياس ناقضا لوضع المجيب .

٤ — أن يدافع المحافظ (المجيب) ويتخلص عن المهاجمة — ان استطاع — بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور .  
وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والحنق في توجيه الاسئلة والتخلص من الاعتراف او الالزام . ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب ، لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق . والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعية فيها .

ونحن يمكننا ان نتوسع في دائرة هذه الصناعة ، فنتعدى هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها ، بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع ، لغرض افحام الخصوم ، على أي نحو يتفق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الأربع بترتيبها . ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأتي هذه التوسعة .

بل يمكن ان تتعدى الى أبعد من ذلك حينئذ ، فلا تخص الصناعة بالمشافهة ، بل تتعدى بها الى التحرير والمكاتبه . وفي هذه العصور لاسيما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثرما تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة ، وتبني على المسلمات والمشهورات ، على غير الطريقة البرهانية ، من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب . ومع ذلك نسيها قياسات جدلية ، أو ينبغي أن نسميها كذلك ، وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا خير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها .

### — ٧ —

#### مباديء الجدل

أشرنا فيما سبق الى ان مباديء الجدل الاولى التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات ، وان المشهورات مباديء مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب ، والمسلمات مختصة بالسائل .

كما أشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلي أن يستعملها في قياسه . أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدلي لانه في استعمال أية قضية لا يدعى انها في نفس الامر حق . وانما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد .

ثم انا أشرنا في بحث ( المشهورات ) ان للشهرة اسبابا توجبها ، وذكرنا أقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة ، فراجع . والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية ، بل هي أمر غارض ، وكل غارض لا بد له من سبب . وليست هي كحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تعلل بعلة .

وسبب الشهرة لابد ان يكون أمرا تألفه الأذهان وتدركه العقول بسهولة ؛ ولو لا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشايعا بينهم .  
وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو : اذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب ، فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الأولية أي ليست مكتسبة ؟  
والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور ، فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها ، وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظة سببه .  
وهذا من قبيل القياس الخفي في التجربات والفطريات التي قياساتها معها ، على ما أوضحناه في موضعه ، فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي نحصول العلم بها عدوها من المبادئ غير المكتسبة ، نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعالم ومغفول عنه لوضوحه لديه .

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادئ الجدل ، فإن الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة . وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام :

١ - المشهورات الحقيقية ، وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها .

٢ - المشهورات الظاهرية ، وهي المشهورات في بادئ الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم : ( انصر أخاك ظالما أو مظلوما ) ، فإنه يقابله المشهور الحقيقي وهو : ( لا تنصر الظالم وإن كان أخاك ) .

٣ - الشبهة بالمشهورات ، وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله ، فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون



حال ، مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لاطلاق الشوارب تقليدا لبعض الملوك والامراء ، فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان . ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخيرين ، أما الظاهرية فانما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي ، وأما الشبيهة بالمشهورات فتفعلها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة .

## - ٨ -

## مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة أن يكون من المبادئ ، بل المقدمة اما أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي الى المبادئ . وعليه فمقدمات القياس الجدلي يجوز أن تكون في نفسها مشهورة . ويجوز أن تكون غير مشهورة ، ترجع الى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بديهية وتكون نظرية تنتهي الى البديهية .

والرجوع الى المشهورة على نحوين :

أ - أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقايضة الى المشهورة . وتسمى ( المشهورة بالقرائن ) . والمقارنة بين القضيتين اما تشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها . وكل من التشابه والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احدهما الى تصور شهرة الثانية ، وإن لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجبا ، وانما تكون شهرة احدهما مقرونة بشهرة الاخرى .

مثال التشابه : قولهم : اذا كان طعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا ، فإن حسن طعام الضيف مشهور والتشابه بين الاطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف ،



ومثال التقابل : قولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءة الى الاعداء حسنة : فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الاصدقاء والاعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقايضة .

ب — أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة .  
نظير المقدمة النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بديهية .

## — ٩ —

### مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابله فانها تسمى ( مسألة الجدل ) وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءاً من قياسه هي نفسها تسمى ( مقدمة الجدل ) .  
اذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد نقضه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل ، ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتجنبها نذكر بعضها :

( منها ) أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله : فان السؤال عنها معناه جعلها في معرض التلک والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفة المشهور . فلو التجأ السائل لايراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد للقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المجيب .  
باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لامفر من الاعتراف بها .  
و ( منها ) أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن نيتها ( عليها ) لان مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل

والمغالبة ، بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ . أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية ، بأن يسأل هكذا . ( هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أو لا ؟ ) أو يسأل هكذا : ( لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حده إذن ؟ ) .

وكذلك السؤال في المسية لا بد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل العلية .

## — ١٠ —

## مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به . ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل : منها ( المشهورات الحقيقية المطلقة ) لانها لما كانت بهذه الشهرة لا يسمع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة . وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات فانها لا تطلب بالبرهان . ويجمعها انها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة .

ومن ينكر المشهورات لا تنفع معه حجة جدلية لان معنى اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضا . ومثل هذا المنكر للمشهورات لا رد له الا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه : فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب . ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه . ومنكر مثل ان النار حارة يكرى بها ليحس بحرارتها .

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلي في متنايل المشاغب كما تطلب  
القضية الاولى بالبرهان في مقابل المغالط .  
أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحجة  
الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها ، لينبئه على  
شهرتها بما هو أعرف وأشهر .  
ومنها ( القضايا الرياضية ونحوها ) لأنها مبتنية على الحس والتجربة ،  
فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب  
والكيفية والميكانيك ونحو ذلك .

## - ١١ -

## ادوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن  
تحميل ملكة هذه الصناعة ( بأن يتمكن المجادل من الاقتناع بالمشهورات  
والمسلمات في وقت الحاجة عند الاحتجاج على خصمه أو عند الاحتراز من  
الاقتناع والمغلوية ) ليس بالامر الهين كما قد يبدو لأول وهلة . بل يحتاج  
الى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة . ولهذا المران موارد  
أربعة هي أدوات للملكة اذا استطاع الانسان أن يحوز عليها فاني لها الاثر  
البائع في حصول الملكة وتمكن الجدلي من بلوغ غرضه .

ونحن واصفون هنا هذه الادوات . وليعلم الطالب انه ليس معنى  
معرفة وصف هذه الادوات انه يكون حاصلها عليها فعلا ، بل لابد من السعي  
لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده ، فان من يعرف معنى المنشار  
لا يكون حاصله لديه ولا يكون ناشرا للخشب ، بل الذي ينشره من تمكن  
من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب . نعم معرفة اوصاف الآلة



طريق نتحصيها والانتفاع بها .

والادوات الاربع المطلوبة هي كما يلي :

( الاداة الاولى ) — أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها : ويعدّها في ذاكرته لوقت الحاجة : وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب ، وأن يميز بين المشهورات الحقيقية وغيرها : وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية الى أخرى . فإذا كمل له كل ذلك وجعه عنده فإن احتاج الى استعمال مشهور : كان حاضرا لديه متسكنا به من الاحتجاج على خصمه .

وهذه الاداة لازمة للجدلي ، لانه لا ينبغي له أن يقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأني ويطلب التذكر أو المراجعة فانه يفوت غرضه ويعد فاشلا لان غايته آنية ، وهي الغلبة على خصمه أمام الجمهور ، فينوت غرضه بفوات الاوان ، على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان ، فان تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين . ومما ينبغي أن يعلم ان هذه الملكة ( ملكة استحضار المشهور عند الحاجة ) يجوز أن تتبع ، بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص به : فالمجادل في الامور الدينية مثلا يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة ، ومن يجادل في السياسة انما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط . . . وهكذا في سائر المذاهب والآراء . وعليه فلا يجب في الجدلي المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والآراء .



( الاداة الثانية ) — القدرة والقوة على التمييز بين معاني الالفاظ المشتركة والمنقولة والمشككة والمتواطئة والمنبانية والمترادفة وما اليها من احوال الالفاظ . والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرأ من غموض واشتباه فيها ، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حجة ، بل يبين وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال . وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللفظي وتمييزه عن المشترك المعنوي ولمعرفة باقي احوال اللفظ : لايستعها هذا الكتاب المختصر . ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثالا لذلك ، فنقول :

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركا لفظيا أو معنويا فإنه قد يسكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات . مثل كلمة ( قوة ) فإنها تستعمل بمعنى القدرة كفولنا قوة المشي والقيام مثلا ، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الاخرس ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة . فلو شككنا في أنها موضوعة لمعنى أعم أو لكل من المعنيين على حدة : فإنه يسكن أن تقيس اللفظ الى ما يقابله فترى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد ، فمقابل القوة بالمعنى الاول الضعف ومقابلها بالمعنى الثاني الفعلية . ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لا معنى واحدا والا لكان لها مقابل واحد .

وكذلك يسكن أن نستظهر أن للفظة معنيين على نحو الاشتراك اللفظي ، اذا تعدد جمعها بتعدد معناها ، مثل لفظة ( أمر ) فإنها بمعنى شيء ، تجتمع على ( أمور ) وبمعنى طلب الفعل تجتمع على ( أوامر ) . فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد .

ثم ان كثيرا ما تقع المتازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ ، فينحو

كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر  
 ويتخيل كل منهما أن المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما .  
 ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع أن يكتشف مثل هذه المغالطات ويوقع  
 التصالح بين الفريقين . ويسكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية  
 الله . فيمكن أن يريد من يجيز الرؤية هي الرؤية القلبية أي الإدراك بالعقل  
 بينما أن المقصود لمن يحيلها هي الرؤية بمعنى الإدراك بالبصر . فتفصيل  
 معنى الرؤية وبيان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة . وهكذا يسكن  
 كشف النزاع في كثير من الأبحاث . وهذا من فوائد هذه الاداة .

( الاداة الثالثة ) — القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات سواء  
 كان التمييز بالفصول أو بغيرها . وتحصل هذه القوة ( الملكة ) بالسعي في  
 طلب الفروق بين الأشياء المتشابهة تشابها قريبا لاسيما في تحصيل وجود  
 اختلاف احكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباشرة بين الأشياء المتشابهة  
 بالجنس .

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفصول والخواص للأشياء .  
 فيستعين بذلك على الحدود والرسوم . وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعى  
 خصمه مثلا أن شيئين لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على  
 الآخر ، أو أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما ، فانه أي المجادل اذا ميز بينهما  
 وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحكامهما ينكشف اشتباه الخصم  
 ويقال له مثلا : ان قياسك الذي ادعيتَه قياس مع الفارق .

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح  
 العقلين إذ استدلل على ذلك بانه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم  
 العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر . فاعتقد المستدل

ان حكمي العقل في المستثنين من نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح . وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكميين بما أبطل قياسه فكان قياسا مع الفارق . وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الاداة .

( الاداة الرابعة ) - القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثة ، سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات . وتحصل هذه القدرة ( الملكة ) بطلب وجوه التشابه بين الامور المتباعدة جدا أو المتجانسة ، وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان أمرا عديميا .

ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة . والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة : أما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوبا أو منسوبا اليه في الطرفين ، أو أنه في أحد الطرفين منسوبا وفي الثاني منسوبا اليه . فهذه ثلاثة أقسام : ( مثال الاول ) ما لو قيل : نسبة الامكان الى الوجود كنسبته الى العدم . و ( مثال الثاني ) ما لو قيل : نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها . و ( مثال الثالث ) ما لو قيل : نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى السطح .

أما المنفصلة فقياسا اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلا كما لو قيل : نسبة الاربعة الى الثمانية كنسبة الثلاثة الى الستة .

وفائدة هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة . فان هذه الاداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس . والاداة السابقة تنفع في تحصيل الفصول والخواص كما تقدم .

وتنفع هذه الاداة في الحاق بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم آخر ، ببيان ما به الاشتراك في موضوعيهما ، بعد أن يعلل الحكم بالامر



المشترك كما في التمثيل •

وتنفع هذه الاداة أيضا الجدلي فيما لو ادعى خصمه الفرق في الحكم بين شيئين ، فيمكنه أن يطالب بإيراد الفرق ، فإذا عجز عن بيانه لا بد أن يسلم بالحكم العام ويدعن • وإن كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن إيراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضيا للاحاق شيء بشبيهه في الحكم •



## المبحث الثاني - المواضع

### - ١ -

#### معنى الموضع

للتعبير ( بالموضع ) أهمية خاصة في هذه الصناعة ، فينبغي ان تفطن جيدا معنى هذه اللفظة قبل البحث عن احكامه . فنقول :  
الموضع - باصطلاح هذه الصناعة - هو الاصل او القاعدة الكلية التي تنفرع منها قضايا مشهورة .

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا : الموضع : كل حكم كلي تنشعب منه وتنفرع عليه احكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة الى ذلك الكلي الاصل لها ، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبة مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلي بسبب شهرته .  
ولا يشترط في الاصل ( الموضع ) أن يكون في نفسه مشهورا ، فقد يكون وقد لا يكون . وحينما يكون في نفسه مشهورا صح ان يقع - كالحكم المنشعب منه - مقدمة في القياس الجدلي ، فيكون موضعا باعتبار ومقدمة باعتبار آخر .

مثال الموضع قولهم : « اذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع » . فهذه القاعدة تسمى موضعا ، لانه تنشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم : « اذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالإساءة الى الاعداء حسنة أيضا » :  
« قولهم : « اذا كانت معاشرة الجهال مذمومة فمقاولة العلماء مذمومة » :

وقولهم : « اذا جاء الحق زهق الباطل » وقولهم : « اذا كثرت الاغنياء قلت الفقراء » ... وهكذا . فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام ، وفي نفسها احكام كلية مشهورة .

( مثال ثان للموضع ) : قولهم : « اذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع فإنه موجود مطلقا » وقولهم : « وكل شيء بحسب عرض ممكن أو نافع أو جليل فهو مطلقا ممكن أو نافع أو جليل » فهذه القاعدة تسمى موضعا . لانه تشعب منها عدة احكام مشهورة . مثل ان يقال : « اذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقا » و « اذا كان السياسي مذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا » و « اذا صير الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا » و « اذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا » ومثل ان يقال : « اذا تمكن الطالب ان يجتهد في مسألة فقهية فالاجتهاد ممكن له مطلقا » و « اذا كان الصديق نافعا في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا » و « اذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا » ... وهكذا تشعب من ذلك الموضع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته .

وأكثر المواضع ليست مشهورة . وانما الشهرة لجزئياتها فقط . والسر في ذلك :

١ - ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص ، فلابد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه . لان صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق . وهذه الصعوبة تسع الشهرة وان لم تسعها فانها تقللها على الأقل .

٢ - ان العام يكون في معرض النقض أكثر من الخاص ، لان نقض

الخاص يستدعى نقض العام ولا عكس • ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع •

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الاول المذكور آنفا :

فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد ، مع أنهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم ، لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم مثلا والسواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضع . إذن هذا الموضع كاذب لقاعدة كلية فيه • فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام •

اما الاحكام المشهورة المنشعبة منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء ، فان النقض المتقدم للموضع لا يستلزم نقضها ، لما قلناه ان نقض العام لا يستدعى نقض الخاص • مثلا نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرة زوجا ومرة فردا ، فكون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد يجوز تعاقبهما على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك ، فجاز أن يكون الاحسان والاساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض •

وحينئذ يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضع ، فاذا لاحظناها ولم نعث فيها بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابله ، فلا بد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى الخارجة عنه •

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور •



## — ٢ —

### فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضع في هذه الصناعة إذا كانت الشهرة ليست له !

والجواب : أن الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع أن يعدد المواضع ويحفظها عنده أصولاً وقواعد عامة ، ليستنبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للإبطال أو الإثبات • واحصاء المواضع ( القواعد العامة ) أسهل وأجدي في التذكر من احصاء جزئياتها ( المشهورات المنشعبة منها ) •

ولذا قالوا ينبغي للمجادل ألا يصرح بالموضع الذي استنبط منه المشهور ، بل يحتفظ به بينه وبين نفسه ، حتى لا يجعله معرضاً للنقض والرد ، لأن نقضه ورده — كما تقدم — أسهل وأسرع •

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعاً لأنه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار • وقيل : إنما سمي موضعاً لأنه يصلح أن يكون موضع بحث ونظر • وهو وجيه أيضاً • وقيل غير ذلك ، ولا يهم التحقيق فيه •

## — ٣ —

### اصناف المواضع

جميع المواضع في المطالب الجدلية إنما تتعلق بإثبات شيء أو نفيه عنه ، أي تتعلق بالإثبات والإبطال •

وهذا على إطلاقه مما لا يسهل ضبطه وأعداد المواضع بحسبه • فلذلك وجب على من يريد أعداد المواضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها



ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه .  
 والتصنيف في هذا الباب انما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق  
 بها في هذه الصناعة ، وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب  
 المناسب لهذه الصناعة . وان اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات .  
 ونحن لاجل ان نضع خلاصة لابحاثهم وفهرسا لمباحثهم في هذا الباب  
 نسلط طريقهم في التقسيم . فنقول :  
 ان المحمول اما ان يكون مساويا للموضوع في الانعكاس <sup>(١)</sup> وأما ان  
 لا يكون :

و ( الاول ) لا يخلو عن أحد امرين :

( أ ) — ان يكون دالا على الماهية . والدال على الماهية أحد شيئين حد  
 او اسم . والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لان حسله على الموضوع حمل لفظي  
 لا حقيقي ، فلا يتعلق به غرض المجادل . فينحصر الدال على الماهية في  
 ( الحد ) فقط .

( ب ) — ان لا يكون دالا على الماهية . ويسمى هنا ( خاصة ) وقد  
 يسمى أيضا ( رسما ) ، لانه يكون موجبا لتعريف الماهية بتمييزها عما عداها .  
 و ( الثاني ) لا يخلو — أيضا عن أحد امرين :

( ١ ) — ان يكون واقعا في طريق ما هو . ويسمى هنا ( جنسا ) .  
 والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات : اذ لفائدة  
 تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل .

(١) معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس انه يصدق المحمول  
 كلياً على جميع ما يمكن ان يصدق عليه الموضوع ، ويصدق الموضوع كلياً على  
 جميع ما يمكن ان يصدق عليه المحمول .

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس مساو للموضوع ، فلاته بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة ، وإن كان فعلا لا يقع الا على الاشياء المتفقة بالحقيقة ، فان التعلق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان ، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق ، فلا يستنع فرض صدقه على غير الانسان . فلم يكن مفهومها مساويا للانسان . وبهذا الاعتبار يسمى هنا ( جنسا ) .

( ب ) — ان لا يكون وانما في طريق ما هو ، ويسمى ( عرضا ) . والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع . اذ ان كلا منهما غير مساو للموضوع ، كما انه غير واقع في جواب ما هو . وعلى هذا فالمحمولات اربعة : حد ، وخاصة ، وجنس ، وعرض . أما ( النوع ) فلا يقع محمولا ، لانه اما ان يحمل على الشخص أو على الصنف ، ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا ، لان موضوعات مباحث الجدول كليات . واما الصنف فحمل النوع عليه بثابة حمل اللوازم ، لان النوع ليس نوعا للصنف ، فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض . وعليه فالنوع بيا هو نوع لا يقع محمولا في القضية ، بل انما يقع موضوعا فقط .

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهم الجدلي — فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبة أي قسم منها ، فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله ، اما انه جنس او خاصة او أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه .

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعدل المواضع لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة . واعداد هذه المواضع في هذه الصناعة

يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من المواضع .

وعليه فالمواضع منها ما يخص الحد — مثلا — فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجودا لموضوعه وانه مساو له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع .

ومنها ما يخص الخاصة ، فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو . . . وهكذا باقي اقسام المحمولات .

فتكون المواضع — على ما تقدم — اربعة اصناف :

ثم ان هناك مواضع عامة للاثبات والابطال لاتخص أحد المحمولات الاربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات . وتسمى ( مواضع الاثبات والابطال ) . فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة ، فتكون خمسة . ثم لاحظوا ان كثيرا ما يهم الجدلي اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف أو اولى وغير اولى . وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لانها هي التي تقبل التفاوت . فزادوا صنفا سادسا وسماه ( مواضع الاولى والآثر ) ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلي الى بحث آخر ، وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض أو الوجود ؛ ففسوا المواضع في ذلك ( مواضع هو هو ) .

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة ، وتفصيل هذه المواضع يحتاج الى فن مستقل لاتسعه هذه الرسالة المختصرة . على ان كل مجادل مختص بفن كالتقنية والمتكلم والمحامي والسياسي لابد أن يتقن فنه قبل ان يبرز الى الجدل فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات .



فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة المواضع في علم المنطق وتحضيرها من طريقه .

ولاجل ألا تكون قد حرمتنا الطالب من التنبيه للمقصود من المواضع نذكر بعض المواضع لبعض الاصناف السبعة المتقدمة ، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزادة ، فنقول .

### — ٤ —

#### مواضع الاثبات والابطال

مواضع الاثبات والابطال تقعها عام في جميع المحصولات كما تقدم ، واثبات وابطال الاعراض داخلة في هذا الباب أيضا . واشهر المواضع في هذا الباب عدوها عشرين موضعا . وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هي من مواضع الاثبات والابطال . ونذكر الآن مثالا واحدا غيرها ، وهو : ان العارض على المحصول عارض على موضوعه ، فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحصوله ، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحصوله ، فمثلا يقال : الجمهور عاطفي . فالجمهور موضوع وعاطفي محمول . وهذا المحصول وهو العاطفي يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة .

ويقال أيضا : السياسي قعي . ثم ان هذا المحصول ، وهو القعي ، يوصف بأنه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة . فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة .

ويقال أيضا : الصادق عادل . ثم ان هذا المحصول ، وهو العادل ، لا يوصف بكونه ظالما أي لا يعرض عليه الظلم . فيبطل بذلك كون الصادق



## ثالثاً .

ومعنى هذا الموضع أنك تستنبط من مشهورين مشهوراً ثالثاً .  
والمشهوران هما حصل المحصول على موضوعه واتصاف المحصول بصفة كالمثالين  
الاولين . فتستنبط المشهور الثالث وهو حصل بصفة المحصول على الموضوع .  
أو المشهوران هما حصل المحصول على موضوعه وعدم اتصاف المحصول بصفة  
كالمثال الاخير ، فتستنبط منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع  
بتلك الصفة .

## - ٥ -

## مواضع الاولى والآخر

احصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض  
اتوجده . والالفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة أكثر وأولى  
وأفضل وأكثر وأزيد وأشد وأشرف وأقدم وما يجري مجرى ذلك . وما يقابل  
كل واحد منها . مثل الأقل والأخس والأقل والأضعف وهكذا . ولكل  
من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها .

وانما يحتاج الى المواضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها  
التفاضل لأول وهلة . والا فها هو ظاهر التفاضل فيه مثل ان الشمس اكثر  
نساء من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشواً ولغوياً .  
وكثيراً ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص او شيء  
على شيء ، من مأكولات وملبوسات ومسكونات ومراتب ووظائف واخلاق  
وعادات ... وهكذا .

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه التفضيلة ،  
كأن يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي اكثر كرماً ام معن بن زائدة مع

الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وأنه قد اتصفا بها معا . ومثل هذا النزاع  
انما يتوقف على ثبوت حوادث تاريخية تكشف عن الأفضلية وليس على  
هذا الفن .

وأخرى يكون النزاع في وجه الأفضلية كأن يتنازعان في أنه إما  
أولى بأن يوصف بالكرم . مع الاتفاق على أن معنا — مثلا — وجود بفضل  
ما له وحاشا وجود بكل ما يسلط . ومع الاتفاق أيضا على أن ما جاد به معن  
أكثر بكثير في تقدير المال ما جاد به حاتم . وحينئذ يكون النزاع في العبرة  
في الأفضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن أفضل من حاتم أو  
بما يتحقق به معنى الأيثار فيكون حاتم أفضل .

ويمكن أن يتمسك القائل الأول بوضع في هذا الباب ، وهو ( أن  
ما يفيد خيرا أكثر فهو أثر وأولى بالفضل ) ، فيكون معن أفضل . ويمكن  
أن يتمسك القائل الثاني بوضع آخر فيه ، وهو « أن ما ينبعث من تضحية  
أكثر بالحاجة والنفس فهو أثر وأولى بالفضل » فيكون حاتم أفضل . فهذان  
موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان .  
هذا أقصى ما أمكن بيانه من المواضع . وعليك بالمطولات في استقصائها  
إن أردت . ومن الله تعالى التوفيق .

## المبحث الثالث - الوصايا

### - ١ -

#### تعليمات للسائل

تقدم في الباب الاول من هو ( السائل ) • وعليه - لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف ( المجيب ) - أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية : -  
١ - أن يحضر لديه - قبل توجيه السؤال - الموضوع او المواضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له •

٢ - أن يهيئ في نفسه - قبل السؤال أيضا - الطريقة والحيلة التي توصل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشجيع على منكرها •  
٣ - لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضره في نفسه من المطلوب الذي يستازم نقض وضع الخصم - فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه ، بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار •

هذه هي الخطوط الاولى الرئيسية التي يجب ان يتبعها السائل في مهمته • ثم لآخذ الاعتراف طرق كثيرة ، ينبغي ان يتبع احدى الوصايا (١)  
(١) ان الناس يختلفون كثيرا في اخلاقهم وامزجتهم : فمنهم الخجول الحيى ، والوقح الصلف ، وبينهما درجات كثيرة . ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل ، والضعيف المستخذي ، وبينهما درجات كثيرة ايضا . ومنهم اللبق اللسن ، والعمى المتلثم ، وبينهما درجات . ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته ، والمقلد المطواع لغيره ، وبينهما درجات . وكل واحد من هذه الاصناف له شان يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه ، بعد ان يعرف



الآية لتحقيقها :

١ — ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لتقضى وضعه . وبعبارة ثانية : ينبغي ألا يقتحم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المقدمة المطلوبة له . والسبب في ذلك ان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته واتباهه ، فقد ينتبه الى مطلوب السائل ، فيسرع في الإنكار ويعاند .

٢ — واذا انتهى به السؤال عن المطلوب ، فلا ينبغي أيضا أن يوجه السؤال رأسا عن نفس المطلوب ، خشية ان يشعر الخصم فيقر من الاعتراف ، بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل <sup>(١)</sup> الآتية : —

( الاولى ) — أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه ، فاذا اعترف بالاعم الزمه قهرا بالاعتراف بالاخص بطريقة القياس الاقتراعي .

( الثانية ) — ان يوجه السؤال عن امر أخص ، فاذا اعترف به ، فبطريقة الاستقراء يستطيع ان يلزم خصمه بتطويعه .

( الثالثة ) — ان يوجه السؤال عن امر يساويه ، فاذا اعترف به ، فبطريقة التشيل يتمكن من الزامه اذا كان ممن يرى التشيل حجة .

( الرابعة ) — ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه ، مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للاقتحام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلا ان الاب يعضب على ولده ولا يشتاق الى الاقتحام

منزلة خصمه بين هذه المنازل ، حتى يتبع اية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه . ومن هنا قيل في المثل المشهور : « لكل مقام مقال » .

(١) لاضر في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار

على الحق .



منه ، فيعدل الى السؤال عن نفس الغضب ، فيقال : اليس الغضب هو شهوة الانتقام ؟ فاذا اعترف به يقول له : اذن الغاضب مشته للانتقام .

( الخامسة ) — ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بتقيض ما يريد ، كما لو أراد — مثلا — اثبات ان اللذة خير ، فيقول : انيت اللذة ليست خيرا ؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بتقيض المطلوب ، فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريده السائل .

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى . فعلى السائل الذكي ان يختار ما يناسب المقام .

٣ — ألا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسباقها الى المطلوب ، بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم .

٤ — ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة . بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصمه ، فيتخدع به الخصم المعاند فيطعن اليه . وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدري ولا يدري .

٥ — ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ، ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة عليه ، فيجد الخصم ان جعدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له ، فيجبن عن انكارها .

٦ — ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ، ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة بالخصوص . والافضل ان يجعل الحشو حقا

مشهورا في نفسه ، فانه يضطر الى التسليم به ، واذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطرا الى التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز .

٧ — ان من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه ، فلا يبالي ان يسلم في مبدأ الامر بما يلقي عليه من الاسئلة ، ظنا منه بان السائل لا يمكن من ان يفكر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يمكن حينئذ من اللجاج والعناد . فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يسهل له بتكثير الاسئلة عما لا جدوى له في مقصوده ، حتى اذا استنفذ غاية جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فيضيق عليه وجه القصد او يخضع للتسليم .

٨ — اذا انتهى الى مطلوبه من الاستلزام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والترديد ، ولا يلقيه على سبيل الاستفهام ، فان الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار المشهور ، فيرجع الكلام من جديد جذعا . وقد يشق عليه ان يوجه هذه المرة اسئلة نافعة في المقصود ، فيغلب على أمره .

٩ — ان يفهم نفسية الجساعات والجباهير من جهة انها تساق الى الاعراء وتتأثر بهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها ، والمفروض ان اغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور . وينبغي له ان يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار ان هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ، ليسهل عليه ان يجرحهم الى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم . وبهذا يستطيع ان يقهر خصمه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموا به ، لان مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه امامهم يشعر الانسان بالحجل والخيبة .

١٠ — وهو آخر وصايا السائل — اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلج عليه او يسخر منه او يقدهج فيه . بل لا يحسن ان يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه . فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد انتجاح والغلبة .

## — ٢ —

### تعليمات للمجيب

ان ( المجيب ) — كما قدمنا — مدافع عن مهاجمة خصمه ( السائل ) . والمدافع — غالبا — اضعف كفاحا من المهاجم واقرب الى المغلوبية . لان المبادأة بيد المهاجم . فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئلة كيف يشاء . ويترك منها ما يشاء . والمجيب على الاكثر مقهور على مashaة السائل في المحاوره . وعلى هذه فهمة المجيب اثنى وادق . واللازم له عدة طرق مرتبة يسلكها بالتدرج اولا فأولا . فان لم يسلك الاول اخذ بالثاني وهكذا . وهي حسب الترتيب :

اولا — ان يحاول الالتفاف على السائل : بأن يحور الكلام — ان استطاع — فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الاسئلة مهاجما ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب . فينقلب حينئذ المهاجم مدافعا والمدافع مهاجما . وبهذه الطريقة يصبح أكثر تسكنا من الاخذ بزمام المحاوره : بل يصبح في الحقيقة هو السائل .

ثانيا — اذا عجز عن الطريقة الاولى : وهي الالتفاف : يحاول ارباك السائل واشغاله بأمور تبعد عليه المسافة كمسا للوقت كيما يعد عدته للجواب



الثاني : مثل ان يجد في اسئلته لفظا مشتركا فيستقصر عن معانيه ليتركه  
يفصلها ثم يناقشه فيها . أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح  
السؤال عنه وايها لا يصح . وفي هذه قد نحصل فائدة أخرى فانه بتفصيل  
المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزمه به السائل بان يعترف  
— مثلا — بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه .

ثالثا — اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك  
بحاول — ان استطاع — الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه .  
وينبغي ان يعلم انه لا خير عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا  
حقيقيا ، لانه — غالبا — لا ينتج المشهور الا مشهورا ، فلا يتوقع من المشهورات  
ان تنتج ما يناقض وضعه المشهور .

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يستنع من الاعتراف بكل شيء  
يلقى عليه : فان هذه الحالة قد تظهر امام الجمهور بظهر المعاند المشاغب  
فيصبح موضعاً للسخرية والنقد . بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص  
ما يوجب نقض وضعه .

رابعا — اذا وجد ان الطريقة الثالثة لاتنفع وهي طريقة الهرب من  
الاعتراف ( وذلك عندما يكون المسؤل عنه الذي يحذر من الاعتراف به  
مشهورا مطلقا ، لان العناد في مثله أكثر قبحا من الالتزام به ) — فعليه  
الا يعلن عن انكاره له صراحة ، لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام  
الحاضرين كرامة نفسه . وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له . فلا مفاض  
له حينئذ من اتباع أحد طريقتين :

( الاول ) — أن يعلن الاعتراف . ولا خير عليه في ذلك ، لانه ان دل  
على شيء فانما يدل على ضعف وضعه الذي يلتزمه لا على قصور نفسه



وعليه • وهذا وإن كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه إذ يلتزم بما لا ينبغي الالتزام به : ولكن ينبغي له لتلافي ذلك في هذا الموقف ( وهو ادق المواقف التي تمر على المجيب المنصف المحب للحق والفضيلة ) أن يعلن أنه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه • وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته •

( الثاني ) — إذا وجد أنه يعز عليه اعلان الاعتراف فإن آخر ما يمكنه أن يفعله أن يتلطف في أسلوب الامتناع من الاعتراف : وذلك بأن يورى في كلامه أو يقول مثلا : ان اصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك ، فيلقى تبعة الانكار على غيره • أو يقول : كيف يطلب مني الاعتراف وإذا بعد لم اوضح مقصودي ، فيؤجل ذلك الى مراجعة أو مشاوره ، أو نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار أو من التصريح بالاعتراف .  
خامسا — بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف : ويعترف بالمشهور : فإنه يبقى له طريق واحد لا غير • وهو مناقشة الملائمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه ، بأن يلحق المشهور — مثلا — بقيود وشرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع ، أو نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملائمة • وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة •

### — ٣ —

تعليمات مشتركة للسائل والمجيب

أو آداب المناظرة

ان من يتعاطى صناعة الجدل سواء كان سائلا أو مجيبا ينبغي له عدة أمور :

( أولا ) — ان يكون ماهرا في عدة اشياء :

١ — في ايراد عكس القياس ، بأن يتسكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد .

٢ — في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض وتقض المحمول والموضوع ، فان هذا يفيد في التوسع بايراد الحجج المتعددة على مطلوبة أو ابطال مطلوب غيره .

٣ — في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله . الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوة ايراد الحجج المتعددة .

( ثانيا ) — ان يكون لنا منطقيا يستطيع أن يجلب اقتناء الحاضرين وانظارهم نحوه ، ويحسن ان يشير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية .

( ثالثا ) — ان يتخير الالفاظ الجزلة الفخمة ، ويتجنب العبارات الركيكة العامة ، ويتقي التستة والغلط في الالفاظ والاسلوب ، للسبب المتقدم .

( رابعا ) — ألا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين واتباههم له ، لان استغلال الحديث في الاجتماع منا يعين على الظهور على الغير والعلمية عليه .

( خامسا ) — ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة . وذلك عند الحاجة طبعاً . بل ينبغي ان يكثر من ذلك ما وجد اليه سبيلا ، فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والعلمية على خصمه . والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لاتفعله الحجج المنطقية من الانصياع اليه والتسليم به .

( سادسا ) — ان يتجنب عبارة الشتم واللعن ، والسخرية والاستهزاء ،

ونحو ذلك مما يشير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء . فان هذا يقصد  
العرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتتي هي أحسن .

( سابعاً ) — ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف : فان هذا لا يكسبه  
الاضعفا : ولا يكون الا دليلا على الشعور بالمغاوية ، بل الذي يجب عليه  
ان يلقي الكلام قوى الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والأنهيار :  
وان اداه بصوت منخفض هاديء ، فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من  
تأثير أسلوب الصياح والصراخ .

( ثامناً ) — ان يتواضع في خطاب خصمه . ويتجنب عبارات الكبرياء  
والتعظيم والكلمات النابية القبيحة .

( تاسعاً ) — ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ، ولا يبدأ بالكلام  
الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده ، فان الاستباق الى الكلام سؤالا  
وجوابا قبل ان يتم خصمه كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث  
من جهة ويشير غضب الخصم من جهة أخرى .

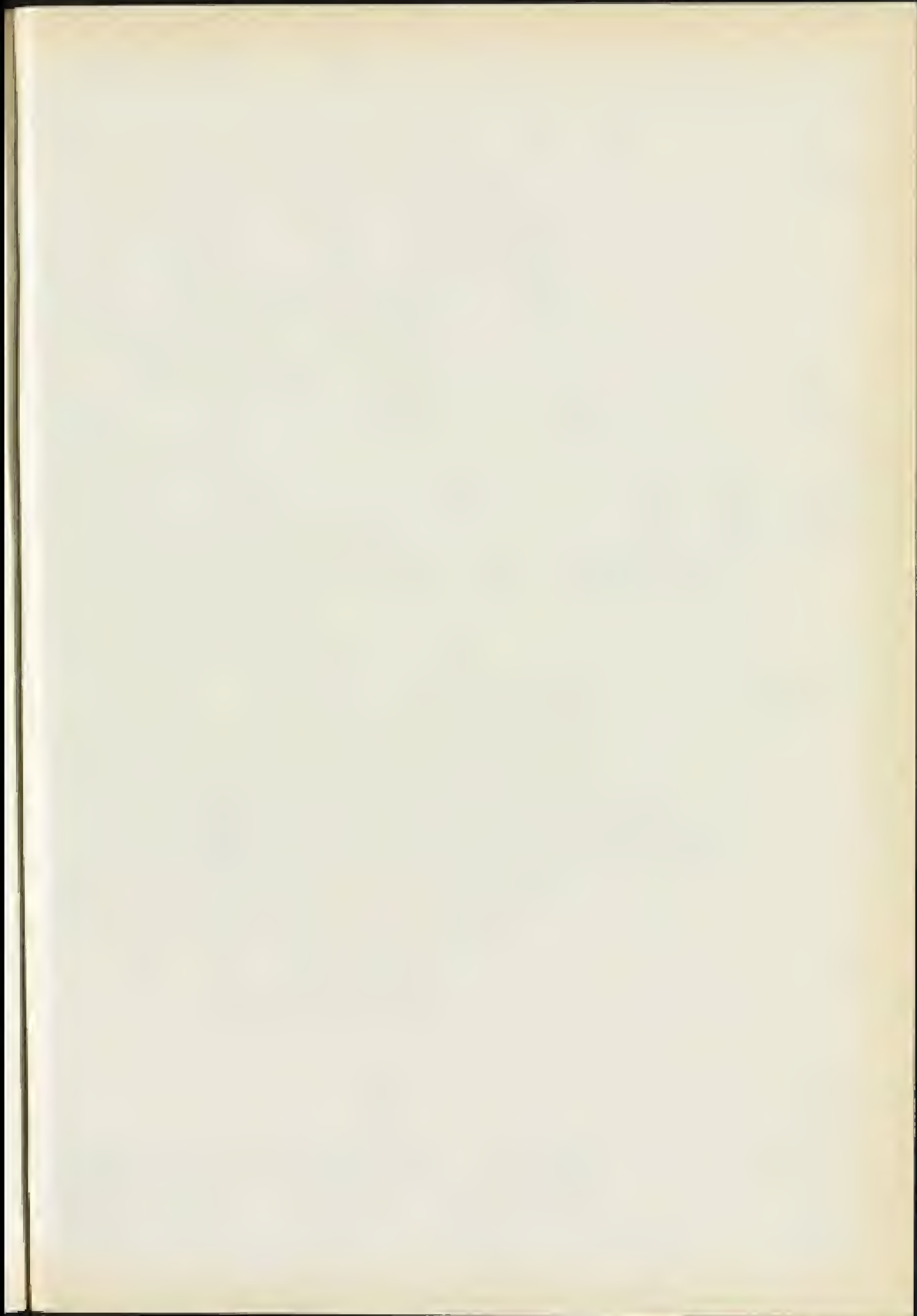
( عاشراً ) — ان يتجنب ( حد الامكان ) مجادلة طالب الرياء والسعة  
ومؤثر الغلبة والعناد ومدعى القوة والعظمة ، فان هذا — من جهة — يعديه  
سرخه فينساق بالاخير مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض .  
و — من جهة أخرى — لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة  
مرضية في المجادلة .

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم ، فلا خير عليه ان يستعمل  
الحيل في معاورته ويغالطه في حججه ، بل لا خير عليه في استعمال حتى مثل  
الاستهزاء والسخرية واخجاله .

و ( الوصية الاخيرة ) لكل مجادل — مهما كان — ألا يكون همه الا

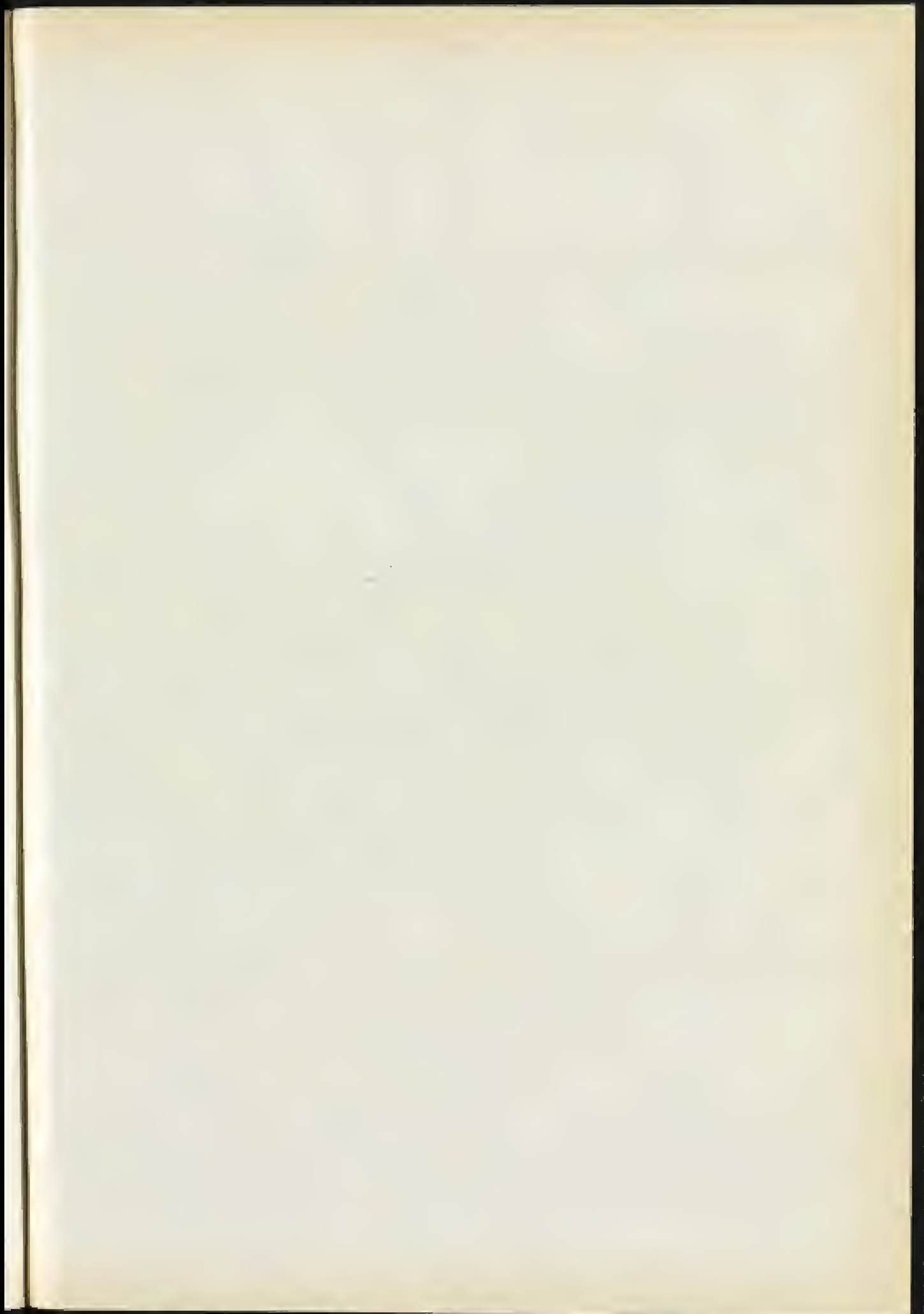
الوصول الى الحق واظهار الانصاف وإن ينصف خصومه من نفسه ، ويتجنب  
العناد بالاصرار على الخطأ ، فإنه خطأ ثان ، بل ينبغي أن يعلن ذلك ويطلبه  
من خصمه بالحاح حتى لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف .  
وهذا أصعب شيء يأخذ الإنسان به نفسه ، فلذلك عليه أن يستعين  
على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه فإنه تعالى مع المتقين الصابرين .





الفصل الثالث

صناعة الخطابة



وهو يقع في ثلاثة مباحث : (١) في الأصول والقواعد (٢) في الأنواع  
(٣) في التوابع .

## المبحث الأول - الأصول والقواعد

- ١ -

### وجه الحاجة الى الخطابة

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادئ والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه ، اذ تحقيق فكرتهم اودعوتهم لانتهم الا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها .  
والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به ، كما لا يخضع للطرق الجدلية ، لان الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من العقل والبصر ، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الأدلة والبراهين ، وانما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق . تؤثر فيه المفريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة . ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكرة لا يتسكن من التفكير بين صحيحها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها .

وعليه : فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين ، فان الذي يبدو أن



الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكممة فيهم .

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بها هو جمهور . فان كل فرد من افراد العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقتناع بالطرق البرهانية او الجدلية ، بل أكثر الخاصة المثقفين — وان ظنوا في انفسهم المعرفة وحرية الرأي — يشذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها . بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم ، بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيلون انهم قد بلغوا بها الغاية . فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعا بعيدا عن درجة مثله . ولذا قيل : « كلم الناس على قدر عقولهم » .

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة ، فان الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي . وكل شخص استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فانه هو الذي يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر . فهذا وجه حاجتنا — معاشر الناس — الى صناعة الخطابة ، ولزم على من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة ، وهي عبارة عن معرفة طرق الاقتناع .

فان الخطابة انجح من غيرها في الاقتناع ، كما ان الجدل في الالزام اضعف .

## — ٢ —

## وظائف الخطابة وفوائدها

مما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي ،  
وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور ، والحض على الاقتناع ببدء من  
المبادئ ، والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل  
والسيئات ، واثارة شعور العامة وإيقاظ الوجدان والسير فيهم ، وبالاختصار  
رؤيتنا اعداد النفوس لتقبل ما يريد الخطيب ان تقتنع به .  
وبهذا نعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة ، بل هي ضرورة اجتماعية  
في حياة الناس العامة .

وهي — بعد — وظيفة شاقة ، إذ أنها تعتمد — بالإضافة الى معرفة هذه  
الصناعة — على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتسرين والتجارب  
ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا يغيرها ، وانما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك  
المواهب واعداد ما يلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة ، مع المزان  
انطويل وكثرة التجارب . وسيأتي التخصيص على حاجة الخطابة الى المواهب  
الشخصية .

## — ٣ —

## تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي  
حسبها هو معروف عند المنطقين : « انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع  
الجمهور في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان » .  
هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكة الخطابة

التي بها يتسكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور . والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك التصديق . او مع الاعتقاد بإمكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الفرق المقنعة اميل الى التصديق من خلافه . وهذا الاخير هو المسمى عندهم ( بالظن ) على نحو ما تقدم ص ٣٢٥ من هذا الجزء .

ثم انه ليس المراد من لفظ ( الخطابة ) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر : وهو ان يقف الشخص ويتكلم بها يسمع المجتسعين بأي اسلوب كان . بل اسلوب البيان واداء المقاصد بها يتكفل اقناع الجمهور هو الذي يشوم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاوراة كما يحصل في محاوراة المرافعة عند القضاة والحكام . وهذه الصناعة تتكفل ببيان هذا الاسلوب : وكيف يتوصل الى اقناع الناس بالكلام . وما لهذا الاسلوب من مساعدات واعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما الى ذلك مما سيأتي شرحه .

#### — ٤ —

#### اجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزئين : العمود والاعوان .

أ — ( العمود ) . ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الاقتناعية . وتسمى الحجة الاقتناعية باصطلاح هذه الصناعة ( التثبيت ) على ما سيأتي . وبعبارة أخرى : العمود هو كل قول منتج لذاته للسلوب اتجا بحسب الاقتناع . والناس مسمى عمودا قبا اعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقتناع .

ب — ( الاعوان ) . ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجية



عن العمود المعينة له على الاقناع المساعدة له على التأثير المهيبة للمستمعين على قبوله .

وكل من الامرين ( العمود والاعوان ) يعد في الحقيقة جزءاً مقوماً للخطابة ؛ لان العمود وحده قد لا يؤدي تمام العرض من الاقناع . بل على الأكثر يفشل في تحقيقه . والمقصود الاصلي من الخطابة هو الاقناع كما تقدم . فكل ما هو مقتضى له دخیل في تحقيقه لابد أن يكون في الخطابة دخیلاً . وان كان من الامور الخارجة عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة ( العمود ) .

وقولنا هنا : « مقتضى للاقناع » تقصد به اعم مما يكون مقتضياً لنفس الاقناع أو مقتضياً للاستعداد له . والمقتضى لنفس الاقناع ليس العمود وحده — كما ربما يتخيل — بل شهادة الشاهد أيضاً تقتضيه مع انها من الاعوان . وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه اربعة اقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضى بالاستعداد للاقناع .

ويسكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التفسير بأن تقول : الخطابة تشمل على سود واعوان . ثم الاعوان على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة . والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى ( استدراجات ) فعلى ثلاثة اقسام : استدراجات بحسب القائل أو بحسب القول أو بحسب المستمع . والثاني وهو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى ( نصرة ) و ( شهادة ) . وهي — الشهادة — على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه ستة اقسام :

١ — العمود .



- ٢ — استدرجات بحسب القائل .
- ٣ — استدرجات بحسب القول .
- ٤ — استدرجات بحسب المستمع .
- ٥ — شهادة القول .
- ٦ — شهادة الحال .

فهذه الستة هي — بالآخر — تكون أجزاء الخطابة ، فينبغي البحث  
فيها واحدة واحدة .

## — ٥ —

### العمود

( العمود ) — وقد تقدم معناه — يتألف من المظنونات أو المقبولات  
أو المشهورات أو المختلفة بينها . وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلا في  
مقدمة الصناعات الخمس ، فلا نعيد .

واستعمال ( المشهورات ) في الخطابة باعتبار ما لها من التأثير على  
السامعين في الاقتناع . ولذا لا يعتبر فيها إلا أن تكون مشهورات ظاهرة،  
وهي التي تجسد في بادي الرأي وإن لم تكن مشهورات حقيقية . وبهذا  
تتفرق الخطابة عن الجدل ، إذ الجدل لا يستعمل فيه إلا المشهورات الحقيقية .  
وقد سبق ذلك في الجدل ص ٣٨٠ .

وقلنا هناك : « أن الظاهرية تنفع فقط في صناعة الخطابة » وإنما قلنا  
ذلك لأن الخطابة غايتها الاقتناع ويكتفى بها هو مشهور أو مقبول لدى  
المستمعين وإن كان مشهورا في بادي الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب ، إذ  
ليس فيها رد وبطل ومناقشة وتعقيب ، على العكس من الجدل المبني على  
المحاورة والمناقضة ، فلا ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرية ، إذ يعطى

بذلك مجال التخصص لنقضها وتعقيها بالرد .

أما المظنون والمقبولات فواضح اعتبارها في عبود الخطابة .

## — ٦ —

### الاستدراجات بحسب القائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للأفناع وتكون بصناعة وخيلة .  
وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة يظهر مقبول القول عندهم ،  
ويحقق ذلك على نحوين :

١ — أن يثبت فضيلة نفسه — إذا لم يكن معروفا لدى المستمعين — أما  
بمعرفة هو لنفسه أو بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء . بأن يعرف نفسه وعلمه  
ومنزله الاجتماعية أو وظيفته إذا كان موظفا أو نحو ذلك .  
ولمعرفة شخصية الخطيب الأثر البالغ — إذا كانت له شخصية محترمة —  
في سهولة انقياد المستمعين إليه والاسغاء له وقبول قوله ، فإن الناس تنظر  
إلى من قال . لا إلى ما قيل . وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة  
الإنسان ، لا سيما في محاكاته لمن يستطيع أن يسيطر على مشاعره وأعجابه .  
ولا سيما في المجتمعات العامة ، فإن غرائز الإنسان — وبالأخص غريزة  
المحاكاة — تحين في حال الاجتماع أو تقوى .

٢ — أن يظهر بما يدعو إلى تقديره واحترامه ، وتصديقه والوثوق  
بقوله . وذلك يحصل بأمور ( منها ) لباسه وهندامه ، فاللازم على الخطيب  
أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم وما يقدر من مثله أن يظهر به ، فقد يقتضي أن  
يظهر بأفخر اللباس وأحسن زينة تليق بمثله وقد يقتضي أن يظهر بمظهر الزاهد  
الناسك . وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين . وعلى كل  
حال ينبغي أن يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يثير تهكمهم

او اشمزازهم او تحقيرهم له . و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه . فان هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين اذا استناع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبما يريد من البيان والافناع . وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون مثلاً في مظهره . فيبدو حزينا في موضع الحزن وقد يلزم له ان يبكي او يشاكى . ويبدو مسرورا مبتشاً في موضع السرور . ويبدو بسطراً الصالح الواثق من قوته المؤمن بدعوته في موضع ذلك . . . وهكذا .

وكثير من الواغطين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر اليهم قبل ان يتفوهوا وكم من خطيب في مجالس ذكرى مصرع سيد الشهداء عليه السلام يدفع الناس الى البكاء والرفقة بمجرد مشاهدة هبته وسنته قبل ان يتكلم .

## — ٧ —

### الاستدراجات بحسب القول

وهي ايضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للافناع وتكون بصناعة وحيلة . وذلك بان تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده اما برفع صوته او بخفضه او ترجيعه او الاستمرار فيه بسرعة او التأني به او تقطيعه . كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين .

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتسكن من التصرف بنبات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتيسر به الخطيب الناجح . وذلك في أسله موهبة ربانية يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوى ونسب بالتدريب والتعلم كجميع المواهب الشخصية . وليس هناك قواعد عامة مدونة يسكن بها ضبط تغييرات الصوت ونبرات حسب الحاجة ، وإنما معرفة ذلك تتبع نباهة الخطيب في اختياره للتغيرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة



والثمرتين مؤثرة في المستمعين .

ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء . لانه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح في لهجته والقائه . فيبدو نابيا سخيفا . اذ يظهر بظهور المتصنع الفاضل . والسر ان هذا أمر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير .

### - ٨ -

#### الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب . وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه لينسكن قوله فيهم ويتهيئوا للاستغناء اليه : مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسبا لغرضه كالرفقة والرحمة . أو القوة والغضب . أو يضحكهم بكنة غائرة لتفتح نفوسهم للاقبال عليه . ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون باخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم أو الانصاف والعدل أو إيثار الحق . أو يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحية في سبيل بلادهم ، أو نحو ذلك مما يناسب غرضه . وهذا يكون بسدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محبودة لهم أو لآبائهم أو أسلافهم .

وإذا اضطر الى التعريض بخصومه الحاضرين فيظهر بأنهم الاقلية القليلة فيهم . أو يتظاهر بأنه لايعرف بأنهم موجودون في الاجتماع . أو انهم لاقيمة لهم ولا وزن عند الناس .

وليس شيء أقسى للخطيب من التعريض بدم المستمعين أو تحقيرهم أو التهكم بهم أو اخجالهم . فإن خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا . وان كان يأتي بذلك بقصد إثارة الحبة والغيرة فيهم : لأن هذه الامور



— بالعكس — تثير غضبهم عليه وكرهه والاشمزاز من كلامه . ولا تارة الحسنة طرق أخرى غير هذه .

وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط أساسي في التأثير بكلامه . فاذا ذمهم أو تمكهم بهم بعثهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي . وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار المل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما القوا استماعه .

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يسترج بالمستمعين ويهيئ عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء . وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم . وبأنه يحبهم ويحترمهم . لاسيما الخطيب السياسي والقائد في الحرب .

## — ٩ —

### شهادة القول

وهي من الاسام ( النمرة ) التي ليست بصناعة وحيلة . ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقتناع . وهي تحصل اما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبي والامام . او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر . واما بقول الجماهير أو الحاكم أو النظارة . وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بمطاف أو تصديق أو نحوها . واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها .

وهذه الشهادة — على انها من الاعوان — تفيد بنفسها الاقتناع . وقد تكون بنفسها عبودا أو صبح أخذها مقدمة في الحجة الخطابية . وتكون حينئذ من قسم ( المقبولات ) التي قلنا ان الحجة الخطابية قد تتألف منها .

## — ٩٠ —

## شهادة الحال

وهي أيضا من أقسام ( النصر ) التي ليست بصناعة وحيلة ومن أقسام ما يقتضي نفس الاقتناع . وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول .

١ — ما هي بحسب القائل : اما لكونه مشهورا بالفضيلة من الصدق والامانة والمعرفة والتبليغ ، أو معروفا بما يثير احترامه أو الإعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به . كأن يكون معروفا بالبراعة الخطابية أو بالشجاعة النادرة أو بالشراء الكثير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك . وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين ، فكيف اذا كان محبوبا أو موضع الإعجاب أو الثقة . وكلما كبرت سمعة الخطيب وتساكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد أثرا .

واما لكونه تظهر عليه امارات الصدق — وان لم يكن معروفا بانحاء المعرفة السابقة — مثل أن تطلق على وجهه اسارير المرور اذا بشر بخير ، أو علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر ، أو هيئة الجزن اذا حدث عما يحزن . . . . وهكذا .

ولتقايح وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به أو غير مؤمن به . والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع . ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب . وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضى ام اذى . فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغير زنه ، فيؤثر على شعوره بقتضى طبيعة المحاكاة والتقليد .

٢ — ماهي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قوله والعهد (١) أو التحدي كما تحدى نبينا الاكرم (ص) قومه أن يؤتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد واذ عجزوا عن ذلك التجأوا الى الاعتراف بصدقه . ومثل ما تو تحدى الصانع أو الغيب أو فهوها خصه المشارك له في صناعته بأن يأتي بسئل ما يعمل ، ويقول له : ان عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلتي عليك واخضع لقولي .

## — ١١ —

### الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الاشياء استدعى ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما . لئلا يقع الخلط بينهما :  
أما اشتراكهما ففي الموضوع . فان موضوع كل منهما عام غير محدود بنم ومسألة . كما قلنا في الجدل من ٣٨٣ : انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف . والخطابة كذلك ، وما يستثنى هناك يستثنى هنا . ويشتركان أيضا في الغاية . فان غاية كل منهما الغلبة ، ويشتركان في بعض مواد قضائيهما . اذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم .

أما افتراقهما ففي هذه الامور الثلاثة نفسها :

١ — في الموضوع : فان الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين . فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستحسن اذا كان المخاطب بها الخاصة . وان جاز استعمال الاسلوب الجدلي لالزام الخصم وانجازه أو لتعليم المبتدئين . كما انه — على العكس —  
(١) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعها شخصان أو أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها أو يتجاوزها .



لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض الاقتناع .

٢ — في الغاية : فان غاية الجدلي العلية بالزام الخصم وان لم تحصل له حالة القناعة . وغاية الخطابة العلية بالاقتناع .

٣ — في المواد : فقد تقدم في الكلام عن العبود بيان الفرق فيها : اذ قلنا : ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية ، وفي الجدل لاستعمل الا الحقيقية .

وهناك فروق أخرى لا يهنا التعرض لها . وسيأتي في باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك .

## — ١٢ —

### أركان الخطابة .

أركان الخطابة المقومة لها ثلاثة : القائل ( وهو الخطيب ) ، والقول ( وهو الخطاب ) ، والمستمع .

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الأكثر : مخاطب وحاكم ونظارة ، وقد يكون مخاطباً فقط :

١ — ( المخاطب ) . وهو الموجه اليه الخطاب ، وهو الجمهور أو من هو الخصم في المناوضة والمحاورة .

٢ — ( الحاكم ) . وهو الذي يحكم للخطيب أو عليه ، اما لسلطة عامة له في الحكم شرعية أو مدنية . او لسلطة خاصة برضا الطرفين اذ يحكماته ويضعان ثقتهم به ، وان لم تكن له سلطة عامة .

٣ — ( النظارة ) ، وهم المستمعون المتخرجون الذين ليس لهم شأن الا تقوية الخطيب أو توهينه : مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه :



حسبما هو عادة شعبيهم في تأييد الخطباء ، ومثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا ارادوا توهينه .  
والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغربية في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم ( العدول ) او ( المعدلين ) .  
وليس وجود الحاكم والنظارة يلزم في جميع اصناف الخطابة ، بل في خصوص المشاجرات كما سيأتي .

### - ١٣ -

#### اصناف المخاطبات

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية - على الاغلب - اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته ، أو اثبات نفعه أو ضرره . ولكن لا اي شيء كان . بل الشيء الذي له نفع او ضرر للعصوم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم .

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث :

- ١ - ان يكون حاصلًا فعلاً ، فالخطابة فيه تسمى ( مناصرة ) .
  - ٢ - ان يكون غير حاصل فعلاً ولكنه حاصل في الماضي ، فالخطابة فيه تسمى ( مشاجرة ) .
  - ٣ - ان يكون غير حاصل فعلاً أيضاً ولكنه يحصل في المستقبل ، فالخطابة فيه تسمى ( مشاوره ) . وهي اهم الاصناف .
- فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف :

- ١ - ( المناقرات ) المتعلقة بالحاصل فعلاً ، فان قرر الخطيب فضيلته أو نفعه سيبت ( مدحا ) ، وان قرر ضد ذلك سيبت ( ذمًا ) .
- ٢ - ( المشاجرات ) وتسمى ( الخصاميات ) أيضاً ، وهي المتعلقة

بالحاصل سابقا . ولا بد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف إن كان نافعا ، ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان . فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة ( شكرا ) اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره . وانما سميت كذلك لأن تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم . ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة ( شكاية ) أماما عن نفسه أو عن غيره . والمدافع يسمى ( معتذرا ) والمعترف به ( نادما ) .

٣ — ( المشاورات ) المتعلقة بما يقع في المستقبل . ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده . أو عدمه . فإن هذا ليس شأن هذه الصناعة . بل لابد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل ، فتكون الخطابة فيه ترغيبا وتشويقا واذنا في فعله . أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل . فتكون الخطابة فيه تحذيرا وتخويفا ومنعا من فعله .



فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصلية التي تقع للخطيب ، وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون مهدة للوصول اليه ومعينة للاقتناع وتسمى ( التصديرات ) ، مثل ان يمدح شيئا أو شخصاً . فيستقل منه الى المشاورة للتنظيم بما وقع أو لغير ذلك .

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقا في صدر مدائحهم من هذا القبيل ، فان الغرض الاصل هو المدح ، والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصل اليه . وكثيرا ما لا يكون الشاعر عاشقا وانما يشبه به اتباعا لعادة الشعراء . وفي هذا العصر يهود خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف بيان أمور تاريخية أو اخلاقية أو دينية من موعظة ونحوها .

وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم وانفعالاتهم مقدمة  
للفرض الاصلي من ذكر الفاجعة .

## — ١٤ —

### صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل : ان المعول في تأليف صوره غالبا على القياس  
والاستقراء . وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتشليل . وان استعمل  
الاستقراء احيانا .

ولا يجب في القياس وغيره عند استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية  
تأليفه . أي لا يجب ان يكون حافضا لجميع شرائط الاقتاج : بل يكفي ان  
يكون تأليفه منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما . كما لو  
تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين . كما يقال : فلان  
يشفي متأفيا فهو مريض . فحذفت كبراء الموجبة وهي ( كل مريض يشفي  
متأفيا ) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف .

وكذلك قد يستعمل التشليل في الخطابة خاليا من جامع حيث يفيد الظن  
ان هناك جامعا . مثل ان يقال : مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هاربا  
واليوم يمر مسرع آخر من هنا . فهو هارب .

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون امتقضاء لجميع الجزئيات . مثل  
ان يقال : الظالمون قصيرو الاعصار . لان فلان الظالم وفلان وفلان قصيرو  
الاعصار . فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحاق القليل بالاعم الغالب .

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بهاها . فنقول :

١ - ( التثبيت ) . والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ويمكن  
فيه ان يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن . سواء كان قياسا أو



شيثلا .

٢ — ( الضمير ) . والمقصود به التثبيت اذا كان قياسا . والضمير  
بالمصطلح المناطقة في باب القياس كل قياس حذفته منه كبراه . ولما كان  
اللائق في الخطابة ان تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء  
كذب الكبرى من جهة أخرى . سموا كل قياس هنا ( ضميرا ) . لانه دائما  
او غالبا تحذف كبراه .

٣ — ( التفكير ) . وهو الضمير نفسه . ويسمى ( تفكيرا ) باعتبار  
اشتغاله على العدد الاوسط الذي يقتضيه الفكر .

٤ — ( الاعتبار ) . ويقصدون به التثبيت اذا كان شيثلا . فيقولون  
مثلا : « يساعد على هذا الامر الاعتبار » . وهذه الكلمة شائعة الاستعمال  
عند الفقهاء ، وما لحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها .

٥ — ( البرهان ) . وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة . فهو غير  
البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان . فلا تفرق كلمة البرهان في بعض  
الكتب الجدلية والخطابية .

٦ — ( الموضع ) . والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون  
جزءا من التثبيت ، سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للتقدمة . وهو غير  
الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل . ومعنى الموضع هناك يسمى ( نوعا )  
هنا وسيأتي في الباب الثاني . ولا بأس بالبحث عن الضمير والتشليل  
اختصارا هنا :

— ١٥ —

الضمير

للفسر شأن خاص في هذه الصناعة . فان على الخطيب ان يكون  
مستكنا من اخفاء كبراه في اقبيسته او اهبالها . ان باقي الصناعات قد تحذف



الكبرى في اقيمتها ولكن لا حاجة وغرض خاص ، بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى ، أما في الخطابة فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بسا هو خائب لاحد أمور :

١ — اخفاء عدم الصدق الكلي فيها ، مثل ان يقول : « فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب » ، فانه لو صرح بالكبرى وهي « كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم » ربما لا يجدها السامع صادقة صدقا كليا ، وقد ينتبه بسرعة الى كذبها ، اذ قد يعرف شخصا معيناً متسكنا من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس .

٢ — تجنب ان يكون بيانه متعلقا وعاميا معقرا ، فلا يسيل الى الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة ، والمر ان ذكر الكبرى يصيغه بصيغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصفاء الى الجمهور ، بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به .

٣ — تجنب التحويل ، فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه ، والجمهور اذا احسن ان الخطيب يذكر ما لا حاجة الى ذكره أو يأتي بالمكررات بسرعة الى الملل والفجر والاستيغاش منه . وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله ، فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار الملل فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشكوكهم في قوتهم وضجرتهم منه .

وبعد هذا ، فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها بوجب ان يكون خطابه غامضا — فينبغي ان يوردها مهلة حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة ، والا يوردها بمباراة منطقية جافة .

وصناعة الخطابة تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد التفسير أو الغسال  
الكبرى فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه . وهذا ما يحتاج الى  
مران وصناعة وحذق . والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب الملهم  
للسعفة .

## - ١٦ -

## التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٥ : ان الخطابة تعتمد على القياس والتشيل .  
وفي الحقيقة تعتمد على التشيل أكثر . نظرا الى انه اقرب الى إذهان العامة  
وإمكن في نفوسهم . وهو في الخطابة يقع على أنحاء ثلاثة :

١ - أن يكون من أجل اشتراك المسئل به مع المطلوب في معنى عام  
يقن انه العلة للحكم في المسئل به . وهذا النحو هو التشيل المنطقي الذي  
تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثاني .

٢ - أن يكون من أجل التشابه في النسبة فيهما . كما يقال مثلا : كلما  
زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة . كالأرض كلما زاد انخفاضها انحدرت  
اليها المياه الكثيرة بسرعة .

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتشابه في النسبة حقيقة  
وقد يكون بحسب الرأي الواقع ، كقوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة  
ثم لم يعملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا » . أو كقوله تعالى : « مثل الذين  
يتفقون أموالهم في -مبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة  
حبة . . . » .

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداده لأول وهلة : ويعلم عدم  
دعته بالتعقيب . كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة : « هيهات لا يجتمع

الناس في قرن « . والقرن بالتحريك الحبل الذي يقرن به البعيران ، قال ذلك ردا على قول بعض الانتصار : « منا أمير ومنكم أمير » ، بينما أن هذا القائل غرضه أن الأمانة مرة لنا ومرة لكم لا على أن يجتمع أميران في وقت واحد حتى يصح تشبيهه باجتماع اثنين في قرن . على أنه أية استحالة في المثل به . وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد بقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين في آن واحد ، فالاستحالة في المثل نفسه لا في المثل به .

٣ — أن يكون التشليل بحسب الاشتراك بالاسم فقط . وقد ينطلي هذا امره على غير المنتبه المثقف . وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها .

مثاله أن يحسب الخطيب شخصا ويسدحه لأن شخصا آخر محبوب مسدوح له هذا الاسم . أو يتشائم من شخص ويذمه لأن آخر له اسمه معروف بالشر والمساوي .

ويشبه أن يكون من هذا الباب قول الأرجاني :

يزداد دمعي على مقدار بعدهم      تزايد الشهب أثر الشمس في الأفق  
فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الأجبة قياسا على تزايد الشهب  
بنقدار تزايد بعد الشمس في الأفق ، لاشتراك الدموع والشهب بالاسم  
اذ تسمى الدموع بالشهب مجازا ولاشتراك العيب والشمس بالاسم اذ  
تسمى العيب شمسا مجازا .



## المبحث الثاني - الانواع

## - ١ -

## تهديد

تقدم في الفصل ١٤ من الباب الاول : ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت . وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل .

بل ان ما هو بسزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا ( نوعا ) . وهو اي النوع : كل قانون تستنبط منه الموضع أي المقدمات الخطائية .

مثلا يقال لنقل الحكم من الذم الى ثبته ( نوع ) . اذ منه تستخرج المواضع الموصلة الى المطلوب الخطائي . فيقال مثلا : اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءة فأخوه لما كان صديقا فهو يستحق الاحسان . فهذه القضية ( موضع ) وهي من ( نوع ) نقل الحكم من الضد الى ضده .

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار الموضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة - فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه وبعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المواضع ( المقدمات المقنعة ) .

وكل خطيب في أي صنف من اصناف المفاوضات الخطائية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه ، فلذلك اقتضى ان تنبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتنبيه على نفاثرها كما صنعنا في مواضع الجدل ، فنقول :



## — ٢ —

### الانواع المتعلقة بالمنافرات

نقدم في البحث ١٣ معنى ( المنافرات ) انها التي تثبت مدحا أو ذما .  
اما للاتمخاض او للاتياء . باعتبار ما هو حاصل في الحال . فيقرر الخطيب  
فضيلته أو تفعه في المدح أو يقرر ضدّها في الذم . وانما سميت ( منافرات )  
فلان بها يتناظر الناس ويختلفون . وروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه .  
ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل . وانما الفرق من وجهين :  
١ — انه في الخطابة يتفرد الخطيب في ميدانه . وفي الجدل يكون الكلام  
للخصمين سؤالا وجوابا وردا وبدلا .

٢ — ان غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الافعال الحسنة  
والتنفير من الافعال السيئة لا لمجرد المدح والذم . والمجادل ليس غرضه الا  
التغلب على خصمه . وليس همه ان يعمل به أحد أو لا يعمل . وبالاختصار  
غرض الخطيب اقناع الغير بفضل الفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضى  
ذلك . وغرض المجادل ارفع الغير على الاعتراف بذلك .  
ويبين الاسلوبين بون بعيد . فان الاول يتطلب الرفق واللين والاستحواذ  
على مشاعر المخاطب ورضاه . والثاني لا يتطلب ذلك فان غرضه يتم حتى لو  
اعترف الخصم مرغما مقهورا .

اذا عرفت ذلك ، فعلى الخطيب في المنافرات ان يكون مطلعا على أنواع  
جمال الاشياء وقبحها . ولكل شيء جمال وقبح بحسبه : ففي الانسان جماله  
بافضائل وقبحه بالزوايل ، وبأبي الاشياء جمالها بكمال صفاتها اللائقة بها  
وقبحها بنقصها .

ثم الانسان — مثلا — فضيلته ان تكون له ملكة تقتضي فعل الخيرات بسهولة . كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعفة والكرم والمروءة والهمة والحلم واصالة الرأي . وهذه اصول الفضائل . ويتبعها مما يدخل تحتها كالايتار الذي يدخل تحت نوع الكرم ، أو مما يكون سببا لها كالحياء الذي يكون سببا للعفة . أو مما يكون علامة عليها كصبر الامين على تحمل المكارد في سبيل المحافظة على الامانة ، فإن هذا الصبر علامة على العدالة .

واما باقي الاشياء غير الانسان فكما لها بحصول الصفات المطلوبة لمثلها . وقد قلنا لكل شيء جمال وقبح بحسبه ، فكما للدار — مثلا — وجمالها باشتغالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجدة بنائها وملائمة هندستها للذوق العام ، وهكذا . وكما للمدينة — مثلا — وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيتها وسائل الراحة فيها والامن ، وحسن مائها وهوائها وجدة بناء دورها ... وهكذا .

وعلى الخطيب بالاضافة الى ذلك ان يكون قادرا على مدح ما هو قبيح بحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح والثناء ، مثل ان يصور فسق الفاسق بانه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح . ويصور بالاهة الابله أنها بسالة نفس وصفاء سريرة وقلة ميالة بأمور الدنيا واعتباراتها . ويصور متتبع عورات الناس الهزاز الفزاز بانه محب للصراحة أو انه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم . ويصور الحاكم المرتشي بأنه سهل بالرشوة أمور الناس ويقضى حوائجهم ...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور . وكذلك — على العكس —

يسكن تحوير جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقص  
في نظر الجمهور . كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف مثزمت أو رجعي  
خرافي أو وصف الشجاع بأنه مجنون منهور أو وصف الكريم بأنه مسرف  
مفسر . . . وهكذا . والكثير من هذا يحتاج الى حذقة وبعد نظر .

واذ عرفت وجود مقتضيات المدح يسكن ان تعرف بساميتها وجوه  
مقتضيات الذم لانها اضدادها .

### — ٣ —

#### الانواع المتعلقة بالمشاجرات

تقدم معنى المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقا . وذلك لبيان  
« حدث كيف حدث ؟ هل حدث على وجه جميل مسدوح أو على وجه مذموم ؟  
فتكون المشاجرة شكرا أو شكاية أو اعتذارا أو ندما واستغفارا .  
( الشكر ) انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته افسافا أو غير  
اسباب . على حسب ما تقدم من البيان الاجبائي عن محاسن الاشياء وكمالاتها  
في المنافرات ، فلا حاجة الى اعادته .  
وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص ( بالشكاية ) ثم الاعتذار والندم .  
نقول :

لا تصح الشكاية الا من الظلم والجور . وحقيقة الجور : « هو  
الاضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد واردة » .  
والمقصود من ( الشرع ) ما هو أهم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة ،  
والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الالهية والقوانين المدنية والدولية ، وغير  
المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء ، أو آراء أمة بعينها وكان المعتدي  
منها ، أو آراء قطره او عشرينه او نحو ذلك .



فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة ، والباقي هي من المشهورات الخاصة . ومثال الأخيرة ( النهوة ) باصطلاح عرب العراق في العصور الأخيرة : قالها عند غير المتحضرين منهم شريعة غير مكتوبة ، وهي أن للرجل الحق في منع تزوج ابنة عمه من اجنبي ، فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها واذنه عدوه في عرفهم جائرا غاصبا وقد يهدر دمه . وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها قلنا وجورا وان ( الناهي ) هو الجائر الظالم .

ثم ( المخالفة للشرع ) اما أن تقع في المال أو العرض أو النفس . ثم اما أن تكون على شخص أو اشخاص معينين ، أو تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والامة والعشيرة .

وعلى هذا فينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معنى الجور وبواعثه واسبابه ، وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ، ومتى يكون عن ارادة وقصد ، وكيف يكون كذلك . وكل هذه فيها ابحاث واسعة تطلب من المطولات .

واما ( الاعتذار ) فتحقيقه اتصل بما ذكره المتكلم المشتكى ودفع نقالسه . وهو يقع بأحد أمرين :

١ - انكار وقوع الظالم رأسا .

٢ - انكار وقوعه على وجه يكون قلنا وجورا ، فان كثيرا من الافعال اما تقع عدلا حسنة وقلنا قبيحة بالوجود والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه ( بالنهوة ) .

واما ( الندم ) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم . وقد يسمى استغفارا .



وذلك بأن يلتصق العفو عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها • وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها •

#### — ٤ —

#### الانواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم ، والاقلاع عن المساويء والشرور وما يضرهم — فاسب ألا يبحث الا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور ، او ما له مساس باختيارهم وان كان في نفسه خارجا عن اختيارهم •

وهذا الثاني كالارض السبخة — مثلا — فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم ، ولكن يسكن ان يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا ، فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه •

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاور ان يتعرض له •

والانواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسيين :

( القسم الاول ) ما يتعلق بالامور العظام ، وهي اربعة :

١ — ( الامور المالية العامة ) ، من نحو صادرات الدولة ووارداتها ، وما يتعلق في دخل الامة ومصروفاتها • فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها •

٢ — ( الحرب والسلام ) • فالخطيب فيه لا يستغنى عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية واصول تنظيم الجيوش وقيادتها ، مع الاطلاع

على تاريخ الحروب والوقائع ، وسر تشوبها واخسائها ، والوسائل اللازمة للهجوم والدفاع ، وما يتحقق به النصر وما يتسكن به من النجاة من الهزيمة . كما ينبغي ان يكون عارفا بما يثير الغيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائهم . ويشجذ همهم ، ويهون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها . وان يكون عارفا بما يثير في نفوس الاعداء الخوف والرعدة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة . ونحو ذلك مما يسمى في الاصطلاح الجديد ( بحرب الاعصاب ) .

٣ — ( المحافظة على المدن ) . والعلوم التي تخصها ولا يستغنى الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع ، وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعميد طرقها ونظافتها ، ونحو ذلك .

٤ — ( الاجتماعيات العامة ) كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية . ففي المصلحة الدينية — مثلا — ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشرعية المساوية . حافظا لآثارها مطلقا على تأريخها ، ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة .

أما لو كان خطيبا في غاية سياسية أو نحوها ، فينبغي ان يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تاريخ وحوادث وتقلبات . فالسياسي يحتاج الى العلوم السياسية والخبرة بأمورها ، والاخلاقي يحتاج الى علم الاخلاق ، والحاكم والمحامي الى القوانين الشرعية والمدنية .

وعلى الاجمال ان الخطيب في الامور الاجتماعية — لاسيما مراد المحافظة على سنة أو دولة — يلزم فيه ان يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين ، واعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم ، لان موقفه مع الجمهور من أدنى المواقف وصعبها .

بل هذا الباب — باب المشاورة — على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها . فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمهور لانتفاخ الأسباب . وكم شاهدنا وسمعنا رئيس دولة ، أو مرشد قطر ، أو مرجعا دينيا لفرفة . بينما هو في القصة من عظمتها إذا به يهوى بين عشية وضحاها من برجه الرفيع محطسا ، لخطاة صغيرة ارتكبها . أو لامر فعله أو قاله معتقدا فيه الصلاح فاتهمه الجمهور بالخيانة أو الخذل ، أو ظنوا فيما عمله أو رأوه الفساد والضرر .

والجمهور لا صبر له على كتمان رأيه أو تأجيل التعبير عنه الى وقت آخر ، كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والمشاورة ، ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوة تسكته أو السيف يفنيه .

\*\*\*

هذا ، وإن حصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسهه هذا المختصر . وكفى ما أشرنا اليه .

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له — بعد معرفة كل ما يتعلق بفرعه المختص به — ان يكون مطلعاً على علم الاجتماع وعلم النفس . وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقهما ، وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ، ومعرفة تأريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضبة انى تجاربه الشخصية . وأهم من ذلك كله المواهب الشخصية التي أشرنا اليها سابقا ، فانه كم من خطيب موهوب يبرز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع ، اذ يسوقه ذكاؤه وفطرتة الى معرفة ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه ، فيستطيع ان يهيمن عليه ويسخره ببيانه ويسخره بأسلوبه .

\*\*\*



( القسم الثاني ) الرئيسي ما يتعلق بالامور الجزئية

وهي غير محدودة ولا معدودة ، فلذلك لا يسكن ضبطها ، وانما يتبع فيها نباهة الخطيب وقطنته . غير أنها تشترك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال . فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب ان يعرف :

( اولا ) — معنى صلاح الحال ، مثل ان يقال انه في الانسان استجماع الفضائل النفسية والجسدية ، أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة ، أو الحصول على الملذات واشباع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة ... وهكذا ، على حسب اختلاف الآراء والانظار في معنى صلاح حال الانسان .

و ( ثانيا ) — الامور التي بها يتحقق صلاح الحال ، مثل فضيلة النفس بالحكمة والاخلاق ونحوها مما تقدم ، ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجبال واعتدال البنية ، ومثل لمهارة الاصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك .

و ( ثالثا ) — طرق اكتساب هذه الامور واحدة واحدة ، وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها . مثل ان يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا ، وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات ، وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة أو الصناعة ... وهكذا .

و ( رابعا ) — الامور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينات لوسائلها كالسعي واقتناز الفرص والتضحية بكثير من الملذات ، والصدق والامانة . وبمعكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسل وإيثار اللذة واللهو



والبطالة ونحو ذلك .

و ( خامسا ) — ما هو الافضل من الخيرات والانتفع ، وبأي شيء ، تتحقق  
الافضلية ، مثل ان الاعم الشامل افضل مما هو دونه في الشمول ، والدائم  
خير من غير الدائم ، وما هو أكثر نفعا أحسن مما هو اقل ، وما يستتبع نفعا  
آخر انتفع ما لا يستتبع ... وهكذا .

\*\*\*

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة، وهناك أنواع أخرى  
مشاركة يطول الكلام عليها كأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بإمكان  
الامور أضربنا عنها اختصارا .

\*\*\*

## المبحث الثالث - التوابع

- ١ -

تمهيد

تقدم ص ٤١٦ معنى العمود والاعوان ، وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاستدراجات التي هي خارجة عن نفس العمود . وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة .

وهناك وراء اجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومنتمية لها . باعتبار مآلها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب . وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة . فلذلك تسمى ( بالتوابع ) وتسمى أيضا ( التحسينات ) و ( التزيينات ) .

وهي ثلاثة أنواع : (١) ما يتعلق بنفس الالفاظ (٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها (٣) ما يتعلق بالاخذ بالوجود . ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب ، فنقول :

- ٢ -

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق بهيئة اللفظ مفردا كان أو مركبا ، والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها . وأهمها الامور الآتية :

- ١ - ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فإن اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره في نفوس المستمعين .
- ٢ - ان تكون الالفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة ، بأن لا تشمل

- ٢ — مثلاً — على المبالغات الظاهر عليها الكذب .
- ٣ — ألا تكون ركيكة الأسلوب ، ولا متكلفا بها على وجه تخرج عن المحاوراة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور ، بل ينبغي أن يكون أسلوبها معتدلا على نحو ترتفع به عن ركافة الأسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاوراة الخاصة الذي لا ينتفع به الجمهور .
- ٤ — أن تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول ، ولا نقصان مخل .
- ٥ — أن تكون خالية من العشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها . أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه .
- ٦ — أن يتجنب فيها الإبهام والالهام واحتمال أكثر من معنى ، وإن كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري . ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في نبؤاتهم . ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب إلا إذا كان سياسيا حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصريح .
- ٧ — أن تكون معتدلة في الإيجاز والاطناب ، لأن الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل . والحالات تختلف في ذلك ، فقد يكون المستمعون كلهم أو أكثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز ، وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتطويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الأذكياء . وعلى كل حال ، ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع المواقع . وكذلك إيراد الالفاظ المترادفة لا يحسن الاكثار منه .
- ٨ — أن تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة ، ومن التعبيرات التي يشسر منها المستمعون كالالفاظ الفحشية . فلو اضطر إلى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلها الكنايات .

٩ — ان تكون مشتقة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات ، فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحلاوته .

ولكن يجب ان يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس . فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال ويبقى ان يراعى فيها الاقرب الى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع لتكلف به . ويحسن ان تشبهها بالغرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لابد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء .

١٠ — ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع . ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به في الشعر . بل معادلتها على الوجود الآتية ، وهي على انحاء متفاوتة متصاعدة :

أ — ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر ، وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية ، مثل قوله : « بكثرة الصمت تكون الهيبة . وبالتسفة يكثر المواسلون » .

ب — ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو : « العلم وراثه كريمة ، والآداب حلل مجددة » .

ج — ان تكون الكلمات بالاضافة الى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة نحو : « أقوى ما يكون انتصنع في اوائله . وا أقوى ما يكون انطبع في أواخره » .

د — ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعادلة نحو : « طلب العادة افضل الافكار وكسب الفضيلة اتقاع الاعمال » فالافكار تعادل الأعمال في المد .



هـ - ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو : « الصبر على الفقر قناعة ، والصبر على الذل ضراعة » .  
 واحسن الاوزان في الجمل ان تكون متعادلة مثني أو ثلاث ، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا . بل قد لا يستساغ ويكون من التكلف المسقوت .

— ٣ —

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابيا أو غير خطابي لابد ان يتألف من جزئين اساسيين هما الدعوى والدليل عليها . والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقتناع العكس . وهذا امر يرجع تقديره الى نفس المتكلم .

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب — بالاضافة الى دينك الجزئين الاساسيين — ان تشتمل على ثلاثة أمور أخرى : تصدير واقتصاص وخاتمة . ونحن نبينها بالاختصار :

الاول — ( التصدير ) . وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والابذان بالغرض المقصود للخطيب ، والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض . وهو يشبه تنحج المؤذن قبل الشروع ، وترنم المعني في ابتداء الغناء . وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به .

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشعرا بالمقصود وملوحا به ، لانه انما يؤتى به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الغرض المقصود . ولاجل هذا يفتتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلاة على الحسين عليه السلام والتظلم له . ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق

إني المرسل إليه ، وبما قد يشعر بالمراد . كما هو المألوف عند أصحاب الرسائل في العصور المتقدمة .

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب — إذا رأى أن التصدير مما لا بد منه — أن يلاحظ فيه أمرين : —

١ — ألا يفتح خطابه بما ينقر المخاطبين أو يشير سخفهم ، كأن يأتي — مثلا — بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهنئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والجزع . أو يعبر بما يشعر بتعاضبه على المخاطبين ، ونحو ذلك .

٢ — أن يحاول الاختصار جود الامكان بشرط أن يورده بعبارة مفهومة متينة . فإن الإطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتفض عليه الغرض قبل الوصول إلى مطلوبة . إلا إذا كان استدراجه لهم يتوقف على الإطالة ، كما لو أراد أن يذم خصما أو فعلا . أو يثنى على نفسه أو رأيه .

وعلى كل حال أن التصدير بالكلام المكرر المألوف أو إطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكاتب . وهو على العجز أكثر منه دليلا على المقدرة . كما أن الأفضل في الاعتذار أن يترك التصدير أصلا . لأنه قد يشير الظن بأنه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع .

الثاني — ( الاقتصار ) وهو ما يذكر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصة صغيرة تؤيده . فإن القصة من أروع ما يعين على الاقتناع ويقرب الغرض إلى الأذهان . وكانت من أقوى الأدلة عليه لاسيما عند العامة . وأصبحت القصة في العصور الأخيرة أدما وفنا قائما برأسه يستعين بها دعاة الأفكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم . وإن كانت من صنع الخيال . والسر أن في طبيعة الإنسان شهوة الاستماع إلى القصة فيلتذ بها ، وذلك لاشباع

عريضة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه . وقد يعتبرها شاهدا ودليلا باعتبارها تجربة ناجحة .

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاختصاص ينبغي ان يشرع في بيان ما يريد افناع الجمهور به .

الثالث — ( الخاصة ) وهي ان يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوها حسبما هو مألوف . ولا شك ان الخاصة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له . لاسيما في الرسائل والمكاتبات .

#### — ٤ —

#### الاخذ بالوجوه

المقصود بالاخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمر معبرة عن حاله ومؤثرة في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس الفاظه وأحوالها . وتكون بصناعة وحيلة . ولذلك يسمى هذا الأمر تفافا ورياء ، وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة التفاف والرياء .

وهذا الأمر مع فرضه من الأمور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه ، فهو له تعلق بأحدهما فهو لذلك على نوعين :

١ — ما يتعلق بلفظه . والمقصود به ما يخص هيئة أداء اللفظ وكيفية النطق به . فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه بأصوات وفترات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد ان يتظاهر به ، ومناسبة لما يريد ان يحدثه في نفوس المخاطبين من افعالات . وان يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهامه للمخاطبين : فيرفع صوته عند



موضع الشدة والغضب مثلاً ويخفضه عند موضع اللين . ويسرع به مرة ويتأني أخرى . وينغمه مجزئة مرة ومفرحة أخرى . . . وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد .

وقد قلنا سابقاً في الاستدراجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة . بل هي تنشأ من موهبة يسبحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة .

وعلى كل حال ينبغي ان يكون اللقاء معبراً عما يجيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتكلفها ، ومعبراً عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين . كما ينبغي ان يكون معبراً أيضاً عن مقاصده وأغراضه الكلامية . فان جملة واحدة قد تلقى بلهجة استفهام وقد تلقى نفسها بلهجة خبر من دون أحداث أي تغيير في نفس الالفاظ ، والفرق يحصل بالنسبة واللهجة .

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبر بلهجائه ونفساته وفيراته شرط اساس لنجاح الخطيب ، اذ بذلك يستطيع ان يسترجع بأرواح المستمعين ويبادلهم العواطف ويجذبهم اليه . والقاء الكلام الجامد لا يشير أفعالاتهم ولا تنفتح له قلوبهم ولا عقولهم . بل يكون على العكس مثلاً مزعجاً .

٢ — ما يتعلق بالخطيب . وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وعيسته ومنظره الخارجي ليكون قوله مقبولاً . وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدراجات . وهو على وجهين قولياً وفعلياً : —

أما القولى فمثل الثناء عليه أو على رأيه وإظهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله .

وأما الفعلى فمثل الصعود على مرتفع كالمنبر فان مشاهدة الخطيب لها



أكبر الأثر في الأصغاء إليه وملاحقة تسلسل كلامه والانتطباع بأفكاره وانفعالاته النفسية . ومثل الظهور بمنظار جذاب ولباس مقبول لمثله فإن لذلك أيضا أثره البالغ في نفوس المخاطبين . ومثل الإشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقاطيع الوجه وملاحمه . فإن كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد إذا أحسن الخضيب أن يضعها في مواضعها . وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا إليه في الاستدراجات .  
والعوام أطوع إلى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقي . ولهذا السبب تجد أن المترحم المتقشف يسيطر على نفوسهم وإن كان قاسدا العقيدة أو غير مرضى القول أو سيء التصرفات .

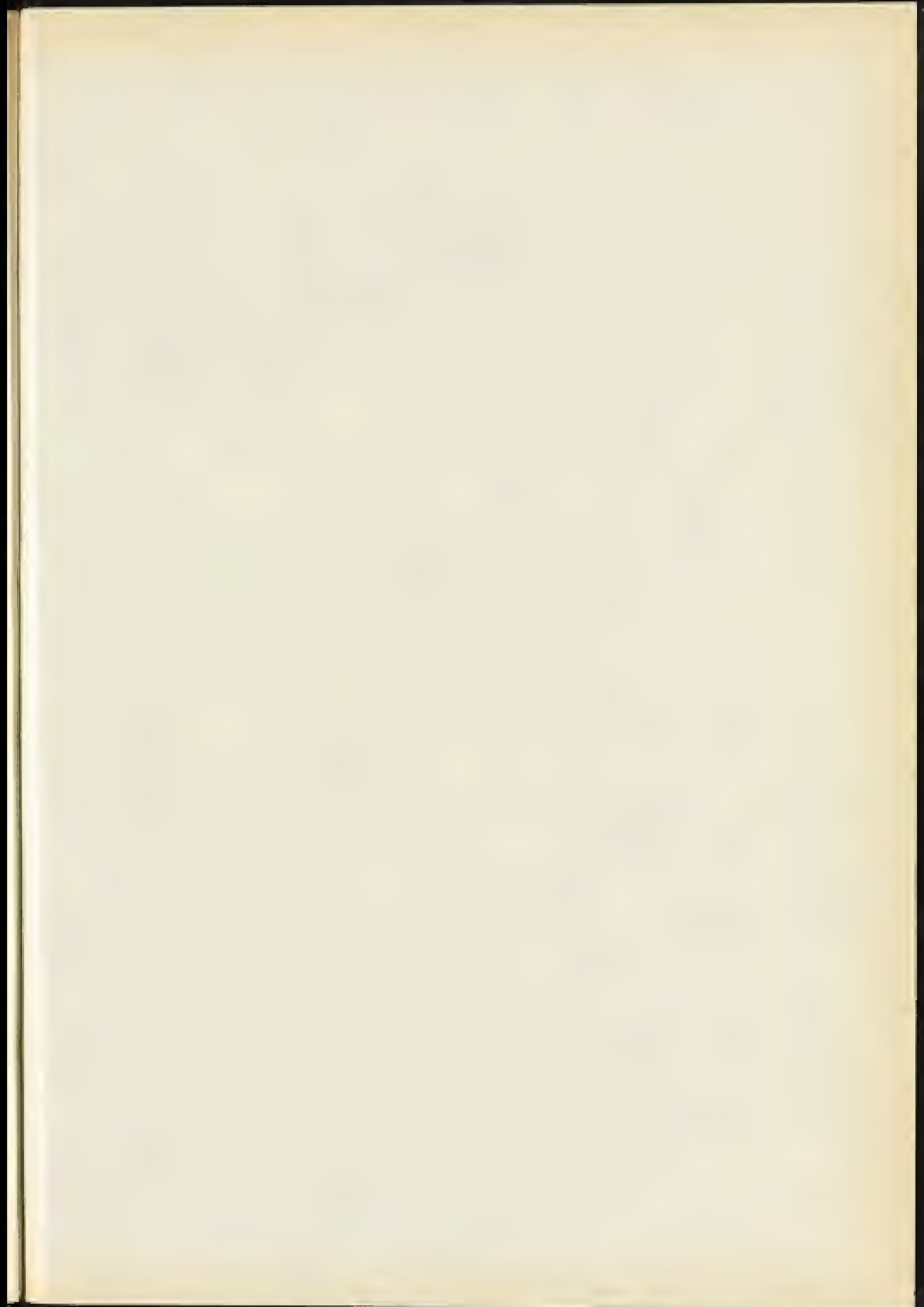


ثم انه ينبغي أن يجعل من باب الأخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو (الشعر) . فانه - كسيميائي - أكد في التأثير على العواطف والمكن في القلوب . فلا ينبغي أن تقوت الخطيب الاستعانة بالشعر . فيسرج به كلامه ويلطف به خطابه . لاسيما الامثال والحكم منه . ولا سيما ما كان مشهورا لشعراء معروفين .

وسيميائي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر :

الفصل الرابع

صناعة الشعر



## تمهيد :

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها . والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها : من سرور وابتهاج . أو حزن وتألم . أو اقدام وشجاعة . أو غضب وحقد . أو خوف وجبن . أو تهويل امر وتعظيمه . أو تحقير شيء وتوهينه . أو نحو ذلك من افعالات النفس .

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في افعالات النفوس ومشاعرها ان يكون فيه تخيل وتصوير . اذ للتخيل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل : ان قدماء المناطق من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط . ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية . أما العرب — وتبعثهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك — فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين . واعتبروا أيضا القافية على ما هي معروفة في علم القافية . وإن اختلفت هذه الامم في خصوصياتهما . اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسونه شعرا وإن اشتمل على القضايا المخيلات .

ولكن الذي صرح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر . حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم .

وهكذا يجب ان يكون . فان للوزن اعظم الاثر في التخيل وافعال النفس . لان فيه من النغمة والموسيقى ما يلهب الشعور ويحفزه . وما قبة الموسيقى الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم . بل القافية كالوزن في ذلك



وان جاءت بعده في الدرجة .

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفى يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المنشور ، سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفا عند العرب وشبههم وتربى لديهم ذوق ثان غير طبيعي ، أم — على الاصح — كان بسبب تأثير النفس بالوزن والقافية بالعزيزة كتأثيرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق . والعادة ليس شأنها أن تخلق الفرائز والاذواق ، بل تقويه وتثبتها وتنميتها .

بل حتى الكلام المنشور المقفى والمزدوج المعادلة جملة بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس ويهزها ، كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة ص ٤٤٤ نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متكلفا به — على النحو الذي ألفته القرون الاسلامية الاخيرة — افقدت الكلام رونقه وتأثيره .

وعلى هذا ، فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته ، لا من محسناته وتوابعه ، ما دام المنطقي انما يهسه من الشعر هو التخيل . وكل ما كان أقوى تأثيرا وتصويرا كان أدخل في غرضه . ويصح — على هذا — ان يعد الوزن والقافية من قبيل ( الاعوان ) نظير التي ذكرناها في الخطابة . أما ( العمود ) فهو نفس القضايا المخيلات ، فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان فكذلك الشعر .

نعم ان الكلام المنظوم المقفى اذا لم يشتغل على التصوير والتخيل لا يعد من الشعر عند المناطقة ، فلا ينبغي ان يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التاريخية المجردة مثلا شعرا وان كان شبيها به صورة . وقد يسمى شعرا عند العرب أو بالاصح عند المستعربين .

ومما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية

فلا تقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما ، على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية بل كل ما له تفاعيل لها جرس وإيقاع في النفس — ولو مثل « البنود » وما له قوافي مكررة مثل ( الموشحات والرابعيات ) بـ فإنه يدخل في عداد الشعر .

أما ( الشعر المنشور ) المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضا . ولكنه بالمعنى المطابق الذي قيل عنه انه مصطلح منطقة اليونان ، فقد فقد ركنًا من أركانه وجزأ من أجزائه .

والانصاف ان اهبال الوزن والقافية يضعف القيسة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخيلي في النفوس ، وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضاياه تخيلية .

#### تعريف الشعر :

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغي ان نعرف الشعر بما يأتي :  
( انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة .  
وقلنا : ( متساوية ) ، لان مجرد الوزن من دون تساوي بين الأبيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره .  
فتكرار الوزن على تعميمات متساوية هو الذي له الاثر في انفعال النفوس .

#### فائدته :

ان للشعر نفعا كبيرا في حياتنا الاجتماعية ، وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها ، لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها ، في المسائل العامة : من دينية أو سياسية أو اجتماعية ، أو في الامور الشخصية الفردية ، ويسكن تلخيص أهم فوائده في الامور الآتية :

- ١ — إثارة حماس الجند في الحروب .
- ٢ — إثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية أو سياسية ، أو إثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة فكرية أو اقتصادية .
- ٣ — تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء .
- ٤ — هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور ، كما في مجالس الغناء .
- ٥ — اهلاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم ، كما في مجالس العزاء .
- ٦ — اهلاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية ، كالتشبيب والغزل .
- ٧ — الاتعاض عن فعل المنكرات وإخماد الشهوات ، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات ، كالحكم والمواظب والآداب .

#### السبب في تأثيره على النفوس :

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين : ( الاول ) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات . و ( الثاني ) باذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا ؟

والجواب على السؤال الاول ان نقول :

ان الشعر قوامه التخيل ، والتخييل — من البديهي — انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس ، لان التخيل اساس التصوير والمحاكاة والتشثيل لما يراد من التعبير عن معنى . والتصوير له من الوقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع باداء معناه مجردا عن تصويره ، فان الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تشيله بالصورة أو بحكاياته بشيء آخر يشله . اذ التصوير والتشثيل يثير في النفس التعجب والتخييل فتلتذ به وترتاح له . وليس لواقع الحوادث المصورة والممثلة قبل تصويرها وتشيلها



ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدها الانسان .  
 واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد أو حركة  
 أو نحو ذلك فانه يشير اعجابنا ولذتنا اوضحكنا ، مع انه لا يحصل ذلك الاثر  
 النفسي ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحاكين في واقعهم . وما سر ذلك الا  
 التخيل والتصوير في المحاكاة .

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقا معبرا كان أبلغ أثرا في النفس .  
 ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس . وهو سر نجاحها  
 واقبال الجمهور عليها . لدقة تعبيرها وبراعة تشيلها عن دقائق الاشياء التي  
 يراد حكايتها .

والخلاصة ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب ، لانه بتصويره  
 بغير الاعجاب والاستعراب والتخيل ، فتلشد به النفس وتتأثر به حسبما  
 يقتضيه من التأثير . ولذا قالوا : ان الشاعر كالمصور الفنان الذي يرسم  
 برشته الصور المعبرة .

وحق ان نقول حينئذ : ان الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه  
 تصوير المعاني المراد التعبير عنها . ليكون مؤثرا في مشاعر الناس ، ولكنه  
 تصوير بالالفاظ .

### بماذا يكون الشعر شعرا :

اذا عرفت ما تقدم قلنعد الى السؤال الثاني . فنقول : بماذا يكون  
 الشعر شعرا أي مخيلا ؟ والجواب : ان التصوير في الشعر كما ألمعنا اليه  
 في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء :

١ — ( الوزن ) . فان لكل وزن شأفا في التعبير عن حال من أحوال  
 النفس ومحاكاته له . ولهذا السبب يوجب انفعالا في النفس ، فمثلا بعض



الأوزان يوجب الطيش والخفة ، وبعضها يقتضي الوقار والهدوء ، وبعضها يناسب الحزن والشجى ، وبعضها يتناسب الفرح والسرور .  
فالوزن — على كل حال — بحسب ما له من إيقاعات موسيقية يثير التخيل واللذة في النفوس . وهذا أمر غريزي في الإنسان . وإذا أدى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر إيقاعا وأشد تأثيرا في النفس ، لاسيما أن لكل نغمة صوتية أيضا تعبيرا عن حال : فالنغمة الغليظة — مثلا — تعبر عن الغضب ، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق ، والنغمة الشجية عن الحزن . فإذا انضمت النغمة إلى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخيل ، ولذلك تجد الاختلاف الكثير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن . وباختلاف طرق الألحان وطرق الانشاد ، حتى قد يبلغ إلى درجة النشوة والظرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة .

٢ — المسوع من القول يعني الألفاظ نفسها ، فإن لكل حرف أيضا نغمة وتعبيرا عن حال ، كما أن أراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها . فهناك — مثلا — ألفاظ عذبة رقيقة ، وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع ، وألفاظ متوسطة .

ثم إن اللفظ المسوع أيضا تأثيرا في التخيل إما من جهة جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً ، أو من جهة حيلة تركيبه ، كما في أنواع البديع المذكورة في علمه . وكالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان .

٣ — نفس الكلام المخيل ، أي معاني الكلام المفيدة للتخيل ، وهي القضايا المخيلات التي هي العدة في قوام الشعر ومادته التي يتألف منها . وإذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً ، وحق أن يسمى

( الشعر التام ) • وبها يتفاضل الشعراء وتسمى قيمته الى أعلى المراتب أو تهبط الى الحضيض • وبها تختلف رتب الشعراء وتعلو وتنزل درجاتهم : فشاعر يجري ولا يجري معه فيستطيع ان ينصرف في النفوس ، حتى يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير ، وشاعر لا يستحق الا ان تصفه وتحقره ، حتى يسكاد يكون اضحوكة للمستهزئين ، وبينهما درجات لا تحصى •

#### الكذب اعذبه :

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية قولهم : « الشعر اكذبه اعذبه » وقد استخف بعض الادباء المحدثين بهذا القول ، ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستلحا . مضافا الى ان القيمة للشعر انما هي بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير لواقع شيء • وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا • غير ان مثل هذا الاخبار — كما تقدم — ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا ، وانما الشعر بالتصوير والتخييل • ولكن يجب ان نفهم ان تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقعة بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تشيله • ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتذاذ المطلوب •

وتارة أخرى ، يكون بصورة تخيلية — على ما توضحه فيما بعد — بأن تكون كالرئوس التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبيح . مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها ، أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بلامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره أو

نحو ذلك .

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ، ومن جهة أخرى كاذب ، ولكنه في عين كونه كاذبا هو صادق . وهذا من العجيب . ولكن معناه ان المراد الجدي — أي المقصود ببيان واقعا وجدا — من هذا التخييل صادق . في حين ان نفس التخييل الذي ينبغي ان نسيه المراد الاستعمالي كاذب . ولينضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية . فان المصور قد ينفق على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور ، وهي مراد استعمالي كاذب . أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا ، لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا . فاذن . انما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي .

وكذلك نقول في الشعر . ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخييل بالمبالغات ، كالمبالغة بالمدح أو الذم أو التحسين أو التقييح ، والمبالغة ليست كذبا في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي . وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جديا يراد الاخبار عنه حقيقة .

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعرة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخصر . فان أريد به الاخبار حقيقة وجدا عن ان الخصر دقيق كالشعرة أي أن المراد الجدي هو ذلك ، فهو كذب بامل وسخيف ، وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخييل . فلا يعد شعرا . ولكن في الحقيقة ان المراد الجدي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه في دقته يتجاوز الحد المألوف



في الناس ، وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لأن الواقع يخالف المراد الجدي . اما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشعرة فهو كاذب . ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية .

وبمثل هذا يكون التعبير تخيلا مستغربا وصورة خيالية قد تشبه المحال .  
فنجلب الانتباه وتثير الانفعال لقرابتها .

وكما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثرا في التذاذ النفس واعجابها . ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقا في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة وهذا معنى ( الكذبة العذبة ) لا كما فتنه بعض من لا قدم له ثابتة في المعرفة . على ان التخيل وان كان كاذبا حقيقة أي في مراده الجدي أيضا فانه يأخذ أثره من النفس : كما ستوضحه في البحث الآتي :

#### القضايا المخيلات وتأثيرها :

ونزيد على ما تقدم فنقول :

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها ، بل حتى لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها ، لانه ما دام ان القصد منها هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة . اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها .

والجمهور والنفوس غير المهذبة تتأثر بالمخيلات أكثر من تأثرها بالحقائق العلمية ، لان الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفي أكثر من أن يكون متبصرا . وهو اذوع للتخيل من الاقتناع .

الا ترى ان الكلام المخيل الشعري قد يحجب أمرا مبعوضا للنفس :



وقد يبغض شيئا محبوبا لها . واعتبر ذلك في استئزاز بعض الناس من أكلة  
تذيئة قد أقبل على أكلها فقليل له : أنه وقع فيها بعض ما تعافه النفس  
كالخنفاء مثلا . أو شبهت له ببعض المهنوعات . فإن الخيال حينئذ قد  
تسكن منه فيعافها حتى لو علم بكذب ما قيل .

ولا تنس القصة المشهورة للملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديسه  
الربيع وقد كان يأكل معه فجاءه ليبد الشاعر وهو غلام ومع قومه للانتقام من  
الربيع في قصة مشهورة في مجامع الأمثال : فقال ليبد مخاطبا للنعمان :

مهلا آيت اللعن لا تأكل معه      إن استه من برص ملبسه

وإنه يدخل فيها أصبه      يدخلها حتى يوارى أشبعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتكر لنديسه هذا ، وأبى أن يستكشف  
مصدق هذا القول فيه ، بالرغم على الحاحه ، وقال له ما ذهب مثلا من آيات :  
قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا      فما اعتذارك من قول إذا قيل

واعتبر ذلك أيضا في تصوير الإنسان بهذه الصورة اللفظية البشعة  
( أوله لطفة مذرة ، وآخره جيفة قدرة . وهو ما بين ذلك يحمل العذرة ) ،  
فإن هذه صورة حقيقية للإنسان ولكنها ليست كل ما له من صور ، والنفس  
تعي كل حال معاشتها التي ينبغي أن يعجب بها ، لأميتها من صاحبها ، وأعجاب  
المرء بنفسه وحبها لها أسامى حياته كلها . ولكن مثل ذلك التصوير البشع  
يأخذ من النفس أثره من التنفر والاستئزاز . حتى لو كان أبعد شيء في  
التأثير في التصديق والاعتقاد بخقارة النفس . وسبب هذا التأثير النفسي هو  
التخيل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من إعجابه بنفسه . وهذا  
هو المقصود من مثل هذه الكلمة .

واعتبر أيضا بالشعر العربي : فكلم رفع وضيعا أو وضع رفيعا ، وكلم

انار الحروب واورى الاحقاد . وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين .  
ورب بيت صارسية لعشيرة وآخر حمار مفخرة لقوم . على ان كل ذلك لم  
يغير واقعا ولا اعتقادا . ومرد ذلك كله الى الافعالات النفسية وحدها . وقد  
لما إنها اعظم تأثيرا على الجمهور الذي هو عاطفي بطبعه وعلى الافراد غير  
المهذبة التي تغلب عليها العاطفة أكثر من البصر .

والخلاصة : ان التصوير والتخييل مؤثر في النفس وان كان كاذبا بل  
— وقد سبق — كلما كانت الصورة أبعد واغرب كانت ابلغ اثرا في اعجاب  
النفس والتذاذها . واحسن مثال لذلك قصص ألف ليلة وليلة . وكليلا  
ودمنة . والقصص في الانب الحديث .

والسبب الحقيقي لافعال النفس بالقضايا المخيلات الاستغراب الذي  
يحصل لها بتخييلها ، على ما اشرنا اليه فيما تقدم .

ألا ترى ان المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ اثرها في النفس  
من ناحية اللذة والانبساط أكثر مما لو تكررت وألفت الأذان سماعها . بل  
قد تفقد مزيتها وتصبح تافهة باعثة لانهتزاز النفس لها . بل قد يؤثر تكرارها  
المأل والأشسزاز .

واذا قيل في بعض الشعر انه « هو المسك ما كررته يتضوع » فهو  
من مبالغات الشعراء . واذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين : ( الاول )  
ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا يتضح لأول مرة أولا يستل للنفس  
جهدا . فاذا تكررت قراءته استسرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجلى  
فتجدد قيسه بنظر المستمع . ( الثاني ) ان عذوبة اللفظ وجزائه لا تفقد  
مزيتها بالتكرار وليست كالتخييل .

### هل هناك قاعدة للقضايا الخيالات ؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة أمور : الوزن والالفاظ والمعاني المخيلة ، فلا بد لمن يريد أن يتفنن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور ، فنقول :

أما ( الوزن والالفاظ ) فلها قواعد مضبوطة في فنون معروفة يسكن الرجوع اليها . وليس في علم المنطق موضع ذكرها ، لان المنطق انما يهتد النظر في الشعر من ناحية تخیلية فقط .

وأما ( الوزن ) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى . ومن ناحية استعماله وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض .

وأما ( الالفاظ ) فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبدیع . وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون اما بالسليقة أو بالتعلم والممارسة . مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ وقصاحته ، ويفرق بين الالفاظ من ناحية عدوتها وسلاستها . والناس تنفاوت تفاوتاً عظيماً في أذواقها . وان كان لكل امة ولكل أهل لغة ذوق عام مشترك . وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصفله .

أما ( القضايا الخيالات ) فليس لها قاعدة مضبوطة يسكن تحريرها والرجوع اليها . لانها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمفنونات يسكن حصرها وبيان أنواعها . اذ القضايا الخيالات — كما سبق — كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيراً في التخیيل والتذاذ النفس . وقد سبق أيضاً بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا .

وعليه فالقضايا الخيالات لا يسكن حصرها في قواعد مضبوطة ، بل الشعراء في كل واحد يهيئون « . وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم .



## من أين تتولد ملكة الشعر ؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل أمة • بل لا نجد من كل أمة من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فيتبع فيه ويشكك من الإبداع والاختراع إلا النادر القليل وفي فترات متباعدة قد تبلغ القرون • ومن العجيب أن هذه الملكة — على ما بها من الختلاف في الشعراء قوة وضعفاً — لا تتوارد في أكثر الناس • وإن شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلبه •

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهب تعالى التي يختص بها بعض عباده • كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التشيل ... وما إلى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها •

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابغ البشر • وقد وجدنا العرب كيف كانت تعز بشعرائها • فإذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الأخرى • ولو كان يسكن أكثر الناس من أن يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدوه نبوغاً •

غير أن هذه الموهبة — كسائر المواهب الأخرى — تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها • فإذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتدريب تنمو وتستمر في النمو : حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤتي أكلها كل حين • ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالامر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه • وقد تذوى وتموت المواهب في كثير من النفوس إذا أهملت في السن المبكر لصاحبها •

## صلة الشعر بالعقل الباطن :

والحق أن الشاعر البارع — كالخطيب البارع — يستمد في إبداعه من



عقله الباطن اللاشعوري ، فيتدفق الشعر على لسانه كالإلهام من حيث يدري ولا يدري ، على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية .

وليس الشعر والخطابة كمائر الصناعات الأخرى التي يدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائبا . وإلى هذا أشار حجار العبدى ، لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم ؟ فقال : شيء يخلج في صدورنا فنقذفه الستنا كما يتذف البحر الدرر . وهذه لقطة بارعة من هذا الاعرابي ادركها بفطرتة وصورها على طبع مسجته .

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يواتيه الشعر ، وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه . قال الفرزدق (١) : « قد يأتى عليّ الحين وقلع ضرر عندي أهون من قول بيت شعر » .

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيء فكري . والشعراء وحدهم يعرفون مسدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم .

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراؤهم خاصة ان لكل شاعر شيطانا أو جنيا يلقي عليه الشعر . والغريب أن بعضهم تخيله شخصا يمثل له وأسماء باسم مخصوص . وكل ذلك لأنهم رأوا من أنفسهم ان الشعر يواتيهم على الأكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن .

وعلى كل حال فإن قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج — كما تقدم — من حد القوة الى حد الفعلية اعتباطا من دون سابق تبيين

(١) راجع العقد الفريد الجزء ٣ ص ١٢١ .

وممارسة للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نقله مرة بعد أخرى . وقد أوصى بعض الشعراء ناشئا ليتعلم الشعر أن يحفظ قسما كبيرا من المختار منه ؛ ثم يتناساه مدة طويلة ؛ ثم يخرج الى الحدائق الغناء . ليستلهمه . وكذلك فعل ذلك الناشئ . فصار شاعرا كبيرا .

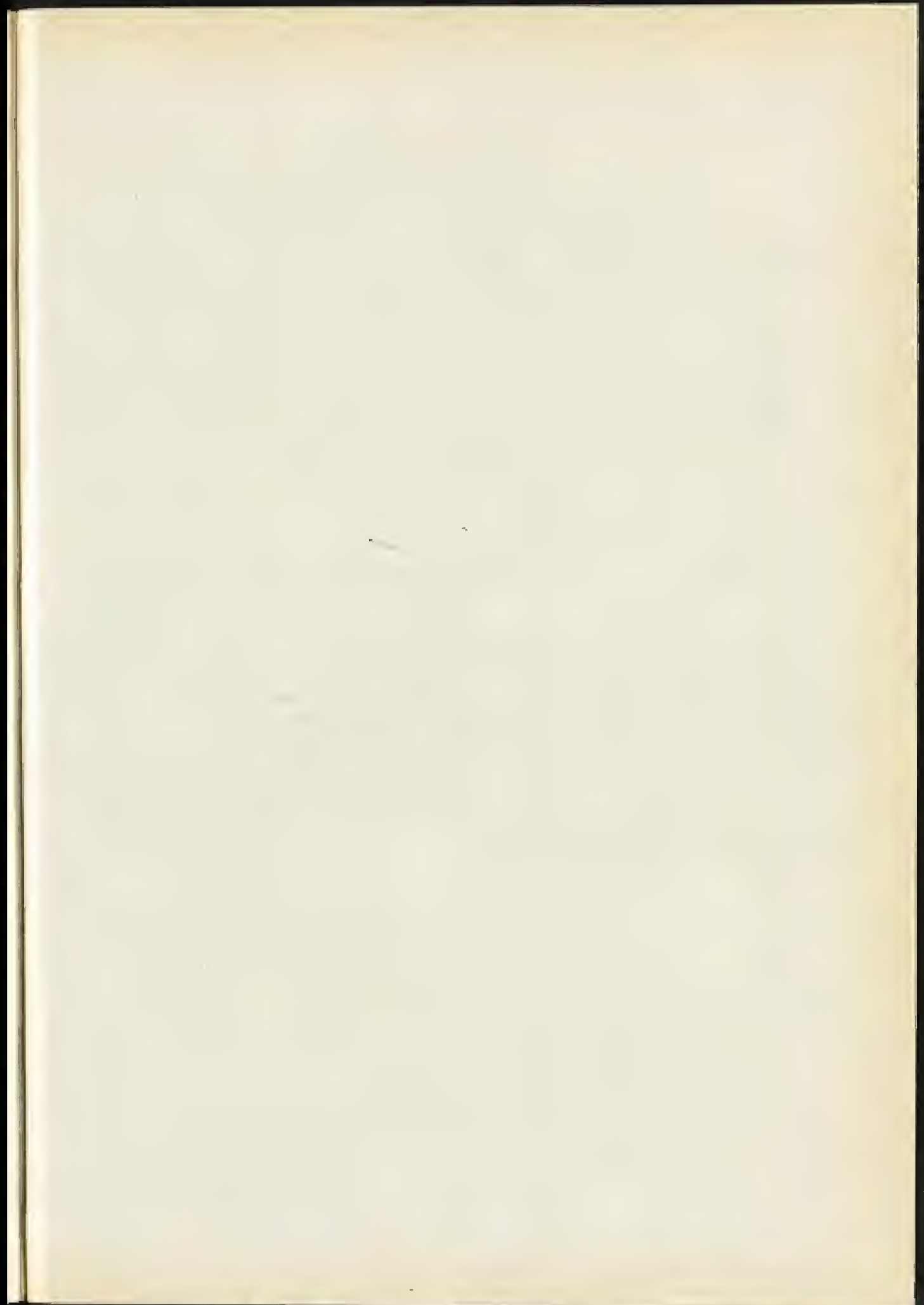
ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته ؛ ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن ؛ لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانشراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وافتتاح المجرى النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور ؛ أو بالأصح إحدى ساعات اتحاد المنطقتين . بل هي من أفضل تلك الساعات . وما أعز افتتاح هذا المجرى على الانسان الاعلى من خلق ملهما فيؤاقيه بلا اختيار .



الفصل الخامس

صناعة المغالطة





وفيها ثلاثة مباحث : المقدمات : واجزاء الصناعة الذاتية : واجزاء  
الصناعة العرضية .

## المبحث الاول - المقدمات

- ١ -

معنى المقالة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضا لوضع من الاوضاع يسمى باصطلاح  
المنطقيين ( تبكيثا ) <sup>(١)</sup> . باعتبار انه تبكيث لصاحب ذلك الوضع .  
فاذا كانت مواده من اليقينيات قيل له ( تبكيث برهاني ) .  
واذا كانت من المشهورات والمسلمات قيل له ( تبكيث جدلي ) .  
واذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلمات ، او  
كانت منها ولكن لم تكن سورة القياس صحيحة على حسب قوانينه - فلا بد  
ان يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين او شبيها بالمشهور مادة او  
هيئة . فيلتبس امره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم  
لقصور فيه او غفلة ، والا فلا يستحق ان يسمى قياسا .  
وعلى هذا ، فهو ان كان شبيها بالبرهان يسمى ( سفسطائيا ) ، وسنأمله  
( سفسطة ) .

وان كان شبيها بالجدل يسمى ( مشاغبيا ) وسنأمله ( مشاغبة ) .  
وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين : اما الغلط  
حقيقة من القاييس ، واما تعدد تغليب الغير وإيقاعه في الغلط مع اقتباهه إلى  
(١) التبكيث لغة : التعنيف والتفريع اما بالسوط او السيف . وسنعمل  
في التعنيف بالكلام مجازا .

الغلط • وعلى كل منهما يقال له ( مغالط ) ، وقياسه ( مغالطة ) ، باعتبار أنه في كلا الحالتين يكون ناقضا لوضع ما •

وعلى هذا قد ( المغالطة ) التي نعنيها هنا تشمل القسرين : الغلط وتعتمد التغليط • ومن أجل ذلك الاعتبار ( أي اعتبار نقضه لوضع ما ) قيل له ( تبكييت مغالطي ) ، وإن كان في الحقيقة تضليلا لا تبكييتا ، كما قد يقال له بحسب غرض آخر ( امتحان أو عناد ) كما سيأتي •

\*\*\*

ونعلم أن سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصحح جعله قياسا هو رواجها على العقول • وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور • ولا تروج على العقول فيشبه عليها الحال لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه ، فيخلط ذهن بين التشابهين ويجعل الحكم الخاص بأحدهما للآخر ، من غير أن يشعر بذلك ، سواء كان قلة التمييز والخطأ من قبل نفس القاييس أو من قبل المخاطب إذ يروج عليه ذلك •

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمساوية بينهما فيشبهه عليه ، فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما • مثلا ، لو أن أحدا تشل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له ، وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر ، فلا محالة يعطي للمعنى الذي تشله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر ، فيغلط • وقد يعتمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي التمييز •

والخلاصة : أنه لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة •

ومن سوء الحظ أن البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات،

بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه انسان — ولو قليلا —  
الا من خسه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس  
كالنقطة في البحر الخضم . ( ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات ) .

## — ٢ —

### اغراض المغالطة

و ( المغالطة ) بمعنى تعدد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة  
محمودة ، مثل اختباره وامتحان معرفته ، فتسمى ( امتحانا ) ، أو مدافعته  
وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله ، فتسمى ( عنادا ) .  
وقد تقع عن غرض فاسد ، مثل الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر في حبهما ،  
ومثل طلب التفوق على غيره .

والذي يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من  
الناحية العلمية ، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص . واذ  
يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة  
الحقيقية يلتجئ الى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه .

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق  
التكبر والتعظيم ، أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالطعن في الناس وغيتهم .  
ولذلك يلتجئ هذا الانسان — الذي فيه مركب النقص — الى أن  
يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم ، ليظهر أمام الناس  
بمظهر العالم القدير ، فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها ،  
لتكون له ملكة ذلك والقدرة على المصاولة الخادعة . ولم يدر — هذا  
المسكين — ان الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالاتجاء الى التكبر ونقد الناس



تعبير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه — خداعا لنفسه —  
ان يستتر على نقصه ويظهر بالكسال .  
اغادنا الله تعالى من الابطال والاحاييل . وهذا الصراط المستقيم .

### — ٣ —

#### فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل  
العلم ، وذلك من ناحيتين :  
١ — انه بها قد يتسكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ  
نفسه من الباطل ، لانه اذا عرف مواقع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق الى  
الهرب من الغلط والاشتباه .

٢ — انه بها قد يتسكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم .  
وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفايدة الطيب في  
تعليمه للسموم وخواصها ، فانه يتسكن بذلك من الاحتراز منها ، ويستطيع  
أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها .

ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى ، وهي أن يقدر بها على مغالطة المغالط  
ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم ، كما قيل في المثل المشهور : « ان  
الحديد بالحديد يفلح » <sup>(١)</sup> .

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قبحه رأسه بالمغالطات والخلافات ،  
فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يريح عنه الزبد الطافح  
على الماء من رواسب غلطات الماضين ، بعرفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام .  
ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غنى عن معرفة مواضع

(١) الفلح بفتحين : الشق ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الأرض .

الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة ، فان لهم بسواهم الشخصية الكفاية وان كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم .

— ٤ —

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدودا بشيء خاص ، بل تتناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل : فموضوعاتها بازاء موضوعاتها ، ومسائلها بازاء مسائلها ، بل ان مبادئها بازاء مبادئها ، أي ان مبادئها مشابهة لمبادئها .

غير أن هاتين الصناعتين حقيقتان : وهذه صورية ظاهرية ، لان المشابهة بحسب الرواج والظاهر ، كما قلنا سابقا ، من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني .

ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهميات على ما بيناه في مقدمة الصناعات ، والوهميات من وجه داخلية في المشبهات ، باعتبار التزامها فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات .

— ٥ —

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزاءان كالجزئين في صناعة الخطابة : ( احدهما ) كالعمود في الخطابة ، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة ، وهي نفس التبيكيت . ونسبها : ( اجزاء الصناعة الذاتية ) .

( ثانيهما ) كالاعوان في الخطابة ، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض ، وهي الامور الخارجة عن التبيكيت ، كالتشنيع على المخاطب وتشويش افكاره

بالخجاله والاستهزاء به ، ونحو ذلك مما سيأتي . ولنسبها : ( اجزاء الصناعة العرضية ) .

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الاجزاء الذاتية والمبحث الثالث في الاجزاء العرضية :

\*\*\*

## المبحث الثاني

### اجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد :

أعلم ان الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياسي المغالطي ، اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات ، أو من جهة صورته وهي التأليف بينها ، أو من الجهتين معا . ثم ان هناك غلطا يقع في القضايا وان لم تؤلف قياسا .

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع :

١ - من جهة كذبها في نفسها وقد البست بالصادقة ، أو شاعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة .

٢ - من جهة انها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم انه غيرها ، فتكون مصادرة على المطلوب .

٣ - من جهة انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها اعرف .  
ثم ان النوع الاول ( وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة أو المشهورة ) اهم الانواع واكثر ما تقع المغالطات من جهته . وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى .  
فهذه جملة أنواع الغلط .

ثم يسكن ارجاع الانواع الاخرى حنى الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعنى . فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسيين :

١ - المغالطات اللفظية

٢ - المغالطات المعنوية

( فنعقد هنا في بحثين )



## - ١ -

## المغالطات اللفظية

- ان اللفظ من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب : (الاول)
- ما في اللفظ المفرد • وهو على ثلاثة أنواع :
- ١ — ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين أكثر من معنى •  
ويسمى ( اشتراك الاسم ) •
- ٢ — ما يكون في حال اللفظ وهيته في نفسه • وذلك للاشتباه بسبب اتحاد شكله •
- ٣ — ما يكون في حال اللفظ وهيته • ولكن بسبب أمور خارجة عنه عارضة عليه • وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الاعراب والاعجام •
- ( الثاني ) — ما في اللفظ المركب • وهو على ثلاثة أنواع أيضا :
- ١ — ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة • ويسمى ( الماراة ) •
- ٢ — ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها • وذلك بأن يكون التركيب معدوما فيتوهم أنه موجود • ويسمى ( تركيب المفصل ) •
- ٣ — ما يكون توهم عدمه يقتضيها • وذلك بأن يكون التركيب موجودا فيتوهم انه معدوم • ويسمى ( تفصيل المركب ) •
- فالمغالطات اللفظية — اذن — تنحصر في ستة أنواع • فلنشر البها بالترتيب المتقدم :

## ١ — المغالطة باشتراك الاسم :

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول

س ٤٥ . بل المراد منه ان يتكون اللفظ جالعا للدلالة على أكثر من معنى واحد ، يأتي نحو من انحاء الدلالة ، سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل أو المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الإطلاق والتقييد أو نحو ذلك .

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع الى هذه الناحية اللفظية . حتى انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي اجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقي الاقسام .

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للمباحثين أن يوضحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث ، حتى لا يلقى الكلام على عواهنه . فان لكل لفظ اشارته الذهنية الخاصة به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو انبيئات أو العلوم والفنون ، بل الاشخاص .

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم ، وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة ، وكلمة الحسن والقبح والرؤية في علم الكلام ، وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات . . . . وهكذا . ونستطيع ان نلتقط من كل علم وفن امثلة كثيرة لذلك .

## ٢ - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريحه أو من جهة تذكيره وأنثيته أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول . ولعدم تمييز أحدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط ، فيوضع حكم أحدهما للآخر . مثل لفظ ( العدل ) من جهة كونه مصدرا مرة وصفة أخرى . ولفظ ( تقوم ) من جهة كونه خطابا للسذكر مرة وللمؤنث الغائية أخرى . ولفظ ( المختار ) و ( المعتاد ) اسم فاعل

مرة واسم مفعول أخرى ... وهكذا .

## ٢ - المغالطة في الأعراب والاعجام :

وهي فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته ، بأن يصحف اللفظ نطقاً أو خطأ باعجام أو حركات في صيغته أو اعرابه . مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه : ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحث وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده . ( تنبيه ) ان النوعين الأخيرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ غير أنها من جهة هيئته لاجوهره . ولما كان النوع الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوصه باسم اشتراك الاسم . بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ .

## ٤ - مغالطة الممارسة :

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ . وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها ، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه . مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام ، فصعد المنبر وقال : أمرني معاوية ان اسب عليا . ألا فالعنوه ! . وهذا الاتهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير ، فأظهر انه استجاب لدعوة معاوية وانما قصد لعنه . ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده ؟ فقال : « من بنته في بيته » .

ومن قسم الممارسة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع .

## ٥ - مغالطة تركيب المفصل :

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهم وجود تأليف بين الالفاظ المفردة وهو



يتم بوجوده . وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقا . ومع ملاحظته كاذبا . فيصدق الكلام مفصلا لا مركبا . فلذلك سمي هذا النوع ( مغالطة تركيب المفصل ) . يساهم الشيخ الطوسي ( المغالطة باشتراك القسمة ) .

وهو على نوعين : اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحصول :

( الاول ) — ان يكون الموضوع له عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص . والاحكام بحسب كل جزء صادقة . واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بها هو مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبة . كما يقال مثلا :  
الخسة زوج وفرد .

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج

( مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو أصفر )

• • • الخسة زوج •

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين . وانسرف ذلك انه في (الصغرى) الموضوع — وهو الخسة — اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثة صح الحكم عليه — بحسب كل جزء — بأنه زوج وفرد . أي الاثنان زوج والثلاثة فرد • اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخسة بها هي خسة الا فردا . فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذبا •

وكذلك في ( الكبرى ) الموضوع — وهو ما كان زوجا وفردا — ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر . صح الحكم عليه بأنه زوج • اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب . لان المركب من الزوج والفرد فرد •



أما الموضوع في النتيجة ( الخمسة زوج ) فلا يصح أن يؤخذ إلا بحسب التركيب ؛ لأن الحكم على أي عدد بأنه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح إلا إذا لوحظ بها هو مركب ، ولا يصح أن يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل إلا إذا حكم عليه بها معا أو بأنه زوج وزوج أو بأنه فرد وفرد . ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذبا .

فتحصل أن الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل ، ولذا كانتا صادقتين . وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة .

فإذا اشتبه الأمر على القاييس أو المخاطب وركب ما هو منفصل وفعت المغالطة وكان الغلط .

( الثاني ) — أن يكون المحصول له عدة اجزاء ، وكل جزء إذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا ، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها — أي المركب بها هو مركب — كان كاذبا .  
مثاله :

إذا كان زيد شاعرا غير ماهر في شعره ، وكان ماهرا في فن آخر . وهو الخياطة مثلا — فإنه يصح أن يحكم عليه بافتراد بأنه شاعر مطلقا . ويصح أيضا أن يحكم عليه بافتراد بأنه ماهر مطلقا . فإذا جمعت بين الحكيمين في عبارة واحدة وقلت : زيد شاعر وماهر ، فإن هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكيمين ؛ أي أنه شاعر ماهر في شعره . وهو حكم كاذب حسب الفرض . ولكن إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى حكيمين أحدهما غير مقيد بالآخر كان صادقا .

## ٦ - مغالطة تفصيل المركب :

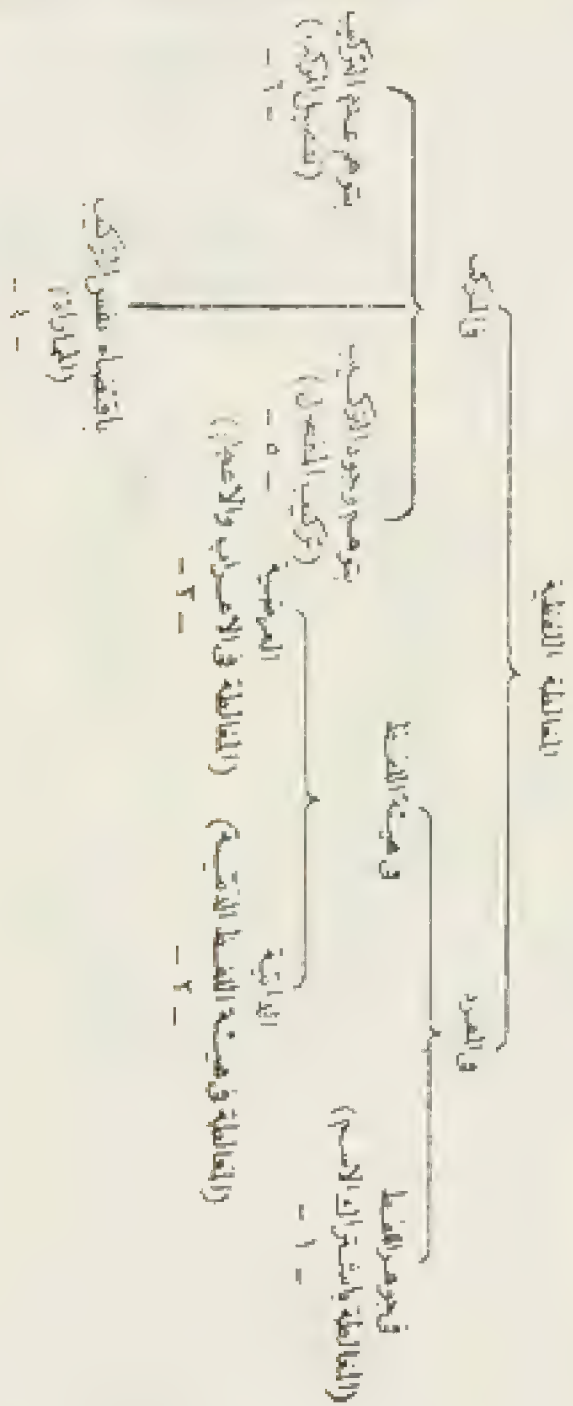
وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب ، مع فرض وجوده . وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا . وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا . فلذا سمي هذا النوع ( مغالطة تفصيل المركب ) . وسماه الشيخ الطوسي ( المغالطة باشتراك التأليف ) .

مثاله : « الخمسة زوج وفرد » .

فانه انما يصح اذا حصل الجزءان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الاجزاء . كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب ، أي انها مركبة من مجموع هذه الاجزاء . واما اذا حصل كل من الجزئين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا . كالحكم على شخص بانه شاعر وكاتب ، لان عدد الخمسة ليس الا فردا ، بل يستحيل ان يكون عدد واحد فردا وزوجا معا .

فنلاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهم عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا .

الخلاصة :



— ٢ —

المغالطات المعنوية

تقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا • وهي على سبعة أنواع • لأنها تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين :

أ — ما يقع في التأليف بين جزئي (١) قضية واحدة •

ب — ما يقع في التأليف بين القضايا •

والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع • فهذه سبعة • لان :

( الاول ) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة

الاولية الى قسمين • لانه اما ان يقع لخلل في الجزئين معا أو في جزء واحد •

والثاني اما ان يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغي • فهذه ثلاثة

أنواع :

١ — ( اتهام الانعكاس ) وهو ان يقع الخلل في الجزئين معا • وذلك

فإن يعكس موضعهما فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم

تالياً وبالعكس •

٢ — ( اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ) وهو ان يقع الخلل بجزء

واحد • بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو ببدله • اما عارضة أو معروضة •

واما لازمة أو ملزومة •

٣ — ( سوء اعتبار الحمل ) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بأن تذكر

ليس على ما ينبغي • اما بأن يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده • أو

يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه •

(١) الجزئان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي :



و ( الثاني ) وهو ما يقع في التأليف بين القضايا ، ينقسم بالقسمة الاولى الى قسمين :

اما ان يكون التأليف غير قياسي أي لا تؤلف تلك القضايا قياسا ، واما ان يكون التأليف قياسيا ، و ( الثاني ) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل ، واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى النتيجة • و ( الثاني ) اما لان النتيجة عين احدى المقدمات ، واما لان النتيجة غير مطلوبة بالقياس • فهذه اربعة أنواع :

١ — ( جمع المسائل في مسألة واحدة ) • وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي ليس تأليفها قياسيا ، بأن يتوهم ان تلك القضايا قضية واحدة •

٢ — ( سوء التأليف ) • وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على اصول وقواعد القياس والبرهان والجدل •

٣ — ( المصادرة على المطلوب ) • وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها عين احدى المقدمات •

٤ — ( وضع ما ليس بعلة علة ) • وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار انها ليست مطلوبة منها •

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصيل •

المادة المصروفة

في التأليف بين القضايا

تأليف قياسي

باعتبار النتيجة

أن تكون مطلوبة  
(وضع ما ليس بمتطلب)

في نفس القياس  
(حصول التأليف)

أن يكون نفس مدعى المقدمات  
(المصادرة على المطلوب)

تأليف غير قياسي  
(جمع المسائل في مسألة واحدة)

ما يقع في جزء واحد

أن يورده لأعلى ما ينبغي  
(سواء اعتبرا أو لحلا)

في التأليف بين أجزاء القضية

ما يقع بين جزئي القضية  
(إتمام الانعكاس)

أن يضاف ويورده له  
(اعتدال الجزء من مكانه إلى الآن)

## ١ — أيهام الانعكاس :

وهو — كما قدمنا — أن يوضع المحمول والموضوع أو التالي والمقدم أحدهما مكان الآخر . وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والعكس والعامة . وأكثر ما يقع ذلك في الأمور الحسية .

مثلا : لما كان كل عسل أصفر وسيالا ، فقد يظن الظان أن كل ما هو أصفر وسيال فهو عسل .

مثل آخر : قد يظن الظان أن كل سعيد لابد أن يكون ذا ثروة ، حينما يشاهد أن كل ذي ثروة سعيد .

وأمثال هذه الأمور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامة . ولأجله اشترط المنطقيون في العكس المستوي للسووجة الكلية أن تعكس إلى موجبة جزئية ، تجنباً عن هذا الغلط وضماناً لصديق العكس .

## ٢ — أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات :

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيرد مما يشتبه به ، كعارضه ومعرضه ، أو لازمه وملزومه . ومن موارد ذلك :

١ — أن تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له ، فيحصل أحد هذه العوارض على العارض الآخر . فتوهم أنه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعرضه .

مثلا يقال : أن كل ماء طاهر ، وأن كل ماء لا يتنجس بسلاقة النجاسة إذا بلغ كرا فقد يظن الظان من ذلك : أن كل طاهر لا يتنجس بسلاقة النجاسة إذا بلغ كرا . يعني يظن أن خاصية عدم التنجس بسلاقة النجاسة عند بلوغ الكرهى خاصية للظاهر بيا هو طاهر ، لا للماء الطاهر ، فيحسب أن الطاهر

غير الماء من المايعات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم .  
فقد حذف هنا الموضوع وهو ( الماء ) ، ووضع بدله عارضه وهو  
( طاهر ) .

٢ — ان يكون لموضوع عارض ، ولهذا العارض عارض آخر ، فيحصل  
عارض العارض على الموضوع ، بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة  
من عوارض عوارضه .

مثلا يقال : الجسم يعرض عليه انه ابيض ، والابيض يعرض عليه انه  
مفرق للبصر ، فيقال : الجسم مفرق للبصر . بينما ان الابيض في الحقيقة  
هو المفرق للبصر ، لا الجسم بما هو جسم .  
فقد حذف هنا الموضوع وهو الابيض ، ووضع بدله معروضه وهو  
الجسم . وان شئت قلت حذف المحلول وهو الابيض ووضع بدله عارضه  
وهو مفرق للبصر .

### ٢ — سوء اعتبار الحمل :

وهو — كما تقدم — ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي ، وذلك بأن  
يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه .  
فالاول — مثل ما قد يتوهمه بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعاني بما  
هي موجودة في الذهن ، فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن) ،  
بينما ان الموضوع في قولنا : « المعاني وضعت لها الالفاظ » هي المعاني بما  
هي معان من حيث هي ، لا بما هي موجودة في الذهن .

والثاني — يحصل في موارد اختلال احدى الوحدات الثمان المذكورة  
في شروط التناقض ، مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتنجس بسلافة  
النجاسة ، بينما ان الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كرا له هذا الحكم ، فحذف



قيد ( اذا بلغ كرا ) •

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم ( الجزئي ليس بجزئي ) من التناقض ، إذ حذف قيد الموضوع ، بينما أن المقصود في مثل هذا الحيل أن الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي ، لأنه كلي ، لا مصداق الجزئي أي الجزئي بالحصل الشائع •

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشائع وبين ما هو بالحمل الأولى أي بين المعنوي والعنوان يعد من سوء اعتبار الحصول •

{ - جمع المسائل في مسألة واحدة :

وهو الخلط الواقع في قضايا ليست بقياس : بأن يقع الخلط في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار تقيضها ، كأن يورد المسائل غير التقيض طرفا للسؤال مكان التقيض ، بينما يجب أن يكون التقيض هو الطرف له ، فتكثر الأسئلة عنده بذلك حقيقة مع أنه ظاهرا لم يورد إلا سؤالا واحدا ، فتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة •

توضيح ذلك : أن السائل إذا سأل عن طرفي المتناقضين فليس له إلا سؤال واحد عن الطرفين الإيجاب والسلب ، مثل أن يقول : « أريد شاعر أم لا ؟ » فلا تكون عنده إلا مسألة واحدة وليس لها إلا جواب واحد أما الإثبات أو النفي ( نعم ! أو لا ! ) •

أما إذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل أن يقول : « أريد شاعر أم كاتب » فإن سؤاله هذا ينحل إلى سؤالين ومسألتين إلى مسألتين : أحدهما « كاتب هو أم لا ؟ ثانيهما شاعر هو أم لا ؟ » فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة •

وكلما تعددت الأطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها •

وبقي أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة ؟ فنقول : أن ورود سؤال واحد ينحل الى عدة أسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب . وليس هذا التعليل من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل إليها السؤال قياسيا ، بل هي بالفعل لا تؤلف قياسا ، فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلا لأنواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية .

نعم قد تنحل قضية الى قضيتين مثل قولهم ( زيد وحده كاتب ) ، فانها قضية واحدة ظاهرا ، ولكنها تنحل الى قضيتين : زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب . ويسكن أن يقال عنها جميع المسائل في مسألة واحدة ، باعتبار أن كل قضية يسكن أن تسمى مسألة باعتبار انها قد تطلب ويسأل عنها . ولو أنك جعلت مثلها جزء قياس فإن القياس الذي يتألف منها لا يكون سليما ويكون مغالطة ، كما لو قيل : « الانسان وحده ضحاك . وكل ضحاك حيوان . يتبع الانسان وحده حيوان » والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين . وما هذا الخلل الا لأن احدي مقدمتيه من باب جميع المسائل في مسألة واحدة ، اذ تصبح القضية الواحدة أكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاث قضايا . مع انه لا يتألف قياس بسيط من أكثر من مقدمتين .

وعليه يسكن أن يقال : أن جميع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة . ولأجل هذا مثل بعضهم لجميع المسائل بهذا المثال المتقدم .

ولكن الحق أن هذا المثال ليس بصحيح وإن وقع في كثير من كتب المنطق المعتمدة ، لأن هذا الخلل في الحقيقة يرجع الى ( سوء التأليف ) الآتي ولا يكون هذا نوعا مقابلا لأنواع التي تخص التأليف القياسي . على أن الظاهر من تعبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي

الحقيقي ، لا القضية مطلقا وان كانت خيرا ، والا لحسن ان يقولوا : جمع القضايا في قضية واحدة .

٥ - سوء التأليف :

وهو - كما تقدم - ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته أو صورته ، اذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل . ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس ، فانه اذا عرفنا شرائطه وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها . وهذا قد يكون واضحا جليا ، وقد يكون خفيا دقيقا . وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف الا للخاصة من العلماء .

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة ، بل شبهه به . وكذا يكون شبهها بالبرهان والجدل . واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا على صورته الفوتوغرافية ، فنقول : هذا فلان . وصورته في الحقيقة ليست اياه بل شبهة به مبينة له وجودا وحقيقة .

وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت فيه الامور الآتية :

١ - ان تكون له مقدمتان .

٢ - ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى .

٣ - ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا انها تنحل الى أكثر من قضية واحدة ، لان القياس لا يتألف من أكثر من مقدمتين الا اذا كان أكثر من قياس واحد أي قياس مركب .

٤ - ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة ، فلو كانا متساويين معرفة أو أخفى لا انتاج ، كما في المتضائفين .



- ٥ — ان تكون حدوده متساوية ( أي الاصغر والاكبر والاولسط ) .
  - ٦ — ان يتكرر الحد الاولسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب ان يشتركا في الحد الاولسط ( راجع ص ٢٣٦ ) .
  - ٧ — ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا .
  - ٨ — ان تكون صورة القياس منتجة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة . من ناحية الكم والكيف والجهة .
- فاذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمة ، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان اراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة .

#### ٦ — المصادرة على المطلوب :

وهي ان تكون إحدى المقدمات نفس النتيجة واقعا ، وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها ، كما يقال مثلا : « كل انسان بشر » وكل بشر ضحاك . ينتج : كل انسان ضحاك . فان النتيجة عين الكبرى فيه . وانما يقع الاشتباه — لو وقع في مثله — فلتغاير لفظي البشر والانسان ، فيظن انهما متغايران معنى ، فيروج ذلك على ضعيف التمييز .

والمصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية :

أما ( الظاهرة ) فعلى الاغلب تقع في القياس البسيط ، كالمثال المتقدم .  
 وأما ( الخفية ) فعلى الاغلب تقع في الاقيسة المركبة ، اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة في الذكر . ولأجل هذا تكون أكثر رواجاً على المخاطبين المعطلين . وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادرة أخفى وأقرب الى القبول .  
 مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :



إذا قاطع خط خطين متوازيين فإن مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين ... هذا هو المطلوب (أي نتيجة) .  
وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلاً : لو لم يكن مجموعها يساوي قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان . ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين . هذا خلف لأن المثلث دائماً مجموع زواياه كلها يساوي قائمتين .

فانه بالآخر استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين . وهي مصادرة باطلة قد تخفى على المغفل لتركب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها .  
واعلم ان المصادرة انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين . فلا بد ان تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئاً واحداً حقيقة . أما المقدمة الثانية فلا بد ان تكون نفس المطلوب ( النتيجة ) . كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط .  
والمصادرة — على هذا — ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفاً من مقدمة واحدة .

#### ٧ - وضع ما ليس بعلة علة :

تقدم في بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط علة للعلم بثبوت الاكبر للاصغر ، كما انه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات ، وضرورة المقدمات .

فان اخلت احد هذه الامور ونحوها بان يظن ان الحد الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر ، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو انها ضرورية ، وليست هي في الواقع كما ظن وتوهم — فان كل ذلك يكون من

باب وضع ما ليس بعلة علة . ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهاناً  
مغالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي .

مثاله :

ما خُنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى  
بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب . فقالوا  
بالانقلاب الهواء ماء والماء هواء . واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع  
ذرات الماء على سطح الاقاء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء  
انقلاب ماء . وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة  
عليه ، فظنوا ان الماء انقلاب هواء .

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة ، اذ حسبوا ان العلة في  
الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاقاء وتبخر الماء . بينما ان ما حسبوه  
علة ليس بعلة . فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء  
والبخار هو ذرات الماء ، فالماء لا الهواء تحول الى ماء ، أي ان الماء يتجمع .  
وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي  
البخار . فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء ، أي ان الماء تفرق .

## المبحث الثالث

### أجزاء الصناعة العرضية

وهي الأمور الخارجة عن نفس متن التبيكيت ، ومع ذلك موجهة لوقوع الغير في الغلط .

ويقتضيء إليها غالبا من يقصر بانه عن مجازاة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل . والنقد على الخصم والتعصب الاعسى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة الى اتخاذ هذه السبل في المغالطة ، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبيكيتي .

ومن نافلة القول ان نذكر أن أكثر من يتصدى للخصام والجدل في عقائد ، والنقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية ، هم من أولئك خفيفي الميزان ، والا فالعلماء والمثقفون أكثر ادبا وصوتا لكلامهم وحرصا على سلامة بيانهم ، وان تعصبوا وغالطوا . اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم التخبية المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم ، لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق ، رغبة بالناس وشفقة على عقائدهم ، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائم .

وعلى كل حال ، فان هذه الأمور الخارجة عن التبيكيت الموجهة للمغالطة يمكن ارجاعها الى سبعة أمور :

١ - التشجيع على الخصم بما هو مسلم عنده أو بما اعترف به . وذلك



بأن يستبته الى القول بخلاف الحق أو المشهور : سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلا به . وهذا لافرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره اليه بسؤال أو نحوه : مثل ان يوجه اليه سؤالا يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات ، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويحققه على الخصم . ولا شك ان التردد بين شيئين فقط يوهم لأول وهلة الحصر بينهما ، فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه . كأن يقول له مثلا : هل تعتقد ان طاعة الحكومة لازمة في كل شيء أو ليست لازمة أبدا فان قال بالاول فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره أو واجبه الديني أو الوطني . وهذا شنيع . فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وان قال بالثاني فان هذا قد يوجب الاخلال بالنظام أو الوقوع في المهالك ، وهذا شنيع أيضا ، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وقد يغفل الخصم المسؤل عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأي لينقذ نفسه من هذه الورطة . وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته ، فيعطل في اختياره ورايه ويضيع عليه وجه الصواب .

٢ — ان يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع ، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل . فيوقعه في الغلط ، اما بسؤال أو محاوراة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور .

٣ — ان يشير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه ، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه ، مثل ان يشتبه أو يقدح فيه أو يخجله أو يحقره أو يستهزئ به أو يستفهمه أو يسأله عن أشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية .



- ٤ — ان يستعمل معه الالفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة  
والعبارات المغلفة فيحيره ولا يدري ما يجيب به ، فيغلط .
- ٥ — أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد ، أو  
الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مبالا ، بما يجعله يفقد الاحاطة  
بجميع الكلام وربط صدره بذيله .
- ٦ — ان يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصراخ وحركات  
اليدين وضرب احدهما بالآخرى والقيام والقعود . ونحوها من الحركات  
المثيرة للمهجة والمريكة .
- ٧ — ان يعيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في  
نظر العامة ، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها . وهذا أمر يستعمله  
أكثر المتخاصمين من القديم . مثل تعيير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة .  
وتعيير ذوي السلطان عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالشوار أو العصابات  
أو المفسدين أو قطاع الطريق أو نحو ذلك . وتعيير المتسكين بالقديم دعاة الإصلاح بالمتجددين  
وعن الآراء القديمة بالخرافات . وتعيير المتسكين بالقديم دعاة الإصلاح بالمتجددين  
أو الكافرين أو الزنادقة . . . وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة  
ومعيرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه .
- نحسنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤل !

انتهى الجزء الثالث

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعة الأولى للجزء الأول ، ونشرت كثير من الصحف تعاليق مطولة حوله . والمؤلف يعتز بهذه الرسالة التي وردته من العلامة الجليل حجة الاسلام الشيخ المرتضى من آل بس وكان يومئذ بالكاظمية ، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب : —

### بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضل التحية والسلام .

وبعد فلا اكتسك ايها الاخ الكريم ان طبعي لم يعد ذلك الطبع القاهر الذي يتسع أفقه لاصطناع الكلام ، أو التفنن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة الى مواجهتها برأيه واضحا صريحا ، على الرغم من ان هذا الانكماش الطبيعي مما لا تفرقه الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات ، ولكن ماذا اصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار . ارهمني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاملين ، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من التذوق والرغبة . لذلك فاني اعتذر اليك مما ساضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طيعا ، حين استخوذ عليه الشعور بالواجب ، فاندفع اليها اندفاعا يسجل بها الحقيقة الراحنة ، ويقرر بها الامر الواقع لا أقل ولا أكثر ، دون ان يكون للمجاملة فيها أي أثر يذكر .

وخلاصتها اني ما كنت ان أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا احتسب — حتى وجدتني قد امتلأت إعجابا به وتقديرا لمؤلفه ، واكبارا للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شؤونه .

فقلت اذ ذاك مخاطبا اياك كأنني اراك : ما أجدرك منذ اليوم ان تدعى  
« المظفر » حقا ، اذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين • وعسى ان يكون  
لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والادب : حتى يتواصل الفتح  
ويتلاحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر • والسلام عليك وعلى  
شيخنا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته •

## فهرس

### كتاب ( المنطق )

#### ( الجزء الاول )

٥ ..... مقدمة الطبعة الثالثة

٦ ..... الأهداء

#### المدخل

٨ ..... الحاجة الى المنطق

٩ ..... تعريفه

#### العلم

١٢ ..... تمهيد

١٤ ..... تعريف العلم

١٥ ..... التصور والتصديق

١٦ ..... بماذا يتعلق التصور والتصديق ؟

١٧ ..... أقسام التصديق

١٩ ..... الجهل وأقسامه

٢١ ..... العلم ضروري ونظري

٢٣ ..... تعريف الفكر

٢٦ ..... ( الخلاصة ) ، تمرينات



٢٧ ..... أبحاث المنطق

## الباب الاول — مباحث الالفاظ

٣١ ..... الحاجة الى مباحث الالفاظ  
الدلالة

٣٦ ..... تعريفها وأقسامها

٣٨ ..... أقسام الدلالة الوضعية  
الدلالة اللفظية

٣٨ ..... أقسام الدلالة الوضعية

٣٩ ..... أقسامها : المطابقة • التضمنية • الالتزامية

٤٠ ..... شرط الدلالة الالتزامية

٤١ ..... ( الخلاصة ) • تعريفات

### تقسيمات الالفاظ

٤٣ ..... ١ — المختص • المشترك • المنقول • المرتجل • الحقيقة والمجاز

٤٧ ..... ( الخلاصة ) •

٤٨ ..... ٢ — الترادف والتباين

٤٩ ..... قسمة الالفاظ المتباينة

٥١ ..... أقسام التقابل

٥٤ ..... ( الخلاصة ) • تعريفات

٥٦ ..... ٣ — المفرد والمركب

٥٧ ..... أقسام المركب : التام والناقص

٥٨	الخبر والانشاء
٦٠	اقسام المفرد
٦٢	( الخلاصة )
٦٣	( تمرينات )

### ( الباب الثاني - مباحث الكلي )

٦٧	الكلي والجزئي
٦٨	الجزئي الاضافي
٧٠	المتواطىء والمشكك
٧١	( تمرينات )
٧٢	المفهوم والمصادق
٧٣	العنوان والمعنوز
٧٥	( تمرينات )
٧٦	النسب الاربع
٧٨	النسبة بين تقيضي الكليين
٨٢	( الخلاصة )
٨٣	( تمرينات )
٨٤	الكليات الخمسة
٨٥	النوع
٨٥	الجنس
٨٦	الفصل
٨٧	تقسيمات

- ١ — النوع : حقيقي واضافي ..... ٨٧
- ٢ — الجنس : قريب وبعيد ومتوسط ..... ٨٧
- ٣ — النوع الاضافي : عال وسافل ومتوسط ..... ٨٧
- ٤ — الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم ..... ٨٧
- الذاتي والعرضي ..... ٩٠
- الخاصة والعرض العام ..... ٩١

### تنبيهات وتوضيحات

- ١ — اجتماع الخاصة والعرض العام ..... ٩٢
- ٢ — اجتماع العرض والذاتي ..... ٩٢
- ٣ — تقسيم الخاصة والفصل الى مفرد ومركب ..... ٩٢
- ٤ — الصنف ..... ٩٢
- ٥ — الحمل وأنواعه ..... ٩٣
- الحمل طبعي ووضعي ..... ٩٤
- الحمل ذاتي وشايع ..... ٩٥
- الحمل مواطاة واشتقاق ..... ٩٦
- ٦ — العروض معناه الحمل ..... ٩٧

### تقسيمات العرضي

- العرضي لازم ومفارق ..... ٩٨
- اقسام اللازم ..... ٩٩
- اقسام المفارق ..... ١٠٠

١٠٠	.....	الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي
١٠٣	.....	( تعريفات )

### الباب الثالث

### المعريف وتلحق به القسمة

١٠٧	.....	المقدمة في مطلب ما واي وهل ولم
١١٠	.....	فروع المطالب
١١٢	.....	التعريف — تعهد
١١٣	.....	اقسام التعريف
١١٧	.....	افارة
١١٨	.....	التعريف بالمثال
١١٩	.....	التعريف بالتشبيه
١١٩	.....	شروط التعريف
١٢٣	.....	القسمة : تعريفها ، فائدتها
		أصول القسمة :
١٢٥	.....	١ — لا بد من ثمرة
١٢٦	.....	٢ — لا بد من تباين الاجزاء
١٢٧	.....	٣ — أساس القسمة
١٢٧	.....	٤ — جامعة مانعة
		انواع القسمة
١٢٨	.....	١ — قسمة الكل الى اجزائه



١٢٩	٢ — قسمة الكل الى جزئياته
	اساليب القسمة :
١٣٠	١ — طريقة القسمة الثنائية
١٣٣	٢ — طريقة القسمة التفصيلية
١٣٣	التعريف بالقسمة
١٣٤	كسب التعريف بالقسمة
١٣٦	طريقة التحليل العقلي
١٤٠	طريقة القسمة المنطقية الثنائية
١٤١	( تمرينات )

## الجزء الثاني

### الباب الرابع : القضايا وأحكامها

وفيه فصلان

#### الفصل الاول - القضايا

القضية	١٤٩
اقسام القضايا	١٥١
القضية : حالية وشرطية	١٥١
الشرطية متصلة ومنفصلة	١٥٢
الموجبة والسالبة	١٥٢
اجزاء القضية	١٥٣
اقسام القضية باعتبار الموضوع	١٥٤
لا اعتبار الا بالمحصورات	١٥٦
السور والفاظه	١٥٧
تقسيم الشرطية الى شخصية ومهمله ومحصورة	١٥٨
السور في الشرطية	١٦٠

#### تقسيمات الحملية

١ - الذهنية الخارجية + الحقيقية	١٦٢
٢ - المعدولة والمحصلة	١٦٣
٣ - الموجهات	١٦٦

١٧٠	أنواع الموجهات
١٧٨	تبرينات
	تقسيمات الشرطية الأخرى
١٧٩	اللزومية والاتفاقية
١٨٠	اقسام المنفصلة
١٨٣	( تنبيه ١ ) — تأليف الشرطيات
١٨٤	( تنبيه ٢ ) — المنحرفات ..
١٨٥	تطبيقات على التبرين
١٨٦	تبرينات على التبرين

### الفصل الثاني — احكام القضايا

١٨٧	تمهيد
١٨٨	التناقض — الحاجة الى هذا البحث والتعريف به
١٨٩	تعريف التناقض — شروطه — الوحدات الثمان
١٩١	الاختلاف بالكم والكيف والجهة
١٩٣	التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

### العكس

١٩٦	العكس المستوي
١٩٧	شروطه
٢٠٠	السالبة الجزئية والمنفصلة لاعكس لها
٢٠٢	عكس النقيض
٢٠٣	قاعدة عكس النقيض والبرهان

٢١١	تمرينات
	من ملحقات العكوس بالنقض :
٢١٣	قاعدة نقض الحصول
٢١٥	تنبيهان : ١ — طريقة تحويل الاصل
٢١٦	٢ — تحويل معدولة الحصول
٢١٧	تمرينات
٢١٨	قاعدة النقض التام ونقض الموضوع
٢٢١	لوح نسب المحصورات
٢٢٢	البدئية المنطقية او الاستدلال المباشر البديهي

## الباب الخامس — مباحث الاستدلال

٢٢٧	تصدير
٢٢٧	طرق الاستدلال
	١ — القياس
٢٢٩	تعريفه
٢٣٠	الاصطلاحات العامة
٢٣٢	اقسام القياس بحسب مادته وهيئته
	الاقترااني الحملی :

٢٣٥	حدوده
٢٣٦	القواعد العامة للاقترااني
٢٤٠	الاشكال الاربعة



٢٤٠	الشكل الاول
٢٤٤	الشكل الثاني
٢٤٩	الشكل الثالث

### تنبيهات

٢٥٤	١ — طريقة الخلف
٢٥٥	٢ — دليل الافتراض
٢٥٨	٣ — الرد
٢٥٨	الشكل الرابع
٢٦٢	تمريعات على الاشكال

### الاقترااني الشرطي

٢٦٣	تعريفه وحدوده واقسامه
٢٦٥	١ — المؤلف من المتصلات
٢٦٦	٢ — المؤلف من المنفصلات
٢٧٣	٣ — المؤلف من المتصلة والمنفصلة
٢٧٥	٤ — المؤلف من الحلية والمتصلة
٢٧٨	٥ — المؤلف من الحلية والمنفصلة
٢٧٩	خاتمة

### القياس الاستثنائي

٢٨٠	تعريفه وتأليفه
٢٨١	حكم الاتصالي

٢٨٢	حكم الانفصالي
	خاتمة في لواحق القياس
٢٨٤	القياس المضمر
٢٨٥	كسب المقدمات بالتحليل

### القياسات المركبة :

٢٨٨	تسهيل وتعريف
٢٨٩	اقسام القياس المركب
٢٩٠	قياس الخلف
٢٩٣	قياس المساواة

### ٢ - الاستقراء

٢٩٥	تعريفه واقسامه
٢٩٦	شبهة مستعصية
٢٩٧	حل الشبهة

### ٢ - التمثيل

٢٩٩	تعريفه وادراكه
٣٠٠	قيمه العليا
٣٠٢	تمرينات عامة على الاقيسة

## الجزء الثالث

### الباب السادس ( الصناعات الخمس )

٣١١	تقديم
٣١٣	( المقدمة في مبادئ الاقيسة )
٣١٤	١ - اليقينيات - وأقسامها الستة
٣٢٤	تسريعات على اليقينيات
٣٢٦	٢ - المظنونات
٣٢٧	٣ - المشهورات
٣٢٨	اقسام المشهورات
٣٣٦	٤ - الوهميات
٣٣٩	٥ - المسلمات
٣٤٠	٦ - المقبولات
٣٤١	٧ - المشبهات
٣٤٢	٨ - المخيلات
٣٤٣	اقسام الاقيسة بحسب المادة
٣٤٥	جدول الصناعات الخمس
٣٤٦	فائدة الصناعات الخمس على الاجمال

### ( الفصل الاول - صناعة البرهان )

٣٥١	١ - حقيقة البرهان
-----	-------------------

٣٥٢	٢ — البرهان قياس
٣٥٣	٣ — البرهان لمى وانى
٣٥٤	٤ — اقسام البرهان الانى
٣٥٥	٥ — الطريق الاساسى الفكرى لتحصيل البرهان
٣٥٩	٦ — البرهان اللمى مطلق وغير مطلق
٣٦٠	٧ — معنى العلة فى البرهان اللمى
٣٦١	٨ — تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدوداً وسطى
٣٦٤	٩ — شروط مقدمات البرهان
٣٦٦	١٠ — معنى الذاتى فى كتاب البرهان
٣٦٨	١١ — معنى الاولى

## ( الفصل الثانى — صناعة الجدل )

### المبحث الاول — القواعد والاصول

٣٧١	١ — مصطلحات هذه الصناعة
٣٧٢	٢ — وجه الحاجة الى الجدل
٣٧٤	٣ — المقارنة بين الجدل والبرهان
٣٧٥	٤ — تعريف الجدل
٣٧٦	٥ — فوائد الجدل
٣٧٧	٦ — السؤال والجواب فى الجدل
٣٧٩	٧ — مبادئ الجدل
٣٨١	٨ — مقدمات الجدل



- ٩ - مسائل الجدل ..... ٣٨٢  
 ١٠ - مطالب الجدل ..... ٣٨٣  
 ١١ - أدوات هذه الصناعة ..... ٣٨٤

### المبحث الثاني - المواضع

- ١ - معنى الموضع ..... ٣٩٠  
 ٢ - فائده الموضع وسر التسمية ..... ٣٩٣  
 ٣ - اصناف المواضع ..... ٣٩٣  
 ٤ - مواضع الاثبات والابطال ..... ٣٩٧  
 ٥ - مواضع الاولى والآثر ..... ٣٩٨

### المبحث الثالث - الوصايا

- ١ - تعليقات للمسائل ..... ٤٠٠  
 ٢ - تعليقات للمجيب ..... ٤٠٤  
 ٣ - تعليقات مشتركة للمسائل والمجيب او آداب المناظرة ..... ٤٠٦

## ( الفصل الثالث - صناعة الخطابة )

### المبحث الاول - الاصول والقواعد

- ١ - وجه الحاجة الى الخطابة ..... ٤١٣  
 ٢ - وظائف الخطابة وقوائدها ..... ٤١٥  
 ٣ - تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة ..... ٤١٥  
 ٤ - اجزاء الخطابة ..... ٤١٦

٤١٨	٥ — العمود
٤١٩	٦ — الاستدراجات بحسب القائل
٤٢٠	٧ — الاستدراجات بحسب القول
٤٢١	٨ — الاستدراجات بحسب المخاطب
٤٢٢	٩ — شهادة القول
٤٢٣	١٠ — شهادة الحال
٤٢٤	١١ — الفرق بين الخطابة والجدل
٤٢٥	١٢ — اركان الخطابة
٤٢٦	١٣ — اصناف المخاطبات
٤٢٨	١٤ — صور تأليف الخطابة ومصطلحاته
٤٢٩	١٥ — الفسیر
٤٣١	١٦ — التمثیل

### المبحث الثاني — الانواع

٤٣٣	١ — تهييد
٤٣٤	٢ — الانواع المتعلقة بالمنافرات
٤٣٦	٣ — الانواع المتعلقة بالمشاجرات
٤٣٨	٤ — الانواع المتعلقة بالمشاورات
	ما يتعلق بالامور العظام وهي اربعة : الامور المالية والحرب
٤٣٨	والسلم والمحافظة على المدن والاجتماعيات العامة
٤٤١	ما يتعلق بالامور الجزئية غير العظام

المبحث الثالث - التوابع

- ١ - تمهيد ..... ٤٤٣  
 ٢ - حال الالفاظ ..... ٤٤٣  
 ٣ - نظم وترتيب الاقوال الخطائية ..... ٤٤٦  
 ٤ - الاخذ بالوجوه ..... ٤٤٨

( الفصل الرابع - صناعة الشعر )

- تمهيد ..... ٤٥٣  
 تعريف الشعر ..... ٤٥٥  
 فائده ..... ٤٥٥  
 السبب في تأثيره على النفوس ..... ٤٥٦  
 بماذا يكون الشعر شعرا ؟ ..... ٤٥٧  
 اكذبه اعذبه ..... ٤٥٩  
 القضايا المخيالات وتأثيرها ..... ٤٦١  
 هل هناك قاعدة للقضايا المخيالات ؟ ..... ٤٦٤  
 من اين تتولد ملكة الشعر ؟ ..... ٤٦٥  
 صلة الشعر بالعقل الباطن ..... ٤٦٥

( الفصل الخامس - صناعة المغالطة )

المبحث الاول - المقدمات

- ١ - معنى المغالطة وبماذا تتحقق ..... ٤٧١  
 ٢ - اغراض المغالطة ..... ٤٧٣

- ٣ — فائدة هذه الصناعة ..... ٤٧٤  
 ٤ — موضوع هذه الصناعة وموادها ..... ٤٧٥  
 ٥ — اجزاء هذه الصناعة ..... ٤٧٥

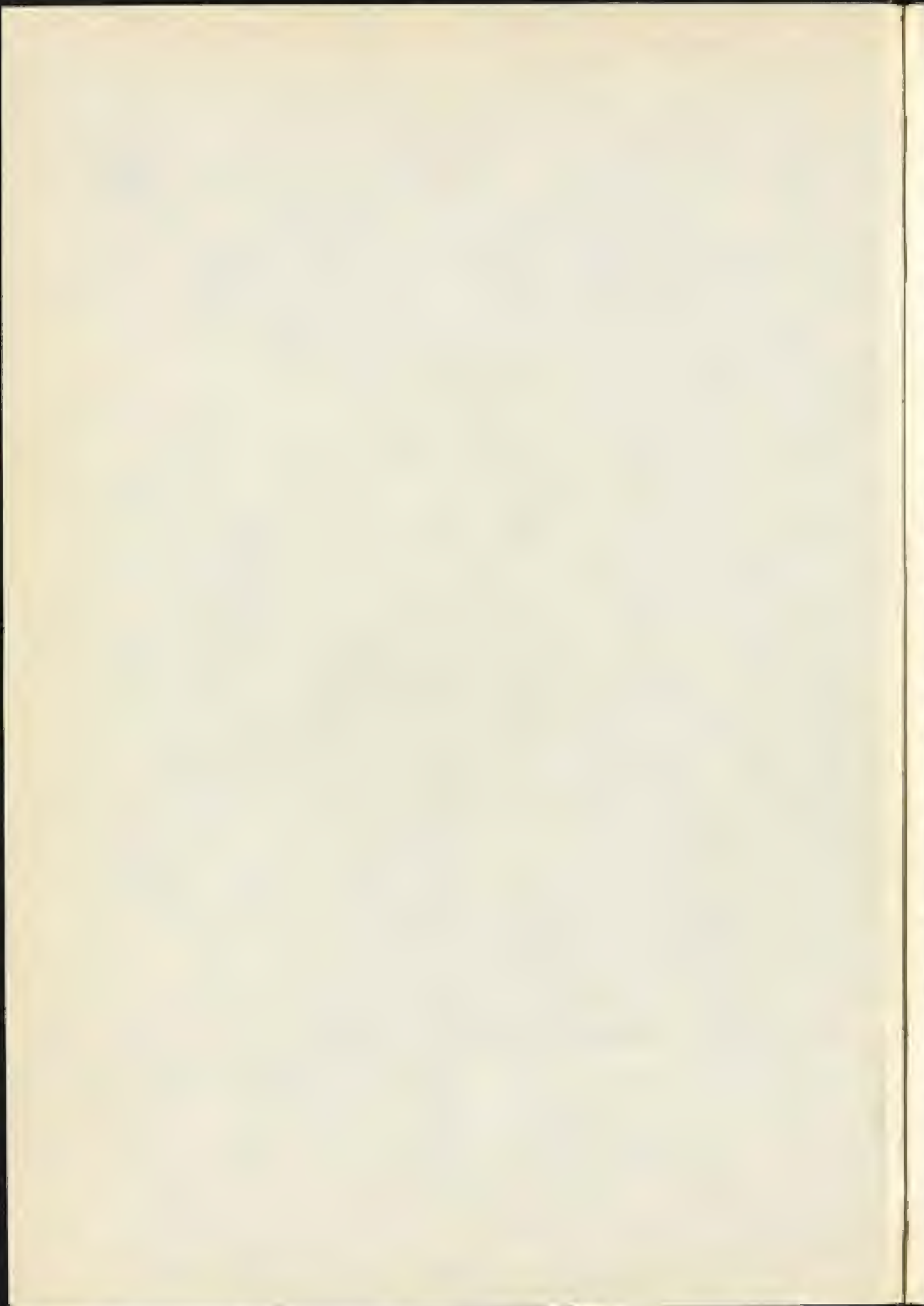
### المبحث الثاني — اجزاء الصناعة الذاتية

- تمهيد ..... ٤٧٧  
 ( ١ ) المغالطات اللفظية ..... ٤٧٨  
 ١ — المغالطة باشتراك الاسم ..... ٤٧٨  
 ٢ — المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية ..... ٤٧٩  
 ٣ — المغالطة في الاعراب والاعجام ..... ٤٨٠  
 ٤ — مغالطة المماراة ..... ٤٨٠  
 ٥ — مغالطة تركيب المفصل ..... ٤٨٠  
 ٦ — مغالطة تفصيل المركب ..... ٤٨٣  
 جدول المغالطات اللفظية ..... ٤٨٤  
 ( ٢ ) المغالطات المعنوية ..... ٤٨٥  
 جدول المغالطات المعنوية ..... ٤٨٧  
 ١ — ايهام الانعكاس ..... ٤٨٨  
 ٢ — أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ..... ٤٨٨  
 ٣ — سوء اعتبار الحمل ..... ٤٨٩  
 ٤ — جمع المسائل في مسألة واحدة ..... ٤٩٠  
 ٥ — سوء التأليف ..... ٤٩٢  
 ٦ — المصادرة على المطلوب ..... ٤٩٣  
 ٧ — وضع ما ليس بعلة علة ..... ٤٩٤  
 المبحث الثالث — اجزاء الصناعة العرضية ..... ٤٩٦

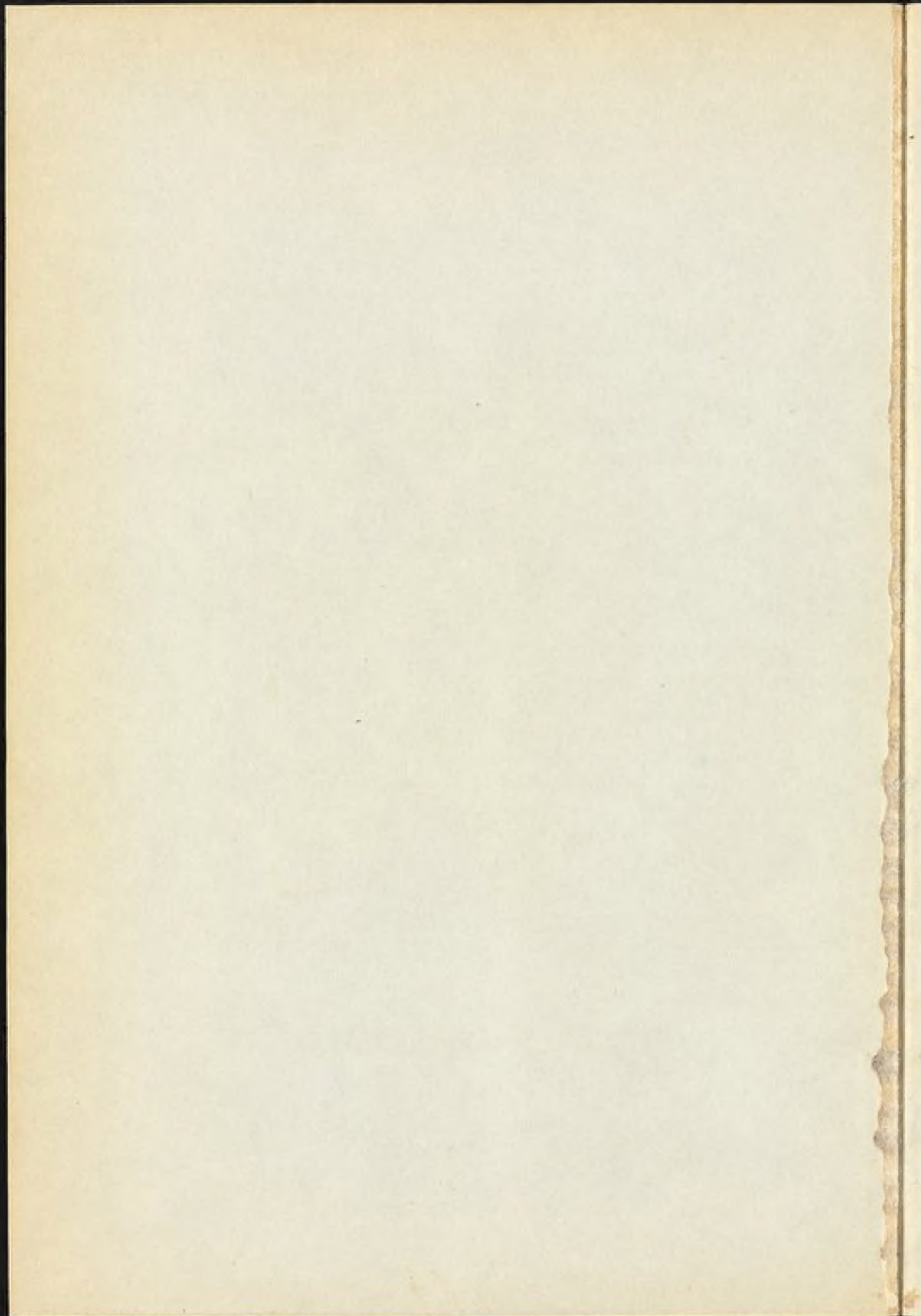


انتهى طبعه بتاريخ ٢٥ رمضان المبارك

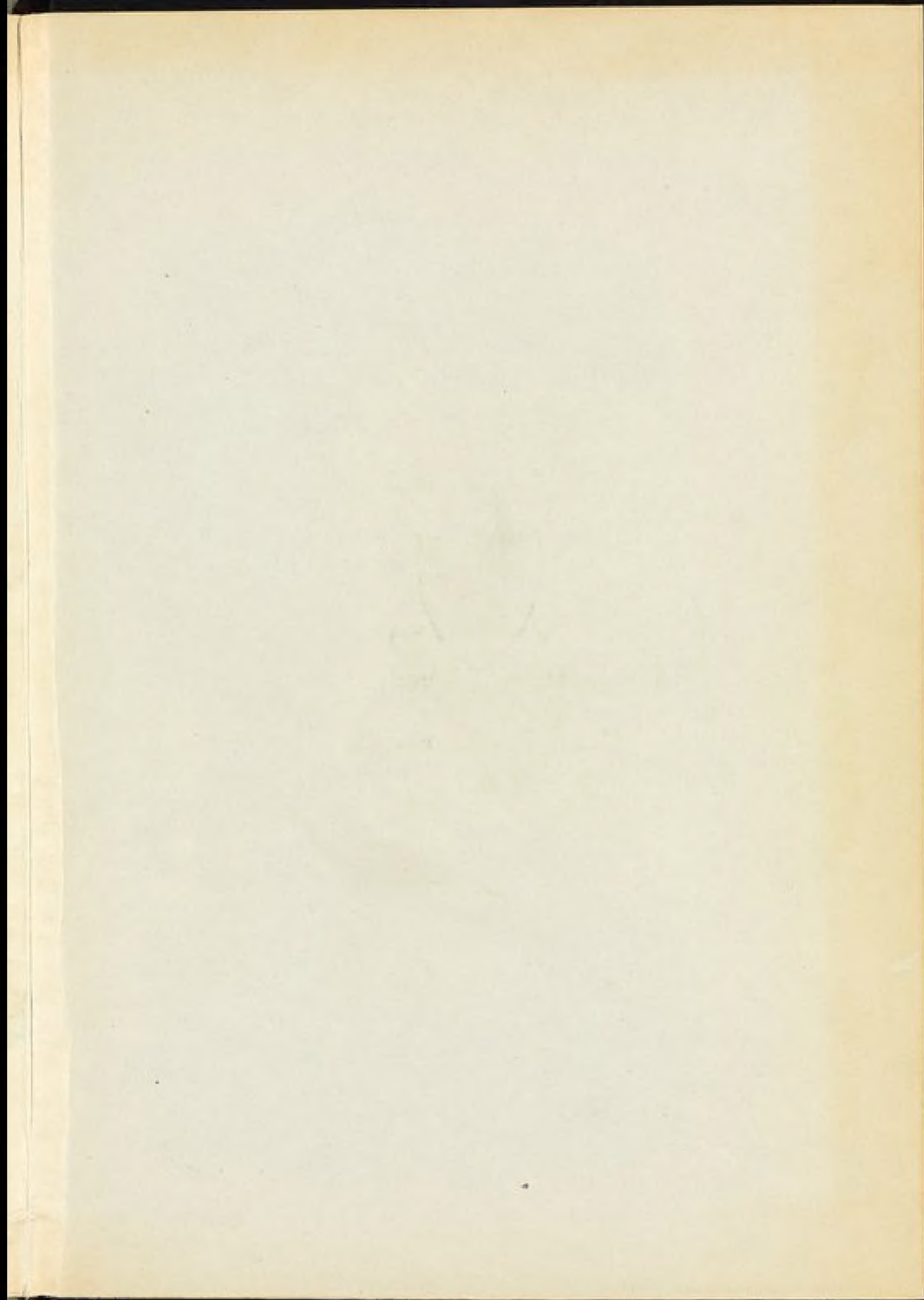
١٣٨٨



مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٩٩٧







Library of



Princeton University.



